

نيسير العلام

شرح غمسة الأحكام

تأليف
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن صالح آل بشار



نَيْسِيرُ الْعِلْمِ

شرح عمدة الأحكام

تأليف

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابن صَالِحٍ آلِ بَشَّامٍ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوْ الدِّيَةَ وَالْمُسْلِمِينَ آمِينَ

لِلْمَوْءُودِ الثَّلَاثِي

الطبعة الخامسة

منقحة ومصححة

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الإسلام «دين ودولة» .

فكما يَبينُ علاقة العبد بربه ، واتصاله به ، وآدابه معه ، يَبينُ أنواع التصرفات ، من البيع ، والتأجير والمشاركات ، والمقصد الخيرية من الأوقاف والصايات والمدايا ، كما يَبينُ أحكام النكاح ، والعلاقات الزوجية ، وما يتبع هذه التصرفات ، من شروط ، وحديد ، وتوقعات .

فقد نظم العلاقات بين الناس ، في أسواقهم ، ومزارعهم ، وأسماؤهم ، وبيوتهم ، وشوارعهم .

فلم يدع شيئاً مما يحتاجون إليه في شؤونهم إلا ويَبينه بأعدل نظام ، وأحسن ترتيب .

فالناس يحتاج بعضهم إلى بعض ، في هذه الحياة الدنيا ، وكما قيل :
«الإنسان مدني بطبعه» يحتاج إلى صاحبه ، كما أن صاحبه محتاج إليه .

ولا بد من قانون عادل ، يسن لهم طرق المعاملات ، وإلا حلت الفوضى ، وتفاقم الشر ، وأصبحت وسائل الحياة ، وسائل للهلاك والنمار .

وبسن هذه القوانين من الحكيم العليم بياناً لما في الإسلام من رغبة في العمل وصحة للتكسب بأنواع التصرفات المباحة ، حفظاً للنفس ، وعماراً للكون .



فهو دين الحركة والنشاط والعمل ، يحث عليه ويأمر به ، ويجعله نوعاً من
الجهاد في سبيل الله ، ونسما من العبادات ، وينتجى على الكسل والعمول والتسلق
على العبر **﴿ وَأَنْ كَيْسَ الْإِنْسَانُ إِلَّا مَا سَمَى • فَإِنَّ كُفْرِيَتَ الْهَكْلَةِ لَا تَنْتَشِرُوا فِي
الْأَرْضِ وَأَبْتَلُوا مِنْ قَسَمِ اللَّهِ ﴾** .

وقال صلى الله عليه وسلم : **«التاجر الصدوق ، يحشر يوم القيامة مع الصديقين
والشهداء والعصم في هذا كثيرة مستغنية .**

والإسلام بهذه الأحكام ، التي سنّ بها المعاملات وآدابها ، أعطى كل ذي
حق حقه ، بالقسط والعدل ، ووجه كل ذي طبع إلى ما يلائمه من الأعمال ، ليعمر
الكون بالقيام بشئ موافق الحياة ، واستقامة أحوالها .

ثم بعد هذا ، يأتي من يعرف بما لا يعرف ، ويبنى بما لا يسمع ، فيبنى
على الإسلام ، ويرميه جهلاً ، بأن نظمه غير كافية للحياة الدنية ، فلا بد من
استبدالها ، أو تكميلها ، بشئ من القوانين البشرية .

يريدون بذلك حكم الجاهلية الذي تمكّلت به هذه الوحوش الضارية من
أعداء البشرية ، الذين سفكوا الدماء ، وخطوا الأبرياء ، وزوّجوا النساء ، وأتصوا
الصغار والضعفاء ، وأكلوا أموال الفقراء بشرية الغاب .

وهذه الشريعة الجائرة ، وذلك الأحكام القاطعة الظالمة ، هي النظم الملاحمة
عندهم للوقت الحاضر ، والمصالحة لتتضيات الحياة الحاضرة ، والأوضاع المتجددة .

أما الشريعة السماوية ، والمستور الإلهي ، الذي سنّ من قبل حكيم خبير ،
عالم بأحوال البشر ، في حاضرهم ومستقبلهم ، ليكون النظام الأخير ، فهو غير
صالح ، عند هؤلاء الذين يريدون حكم الجاهلية **﴿ وَنَ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمِ
يُؤْذِنُونَ ﴾** .

بشر الله المسلمين لما ينفعهم ، وأعادهم إلى حظيرة دينهم ، وأعزهم به ،
وأعزه بهم . إنه حميد مجيد ، صميع قريب .



كتابُ البيوع

البيوع : جمع للبيع . والبيع مصدر ، والمصادر لا تجمع . لكن جمع للملاحظة اختلاف أنواعه .

وتعريفه -- لغة - أخذ شيء وإعطاء شيء ، حيث قد أخذوه من الباع الذي يُمدُّ ، إما لقصد الصفقة ، أو للتقايض على العقود عليها من الثمن والمثمن .

ولفظ «البيع» يطلق على الشراء أيضاً ، فهو من الأضداد وكذلك (الشراء) من الأضداد .

لكن إذا أطلق البائع ، فالمشتري إلى الدهن أنه باذل السلعة .

أما تعريفه شرعاً : فهو : مبادلة مال بمال ، لقصد الملك ، بما يدل عليه من صيغ القول والفعل .

وجوازه ثابت بأصول الأدلة الأربعة : ١ - الكتاب ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ ٢ - والسنة «البَّيْعَانُ بالخيار ما لم يتفرقا» ونصوص الكتاب والسنة فيه كثيرة ٣ - وأجمع المسلمون على جوازه ٤ - ويقتضيه القياس ، لأن الحاجة داعية إليه ، فلا ينحصر الإنسان على ما يحتاجه إذا كان يبد غيره ، إلا بطريقه .

أما الصيغة التي يعتقد بها فالصواب في ذلك ما قاله شيخ الإسلام «ابن تيمية» من أنه يتعقد بكل قول أو فعل ، عدّه الناس بيعاً ، سواء كان متعاقباً أو مترافقاً لأن الله تعالى لم يُرد أن يتعبدنا بالفاظ معينة ، وإنما القصد الدلالة على معناه ، وبأى لفظ دلّ عليه ، حصل المقصود .

والناس يختلفون في مخاطبتهم واصطلاحاتهم ، تبع اختلاف الزمان والمكان .

فكل زمان ومكان ، له لغته واصطلاحه ، والمراد من ذلك المعنى .

وينفتحنا في هذه (الأبواب من المعاملات) أن نفهم قاعدة جلية ، تحد لنا المعاملات المباحة ، وأن نفهم أيضاً ضوابط تحيط بجميع المعاملات المحرمة ، وترد إليها جميع جزئياتها ، وهذه القاعدة هي : -

أن الأصل في المعاملات ، وأنواع التجارات والمكاسب ، الحل والإباحة . فلا يمنع منها إلا ما حرمه الله ورسوله .

فهذا أصل عظيم ، يستند إليه في المعاملات والعادات .

فن حرم شيئاً من ذلك ، فهو مطالب بالدليل ، لأنه على خلاف الأصل .

وبهذا يعلم سماحة الشريعة وسعتها ، وصلاحيها لكل زمان ومكان ، وتطورها حسب مقتضيات البشر ، ومصالح الناس .

وهي قاعدة مطردة ، مبناها العدل والقسط ، ومراعاة مصالح الطرفين . ولا تخرج المعاملة عن هذا الأصل العظيم ، من الإباحة إلى التحريم ، إلا لما يقترب بها من محذور ، يرجع إلى ظلم أحد الطرفين ، كالربا ، والغرر ، والجهالة ، والخداع ، والتغدير .

فهذه معاملات - عند تأملها - نجدها تعود إلى ظلم أحد العاقلين .

والمعاملات المحرمة ترجع إلى هذه الضوابط وما حرمت إلا لمفاسدها وظلمها .

فإن الشارع الحكيم الرحيم ، جاء بكل ما فيه صلاح ، وحذر عن كل ما فيه فساد .

والحاصل : أن مرجع المعاملات إلى ضوابط ، أعظمها الثلاثة الآتية : -

الأول : الربا بأنواعه الثلاثة ، ربا الفضل ، و ربا النسيئة ، و ربا القرض .
 الثاني : الجهاالة والغرر ، ويدخل فيها جزئيات كثيرة ، وصور متعددة .
 الثالث : الخداع والتغدير ، ويشمل أنواعاً متعددة .
 هذا مجملها وسيأتى - إن شاء الله تعالى - تفصيلها في الأحاديث الآتية .

• • •

الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَبُكِّلُوا وَاجِدَ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا ، أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ قَالَ : فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ وَجْهَهُ الْبَيْعُ » .

• • •

الحديث التاسع والأربعون بعد المائتين

وفي معناه من حديث حَكِيم بن حِزَام قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا . فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا ، بَوَّكُ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا » .

الغريب :

بالخيار : بكسر الخاء ، اسم مصدر «اختار» أى طلب خير الأمرين من الإمضاء أو الرد .

اليعان : بتشديد الياء ، يعنى البائع والمشتري أطلق عليهما من باب التغليب .^١

وقد تقدم أن كل واحد من اللفظين يطلق على معنى الآخر .
محبت : مبنى للمجهول ، معناه : ذهبت وزالت زيادة كسبهما وربحهما .

المعنى الإجمالى :

لما كان البيع قد يقع بلا تفكر ولا تروى ، فيحمل للبائع أو المشتري ندم على فوات بعض مقاصده ، جعل له الشارع الحكم أمداً يتمكن فيه : من فسخ العقد . وهذا الأمد هى مدة مجلس العقد .

فما دام العاقدان فى مجلس العقد ، فلكل منهما الخيار فى إمضاء العقد أو فسخه .

فإذا افرقا بأبدانهما ، افرقا يتعارف الناس عليه ، أو عقد البيع على أن لا خيار بينهما ، فقد تم العقد ، ولا يجوز لواحد منهما الفسخ ، إلا بطريق الإقالة .

ثم ذكر النبي ﷺ شيئاً من أسباب البركة والخفاء ، وشيئاً من أسباب الخسارة والمهلاك .

فأسباب البركة والربح والخفاء ، هو الصدق فى المعاملة ، وتبيين ما فى العقود عليه من عيب وغيره .

وأما أسباب الحق والخسارة ، فهي كتم العيوب ، والكذب في المعاملة ، والتدليس .

وهي أسباب حقيقية لبركة الدنيا بالزيادة والشهرة بحسن المعاملة ، وفي الآخرة بالأجر والثواب ، وحقيقة لحق كسب الحياة ، من سوء المعاملة والابتعاد عنه ، حتى يفقد ثقة الناس وإقبالهم ، وخسارة في الآخرة ، لنفسه الناس .

ومن غشنا ، فليس منا .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - إثبات خيار المجلس لكل من البائع والمشتري ، من إضفاء البيع ، أو فسخه .

٢ - أن مدته من حين العقد إلى أن ينفردا من مجلس العقد .

٣ - أن البيع يلزم بالتفرق بأبدانها من مجلس العقد .

٤ - أن البائع والمشتري لو اتفقا على إسقاطه بعد العقد وقبل التفرق ، أو تباعا على أن لا خيار لهما ، لزم العقد ، لأن الحق لهما ، وكيفما اتفقا جاز .

٥ - الفرق بين حق الله تعالى ومحض حق آدمي .

فما كان لله ، لا يكفى لجوازه رضا آدمي ، كمنعود الربا .

وما كان للآدمي ، جاز برضاه المعتبر ، لأن الحق لا يعدوه .

٦ - لم يحد الشارع للتفرق حداً ، فرجعه إلى العرف .

فما هذه الناس مفرقاً ، لزم البيع به .

فانخروج من البيت الصغير ، أو الصعود إلى أعلاه ، والتنجس في الصحراء ونحو ذلك ، يعد تفرقاً منها لمدة الخيار ، وملزماً للعقد .

٧ - مريم : العلماء التفرق ، خشية الفسخ ، لما روى أهل السنن أن النبي

ﷺ قال : «ولا يحل له أن يفارقه صاحبه ، خشية أن يستقبله ، ولأنه

تحكىل على إسقاط حتى الغير .

٨ - أن الصدق في المعاملة وبيان ما في السلعة سبب للبركة في الدنيا والآخرة . كما أن الغش والكذب والكتمان ، سبب محق البركة وزوالها . وهذا شيء محسوس في الدنيا ، فإن الذين تنجح تجارتهم ، وتزوج سلمهم هم أهل الصدق والمعاملة الحسنة . ولا فشلت تجارة وفلسست ، إلا بسبب الخيانة . وما عند الله لأوثق وهؤلاء أعظم

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في ثبوت خيار المجلس .

فذهب جمهور العلماء ، من الصحابة والتابعين ، والأئمة إلى ثبوته .

ومن هؤلاء ، علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو برة ، وطاوس ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، والحسن البصري ، والشعبي ، والزهرى ، والأوزاعي ، والليث ، وسفيان بن عيينة ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والبخاري ، وسائر المحققين المجتهدين .

ودليلهم ، هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة ، كحديثي الباب وغيرهما .

وذهب أبو حنيفة ، ومالك وأكثر أصحابهما : إلى عدم ثبوت خيار المجلس .

واعتنوا عن العمل بهذه الأحاديث بأعذار ضعيفة ، أجاب عليها الجمهور بما أوجهاها .

ومن تلك الاعتذارات .

أولاً : أن الحديث على خلاف عمل أهل المدينة ، وعملهم حجة .

وردَ بأن كثيراً من أهل المدينة ، يرون الخيار ، ومنهم الصحابة المتقدم ذكرهم ، وسعيد بن المسيب . وعلى فرض أنهم مجمعون ، فليس بحجة ، لأن الحجة إجماع الأمة ، التي ثبتت لها العصمة .

ثانياً : أن المراد بـ «المتبايعان» في الحديث ، المتساومان .

والمراد ، بالخيار ، قبول المشتري أو رده .

وردَ بأن تسمية السائم بـ «تائماً» ، والأصل الحقيقة .

وأيضاً لا يمكن تطبيق الحديث الذي ذكر فيه التفرق ، على حال السائمين .

ثالثاً : أن المراد بالتفرق ، تفرق الأقوال بين البائع والمشتري عند الإيجاب والقبول .

ورد بأنه خلاف الظاهر من الحديث ، بل خلاف نص بعض الأحاديث وهو «إِذَا رَجُلٌ أَتَى رَجُلًا بِبَيْعَةٍ ، فَإِنْ كَلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ ، حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا» .

وأيضاً ، الإيجاب والقبول ، لم يحصل بهما اقتران ، وإنما حصل بهما اجتماع والتتام .

وهذه نماذج من محاولتهم رد الحديث ، سقت منها هذه الثلاثة ليعلم القارئ أنهم لم يستدلوا على شيء .

وقد بالغ العلماء بالرد عليهم ، حتى نقل عن بعضهم الخشونة على مالك ، لردِّه الحديث الصحيح ، وهو من رواه .

• • •

بَابُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْبَيْعِ

الحديث الحسن بعد المائتين

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ « وَهِيَ طَرَحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقَلِّبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ » .
وَنَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ « وَالْمُلَامَسَةُ : لَمَسُ الرَّجُلِ الثَّوْبَ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ » .

المعنى الإجمالي :

نهى النبي ﷺ عن بيع القَرَر ، لما يحصل فيه من مضرة على أحد المتعاقدين ، بأن يغبن في بيعه أو شرائه .

وذلك كأن يكون المبيع مجهولاً للبائع ، أو للمشتري ، أو لهما جميعاً .

ومنه بيع المتابذة ، بحيث يطرح البائع الثوب مثلاً ، على المشتري ، ويعقدان البيع قبل النظر إليه أو تقلبيه .

ومثله بيع الملامسة ، كأن يجعلا العقد على الثوب ، مثلاً ، قبل النظر إليه أو تقلبيه .

وهذان العقدان يفضيان إلى الجهل والغرر في العقود عليه .

فأحد المتعاقدين تحت الخطر أما غائباً أو غارماً ، فيدخلان في (باب الميسر) المنهى عنه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - انتهى عن بيع الملامسة وفسرت بتفاسير ، الصحيح منها ، ما ذكر في هذا الحديث وأشباهه من التفاسير التي تعود إلى جهالة المبيع والغرر فيه . ومن ذلك تفسير الشافعي أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة ، فيلمسه المستام فيقول صاحبه : بعته بكذا ، بشرط أن يقوم كسك مقام نظرك .
- ٢ - انتهى عن بيع المنابذة وفسرت أيضاً بتفاسير ، الصحيح منها ما ذكر في هذا الحديث وأشباهه ، مما يعود إلى الجهالة في المبيع . ومنه بيع الحصة كأن يقول : أي ثوب وقعت عليه هذه الحصة ، فعليك بكذا .
- ٣ - أما جعل اللبس أو النبد بيعاً ، أو يجعل البيع معلقاً باللمس أو النبد مع معرفة المبيع في هذه الصور ، فالصحيح أن البيع صحيح ، لأنه لا يترتب عليه محذور شرعي ، كالبيع بالملأ .
- ٤ - أن هذين البيعين غير صحيحين ، لأن التبي يقتضي الفساد .
- ٥ - المراد بالتهى ، المبيعات المختلفة : بصفاتها أو قيمتها . أما ما كان متفقاً ، متساوياً القيم ، فيصح . لأنه لا تحصل بشرائه على هذه الطرق ، الجهالة المحذورة .
- ٦ - استدلل بذلك على عدم صحة شراء المجهول وعدم صحة شراء الأحمى فيما طريق العلم به النظر ، لأن ذلك يفضي إلى الفرر .
- ٧ - قال النووي : أعلم أن الملامسة والمنابذة ونحوهما ، مما نص عليه : هي داخلة في التهي عن بيع الفرر ، ولكن أفردت بالذكر ، لكونها من بيعات الجاهلية المشهورة .
- قال : وانتهى عن بيع الفرر أصل عظيم من أصول البيوع ، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة .
- ٨ - بهذا تبين أن ما نهى عنه في هذا الحديث ، مرجعه إلى الضابط الثاني المتقدم .

الحديث الحادي والخمسون بعد المائتين^(١)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَبَاجِشُوا ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تُصَرُّوا^(٢) الْغَنَمَ ، وَمَنْ ابْتَاغَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا ، إِنْ رَضِيَهَا ، أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا ، رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » وفي لفظ « هُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا » .

الحديث الثاني والخمسون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . قال : فقلت ، لابن عباس ما قوله ، « حَاضِرٌ لِبَادٍ » ؟ قال : لَا يَكُونُ لَهُ مِمْسَارًا .

الغريب :

لا تلقوا الركبان : جمع «راكب» ويراد تلقى القادمين إلى البلاد لبيع

(١) الحديث رقم [٢٥٧] حسب ترتيب المؤلف هو رقم (٢٥٥) قدمته إلى هنا لأنه كالقطعة من الحديث الذي منه - ١ - هـ - شارح .

(٢) التصرية : ربط أخلاف الماشية مدة ، ليجتمع فيها اللبن ، فينخلع بها الشارب .

سلعهم ، فيشتريها منهم قبل وصولهم إلى السوق .
وأطلق على الركبان ، تغليا . وإلا فهو شامل للمشاة .
ولا تناجشوا : التجش ، بفتح النون وإسكان الجيم ، هو الزيادة في
السلعة ممن لا يريد شراءها ، بل لنفع البائع بزيادة الثمن ، أو مضرة المشتري .
بإغلائها عليه .
مأخوذ من «نجش الصيد» وهو استثارته لأن الزائد يثير الرغبة في السلعة ،
ويرفع ثمنها .
ولا يبيع حاضر لباد : الحاضر : هو البلدى المقم . «والبادى» نسبة إلى
البادية .
والمراد به القادم لبيع سلعته بسعر وقتها ، سواء كان بدويا أو حضريا .
فيقصده الحاضر لبيع له سلعته بأعلى من سعرها ، لو كانت مع
صاحبها والسمسار هو البائع أو المشتري لغيره .
ولا تُصروا الغنم : بضم التاء وفتح الصاد ، بعدها راء مثقلة مضمومة ،
ثم واو الجماعة ، والفعل مجزوم بلا الناهية ، و«الغنم» منصوب على المفعولية ،
من التصرية ، وهى الجمع .
وتصرية البهائم ، حبس اللين في ضروعها حتى يجتمع . والمنهى عنه ،
إذا قصد به تغيير المشتري بكثرة لبثها .

المعنى الإجمالى :

في هذين الحديثين الجليلين ، ينهى النبي ﷺ عن خمسة أنواع من
البيع المحرم ، لما فيها من الأضرار العائدة على البائع أو المشتري أو غيرها .

١ - : قهى عن تلقى القادمين لبيع سلعهم من طعام وحيوان ،
فيقصدهم قبل أن يصلوا إلى السوق ، فيشتري منهم جُلهم .

فلجملهم بالسعر ، ربما غبنهم في بيعهم ، وحرّمهم من باقى رزقهم ،

الذى تعبوا فيه وَطَوَّرُوا لأجله المغازات ، وتجنبوا المخاطر ، فصار طعمة باردة لمن لم يَكُدَّ فيه .

٢ : - كما نهى أن يبيع أحد على بيع أحد ، ومثله فى الشراء على شرائه .

وذلك بأن يقول لمن هو فى خيار المجلس أو الشرط : أعطيك أحسن من هذه السلعة أو بأخص من هذا الثمن ، إن كان مشترياً ، أو أشتريها منك بأكثر من ثمنها ، إن كان بائعاً ، ليفسخ البيع ، ويعقد معه .

وكذا بعد الخيارين ، نهى عن ذلك ، لما يسببه هذا التحريش من التشاحن والعداوة والبغضاء ، ولا فيه من قطع رزق صاحبه .

٣ - ثم نهى عن التجش ، الذى هو الزيادة فى السلعة لغير قصد الشراء ، وإنما لنفع البائع بزيادة الثمن ، أو ضرر المشتري بإغلاء السلعة عليه . ونهى عنه ، لما يترتب عليه من الكذب والتفجير بالمشتريين ، ورفع ثمن السلع عن طريق المكر والخداع .

٤ - وكذلك نهى أن يبيع الحاضر للبادى صلته لأنه يكون محيطاً بسعرها ، فلا يبقى منه شيئاً يتنفع به المشترون . والنبي ﷺ يقول : «دعوا الناس ، يرزق الله بعضهم من بعض» .

وإذا باعها صاحبها ، حصل فيها شيء من السعة على المشتريين ..

فانتهى عن بيع الحاضر للبادى ، خشية التضييق على المقيمين .

٥ - ثم نهى عن نوع بيع التفجير والتدليس ، وهو ترك اللبن فى ضروع

(١) إنما حوت ببهيمة الأنعام ، مع أن لئى فى الحديث الثمن قطع ، لورود الإبل فى بعض طرق الحديث .

بوصة^(١)، لأنعام ، يجتمع عند بيعها فيظن المشتري أن هذا عادة لها فيشتريها زائداً في ثمنها مالا تستحقها ، حيث غرَّ المشتري وظلمه .
 فجعل الشارع له مدة يتدارك بها ظلامته ، وهي الخيار ثلاثة أيام له أن يمسكها ، وأن يردها على البائع بعد أن يعلم^(٢) أنها مصرة .
 فإن كان حلب اللبن من التي اشتراها وهو في ضرعها ، رد معها صاع تمر بدلا منه .

ما يؤخذ من الحديث :

١ ... النهي عن تلقى القادمين ، لبيع سلعتهم ، والشراء منهم ، قبل أن يصلوا إلى السوق .

فالنهي يفيد التحريم .

وهل البيع صحيح أو باطل ؟ يأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

٢ - الحكمة في النهي لئلا يخذعوا ، فيشتري منهم سلعتهم بأقل من قيمتها كثيراً^(٣) .

٣ - تحريم البيع على بيع المسلم وهو أن يقول لمن اشترى سلعة بعشرة : عندي مثلها بتسعة .

ومثله الشراء على شرائه ، كأن يقول لمن باع سلعته بتسعة : عندي فيها

= وأما ترك البقر ، فقلتها في بلاد العرب البدنانيين ، والحكم فيها واحد ، لأن المعنى واحد .

(١) قبلت بالطم ، مع أن الحديث قيده بالحلب ، لأن الحلب طريق للطم ، فإذا حصل بطريق أخرى كشهادة عدل أو اعتراف البائع ، غير المشتري بين الإمساك والرد ، ولو لم يحلبها .

(٢) عبرت (بكثير) لتنفق حكمة هذا النهي ؛ مع حكمة النهي عن بيع المخامر للبادئ - ١٠ - شارح .

- عشرة ، ليفسخ العقد مع الأول ، ويعقد معه .
- ومحل التحريم في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط ، وكذلك بعد الخيارين لأن فيه ضرراً أيضاً من تأسيف العاقد ، مما يحمله على محاولة الفسخ ، بانتحال بعض الأعداء ، أو اضطغافه على البائع عليه أو المشتري منه ، وغير ذلك من المفاسد .
- ومثل المسلم في ذلك ، النعمي وإنما خرج مخرج الغالب .
- وقد قال ابن عبد البر : أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز دخول المسلم على النعمي في سومه ، إلا الأوزاعي وحده .
- ٤ - مثل البيع في التحريم ، خطبة النكاح على المخاطب قبله . وكذلك الوظائف والأعمال ، كالمقاولات والإيجارات ، وغير ذلك من العقود لأن المعنى الموجود في البيع - وهو إثارة العداوة والبغضاء - موجودة في الكل .
- ٥ - النهي عن بيع الحاضر للبادي وصفته وأن يقدم من يريد بيع سلعته من غير أهل البلد . فيتولى بيعها له أحد المقيمين في البلد فتحريمه مخصص لحديث «الدين النصيحة» .
- ٦ - والحكمة في النهي ، إغلاء السلعة على المقيمين إذا باعها عليهم أحد منهم .
- بخلاف ما إذا كانت مع القادم ، فلهجه بالسعر ، لا يستقصى جميع قيمتها ، فيحصل بذلك سعة على المشتري .
- ٧ - قيد بعض العلماء التحريم بشروط ، أهمها أن يقدم البادي لبيع سلعة ، وأن يكون بـ«أهل» بصر البلد ، وأن يكون بالناس حاجة إليها .
- ٨ - النهي عن نصرة اللب في ضروع بهيمة الأنعام عند البيع .
- ٩ - تحريم ذلك لما فيه من التدليس وتفرير المشتري ، فهو من الكذب ، وأكل أموال الناس بالباطل .

١٠- أن البيع صحيح لقوله : إن رضىها أمسكها ولكن له الخيار بين الإمساك والرد ، إذا علم بالتصرية ، سواء علمه قبل الحلب ، أو بالحلب .

١١- أن خياره يمتد ثلاثة أيام ، منذ علم التصرية .

١٢- يفقد هذا الحديث ، أن كل بيع يقع فيه التدليس فهو محرم ، وأن المدلس عليه بالخيار .

١٣- إذا علم التصرية ، وردّها بعد حلبها ، رد معها صاعاً من تمر بدلاً من اللبن . سواء كانت المصراة من الغنم ، أو الإبل ، أو البقر ، قلّ اللبن أو كثر . وهذا التمر مقابل اللبن الذى اشترى وهو فى ضرعها . أما الحادث بعد ، فلا يرد عنه شيئاً ، لأن الخراج بالضمان .

اختلاف العلماء :

مذهب جمهور العلماء صحة شراء مُتَلَقَّى الرِّكْبَانِ ، بل حكى عن جميع العلماء .

والدليل على ذلك ما رواه مسلم وغيره ولا تَلَقَّوْا الحلب ، فمن تَلَقَّى فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق ، فهو بالخيار . كما أن التهى فى الحديث لا يعود إلى نفس العقد ، ولا إلى ركن أو شرط منه ، وإنما هو ، لأجل الإضرار بالركبان ، ولا يقدح فى نفس البيع ، بل يمكن تداركه .

واختلفوا فى ثبوت الخيار ، فذهب الشافعى ، وأحمد : إلى ثبوته ، إذا غبن البائع غَبْنًا خَارِجًا عن العادة والعرف عند التجار . ودليلهم ، الحديث المتقدم ، ولأن هذا ضرر نزل بالبائع ، ولا يمكن تداركه بعير الخيار .

وذهب الحنفية إلى عدم الخيار ، بالقول الأول هو الصحيح .

واختلفوا في صحة بيع من باع على بيع أخيه

فذهب الإمام أحمد في المشهور عنه ، والظاهرية : إلى أن البيع غير صحيح ، فلا يتعد ، للنهي عنه ، والنهي يقتضي الفساد .

وذهب الأئمة الثلاثة إلى صحة البيع لأن النهي لا يعود إلى نفس العقد ، بل إلى أمر خارج عنه .

وما يقال في البيع على البيع ، يقال مثله في الشراء على الشراء لأن المعنى واحد فيهما ، ولأن الشراء يسمى بيعاً أيضاً .

واختلفوا في صحة بيع الحاضر للبادي .

فالمشهور في مذهب الإمام أحمد ، البطлан بشروط أربعة :

١ - أن يكون بالناس حاجة إلى السلعة .

٢ - وأن يقدم البائع ، لبيع سلعته بسعر يومها .

٣ - وأن يكون جاهلاً بسعرها .

٤ - وأن يقصده الحاضر لبيعها له .

فإن اخطل شرط منها صح البيع . ودليلهم أن النهي يقتضي الفساد .

وذهب الجمهور إلى صحة البيع مع التحريم ، لمخالفته النهي .

وذهب جمهور العلماء -- ومنهم الأئمة الثلاثة ، مالك ، والشافعي وأحمد : إلى رد صاع من تمر ، عن ابن المصراة عند ردها إلى البائع ، كما هو نص الحديث الصحيح .

وذهب الحنفية : إلى أنه لا يرد شيئاً ، وللمشتري اللبن بدل علفها .

وحاولوا رد نص الحديث بدعوى النسخ بقوله تعالى : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ

فَعَايَبُوا بِمِثْلِهِ مَا عُوِّضْتُمْ بِهِ .

ولو فرضنا تأخر الآية عن الحديث ، لكانت الآية في باب العقوبات ، وليس موضوعنا منها .

واعذارهم الثاني عن الأخذ بالحديث ، أنه مخالف لقياس الأصول ، وهو «أن اللبن مثلي» ، فيقتضي الضمان بمثله ، والضمان يكون بقدر المثل ، وهذا ضمن بصاع مطلقاً ، قلّ أو كثر .

وما أشبه ذلك من اعتراضات ، أجاب عليها العلماء .

ويكفي للجواب عنها هنا أن نقول : إن خبر الشارع الثابت مقدم على قياس الأصول ، لأنه أصل بنفسه ، واجب الاعتبار .

بل إن الأصول لا تستند ولا توصل . إلا من نصوص الشارع .

فلا يمكن أن ندع حديثاً صحيحاً واضحاً بلا معارض راجع ، يقدم عليه . قال الخطابي في «معالم السنن» : والأصل أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله ﷺ ، وجب القول به ، وصار أصلاً في نفسه .

والأصول إنما صارت أصولاً لحيى الشريعة بها وخبر المصداقة قد جاء به الشرع من طرق جباد ، فالقول به واجب ، وليس تركه لساير الأصول بأولى من تركها له -- اه كلامه .

فالدتان :

الأولى : إذا تأملت ما تقدم من «الامتنابات» و «خلاف العلماء» وجدت أن بعضهم مستمسك بظاهر الحديث ، وآخذ بما دل عليه لفظه . والبعض الآخر قد قبله ببعض القيود ، تخصيصاً أو تعميماً .

وهذا - كما قال تقي الدين «ابن دقيق العيد» : دائر بين اتباع المعنى ، واتباع اللفظ . والأحسن أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء ، فحيث يظهر ظهوراً كثيراً ، فلا بأس باتباعه .

وتخصيص النص به أو تعميمه على قواعد القياس ، وحيث يخفى أو لا يظهر ظهوراً قوياً ، فاتباع اللفظ أولى .

على أنى لم أذكر إلا قليلاً مما لم يدل عليه ظاهر الحديث ، وذلك حين يقوى الأخذ بالمعنى جداً ، كتقيد إطلاق بيع البائع للباىء بتلك الشروط الثلاثة ، فإنها - عند تأمل معنى الحديث ، ومقصود النهى منه - معتبرة ، وكذلك تعميم الحكم في تصرية بيعة الأنعام مع أن الوارد في هذا الحديث الغنم ، لأن المعنى مفهوم وظاهر عمومته في جميعها .

وكذلك تقيد «خيار الجالب» بالغبن عادة ، رجوعاً إلى المعنى الواضح في ذلك ، وهو إزالة الضرر عنه . وأعرضت عن شيئين :

١ - إما تمسك حرفى متقيد باللفظ ، كمن جمده على قصر حكم التصرية في الغنم خاصة ، لأنها المنصوص عليها ، وغفل عن المعنى الواضح المقصود .

٢ - أو اعتماد عن ظاهر الحديث إلى معنى بعيد ، كمن شرط في بطلان بيع الحاضر للباىء ، أن يقصده الحاضر ، فإن لم يقصده بل قصده البادى ، فلا تحريم ، والبيع صحيح ، على أنى ذكرته عن مذهب الحنابلة ليان الملعب فقط .

وبهذا أرى أنى توسطت بين الوجهين ، وسلكت طريقاً متوسطة مرضية .

الثانية : - في تحريم تلقى الركبان ، وبيع الحاضر للباىء يعلم كيف أن الإسلام يراعى المصالح العامة على المصالح الخاصة ، كما هو مقتضى العقل الصحيح .

فإن انتفاع أهل البلد بشرائهم السلع رخيصة ، قُدِّمَ على انتفاع الواحد ببيعه سلعته غالية .

كذلك منعت مصلحة فرد ، يتلقى الركبان ، لأجل مصلحة البلد الذين لهم الحق في أن ينتفعوا جميعاً بالشراء من الجالب مباشرة ، مع ما فيه من دفع الضرر عن الجالب أيضاً .

• • •

الحديث الثالث والخمسون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ . وَكَانَ يَبْعَانِ يَبْنَاءُ بَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ . كَانَ الرَّجُلُ يَبْنَأُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجِ التِّي فِي بَطْنِهَا .

قيل : إنه كان يبيع الشَّارِفَ — وهي الكبيرة المُسِنَّة ، بنتاج الجنين ، الذي في بطنِ نَاقَتِهِ .

الغريب :

حَبْلُ الْحَبْلَةِ : بفتح الحاء والباء فيهما . وهـ الحبلَة جمع حابل ، كظالم وظلمة ، وكاتب وكتبة . والأكثر استعمال الحبل للنساء خاصة ، والحمل لمن ولغيرهن ، من إناث الحيوان .

الجزور : هو البعير ذكراً كان أو أنثى ، وجمعه ، جزر ، وجزائر .

تنتج : بضم التاء الأولى وإسكان النون وفتح التاء الثانية ، وبعدها جيم

معناه ، تلد . ووالثاقه فاعل ، وهو آت على صيغة المبني للمجهول دائماً .
الجاهلية : يطلق هذا الاسم ، على الزمن الذي قبل الإسلام وأهله ،
مشتق من الجهل : لغلبته عليهم .

المعنى الإجمالي :

أشهر تفاسير هذا البيع تفسيران^١ .

١ - : فإما أن يكون معناه التعليق ، وذلك بأن يبيعه الشيء بثمن
مؤجل بمدة تنتهي بولادة الثاقه ، ثم ولادة الذي في بطنها ، ونُهيَ عنه لما فيه
من جهالة أجل الثمن ، والأجل له وقع في الثمن في طوله وقصره .

٢ - : وإما أن يكون معناه بيع المعلوم المجهول ، وذلك بأن يبيعه نتاج
الحمل الذي في بطن الثاقه المسنة ، ونُهيَ عنه لما فيه من الضرر الكبير والغرر ،
فلا يعلم : هل يكون أنثى ، وهل هو واحد أو اثنان ، وهل هو حي أو ميت ؟
وبجهولة مدة حصوله .

وهذه من البيعات المجهولة ، التي يكثر ضررها وعجزها ، فتفضى إلى
المنازعات .

(١) اشتهر التفسير الأول عن راوى الحديث ابن عمر فأخذ به مالك . والشافعي ،
لأن الراوى أعلم بمعنى ما روى .

وأما التفسير الثاني ، فليخص أئمة اللغة ، كأبي حنيفة ، وأبي عبيد ، والأبياري ،
والجوهرى .

قال النووي : هذا أقرب إلى اللغة - ١هـ - شارح .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - انتهى عن هذا البيع على كلا التفسيرين ، لأنه إن كان على الأول ، فلما فيه من جهالة الأجل .

وإن كان على الثاني ، فلما فيه ، من فقدان المبيع ، وجهالته .

٢ - النص على هذا النوع من البيع ، لأنه من يعات الجاهلية ، وإلا فهو عام في كل بيع يحصل جهالة وعثر .

٣ - حكمة النهي ، أنه من بيع الغرر المقتضى إلى المبسر ، وأكل المال بالباطل ، مع ما يحصل في ذلك من الشجار والخصام ، والعداوة والبغضاء .

• • •

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ

قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا^(١)

الحديث الرابع والخمسون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْلُغَ صِلَاحَهَا ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ .

• • •

الحديث الخامس والخمسون بعد المائتين

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّامِرِ حَتَّى تُرْتَمَى . قِيلَ : وَمَا تُرْتَمَى ؟ قَالَ : حَتَّى تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَّ .

قال : « أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَسْتَحِيلُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ »

الغريب :

ترتمى : يضم التاء من «أزهى يزهى» والإزهاء في الثمر ، أن يحمر أو يصفر ، لبدء الطيب فيه .

(١) وضعت هذه الترجمة لأن الحديثين اللذين بهما ، في هذه المسألة خاصة - ٥١ -

شارح .

حتى يبدو : قال النووي : هو بمعنى يظهر ، وهو بلا همز .

المعنى الإجمالي :

كانت الثمار مَعْرُضَةً لكثير من الآفات قبل بُلُو صلاحها ، وليس في بيعها مصلحة للمشتري في ذلك الوقت .

نهى النبي ﷺ البائع والمشتري عن بيعها حتى ترعى ، وذلك بُلُو الصلاح ، الذى دليله في ثمر النخل ، الاحمرار أو الاصفرار .

ثم علل الشارع المنع من تباعها ، بأنه لو حصل آفة أتت عليها ، أو على بعضها ، فبماذا يحل لك - أيها البائع - مال أخيك المشتري ، تأخذ به بلا عوض انتفع به ؟ .

ما يؤخذ من الحديثين :

- ١ - انتهى عن بيع الثمار قبل بُلُو صلاحها .
- ٢ - انتهى يقتضى الفساد ، فيكون بيعها غير صحيح .
- ٣ - جواز بيعها بعد بُلُو صلاحها .
- ٤ - أن دليل الصلاح في ثمر النخل ، الاحمرار أو الاصفرار ، ولو في بعض الثمرة .
- ٥ - الحكمة في النهي ، هو أنها قبل بُلُو الصلاح ، معرضة لكثير من الآفات .

فإذا تلفت ، أو تضررت صار ذلك في ملك المشتري ، الذى لم ينتفع منها ، فيكون من أكل الأموال بالباطل .
كما أن بيعها قبل بُلُو الصلاح ، ليس له فائدة لعدم الانتفاع بها .
وكذلك فيه قطع للتخاصم والتنازع بين المتعاملين ، وإزالة لأسباب العداوة والبغضاء بينهم .

٦ - فيه تحريم أكل أموال الناس بغير حق : ولو بما فيه صورة رضا من الطرفين .

• • •

الحديث السادس والخمسون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُرَابَنَةِ . وَهِيَ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ .

الغريب :

المُرَابَنَةُ : بضم الميم ، وفتح الزاي ، وإلباء ، والنون . على وزن المفاعلة . وهي مأخوذة من «الزبن» وهو : الدفع الشديد ، كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه .

نهى النبي ﷺ عن المُرَابَنَةِ ، التي هي بيع المعلوم بالمجهول من جنسه ، لما في هذا البيع من الضرر ؛ ولما فيه من الجهالة بتساوى المبيعين المفضية إلى الربا ، ثم ضربت لها أمثلة توضحها وتبينها .

وذلك ، كأن يبيع ثمر حائطه إِنْ كَانَ نَخْلًا ، بثمر كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا . أو زَرْعًا ، أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ من جنسه ، نهى عن ذلك كله ، لما فيه من المفساد ، والأضرار .

الاختلاف في معنى المزابنة :

أجمع العلماء على أن هذه الصورة المذكورة في الحديث مزابنة .

ولكن الإمام الشافعي ، جعل هذه الصور ، أصل المزابنة ، وألحق بها كل بيع مجهول بمجهول ، أو بمعلوم يجري فيه الربا ، بناء منه على أن تفاسير المزابنة في أحاديثها ، مرفوعة إلى النبي ﷺ .

وعلى فرض أنها تفاسير رواها من الصحابة ، فهم أعلم بما رويوا ، فقولهم مقدم على غيرهم .

أما الإمام مالك ، فعنى المزابنة عنده ، أنها بيع كل شيء ، لا يعلم كيله ، أو وزنه ، أو عدده ، بشيء من جنسه . سواء كان ربوياً أو غيره ، لأن سبب النهي ، ما فيه من الخطأ .

وقد رجع في تفسيرها إلى أصلها اللغوي ، وقد تقدمت الإشارة إليه في [الفريب] .

ويترجح - عندي - تفسير مالك ، لأنه جامع لكثير من المنهيات تحت أصل واحد .

وأما التفاسير المذكورة ، فلا تنافي ، لأن عادة السلف ، أنهم يفسرون الشيء بمثاله ، وهو جزء منه . ولا يريدون به حصره في هذا النوع ، وإنما يريدون به المثال .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - النهي عن المزابنة .

٢ - تعريفها بهذه الصور ، التي توضح أصلها .

٣ - أن يبيعها فاسدة ، لأن النهي يقتضي الفساد .

٤ - حكمة التهي عنها ، ما فيها من المخاطرة والتصار ، لأنها بيع معلوم بمجهول .

ولما فيها من بيع النوعين الربويين المجهولين ، لأنه لا بد في صحة بيعهما من العلم بالتساوى .

فأما مع الجهل بتساويهما ، فهو مظنة الربا الراجعة ، فيحرم .

• - فيه دليل على تحريم بيع الرطب بالتمر ، لعدم العلم بالتساوى ولو تحرى في تساويهما ، بل يدل على تحريم بيع كل نوعين ربويين ، جهل تساويهما .

إما لكونهما مختلفا في الرطوبة ، أو اليوسة ، أو كان أحدهما حبا والآخر طحيناً ، أو أحدهما مطبوخاً ، والآخر نيئاً ، أو غير ذلك مما لا يعلم معه التساوى بينهما .

• • •

الحديث السابع والخمسون بعد المائتين

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُخَابَرَةِ ، وَالْمُحَاقَلَةِ ، وَعَنْ الْمُرَابَنَةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْلُثُوا صِلَاحَهَا ، وَأَنْ لَا تُبَاعَ إِلَّا بِالْذِّبْنَارِ وَالْدَّرْهَمِ ، إِلَّا الْغَرَايَا .

المحاقلة : — بيع الحنطة في سنبليها .

الغريب :

المخابرة : على وزن المفاعلة ، مأخوذة من «الخبار» وهي الأرض اللينة

القابلة للزرع ، أو من «الخير» وهو من يحسن حرث الأرض .
المحاكمة : مأخوذة من «الحقل» وهو الزرع وموضعه ، فاشتقت منه .
والمراد بها - هنا - بيع الحنطة بسنبلها ، بحنطة صافية من التبن .
المزبنة : تقدمت ، و«العرايا» : ويأتى الكلام عليها مفصلاً في موضعه ،
إن شاء الله تعالى .

المعنى الإجمالى :

تقدم أن الأصل فى المعاملات الحل والجواز ، وأنها باقية على أصل
الإباحة والبراءة الأصلية .

وما ورد عن الشارع الحكيم ، من النهى عن بعض المعاملات يرجع إلى
قاعدة الربا المحرمة المستتبحة شرعاً وعقلاً ومن أولى غير هاتين من قواعد الفساد
اللى حاربه الشارع .

ومن تلك المعاملات الراجعة إلى الجهالة وإلى الربا أيضاً ، الهابرة ،
والمحاكمة ، التى هى . نارة عن بيع الحب فى سنبله ، بحب من جنسه .

فهنا جهل أحد العوضين ، لأنه مستور بأوراقه وتبته ، والجهل بذلك
يوقعنا فى ربا الفضل ، لأن الجهل بالتحايل ، كالعلم بالتفاضل .

ومثل المحاكمة ، المزبنة : التى هى بيع التمر على رؤوس النخل بتمر مثله .
فما يقال فى الأول ، يقال فى هذا .

واستثنى من ذلك ، مسألة «العرايا» بشرطها ، للحاجة إليها . وتأتى
إن شاء الله تعالى .

كما نهى عن بيع التمر قبل بلوغ صلاحه ، حفظاً للحقوق ، ولئلا يأخذ
البائع التمن بلا مقابل يتنعم به المشتري .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - النهى عن المخايرة . والمخاطلة ، والمزانية .
- ٢ - استثنى من المزانية ، المرايا ، للحاجة .
- ٣ - النهى عن هذه . لما فيها من الجهل بتساوى العوضين . والجهل بذلك يقضى بنا إلى الربا .
- ٤ - من باب أولى يحرم البيع إذا علم التفاضل بين العوضين الربويين من جنس واحد .
- ٥ - النهى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه . لأمن العاهة .

• • •

الحديث الثامن والخمسون بعد المائتين

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ
الْبَغِيِّ ، وَحُلُوتِ الْكَاهِنِ .

الغريب :

مهر البغى : البغى : بفتح الباء الموحدة ، وكسر العين المعجمة ، وتشديد
الياء .

وهو فعيل ، بمعنى فاعلة . يعنى الباغية ، والبنفاء : الطلب ، وكثرة
استعماله فى الفساد .

ومهرها . ما تعطاه على الزنا ، سمي مهراً ، من باب التوسع .

حلوان الكاهن : الحلوان بضم الحاء ، مصدر « حلوته » إذا أعطيه .

قال في فتح الباري : وأصله من « الحلاوة » شبه بالشئ الجلو ، من حيث إنه يؤخذ سهلاً بلا مشقة .

وأما الكاهن : فهو الذي يدعى علم الأشياء المعينة المستقبلية .

بني معناه « العراف » و « المنجم » ونحوهما من المشعوذين والدجالين .

المعنى الإجمالي :

لطلب الرزق طرق كريمة شريفة طيبة ، جعلها الله عوضاً عن الطرق الحبيثة الدنيئة .

فلما كان في الأول غناء وكفاية عن الثانية ، ولا كانت مفاصد الثانية عظيمة لا يقابلها ما فيها من منفعة ، حرم الشرع الطرق الخبيثة التي من جملتها ، هذه المعاملات الثلاث .

١ - بيع الكلب : فإنه خبيث رجس ، فشمه خبيث لا يجوز أكله واستحلاله .

٢ - وكذلك ما تأخذه الزانية مقابل فجورها ، الذي به فساد الدين والدنيا .

٣ - ومثله يأخذه أهل الدجل والتضليل ، ممن يدعون معرفة الغيب والتصرف في الكائنات ، ويحيلون على الناس - بباطلهم - ليسلبوا أموالهم ، فيأكلوها بالباطل .

كل هذه طرق خبيثة محرمة ، لا يجوز فعلها ، ولا تسليم العوض فيها ، وقد أبدلها الله بطرق مباحة شريفة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - النهى عن بيع الكلب ، تحريم ثمنه ، ولا فرق بين الملعّم وغيره ، و كلب الزرع والماشية وغيره ، وإنما يجوز اقتناؤه فقط بهذه الأشياء الثلاثة .
- ٢ - تحريم البقاء وتحريم ما يؤخذ عليه ، سواء كان من حرّة أو أمّة ، فهو خبيث من عمل خبيث في جميع طرقه .
- ٣ - تحريم «الكهانة» ونحوها من العرافة ، والتنجيم ، وضرب الحصى ، وتحضير الجن ، وتحريم أخذ شيء على هذه الأعمال الخرافية الشيطانية .
- ٤ - من هذه المنهيات وغيرها ، يعلم أن الشريعة تنهى عن كل ما فيه مضرة وما يترتب عليه من مكاسب .

• • •

الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَمَنُّ الْكَلْبِ خَبِيثٌ ، وَمَهْرُ الْبَيْعِ خَبِيثٌ ، وَكَسْبُ الْحِجَامِ خَبِيثٌ »^(١) .

المعنى الإجمالي :

يبين لنا النبي ﷺ المكاسب الخبيثة والدينية لتجنبها ، إلى المكاسب الطيبة الشريفة .

ومنها ثمن الكلب ، وأجرة الزانية على زناها ، وكسب الحجام ، فهي مكاسب دينية كريهة صافلة ، يجتنبها ذو الكرامة والمروءة .

(١) هذا الحديث من أفراد مسلم كما نبه عليه «عبد الحق» وغيره .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - النهي عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، واجتناب ما يؤدي إليهما .
- ٢ - النهي عن كسب الحجام ، لأنها مهنة زورقة ، مخلة بالكرامة والشرف ، مكسبه خييث .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في كسب الحجام .

فذهب طائفة من العلماء إلى أنه محرم لهذا الحديث ، ولا روى أبو هريرة أنه عليه السلام «نهى عن كسب الحجام» رواه أحمد .
وروى أحمد أيضاً عن محبصة بن مسعود : «أنه كان له غلام حجام ، فزجره النبي عليه السلام عن كسبه ، فقال : ألا أطعمه أيتاماً لي ؟ قال : لا .
قال : أفلا أتصدق به ؟ قال : لا . فرخص له أن يعلفه ناضجاً» .

ذهب بعض العلماء : إلى أنه حلال ، لأن أحاديث النهي منسوخة بإعطاء النبي عليه السلام أجره . ولكن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر من الأدلة .
وأحسن ما يجمع به أدلة الفريقين ، أن يقال : إن لفظ «الخييث» كما يطلق على المحرم ، يطلق أيضاً على الشيء الرديء والكسب الذمى ، كقوله تعالى : «وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنَفُّوْنَ» ومعنى الشارع التيمم والبصل خييثين .
فتسمية كسب الحجام خييثاً من هذا الباب ، لأنه مكسب ذمى ، ومهنته زورقة .

والشارع يرغب في معالي الأمور ، والمكاسب الطيبة الشريفة . فيكون كسب الحجام خييثاً من جانب الآخذ ، مع أنه حلال له .

* * *

بَابُ الْعَرَايَا^(١)

هذا الباب يذكر فيه ما جاء في جواز بيع العارية - ويأتى تعريفها - :
وهى مسألة مستثناة من تحريم بيع المزانية الذى تقدم الكلام عليه
فى الحديث رقم [٢٥٦] ويأتى توضيح ذلك وتوجيهه إن شاء الله تعالى .

• • •

الحديث الستون بعد المائتين

عَنْ زَيْدِ بْنِ كَاتِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِشَرِّهَا .
ولد مسلم « يَخْرِصُهَا تَمْثُرًا ، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

الغريب :

الرية : فعيلة بمعنى مفعولة .
قال فى مختار الصحاح : وإنما أدخلت فيها الهاء ، لأنها أفردت
فصارت فى عداد الأسماء ، كالنطيحة ، والأكيلة .
وميت «رية» ، لانفرادها بالرخصة عن أخواتها .

المعنى الإجمالى :

تقدم أن بيع الثمر على رؤوس النخيل بثمر مثله محرم ، لأنه بيع المزانية
(١) صفة ترجمة المؤلف [باب العرايا وغير ذلك] فرأيت أن أجعل العرايا فى باب ،
وبقى أحاديث الباب فى ثلاثة أبواب تنسبها تصنيفا للأحكام . ٨١ - شارح .

المنهى عنه ، لما فيه من الجهل بتساوى النوعين الربويين .

وأشد حالاته إذا باعه على رؤوسه وهو رطب ، بتمر جاف ، فقد خفى تساويه من وجهتين ١ : - كونها بيعاً خرصاً ٢ : - وكون أحدهما رطباً ، والآخر جافاً ، فهذا البيع أحد صور «ربا الفضل» .

وحيث إن الأثمان قليلة في الزمن الأول ، فيأتى الرطب في المدينة والتفكه به ، والناس محتاجون إليه ، وليس عند بعضهم ما يشتري به من النقود ، رخص لهم أن يشتروا ما يتفكّهون به بالتمر الجاف ليأكلوها رطبة مراعين في ذلك تساويها لو آلت النخلة إلى الإثمار والجفاف .
ما يستفاد من الحديث :

- ١ - - تحريم بيع التمر على النخل بثمر مثله ، لأنه بيع المزابنة المنهى عنه ، ومأخذه في هذا الحديث لفظ «رخص» .
- ٢ - جواز بيع العريّة - وتقدم شرحها لغة وشرعاً - وهو مستثنى من التحريم السابق في المزابنة .
- ٣ - أن الرخصة لمن احتاج أكل الرطب خاصة .
- ٤ - أن يقدر الرطب على النخلة تمرّاً بقدر التمر الذى جعل ثمنه له .

فائدتان :

- الأولى : تقدم التحريم في بيع المزابنة الذى هو أحد صور الربا المحرم ، ويستثنى من هذا التحريم مسألة «العرايا» .
- فلما جاءت على خلاف الأصل ، اشترط العلماء للرخصة فيها شروطاً ، بعضها مأخوذ من أحاديثها ، وبعضها باق على أصل معاملة الربا .
- ١ - أن تخصص النخلة بما تؤول إليه تمرّاً لطلب المماثلة .

٢ - أن تكون لاحتاج إلى الرطب ليأكله .

وهل يجوز لمن احتاج تمرًا أن يشتريه بالرطب ؟ المشهور من مذهبتنا ، المنع .
وفي وجه يجوز ، لأنه إذا جاز لمن يريد التذكه بالرطب ، فكيف لا يجوز
لن احتاج التمر ليأكل ؟ فيدل على الجواز .

٣ - أن لا يكون معه نقود يشتري به .

٤ - أن يتقاضا قبل التفرق ، فالتمر بكيله ، والنخلة بتخليتها .

٥ - أن لا تزيد عن خمسة أوسق ، ويأتى في الحديث الذى بعد هذا .

الفائدة الثانية :

الجمهور من العلماء يقصرون الجواز على النخل خاصة ، ورنحس به طائفة
من العلماء ومنهم شيخ الإسلام فى سائر الثمار ، لأن الرطب فاكهة المدينة
ولكل بلد فاكهة ، والحكمة المرخصة موجودة فيها كلها ، والرخصة عامة .

* * *

الحديث الحادي والستون بعد المائتين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَابَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ
أَوْسُقٍ .

المعنى الإجمالى :

لما كانت مسألة «العرايا» للحاجة من أصل محرم ، اقتصر على القدر

المحتاج إليه غالباً ، فرخص فيما قدره خمسة أوسق فقط أو ما دون ذلك ، لأنه في هذا القدر تحصل الكفاية للتزكك بالرطب .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - الرخصة في بيع العرايا للمحاجة إلى التزكك بالرطب .
 - ٢ - أن تكون الرخصة بقدر الكفاية ، لأن الرخصة لا يتجاوز بها قدر الحاجة .
 - ٣ - الوسق بسكون السين - ستون صاعاً نبوياً ، فيكون ثلاثمائة صاع .
- وتقدم أن الصاع النبوي ، ينقص عن صاعنا الحاضر (وكيلتنا) الخمس وخمس الخمس ، وهذا هو الحد الأعلى للجواز .

اختلاف العلماء :

ذهب كثير من العلماء ، ومنهم الشافعية والحنابلة والظاهرية : إلى أنه لا يجوز بيع العرايا إلا فيما دون خمسة أوسق ، لأن الأصل التحريم ، وبيع العرايا رخصة ، فيؤخذ بما يتحقق فيه الجواز ، ويلغى الشك الذي وقع في الحديث [خمس أوسق أو دون خمسة أوسق] وهو شك وقع لأحد رواة الحديث .

وذهب بعضهم - ومنهم المالكية - إلى الجواز في الخمسة عملاً برواية الشك ، وبما روى عن سهل بن أبي حنمة [أن العرية ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة] وهو رواية عن الإمام أحمد ، نظر فيها إلى عموم الرخصة ، فلا يضر الشك في الزيادة القليلة ، واختارها شيخنا «عبد الرحمن آل سعدي» رحمه الله تعالى .

• • •

بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ بَعْدَ التَّأْيِيرِ

الحديث الثاني والستون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَشَمَرُهَا لِلْبَّائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

وله « مسلم » ^(١) : « مَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَقَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

الغريب :

أُبرَتْ : بتخفيف الباء وتشديد هاء .

فالأول : - أُبرت النخل أبراً ، بوزن أَكَلْتُ أَكْلًا .

والثاني : - أُبرت النخل تأييراً ، بوزن علمته أعلمه تعليماً .

والتأيير : - التلقيع ، وهو وضع شيء من طلع ذكر النخل ، في طلع

إنثاه .

المبتاع : - هو المشتري ، بقرينة الإشارة إلى البائع ويأتى اللفظ للبائع

والمشتري ، فهو من الأضداد .

(١) قول المصنف : وله « مسلم » يوم أن هذه الزيادة لم يذكرها البخاري في صحيحه ، وليس كذلك ، بل هي في الصحيحين كما نه عليه في فتح الباري .

وقد ذكرها البخاري في [باب الرجل يكون له ثمر أو شرط في حائط أو نخل] .

والذي أوقع المصنف في الوهم ، هو عدم ذكر البخاري له في (باب البيع) والتصاروه على القطعة الأولى - ٥١ .

المعنى الإجمالى :

أول العمل فى ثمرة النخل هو تلقينه ، ولهذا فإن الشارع أناط به الحكم .
فن باع أصول نخل ، فإن كانت الثمرة مؤبرة قد عمل بها صاحبها
واستشرفت نفسه لها ، فهى للبائع مبقاة على أصولها إلى أوان جذاذها .

وإن لم تؤبر فهى داخلة فى بيع الأصول ، فتكون للمشتري .

هذا ما لم يشترط المشتري فى الصورة الأولى ، دخول الثمرة أو بعضها فى
البيع ، أو يستثنى البائع الثمرة أو بعضها فى الصورة الثانية ، فتكون باقية على
أصولها إلى أوان جذاذها ، لأن المسلمين على شروطهم الصحيحة ، وهذا منها .
وكذلك العبد الذى جعل سيده يديه مالا ، فإن باعه ، فإله لسيده لأن
العقد لا يتناوله ، إلا أن يشترطه المشتري ، أو يشترط بعضه ، فيدخل فى البيع .
ولو كان المال الذى معه مما يجرى فيه الربا مع الثمن فإنه تابع ، والتابع
لا حكم له ، لأنه فى حكم المتبوع .

الاستنباطات :

- ١ - أن من باع نخلا قد أبر ، فثمرته للبائع ، وهذا منطوق الحديث .
- ٢ - أن من باع نخلا لم يؤبر ، فثمرتها للمشتري ، وهذا مفهوم الحديث .
- ٣ - إن استثنى البائع الثمرة التى لم تؤبر ، أو بعضها ، فهى له بشرطه .
- ٤ - إن اشترط المشتري دخول الثمرة المؤبرة بالعقد ، فهى له بشرطه .
- ٥ - صحة اشتراط بعض الثمرة مأخوذ من حذف المفعول به من قوله
[إلا أن يشترط المبتاع] فهو صادق عليه كله ، وعلى بعضه .
- ٦ - إن سنان بعضه مؤبرا ، وبعضه غير مؤبر ، فالصحيح أن لكل
حكمه ، لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً .

٧- دخول الفترة في البيع إذا اشترت قبل التأخير ، أو اشترطها المشتري وهي مؤبدة ، يُعدُّ هذا بيعاً للثمر قبل بُدُو صلاحه ، لكن رخص فيه لأنه تابع لأصله وليس مستقلاً .

والقاعدة العامة «يثبت تبعاً ، ما لا يثبت استقلالاً» وهذه الصورة منها .
٨- أن من باع عبداً ، وقد جعل بين يديه مالاً يتصرف به ، فالمال للبائع إلا أن يشترطه المشتري مع الصفقة ، أو يشترط بعضه ، فيدخل مع المبيع .

وحينئذ يشترط فيه ما يشترط في غيره من المبيعات .

٩- لا يضر أن يكون مع العبد المبيع ما يدخله الربا مع الثمن ، كأن يتبعه فضة والثن رiales فضية ، لأنه تابع .

* * *

بَابُ نَهْيِ الْمُشْتَرِي

عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ

الحديث الثالث والستون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

وفي لفظ : « حَتَّى يَقْبِضَهُ » وعن ابن عباس .. مثله .

الغريب :

من ابتاع : يعنى من اشترى .
طعاما : لغة - كل مطعم ، من مأكول ومشروب .
وفي المصدر الأول ، إذا أطلق الطعام في الحجاز ، انصرف إلى البرّ خاصة .

المعنى الإجمالى :

لما كان قبض الطعام من متممات العقد ، ومكملات الملك ، نهى الشارع الحكيم ، المشتري عن بيعه حتى يقبضه ويستوفيه ، ويكون تحت يده وتصرفه ، لأنه - قبل القبض - عرضة للتلف في ضمان البائع ، ولأن العقد عليه قبل القبض ، ربما سبب فسخ العقد الأول .

فإن كان بخسارة ، حاول المشتري الفسخ ، وإن كان بربح ، حاوله البائع .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - النهى عن بيع الطعام قبل قبضه .
- ٢ - فى لفظ [حتى يستوفيه] ما يشعر بأنه خاص بما يحتاج إلى حق توفية ، وهو المكيل والموزون .
- وفى لفظ [حتى يقبض] ما يفيد عموم النهى عن البيع ، فى الجزاف ، والمكيل ، والموزون . ويأتى الخلاف فى ذلك إن شاء الله تعالى .
- ٣ - جواز بيعه بعد القبض والاستيفاء .
- ٤ - النهى ورد فى الحديث بالتصرف فيه بالبيع ، ولكن ألحق كثير من العلماء - ومنهم الشافعية ، والحنابلة - بعض عقود تدخل تحت مسمى البيع ، أو تكون وسيلة إليه كالإجارة ، والهبة على عوض ، والرهن ، والحوالة .
- ٥ - أما ما عدا البيع وما يجرى مجراه ، فيجوز التصرف فيه ، لأنها عقود يتسامح فيها بالغر اليسير ، ولأنها لم تقصد للربح فحل طور محاولة فسخ العقد المشار إليها خفية .

اختلاف العلماء :

ذهبت الحنفية والشافعية ، إلى المنع من بيع أى شيء قبل قبضه ، وهو روايه قوية عن الإمام أحمد ، اختارها من أصحابه «ابن عقيل» والشيخ تقي الدين . وقال الشيخ : وعليه تدل أصول أحمد ، واختارها «ابن القيم» وصاحبها ، وذكر أن أحاديثها لا تنافى أحاديث الطعام ، وأطال القول فيها .

لكن الحنفية استثنوا بيع العقار ، فيجوز - عندهم - ولو قبل قبضه .

وذهبت المالكية فى المشهور عنهم ، إلى منع ما بيع من الطعام بالمكيل والموزن خاصة .

وذهبت الحنابلة . فى المشهور من مذهبهم : إلى منع ما بيع بكيل ، أو

وزن أو عتير ، أو بصفة ، أو رؤية متقدمة للحد . ولا فرق في ذلك بين المطعم وغيره .

وذهب بعض المالكية إلى اختصاص ذلك بالمطعم ، سواء كان ذلك جزافاً ، أو مكيلاً ، أو موزوناً أو غيرها .

وفي هذا القدر من البيع تجتمع آراء جميع العلماء ، ولم يفرد من فقهاء المذاهب إلا المتقيدون بمشهور مذهب الحنابلة ، الذين قصروا المنع على المبيع بالكيل أو الوزن ، أو العدة ، أو النزع ، مع أنه - هنا - رواية عن الإمام أحمد منع بيع الطعام مطلقاً . مثى عليها «الخرق» وصاحب المغنى ، وشارح المقنع

أدلة هذه الأقوال :

استدل الحنفية والشافعية ومن وافقهم ، بما رواه أحمد ، والنسائي ، عن حكيم بن حزام قال : «قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَشْتَرِي تَبَاغاً ، فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ ؟» .

فقال : «إِذَا اشْتَرَيْتَ تَبَاغاً فَلَا تَبِعُهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ» وفي إسناده مقال للعلماء .

وما رواه أبو داود ، والدارقطني ، وصححه الحاكم ، وابن حبان . عن زيد بن ثابت : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبَاغُ حَتَّى يَحْوَرَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ» وظاهر هذين الحديثين ، عامٌّ في كل مبيع .

واستدل المالكية ، الذين يرون أن المنع في مكيل الطعام وموزونه ، بما رواه «مسلم» و«أحمد» عن جابر قال : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا ابْتِيعَ طَعَاماً فَلَا تَبِعُهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ» .

والاستيفاء ، إنما يكون في الكيل أو الوزن .

ومثله في «مسلم» و«أحمد» أيضاً عن أبي هريرة : «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ

عَلَيْهِ أَنْ يُشْرَى الطَّعَامُ ثُمَّ يَبَاعَ حَتَّى يُشَوَّى .

وله «مسلم» : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكُونَهُ» .

أما الذين لا يفرقون في المطعم ، بين الجزاف وغيره ، فيستدلون ، بما رواه «البخارى» و«مسلم» و«أبو داود» و«النسائي» عن ابن عمر قال : «كَانُوا يَتَبَاعُونَ الطَّعَامَ جَزَافًا بَاعًا عَلَى السُّوقِ قَبْلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَقُولُوا» . وفي أحد ألفاظ هذا الحديث : «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ» . وهذه أحاديث تعم الجزاف وغيره ، مع أن حديث ابن عمر ، نصٌّ صريح بالجزاف .

وهذه الأدلة لا تنافي حديثي ابن عمر ، وأبي هريرة ، اللذين استدلت بهما المالكية ، لأن ثبوت وجوب القبض في المكيل والموزن ، لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره .

وأدلة هاتين الطائفتين تدل - بمفهومها - على اختصاص منع البيع في الطعام سواء كان مكيلاً أو موزوناً ، كما هو مذهب المالكية ، أو هما والجزاف أيضاً ، كما هو مذهب الذين بعدهم ، ولكنه «مفهوم لقب» وليس بحجة ، ولو فرضنا مجيئه ، فإنه لا يقاوم منطق الأحاديث ، التي استدلت بها الحنفية والشافعية .

أما أدلة المشهور من مذهب الحنابلة ، فهي مفاهيم أحاديث الطعام ، أيضاً ، لأنها نصبت عليه ، فدل على أن هذا الحكم مقصور على الطعام ، ثم قصوره على ما يباع بالكيل والوزن ، لأنه هو الجارى - غالباً - في بيعه .

ولما روى عن ابن عمر «مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ مَا أَدْرَكَهُ الصَّفْقَةُ حَبًّا مَجْمُوعاً فَهُوَ مِنْ مَالِ الْمُبْتَاعِ» رواه البخارى تعليقاً والمبتاع ، هو المشتري .

ثم عَدَّوا هذا الحكم ، إلى كل ما يحتاج إلى حق توفية ، مما بيع بكيل ،
أو وزن ، أو عَدَّ أو ذَرَعَ ، أو بيع بصفة ، أو رؤية متقدمة على العقد ، لأن
هذا كله يحتاج إلى حق توفية .

فالتدان :

الأولى : وجدت فيما أطلعت عليه من كلام فقهاء المذاهب ، أنهم
يجعلون ضمان التلف في الآفة السهاوية - وهي ما لا صُنِعَ لآدمي فيها ، كالحر ،
والبرد ، والجراد ، ونحو ذلك من الجوائح ، فقد بنوه على صحة البيع .

فما يصح عندهم فيه تَصَرُّفُ المشتري فيه قبل القبض بالبيع ، فضمانه
عليه ، إذا تلف أو تعيب .

وما لا يصح تصرفه فيه ، فن ضمان البائع على حسب اختلافهم المتقدم
في ذلك .

الثانية : في صفة قبض المبيعات : يحصل قبض ما بيع بكيل ،
بكيله . وما بيع بوزن ، بوزنه . وما بيع بسعر ، بسعره . وما بيع بنوع ،
بنوعه . وما ينقل ، بنقله ، وما يتناول بتناوله .

والعقار والثر على الشجر ، بتخليته ، بأن يرفع البائع يده ويضعها
المشتري .

• • •

بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَبَائِثِ

من صفات النبي ﷺ في الكتب السابقة وعلى السنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام : أنه الذي يحلُّ الطيبات ، ويحرم الخبائث .

وهذا تشريع عام في المآكل والمشارب ، والملابس ، والمعادن وغير ذلك .

وهذه قاعدة كبيرة تحافظ على كل طيب ، وتنفي كل خبيث ، كما أنها معتمد لكل ما جدد وطراً . ليقاس بمقياسها الصحيح .

وهذا من كمال هذه الشريعة ، ومن عناصر البقاء والخلود فيها .

وتأمل الحديث الآتي نجد أن المحرمات فيه عُدَّتْ ، إشارة إلى أنها نماذج لما يفسد الأديان . والأبدان ، ويعقون . فيراد بذنوبها ، التنبيه على أنواعها وأشباهها والله حكيم عليم .

“ ”

الحديث الرابع والستون بعد المائتين

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ : « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ ، وَالْمَيْتَةِ ، وَالْخَنزِيرِ ، وَالْأَصْنَامِ » .

فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ ، فَلَمَّا يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ؟

فَقَالَ : « لَا . هُوَ حَرَامٌ » .

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ :

« قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ، ثُمَّ
بَاعُوهُ فَأَكَلُوا كَمَنَّهُ » . جَمَلُوهُ : أَذَابُوهُ .

الغريب :

عام الفتح : هو فتح مكة ، وكان في السنة الثامنة من الهجرة في شهر
رمضان .

حُرِّمَ . بإعادة الضمير إلى الواحد ، تأديباً مع الله تعالت عظمته ، وتفرّد
بالإجلال .

الميتة : بفتح الميم : ما ماتت حتف أنفها ، أو ذُكِّيتْ ذكاة غير شرعية .
الأصنام : مفردة «صنم» وهو «الوثن» المتخذ من الأحجار وغيرها ، على
هيئة مخصوصة للعبادة .

أُرِيتَ شحوم الميتة : أخبرني عن حكم بيع شحوم الميتة : فهل يحل
مع وجود هذه المنافع فيها ؟ .

يستصبح بها الناس : أى يستضيفون به ، حين يعملونه في المصاييح وهي
النُسُج . هو حرام : الضمير يعود على البيع .

قاتل الله اليهود : لعنهم الله ، لما ارتكبه من هذه الحيلة الباطلة .

وفيه تنبيه على علة تحريم بيع هذه الأشياء .

جملوه : بفتح الجيم والميم المخففة . أى أذابوه . و «الجميل» الشحم
المداب .

المعنى الإجمالي :

جاءت هذه الشريعة الإسلامية السامية ، بكل ما فيه من صلاح البشر ،

وحذرت من كل ما فيه مضرة تعود على القول والأبدان والأديان .
فأباحث الطيبات - وهن أغلب ما خلق الله في الأرض لنا . وحرمت
الخبائث .

ومن تلك الخبائث المحرمة هذه الأشياء الأربعة المحدودة في هذا الحديث .
فكل واحد منها يُشار به إلى نوع من المضار .

فالخمر : وهى كل ما أسكر وخامر العقل ، فهى أم الخبائث ، التى بها
تزول عن الإنسان نعمة العقل التى كرمه الله بها .

ويأتى في حال سكره ولفوه من أنواع المنكرات والعظائم ، وإشاعة العداوة
والبغضاء بين المسلمين ، والصد عن الخير وعن ذكر الله .

ثم ذكر الميتة ، التى لم تمت - غالباً - إلا بعد أن تسممت بالمكروبات
والأمراض وكذلك احتقن دمها في لحمها ، فأفسده ، فأكلها مضرة كبيرة
على البدن ، وهدم للصحة . ومع هذا ، فهى جيفة خبيثة تننت نجاسة ، تعافها
النفوس ، ولو أكلت مع كراهتها والتقرزز منها ؛ لصارت مرضاً على مرض ،
وبلاء مع بلاء .

ثم ذكر أخبث الحيوانات وأكرهها وأبشعها ، وهو الخنزير الذى يحتوى
على أمراض ومكروبات ، لا تكاد النار تقتلها وتزيلها . فضرره عظيم ،
ومفاسده متعددة ، ومع هذا فهو قذر نجس .

ثم ذكر ما فيه الضرر الأكبر والمفسدة العظمى ، وهى الأصنام التى هى
ضلال البشرية وفتنهم ، وهى التى بها حورب الله تعالى وأشركت في عبادته
وحقه على خلقه ، فهى مصدر الضلال ، ومحط الفتنة .

وما أرسلت الرسل وأنزلت الكتب إلا لمحاربتها ، وإنقاذ الناس من شرها .

فكم قن بها من خلائق ، وكم ضل بها من أئم ، وكم استوجبت النار بها .
فهذه الخباثات ، عناوين المفسد والمضار ، التي تعود على العقل والبدن
والدين .

فهي أمثلة لاجتناب كل خبيث ، وصيانة لما يفسد العقول والأبدان
والأديان . فاجتنابها وقاية عن أنواع المفسد .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم بيع الخمر وعمله وما يعين عليه وشربه ، أو التداوى به .
ويدخل في مسمى الخمر ، كل مسكر ، سائلاً أو جامداً أُخذَ من أى
شئ ، سواء كان من عنب ، أو تمر أو شعير ، ومثله الحشيش ، والأفيون ،
والدخان ، والقات ، فكلها خباثات محرمة .

٢ - حرمت لما فيها من المضار الكبيرة والمفسد العظيمة على العقل ،
والدين ، والبدن ، والمال ، وما تجره من الشرور والعداوات والجنائيات ،
إلى غير ذلك من مفسد لا تحصى .

٣ - تحريم الميتة ، لحمها ، وشحمها ، ودمها ، وعصبها ، وكل ما
تسرى الحياة فيه من أجزائها .

وحرمت ، لما فيها من المضرة على البدن ، ولما فيها من الخبث والقذارة
والنجاسة ، فهي كريهة خبيثة ، ومن أجل هذه المضار وانتفاء المصالح ،
حرّم بيعها .

٤ - استثنى جمهور العلماء ، الشعر ، والوبر ، والصوف ، والريش من
الميتة ، لأنه ليس له صلة بها ولا تحله الحياة ، فلا يكتسب من خبثها .
أما جلدها ، فهو نجس قبل الدبغ ، لكن بعد أن يدبغ دُبغاً جيداً ،
ويزيل الدبغ فضلاته الخبيثة ، فإنه يحل ويظهر عند الجمهور . وبعضهم

يقصر استعماله على اليابسات .

والأول أولى ، لأن النبي ﷺ قال : « يطهره الماء والقرظ » .

٥ - تحريم بيع الخنزير : - ويحرم أكله وملامسته وقربه ، فهو من الخبائث التي هي مفسدة محضة ، لا مصلحة فيها ، فضرره على البدن والعقل عظيم ، لأنه يسم الجسد بأمراضه ، ويورث آكله من طباعه الخيبة ، وهو مشاهد في الأمم التي تأكله ، فقد عرفوا بالبرودة .

٦ - تحريم بيع الأصنام ، لما تجره من شر كبير ، على العقل ، والدين ، فانقاذها وترويعها ، محادة لله تعالى .

ومن ذلك الصليب ، الذي هو شعار النصارى . ومن ذلك التماثيل التي تصنع للزعماء والوزراء .

وبها أيضاً ، هذه الصور التي تجعل في المحلات والصحف ومجربها ، لا سيما هذه الصور الخليعة العارية للأجنة ، التي فتنت الشاب وأتارت غرائزهم الجنسية .

وبها الأفلام السينائية ، خصوصاً المناظر المألجة السافرة عن الدعارة والفجور .

فهذه كلها شر لا خير فيه ، ومفسدة لا مصلحة فيها ، ولكن أَلِفَ الناس المنكر ، حتى صار معروفاً . فآله المستعان .

٧ - أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح ، لا سيما إذا كانت المفسد أرجح من المصالح .

فإن مصالح شحوم الميتة ، لم تبح بيعها ، والمعاملة بها ، ولذا - لما عُدوا له منافعها ، لعلها تسوّغ بيعها - قال : لا ، هو حرام .

٨ - استعمال التجمعة على وجه لا يتعدى لا بأس به ، فإنه لم ينههم عنه لما أعلموه به .

والضمير في قوله : « هو حرام » راجع إلى البيع ، لا إلى الاستعمال .

٩ - أن التحيل على محارم الله : سبب لغضبه ولعنه ، فإن من يأتي الأمر ، عالماً بتحريمه ، أخف ممن يأتيه متلذذاً إليه بالحيل .
لأن الأول معترف بالاعتداء على حدود الله ويُرَجَى له الرجوع والاستغفار .
وأما الثاني ، فهو مخادع الله تعالى ، وبجلبته هذه سيُصِرُّ على آثامه ، فلا يتوب ، فيكون محجوباً عن الله تعالى .

١٠ - أن الحيل هي سنة اليهود ، المغضوب عليهم .

١١ - أن حبيب للمادة قديم ، حملهم على الحيل ونقض العهد وغشيان المحرمات ، ولا يزالون في غيهم يعمهون ، شت الله عملهم .
فلما ذكر لهم النبي ﷺ تحريم هذه الأشياء ، ذكروا له منافع في شحم الميتة يأتونها ، لعله يستثنى تحريمها من هذه الأشياء المحرمة ، لهذه المنافع المقصودة ، قال : لا تبيعوها ، فإن بيعها حرام ، لا تسوغه هذه المنافع . ولم ينههم عن استعمالها فيما ذكره .

ثم من كمال رأفته ونصحه بأمته ، حذرهم مما وقع فيه اليهود من استحلال المحرمات بالحيل الدنيئة السافرة ، لئلا يقعوا مثلهم ، فدعا على اليهود باللن ليشعر أمتهم عظيم جرمهم بارتكاب الحيل .

وبين لهم أنه تعالى لما حرم على اليهود الشحم ، عملوا سر مخادعتهم الله تعالى وعبادتهم للمادة - إلى أن أذابوا الشحم المحرم عليهم أكله وباعوه ، وأكلوا شحمه ، وزعموا بهذا ، أنهم لم يرتكبوا معصية ، فهم لم يأكلوا الشحم ، ولم يأكلوا شحم الشحم أيضاً ، وهنا هو النلاعب بأوامر الله تعالى ونواهيه ، والاستخفاف بأحكامه وحلوه .

ولقد أصابنا ما أصابهم من ارتكاب الحيل ، ومخادعة الله تعالى ، مصداقاً لقوله ﷺ : «لَتَرْكَبُنَّ شَنَاةً مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَلَوْا الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَنَخَلْتُمُوهُ فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .
ونسأل الله تعالى العصمة والهداية ، وأن يُرِيَنَا الحق حقاً ويرزقنا أتباعه ،

وُيرىنا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه .

١٢ - تحريم الحيل ، وأنها لا تغير الحقائق ، ولو سميت الأشياء بغير أسمائها أو أزيلت بعض صفاتها .

١٣ - أن الشرع جاء بكل ما فيه الخير والحذر من كل ما فيه شر ، أو رجع شره على حيره .

١٤ - أن المحرمات المحدودة في الحديث نماذج لأنواع الخبائث المحرمة ، التي يعود ضررها على الدين ، أو العقل ، أو البدن ، أو الطباع والأخلاق .
فكأن هذا الحديث سيق ليبيان أنواع الخبائث^(١) .

• • •

(١) من هنا المعنى أخلفت الترجمة ، التي جعلناها مقدمة لهذا الحديث - ٥١ -
شارح .

بَابُ السَّلَمِ

السلم : - هو السلف ، وزناً ومعنى .

ومعنى سلماً ، لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفاً ، لتقديمه .

وتعريفه شرعاً : عقد على موصوف في الذمة ، مؤجل بضمن مقبوض بمجلس العقد . وبهذا التعريف يعلم أنه نوع من البيع .

والأصل في جوازه ، الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس الصحيح .

فأما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ قال ابن عباس : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مُّسَمًّى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ، ثم قرأ هذه الآية .

وأما السنة ، فمنها حديث الباب الآتي .

وأما الإجماع ، فلم يتقل عن أحد من العلماء منعه .

وهو على وفق القياس والمصلحة للبائع والمشتري .

فالْبائع ينتفع بشراء السلعة بأقل من قيمتها حاضرة .

والمشتري ينتفع بتوسعه بالثمن .

وقد اشترطت فيه الشروط ، التي تحقق فيه المصلحة ، وتبعده عن الضرر

والغرر .

حيث شرط قبض الثمن بالمجلس لتحصل الفائدة من التوسعة ، وشرطه العلم بالمعوضين والأجل ، وضبط المسلم فيه بمعايير الشرعية ، لإبعاد التزاع والمحاصمات .

ولا فرق بين تأجيل الثمن وتأجيل الثمن ، فكلاهما وفق القياس والمصلحة ،

والشرع لا يأتي إلا بالخير .

وقد ظن بعض العلماء خروجهم عن القياس ، وعدّوه من «باب بيع» ، ليس بمنزلة المنهي عنه في حديث حكيم بن حزام ، وليس منه في شيء .

فإن حديث حكيم يحمل على بيع عين معينة ليست في ملكه ، وإنما ليشتريها من صاحبها فيعطيا المشتري : فهذا غرر ، وعقد على غير مقدور عليه .
أو يحمل على السلم ، الذي يظن المسلم أنه لا يتمكن من تحصيله وقت حلول الأجل .

فأما السلم الذي استوفى شروطه ، فليس من الحديث في شيء ، لأن متعلقه الذم لا الأعيان . فهو على وفق القياس . والحاجة داعية إليه .

وقد ذكر النبي ﷺ أن ثلاثاً فهن البركة ، ذكر منها [البيع إلى أجل] والسلم منه .

« » »

الحديث الخامس والستون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ ، السَّنَةَ وَالسَّفَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ .

فَقَالَ : « مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » .

المعنى الإجمالي :

قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً ، فوجد أهل المدينة - حيث إنهم أهل زروع وثمار - يسلقون .

وذلك بأن يقلعوا الثمن ويؤجلوا الثمن في الثمار ، مدة سنة ، أو سنتين ، أو ثلاث سنين ، فأقرهم ﷺ على هذه المعاملة ولم يجعلها من باب بيع ما ليس عند البائع المقضى إلى النحر ، لأن السلف متعلقه الدم لا الأعيان .

ولكن بين لم ﷺ في المعاملة أحكاماً تبعدهم عن المنازعات والمخاصمات التي ربما تجرّها طول المدة في الأجل فقال : من أسلف في شيء فليضبط قدره بمكياله وميزانه ، الشرعيين المعلومين ، وليربطه بأجل معلوم ، حتى إذا عرف قدره وأجله ، انقطعت الخصومة والمشاجرة ، واستوفى المشتري حقه بسلام .

ما يستفاد من الحديث :

يشترط في السلم ما يشترط في البيع ، لأنه أحد أنواعه .

فلا بد أن يكون العقد من جائز التصرف ، مالمالك للمعقود عليه ، أو مأذون له فيه ، ولا بد فيه من الرضا ، وأن يكون المسلم فيه مما يصح بيعه ، ولا بد فيه من القدرة عليه وقت حلوله ، وأن يكون الثمن والمثلن معلومين .

ويزيد السلم على هذه الشروط شروطاً ترجع إلى زيادة ضبطه وتحريره ، لئلا تقضى معاملته إلى الشجار والمخاصمة ، ونأخذ أهم هذه الشروط من الحديث الذي معنا .

١ - أن بين قدر المسلم فيه بمكياله أو ميزانه الشرعيين ، إن كان مكيلاً أو موزوناً ، أو بذرعه ، إن كان مما يُلرَع ، أو بَعْدُو إن كان مما يُعَدُّ ، ولا يختلف المعدود بالكبر أو الصغر أو غيرهما ، اختلافاً ظاهراً .

٢ - أن يكون مؤجلاً ، ولا بد في الأجل أن يكون معلوماً ، فلا يصح حالاً ، ولا إلى أجل مجهول .

٣ - أن يقبض الثمن بمجلس العقد ، وهذا مأخوذ من قوله : ﴿ فَلْيَسْلِفْ ﴾ لأن السلف هو البيع ، الذي عجل ثمنه وأجل ثمنه .

٤ - أن يسلم في الذمة لا في الأعيان ، وهذا هو الذي سوغ العقد ، وإن كان وفاؤه من شيء غير موجود عند البائع ، وإنما يستوفى من ثمار أو زروع لم توجد وقت العقد .

وبهذا تبين أن السلم لم يتناوله التمس في قوله : ولا تبع ما ليس عندك ، وأن العقد عليه وفق القياس . هذه أهم شروطه المعتبرة .

وقد شدد فيه بعض الفقهاء بذكر قيود وحلود ، ليس عليها دليل واضح .

• • •

بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ

والأصل في الشروط ، الصحة ، والتزامها لمن شرطت عليه ، لقوله عَلَيْهِ :
« الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا » .

• • •

الحديث السادس والستون بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتْني بَرِيرَةُ
فَقَالَتْ : كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى نَسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْ قَيْسَةً ،
فَأَعْيَنِي .

فَقُلْتُ : إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أُعَدَّهَا لَهُمْ ، فَلَاؤُكَ لِي ،
فَعَلْتُ .

فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا .
فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
جَالِسٌ .

فَقَالَتْ : إِنِّي عَرَّضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ
لَهُمُ الْوَلَاءُ .

فَاتَّخَذَتْ عَائِشَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
« خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ ، فَلَتَمَّا الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
النَّاسِ . فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ ، فَمَا
بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَا كَانَ
مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً
شَرْطٍ . قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ
لِمَنْ أَعْتَقَ » .

الغريب :

كاتبت : مشتقة من الكتب ، وهو الجمع ، لأن نجوم أقسامها جمعت
على العبد .
أواق : الأوقية أربعين درهما ، وتقدم ضبطها بالعملة الحاضرة في الزكاة .
وولاؤك لي : الولاء ، هو النصرة ، لكن خص في الشرع بالعق الذي هو
تحرير الرقبة ، وتخليصها من الرق .
فما بال : حال .

في كتاب الله : أى في شرعه الذى كتبه على العباد وحكمه العام .
وإن كان مائة شرط : لم يقصد بالمائة التحديد ، وإنما قصد التوكيد
والمبالغة للعموم ، ويدل لذلك قوله : « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله
فهو باطل ، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق » .
أحق وأوثق : جاء على صيغة التفضيل وليس على بابهما بمعنى أن في
كل من الجانبين حقاً ووثاقه ، وإنما جاءت الصيغتان مراداً بهما (أن قضاء
الله هو الحق ، وشرط الله هو القوى) .

المعنى الإجمالى :

هذا حديث جليل عظيم ، لما اشتمل عليه من الأحكام ، ولا حوى من القوائد .

ولقد أفرده بعض العلماء بالتصنيف ، واستخرجوا منه ما يزيد على أربعمائة حكم وفائدة .

ونحن نجمل أهم الأحكام التى يدل عليها .

فلخص القصة ، أن أمة لأحد بيوت أهل المدينة يقال لها [بريرة] كاتب أهلها ، بمعنى اشترت نفسها من أسيادها بتسع أواق من فضة ، تسلم لهم كل عام أوقية واحدة ، وكانت تحلم عائشة ، ولما بها صلة ومعرفة .

فجاءتها تستعينها على وفاء كتابها لتخلص من الرق ، لأن المكاتب رقيق ، ما بقى عليه درهم واحد .

فمن رغبة عائشة رضى الله عنها فى الخير ، وكبير مساعدتها فى طرق الر ، قالت لبريرة : اذهبي إلى أسياذك فأخبريهم أنى مستعدة أن أدفع لهم أقساط كتابتهم مرة واحدة ليكون ولاؤك لى خالصاً .

فأخبرت بريرة أسيادها بما قالته عائشة ، فأبوا ذلك إلا أن يكون لهم الولاء ، لينالوا به القفر حينئذ تنسب إليهم الجارية وربما حصلوا به نفعاً مادياً ، من إرث ونصرة وغيرهما .

فأخبرت عائشة النبي ﷺ باشرطهم ، فقال : اشترى منهم ، واشترطى لهم الولاء ، فهذا اشترط باطل لن ينفعهم ، فإنما الولاء لمن أعتق .

وهم قد أقدموا على هذا الاشرط طمعاً فى حطام الحياة الدنيا غير مباليين بالحدود والأحكام الشرعية . فاشترتها عائشة على هذا .

فقام النبي ﷺ فخطب في الناس فحمد الله وأثنى عليه - كعادته في الأمور المهمة والخطب - ثم انتقل من الثناء على الله تعالى بقوله : «أما بعد» إلى زجر الناس عن الشروط المحرمة المخالفة لكتاب الله تعالى فقال : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في أحكام الله وشرعه ، وإنما هي من دافع الطمع والجشع ، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، مهما كثر وأكثروا ، فإن قضاء الله تعالى أحق بالاتباع ، لأنه الذي على وفق الحق والعدل ، وهو يأتي بمصالح العباد ويدفع مضارهم ، وشرط الله الذي ارتضاه لخلقه هو القوى ، وما سواه وإيه ضعيف ، وإنما الولاء لمن أعتق ، وليس لبايع ولا لغيره .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - مشروعية الكتابة مع العبد ، لأنها طريق إلى تخليصه من الرق وفك حريته ، خصوصاً مع قوة العبد على الكسب وصلاحه ، وحسن تصرفه ، ففيها أجر كبير . قال تعالى : ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ .
 - ٢ - أن الكتابة تكون مؤجلة على أقساط يدفعها العبد شيئاً فشيئاً . لأنه حين عقد الكتابة - لا يملك شيئاً ، فصار التأجيل فيها لازماً ، ومن هنا أخذ بعض العلماء معناها .
 - ٣ - جواز تعجيل تسليم الأقساط المؤجلة لتخليص المكاتب من الرق عاجلاً ، وهو مأخوذ من استعانة «بريرة» بعائشة على ذلك .
 - ٤ - جواز بيع المكاتب . لأن النبي ﷺ أذن لعائشة في شرائها ، وبريرة لم تأت عائشة إلا لطلب العون .
- وقد منعه بعض العلماء ، ويحتاجون إلى جواب عن هذا الحديث ، ولا جواب عندهم يكفي للعلول عنه .
- ويمكن قال يجوز بيعه ، الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

٥ - أن شرط الولاء في البيع باطل ، لأن الولاء للمعتق لا للبائع ، فهو لحمة كلمحة النسب ، يعود نفعه على من أنعم على العتق بالعتق ، لا على من باعه وأخذ ثمنه ، وهذا من تمام عدل الله في أحكامه .

٦ - أشكل على العلماء إذن النبي ﷺ لعائشة بشراء بريرة من أهلها ، مع موافقتهم على اشتراط الولاء لهم وهو شرط باطل مع اتفاق العلماء على تكريم النبي ﷺ عن قصد تغريمهم ، فذهبوا في تأويل ذلك مذاهب كثيرة .

وأحسنها أن يقال : إن سياق القصة يفهم منه : أن النبي ﷺ قد بين هذا الحكم ، وأن الولاء للمعتق لا لغيره . فأراد هؤلاء البائعون أن يشترطوا الولاء طمعاً به ، لما يعود به عليهم من النفع .

ولعل الذي سوغ لهم الإقدام عليه ، أن عقد الكتابة قد تم ، وقد سلم بغض نجومه .

فتوهوا أن هذا يُحوّل لهم اشتراط الولاء ، ولكن النبي ﷺ غضب أن يتلأعب بكتاب الله وأحكامه بأدنى الشبهة .

فقام ووعظ الناس ، وبين لهم أن كل شرط ليس في شرع الله ، فهو باطل مهما كثر ، ومهما أكد . ذن الخير والعدل في اتباع شرعه ، والشر والظلم في الابتعاد عنه . وقفنا الله لاتباعه .

اعتراض : قد يرد على هذا التخريج فيقال : إذا كان هذا شرطاً باطلاً معلوم البطلان ، قد غضب النبي ﷺ من اشتراطه ، فكيف اشترطت عليهم عائشة أن الولاء لها ؟

ولعل الجواب أن الحكم قد اشتبه عليها مع وجود الكتابة وتسليم بعض الأقسام ، فأرادت أن تحتاط لنفسها باشتراط ما تظن أن الشارع ملكها إياه . وحين أبوا أخبرت النبي ﷺ بإيائهم ، فكان الغضب منصباً على الذين يريدون شرطاً مخالفاً لحكم الله ، ولو كان أنه ربما وقع منهم بتأويل بعيد .

ولم أر هذا الاعتراض وجواه لأحد ، فالله أعلم .
٧ - استحباب تبين الأحكام عند المناسبات ، وأن يكون في المجامع الحافلة .

٨ - افتتاح الخطب ، بحمد الله ، والثناء عليه ، لتحل بها البركة ، ولتكون أولى بالقبول . من إيرادها جافة .

٩ - استحباب إتيان الخطيب بهدأما بعدهم لأنها تشعر بانتقال الخطيب من موضوع إلى آخر . وتزيد الكلام حلاوة وطلاوة .
١٠ - أنه يراد بكتاب الله ، أحكامه وشرعه .

١١ - أن كل شرط لم يأذن الله به فهو باطل . وإن كثر وأكد .

١٢ - ليس المقصود بالمائة الشرط . التحديد فإن زيد عليها جازت الشروط .

وإنما المراد بالمائة والتعظيم كقوله تعالى في حق المنافقين الذين لن يغفر لهم استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم .
١٣ - أن أقضية الله وأحكامه ، وشروطه ، وحدوده ، هي المتبعة .

وما عداها فلا يتبع ولا يركن إليه ، لأنه على خلاف الحق والعدل .
١٤ - أن الولاء للمعنى خاصة ، فهو لحمة كلحمة النسب ، يحصل بها التوارث والتناصر والتقارب .

١٥ - أن العتق سبب الولاء بأي طريق كان ، سواء بمفاوضة ، أو لكفارة أو مقصوداً به البر والإحسان .

١٦ - أن الشروط التي على خلاف مقتضى العقد ، فاسدة بنفسها ، غير مفسدة للعقد .

الحديث السابع والستون بعد المائتين

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ فَأَعْيَا ، فَأَرَادَ أَنْ يُسَبِّهَ .
قال : فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا لِي ، وَصَرَبَهُ فَسَارَ سِرًّا لَمْ يَبْسُرْ مِثْلَهُ قَطُّ ، فَقَالَ :
« بِغْنِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ » قُلْتُ : لَا . ثُمَّ قَالَ « بِغْنِيهِ » فَبِغْنَتْهُ بِأَوْقِيَّةٍ ، وَاسْتَنْقَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي .
فَلَمَّا بَلَغْتُ ، أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ ، فَتَقَدَّنِي كَمَنَةً . ثُمَّ رَجَعْتُ .
فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَقَالَ : « أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ لِأُخَذَ بِجَمَلِكَ ؟ خُذْ بِجَمَلِكَ وَدَرَاهِمَكَ ، فَهُوَ لَكَ » .

الغريب :

فَأَعْيَا : أَعْيَا الرَّجُلَ أَوْ الْبَعِيرَ ، إِذَا نَعِبَ وَكَلَّ مِنَ الشَّيْءِ ، يَسْتَعْمَلُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًّا ، تَقُولُ : أَعْيَا الرَّجُلَ ، وَأَعْيَاهُ اللَّهُ .
أَنْ يَسْبِيهِ : أَنْ يَطْلُقَهُ ، لِيَذْهَبَ عَلَى وَجْهِهِ .
حُمْلَانَهُ : بَضْمُ الْحَاءِ وَسُكُونُ الْمِيمِ ، أَيْ حَمْلُهُ الْبَاطِنِ .
أَتَرَانِي : بَضْمُ التَّاءِ ، أَيْ أَتَقَلَّنِي .
مَا كَسْتُكَ : الْمَاكَسَةُ : - الْمَكَالَةُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، لَطْلُبُ الزِّيَادَةِ ، أَوْ النَقْصِ فِي الثَّمَنِ .

المعنى الإجمالي :

كان جابر بن عبد الله رضى الله عنهما مع النبي ﷺ في إحدى غزواته ، وكان راكباً على جمل قد هزل فأعيا عن السير ومسايرة الجيش حتى إنه أراد أن يطلقه ، يذهب لوجهه ، لعدم تقعه .

وكان النبي ﷺ - من رافته بأصحابه وبأتمته - يمشى في مؤخرة الجيش . رفقاً بالضعيف ، والعاجز ، والمقطع .

فلحق ﷺ جابراً وهو على بعيره الهزيل ، فدعا له وضرب جملة ، فصار ضربه الكريم الرحيم قوةً وعوناً للجمل العاجز ، فسار سيراً لم يسر مثله . فأراد ﷺ - من كرم خلقه ولطفه - تطيب نفس جابر ومجاذبة الحديث المعين على قطع السفر ، فقال : بعنيه بأوقية .

فقطع جابر رضى الله عنه بفضل الله ، وعلم أن لا نقص على دينه من الامتناع من بيعه على النبي ﷺ ، لأن هذا لم يدخل في الطاعة الواجبة ، حيث لم يكن الأمر على وجه الإلزام .

ومع هذا فإن النبي ﷺ أعاد عليه الطلب فباعه عليه بالأوقية واشترط أن يركبه إلى أهله في المدينة ، فقبل ﷺ شرطه .

فلمو وصلوا ، أتاه بالجمل ، وأعطاه النبي ﷺ الخن .

فلما رجع أرسل في أثره فرجع إليه وقال له : أنتظني بابتعت طمعاً في جملك لآخذه منك ؟ خذ جملك ودراهمك فهما لك .

وليس هذا بغريب على كرمه وخلقته ولطفه ، فله المواقف العظيمة ﷺ .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن الأحسن للقائد والأمير أن يكون في مؤخرة الجيش والقافلة ،

انتظاراً للعاجزين والمنقطعين . وكما في الحديث «الضعيف أمير الركب» .

٢ - رحمة النبي ﷺ ، ورافته بأمته .

فحين رأى جابراً على هذه الحال ، أعانه بالدعاء ، وضرب الجمل الذي صار قوة له على السير بإذن الله تعالى .

٣ - معجزة كبرى من معجزاته ﷺ ، ناطقة بأنه رسول الله حقاً ، حيث أتى على هذا الجمل العاجز المتخلف ، فيضربه فيسير على أثر الضرب هذا السير الحسن ويلحق بالجيش .

٤ - جواز البيع والشراء من الإمام لرعيته .

٥ - أن الامتناع على النبي ﷺ في مثل هذه القصة ، لا يُعَدُّ إثماً وعقوباً وتركاً لطاعته ، فإن هذه عنه ، ليست على وجه الإلزام والتحتيم ، وإنما على وجه التخيير والترغيب .

ومثلها قصة بريرة ، حين شفع إليها أن ترجع إلى زوجها «مغيث» فقد سأله : أتأمرني بذلك ؟ قال : بل شافع . فقالت : لا حاجة لي به .
فقد فهم الصحابة رضي الله عنهم أن مثل هذه الأشياء لا تلزم الإجابة ، وإلاً لكانوا أسرع الناس إلى الامتثال .

٦ - أخذ من هذا الحديث «ابن رجب» رحمه الله ، قاعدة عامة وهي :
أنه يجوز للإنسان نقل الملك في شيء ، واستثناء نفعه ، المعلوم ، مدة معلومة .
وهذا يعم كل شيء من إجارة ، وهبة ، ووقف ، ووصية ، إلا بُضِعَ الأَمْرُ فلا يجوز استثناءه ، لأنها منفعة لا تحل إلا بالزوجة أو ملك اليقين .

٧ - جواز البيع واستثناء نفع المبيع ، إذا كان النفع المستثنى معلوماً .

وهذه المسألة جزء من القاعدة السابقة .

وفي هذا خلاف يأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء : - هل يجوز للبائع أن يشترط نفعاً معلوماً في المبيع -
كسكنى الدار المبيعة شهراً ؟

وهل يجوز - أيضاً - للمشتري أن يشترط على البائع نفعه المعلوم في
المبيع ، كأن يشترط عليه حمل ما اشتراه منه إلى موضع معين ، أو خياطة
الثوب للمبيع ونحو ذلك ؟

فذهب الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي . إلى عدم صحة
العقد والشرط - إلا أن «مالكاً» أجاز شرط الحمل على الدابة إلى المكان
القريب .

وذهب الإمام «أحمد» إلى جواز شرط واحد فقط ، ووافقه على رأيه
إسحاق ، وابن المنذر ، والأوزاعي ، وإن جمع في العقدین شرطین بطل
البيع .

وعن الإمام أحمد رواية أخرى : أن البيع صحيح مع الشروط العائدة
للبائع من منافع معلومة في المبيع ، أو عائدة للمشتري من منافع معلومة في
المبيع من البائع .

واختار هذه الرواية شيخ الإسلام والمسلمين أبو العباس «ابن تيمية» ،
وتلميذه فمس الدين «ابن القيم» .

ونصرها وأيدها شيخنا العلامة المحقق «عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى»
رحمهم الله جميعاً والمسلمين .

وهذا ما أعتمد صحته ، كما يأتي تبين أدلة العلماء ، رحمهم الله
تعالى ، وآخذهم .

أدلة المذاهب السابقة :

استدل الأئمة الثلاثة على ما ذهبوا إليه ، بما رواه الخمسة عن جابر :
أن النبي ﷺ «نهى عن الثنيا إلا أن يعلم» .

وبما رواه الترمذى وصححه ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ قال : «لا يحل شرطان في بيع» .
وقد روى أبو حنيفة أن النبي ﷺ «نهى عن بيع وشرط» .

وفسروا الشرطين في البيع ، والشرط فيه بمثل هذه الشروط ، التي
يشترطها البائع أو المشتري على الآخر مما فيه مصلحة المبيع ، أو منفعة البائع ،
كاشتراط خياطة الثوب ، أو تفصيله ، أو تكسير المشتري الحطب ،
حملة ، أو استثناء نفع معلوم في المبيع للبائع ، كسكنى الدار المبيعة
أو حمل الدابة ونحو ذلك .

وأجابوا عن حديث جابر الذي معنا ، بأن المبايعه ليست حقيقة ، و
أراد ﷺ أن ينفع جابراً بالهبة ، فاتخذ بيع الجمل ذريعة إلى ذلك .
ودليل ذلك قوله : «أتراني ما كنتك لأخذ جملك ؟» .

وأجاب بعضهم إلى أن اختلاف الرواة في ألفاظ حديث جابر ، مما
الاحتجاج به على هذا المطلب ، فإن بعض ألفاظه «بعته واشترطت حمه
إلى أهلي» وفي لفظ «أن النبي ﷺ أعاره ظهره إلى المدينة» .
وفي لفظ قال : «بعث النبي ﷺ جملاً فأقرنى ظهره إلى المدينة
والإقرار إعارة الظهر» .

أما أدلة الذين يرون جواز اشتراط البائع المنافع المعلومه في المبيع ،
اشتراط المشتري على البائع المنافع العائده على المبيع ، فكثيره .

منها : قوله عليه الصلاة والسلام : «المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً
حراماً ، أو حرم حلالاً» وهذه ليست مما يحل حراماً ، ولا مما يحرم حلالاً
ومنها : أنه ﷺ «نهى عن الثنيا إلا أن يعلم» وهذه شروط واستثناء

معلومة ، فتكون غير داخلة في النهى .

ومنها - حديث جابر ، الذى معنا ، حيث شرط على النبي ﷺ ظهر جملة إلى المدينة .

وليس في هذه الشروط شيء من المحاذير ، كالربا ، والغرر ، والضرر ، والظلم . فكيف تكون محرمة والأصل في المعاملات ، الإباحة والسعة ؟ وكما أنه لا مفسدة فيها ، فليست - أيضاً - وسيلة إلى المفسدة .

وأجابوا عن أدلة المفسدين للعقد مع الشرط ، بأن حديث «نهى النبي ﷺ عن الثنية إلا أن يعلم» مفهومه دليل من أدلتنا ، فهو ردٌ عليكم .

وأما حديث نهى عن بيع وشرط ، فلم يصح ، وإنما الوارد «لا يحل شرطان في بيع» .

اختلاف العلماء :

واختلف العلماء في تفسير الشرطين .

وأحسن ما فُسرَ به ، أن المراد بذلك «مسألة العينة» .

وهى أن يقول : «خذ هذه السلعة بعشرة نقداً ، وأخذها منك بعشرين نسيئة» .

فهذا هو المعنى المطابق لمعنى الحديث ، وهو نظير البيعتين في بيعه ، الذى قال فيه ﷺ : «من باع يبعين في بيعه ، فله أو كسبهما ، أو الرباه» وقد فسر ببيع العينة .

ولا يحتمل حديث الشرطين في بيع ، غير هذا المعنى .

والمراد بالشرطين : الأول : العقد نفسه ، فإنه عهد تشارطاً على الوفاء به .

والثانى : - ما صحبه من شرط العقد مرة أخرى بأزيد من الثمن الأول .

وأما حديث جابر ، فلا يرد عليه أنه قصد به الهبة ، لا البيع حقيقة .

فإننا لو فرضنا أن النبي ﷺ لم يقصد البيع حقيقة ، فلم يكن معلوماً لـ «جابر» وهو الذى ابتداء شرط ظهر الجمل ، فكان هذا الشيء معلوم جوازه لديهم .

وأيضاً فإن النبي ﷺ أقره على شرطه ، وهو لا يقر على باطل ، لا فى جدي ، ولا فى هزلي .

وأما الاعتراض على الحديث باختلاف الرواة فى ألفاظه ، فقد أجاب عن ذلك العلامة [ابن دقيق العيد] بما نصه : «هذا صحيح لكن بشرط تكافؤ الروايات أو تقاربها .

أما إذا كان الترجيع واقعا لبعضها - لأن رواته أكثر وأحفظ - فينبغى العمل بها ، إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى ، والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح .

فتمسك بهذا الأصل ، فإنه نافع فى مواضع عديدة» اهـ .

وأما دليل مشهور مذهب الحنابلة ، فالإقتصار فى الاستدلال بحديث [ولا شرطان فى بيع] .

والصحيح الذى نطمئن إليه النفس ، ويرتاح له الضمير ، الرواية التى اختارها شيخنا الإسلام ، ورجحها شيخنا «السعدى» لقوة أدلتها النقلية والقياسية ، وعدم ما يعارضها . والله الموفق للصواب .

فائدة :

الشروط فى البيع قسمان .

أحدهما : ما هو منفعة فى المبيع يستثنىها البائع ، أو نفع من البائع فى

المبيع ، يشترطه المشتري .

وهذه هي مواطن الخلاف بين العلماء ، وتقدم الكلام فيها .

والقسم الثاني : ما هو من مقتضى العقد ، كالتقايض ، وحلول الثمن .

أو من مصلحة العقد ، كاشتراط تأجيل الثمن ، أو الرهن ، أو الضمين .

أو صفة في المبيع مقصودة ، ككون العبد كاتباً أو صانعاً ، أو الأمانة بكرةً ، أو خياطة ونحو ذلك . فهذه الشروط لا خلاف في جوازها ، كثرت أو قلت .

* * *

الحديث الثامن والستون بعد المائتين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ . وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتُكْفِيَ مَا فِي لِنَائِهَا ^(١) .

ما يستفاد من الحديث :

الكلام على بيع الحاضر للبادي ، والنجش ، وبيع الرجل على بيع أخيه ، تقدم مفصلاً في الحديثين رقم [٢٥١ و ٢٥٢] بما أغنى عن إعادتها ههنا . وفيه من القوائد الزوائد ما يأتي :

١ - تحريم خطبة النكاح على خطبة أخيه ، حتى يعلم أن المخاطب ردُّ

(١) هذا لفظ البخاري . وله مسلم نحوه ١١٠١ - شارح .

عن طلبه ، ولم يُجِبْ ، لما تسبب الخطبة على خطبة الغير من العداوة والبغضاء ،
والتعرض لقطع الرزق .

٢ - تحريم سؤال المرأة زوجها أن يطلق ضررها ، أو توغير صدره عليها ،
أو الفتنة بينهما ، ليحصل بينهما الشر ، فيفارقها ، فهذا حرام ، لما يحتوى
عليه من المفاصد الكبيرة ، من توريث العداوات ، وجلب الإحن ، وقطع
رزق المطلقة ، الذي كفى عنه يكفء ما فى إنائها من الخير ، الذى سببه
النكاح ، وما يوجب من نفقة وكسوة وغيرها من الحقوق الزوجية .
فهذه أحكام جليلة وآداب سامية ، لتنظم جال المجتمع ، وإبعاده عما
يسبب الشر والعداوة والبغضاء ، ليحل محل ذلك المحبة والمودة والوفاء والسلام .

• • •

بَابُ الرِّبَا وَالصَّرْفِ

الربا في اللغة : الزيادة ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾^(١) يعني زادت .

وفي الشرع : الزيادة في أشياء مخصوصة .

وهو محرم بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس الصحيح .

فأما الكتاب فمثل قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ .

والسنة ، في مثل الحديث ، الذي لعن به عليه السلام [آكل الربا وموكله ، وشاهده ، وكاتبه] متفق عليه .

وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة^(٢) لما استندت عليه من النصوص .

وتحريمه : - مقتضى العدل والقياس ، لأن التعامل به ظلم أو خريعة إليه . والكون لا يقوم إلا بالعدل ، الذي أوجب المولى على نفسه ، وألزم به خلقه . ومضار الربا ومفسده لا تحصى .

منها : - تضخم المال بطريق غير مشروعة ، لأنه تضخم على حساب سلب مال الفقير وضمه إلى كنوز الفقي ، وحسبك بهذا داء فتاكاً في المجتمعات ، وسبباً في الخصومات والعداوات ، وهو أداة هدامة للنشاط والعمل الشريف ، واستثمار الأرض ، وإخراج طياتها .

وحدث لدينا معاملات في البنوك ، وصناديق البريد ، تجاسروا فيها على

(١) إذا قيل بالجملة ، فالمراد كل الصور . وإذا قيل : في الجملة ، فمراد بعض الصور ونحن عبرنا به في الجملة إشارة إلى ما ورد من خلاف ضعيف في بعض صوره - ١ هـ . شارح .

تعاطى الربا ، وعموه بغير اسمه .

وهذا مصداق للحديث النبوي الشريف [يأتى على الناس زمان يشربون الخمر ويسمونها بغير اسمها] .

وبسط هذه البحوث والرد عليها ، لها كتب غير هذا .

أما الصرف : فادته تدور على القلب والتغير فى الأشياء .

قال فى اللسان : [الصرف بيع الذهب والفضة وبالعكس ، لأنه يتصرف به عن جوهر إلى جوهر] فهو بيع الأثمان بعضها ببعض .

* * *

الحديث التاسع والستون بعد المائتين

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ رِبًا ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا ، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ .

الغريب :

الورق : فيه لغات ، فتح الواو وكسر الراء ، وفتح الواو وسكون الراء ، وفتحهما . وهو الفضة ، مضروبة أو غير مضروبة .

إلا هاء وهاء : فيهما لغات ، أشهرها المد وفتح الهمة فيهما ، ومعناه التقابض .

المعنى الإجمالي :

يبين النبي ﷺ في هذا الحديث ، كيفية البيع الصحيح بين هذه الأنواع ، التي يجري فيها الربا ، وهو أنه من باع ذهباً بفضة أو بالعكس ، فلا بد من الحلول والتقابض في مجلس العقد ، وإلا لما صح العقد ، لأن هذه مصارفة ، يشترط لدوام صحتها التقابض .

كما أن من باع - براً ببرٍ ، أو شعيراً بشعير ، فلا بد من التقابض بينهما ، في مجلس العقد ، لما بين هذه الأنواع من علة الربا المفسدة للعقد ، إذا حصل التفرق قبل القبض .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - تحريم بيع الذهب بالفضة أو العكس ، وفساده إذا لم يتقابض المتبايعان قبل التفرق من مجلس العقد ، وهذه هي المصارفة .
- ٢ - تحريم بيع البر بالبر ، أو الشعير بالشعير . وفساده ، إذا لم يتقابض المتبايعان قبل التفرق من مجلس العقد .
- ٣ - صحة العقد إذا حصل القبض في المصارفة ، أو بيع البر بالبر ، أو الشعير بالشعير ، في مجلس العقد .
- ٤ - يراد بمجلس العقد مكان التبايع ، سواء كانا جالسين ، أو ماشين ، أو راكبين . ويراد بالتفرق ما يُعَدُّ تفرقاً عرفاً ، بين الناس .

* * *

الحديث السبعون بعد المائتين

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ،

إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ . وَلَا تَتَّبِعُوا
الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى
بَعْضٍ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ » .

وفي لفظ : « إِلَّا يَدَأُ يَدًا » . وفي لفظ ، « إِلَّا ^(١) وَزَنًا
بِوزَنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً سَوَاءً » .

الغريب :

١ - لَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ : بضم أوله ، وكسر الشين المعجمة ،
وتشديد الفاء . أى لا تفضلوا بعضها على بعض .
وهو رباعى من « أشف » و « الشف » بالكسر ، الزيادة ، ويطلق على
النقص أيضاً ، فهو من الأضداد .

المعنى الإجمالى :

فى هذا الحديث الشريف ينهى النبى ﷺ عن الربا بنوعيه : الفضل ،
والنسيئة .

فهو ينهى عن بيع الذهب بالذهب ، سواء كانا مضروبين ، أو غير
مضروبين ، إلا إذا تماثلا وزناً بوزن . وأن يحصل التماثل بينهما ، فى
مجلس العقد ، حيث إنه لا يجوز بيع أحدهما حاضراً ، والآخر غائب .

(١) قوله : وفى لفظ (إلا وزناً بوزن) ذكر الوزن من أفراد «سلم» نه عليه عبد الحق
فى كتابه «الجمع بين الصحيحين» - إه . شارح .

كما نهى عن بيع الفضة بالفضة ، سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ، إلا أن تكون متائلة وزناً وبوزن ، وأن يتقابض بمجلس العقد .
فلا يجوز زيادة أحدهما عن الآخر ، ولا التفرق قبل التقابض .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - النهى عن بيع الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة ، سواء كانت مضروبة ، أو غير مضروبة ، أو مختلفة ، ما لم تكن متائلة بمقياسها الشرعى وهو الوزن ، وما لم يحصل التقابض من الطرفين فى مجلس العقد .
- ٢ - النهى عن ذلك يقتضى تحريمه وفساد العقد .
- ٣ - التماثل والتقابض بمجلس العقد ، مشروط بين جميع الأموال الربوية ، ويأتى بيان ما يجمعها إن شاء الله .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على تحريم التفاضل^(١) والنساء فى جنس واحد من الأجناس ، التى نص عليها حديث عبادة بن الصامت قال : «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، إلا سواء بسواء ، عيناً بعين ، فمن زاد ، أو أزداد ، فقد أربى» . رواه مسلم .

فهو نص فى منع التفاضل فى الجنس الواحد من هذه الأعيان المذكورة .
وأما منع النسبة ، فيستفاد من مثل حديث عمر بن الخطاب قال :

(١) إلا ما نقل عن شفوذ ابن عباس فى ربا الفضل ، إن لم يكن رجع عنه كما قيل - ١٠١ - شارح .

قال رسول الله ﷺ : «الذهب بالذهب رباً ، إلا هاء وهاء ، والبر بالبر رباً . إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر رباً ، إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير رباً ، إلا هاء وهاء .

ويجوز بيع الجنس الواحد من هذه الستة بالجنس الآخر نساء لبقية حديث عبادة «إذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم إذا كان بدأ بيد» وكل هذا يجمع عليه عند العلماء ، إلا في الشعير مع البر ، فقد رأى بعضهم أنهما جنس واحد ، والصحيح أنهما جنسان .

وقد ذهب الظاهرية إلى أن الربا لا يتعدى هذه الأجناس الستة لِشبههم القياس .

وأما جمهور العلماء فقد عدّوا الحكم إلى غيرها من الأشياء .

واختلفوا في الأشياء الملحقة ، تبعاً لاختلافهم في فهم لعل المازنة من التفاضل والنساء .

وقد اتفق العلماء على أن العلة في الذهب والفضة ، غير العلة في الأربعة الباقية وأن لكل منهما علة واحدة .

ثم اختلفوا في العلة .

فالرواية المشهورة عن الإمام أحمد ، في الذهب والفضة كونهما موزونين جنس وفي الأربعة الباقية ، كونها مكيلة جنس ، فيلحق بهما ما شابههما في العلة .

وبهذا القول قال النخعي ، والزهري ، والثوري ، وإسحاق ، والحنفية .

فعلى هذا يجرى الربا في كل موزون ، أو مكيل يبيع بجنسه ، سواء كان مطعوماً ، كالحبوب ، والسكر ، والأدهان . أو غير مطعوم ، كالحديد ،

والصُّغْر والنحاس ، والأشنان ونحو ذلك . وغير المكيل أو الموزون لا يحرى فيه ، وإن كان مطعوماً ، كالفواكه الملعودة .

ويستدلون على ثبوت هذا التعليل عندهم ، بما رواه أحمد عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين ، ولا الصاع بالصاعين » .

وما رواه الدارقطني عن أنس : أن النبي ﷺ قال : « ما وُزِنَ مثلاً بمثل ، نوعاً واحداً . وما كِيلَ ، فثُلَ ذلك ، فإذا اختلف النوعان ، فلا بأس به » . فاعتبر ، هنا . الكيل ، أو الوزن في الجنس الواحد ، لتحقيق العلة .

وذهب الشافعي إلى أن العلة ، الطعم والجنس ، والعلة في الذهب والفضة ، كونها ثمينين للأشياء ، فيختص الحكم بهما .

والدليل على ذلك ، ما رواه مسلم ، عن معمر بن عبد الله : أن النبي ﷺ « نهى عن بيع الطعام بالطعام ، إلا مثلاً بمثل » .

فقد علّق الحكم باسم الطعام ، فدل على مناط العلة واشتقاقها .

ووافق الإمام مالك الشافعي في التقدين ، أما غيرهما ، فالعلة عنده ترجع إلى الجنس والأدّخار ، والاحتياجات . وكذلك ما يصلح الطعام من التوابل .

ويرون أن الأصناف الأربعة المذكورة في الحديث جاءت للتنبيه على ما في معناها ، وهي كلها يجمعها الاحتياجات والأدّخار .

فالبر ، والشعير ، لأنواع الحبوب . والتمر لأنواع الحلويات ، كالسكر والعسل . والملح ، لأنواع التوابل .

وهناك رواية أخرى عن الإمام أحمد هي مذهب الإمام الشافعي في

القديم . وقال بها سعيد بن المسيب .

وهي أن العلة في الأربعة المذكورة في الحديث : الطعم ، والكيل
أو الوزن .

فلا يجزى الربا في مطعم لا يكال ولا يوزن ، كالرمان والبيض :
ولم يطبخ .

كما لا يجزى في مكيل أو موزن لا يطعم . فلا بد من اعتبار الأمرين ،
لأن الكيل وحده ، أو الوزن وحده ، لا يقتضى وجوب المائلة ، كما أن
الطعم وحده لا يتحقق به المائلة . لعدم المعيار الشرعى فيه : وإنما يتحقق
المائلة في المعيار الشرعى الذى هو الكيل والوزن .

وبهذا القول تجتمع الأحاديث الواردة في هذه المسألة ، ويقيد كل
حديث منها بالآخر .

وقد اختار هذا القول [صاحب المغنى] والشايع عبد الرحمن بن أبى
عمر ، وشيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمهم الله تعالى .

تلخيص :

قال في المغنى : فالحاصل أن ما اجتمع فيه الكيل والوزن والطعم من
جنس واحد ، ففيه الربا . رواية واحدة كالأرز ، والدخن والقطنيات ،
والدهن . وهذا قول أكثر أهل العلم وعلماء الأمصار في القديم والحديث .
وما يعلم فيه الكيل ، والوزن والطعم ، واختلف جنسه ، فلا ربا فيه
رواية واحدة . وهو قول أكثر العلماء ، وذلك كالتين والنوى .
وما وجد فيه الطعم وحده ، أو الكيل والوزن من جنس واحد ، ففيه
روايتان .

واختلف أهل العلم فيه ، والأولى - إن شاء الله - حله ، إذ ليس في
تحريمه دليل موثوق به ، ولا معنى يقوى التمسك به ، وهي - مع ضعفها -

يعارض بعضها بعضاً . فوجب إخراجها ، أو الجمع بينها ، والرجوع إلى أصل
الحل . الذى يقتضيه الكتاب ، والسنة ، والاعتبار .

• • •

الحديث الواحد والسبعون بعد المائتين

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ، جَاءَ يَلَالُ
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَرُّ بِرَفِيٍّ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْ آيِنَ هَذَا ؟ » :

قَالَ يَلَالُ : كَانَ عِنْدَنَا تَمَرٌ رَدِيٌّ . فَبِعْتُهُ بِسِتَّةِ صَبَانِينَ
بِصَاعٍ ، لِيُطْعَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ « أَوْهَ أَوْهَ ،
عَيْنُ الرَّبَا ، عَيْنُ الرَّبَا ، لَا تَفْعَلْ ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ
تَشْتَرِيَ فَبِئْسَ التَّمَرُ يَبْتَاعُ آخَرَ ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ . »

الغريب :

بَرِّيٌّ : من تمر المدينة الجيد ، وهو معروف بها إلى الآن ، بصره
أصفر ، فيه طول .
أَوْهَ أَوْهَ : كلمة يوقى بها للتوجع ، أو التضجع ، مكسورة الهاء .

المعنى الإجمالي :

جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر يرى جيد ، فتعجب النبي ﷺ من وجوده وقال : من أين هذا ؟

قال بلال : كان عندنا تمر ، فبعت الصاعين من الردي ، بصاع من هذا الجيد ، ليكون مطعم النبي ﷺ منه .

فعظم ذلك على النبي ﷺ وتأوه ، لأن المعصية عنده هي أعظم المصائب .

وقال : عملك هذا ، هو عين الربا المحرم ، فلا تفعل ، ولكن إذا أردت استبدال ردي بجيد ، فبع الردي بدراهم ، ثم اشتر بالدراهم تمرا جيدا .
فهذه طريق مباحة لعملها ، لاجتناب الوقوع في المحرم .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم ربا الفضل بالتمر ، بأن يباع بعضه ببعض ، وأحدهما أكثر من الآخر .

٢ - استدلال بالحديث على جواز [مسألة العينة] وهي أن يبيع سلعة نسيئة ، ثم يشتريها من المشتري بتقد أقل من ثمنها الأول ، ويأتى الخلاف في ذلك وتحقيقه إن شاء الله تعالى .

٣ - استدلال بالحديث على جواز [مسألة التورق] ، وهي أن يشتري ما يساوي مائة ريال ، بمائة وعشرين مؤجلة لا ليتفع به بل ليبيعه ويتفع بشئ ، ويأتى تحقيق ذلك ، إن شاء الله تعالى .

٤ - عظم المعصية ، وكيف بلغت من نفس النبي ﷺ .

٥ - لم يذكر في الحديث أن النبي ﷺ أمره برّد البيع . والسكوت عن

الرد ، لا يدل على علمه .

وقد ورد في بعض الطرق أنه قال : [هذا الربا فرده] وقد قال تعالى : ﴿فَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ .

٦ - جواز الترفه في المأكل والمشرب ، ما لم يصل إلى حد التبذير ، والسرف المنهي عنه ، فقد قال تعالى : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ .

٧ - فيه بيان شيء من أدب الحق .

وهو أنه إذا سئل عن مسألة محرمة ، ونهى عنها المستفتي ، أن يفتح أمامه أبواب الطرق المباحة ، التي تغني عنها .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في حكم [مسألة العينة] التي تقدم شرحها .

فذهب الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد وأتباعهم : إلى تحريمها . وهو مروي عن ابن عباس ، وعائشة ، والحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والنخعي ، وهو مذهب الثوري ، والأوزاعي .

لما روى أحمد : وأبو داود عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَتْرَعُهُ عَنْكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ» .

وما رواه أحمد أيضاً [أن أم ولد زيد بن أرقم ، أنخبرت عائشة : أنها باعت غلاماً من زيد ، بثمانمائة إلى العطاء ، ثم اشترته منه بستائة درهم ، فقالت لها عائشة : بشس ما شريت ، وبشس ما اشتريت ، أبلى زيد بن أرقم أنه قد بطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب] .

والظاهر أنها لا تقول مثل هذا باجتهاد منها . لأن هذا التغليظ لا يكون إلا بتوقيف من النبي ﷺ .

وأجاز الشافعي بيع العينة ، أخذاً بعموم ما رواه البخاري ومسلم ، عن أبي سعيد ، وأبي هريرة [أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر ، فجاء بتمر جنيب [طيب] فقال رسول الله ﷺ : أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا ؟ قَالُوا : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّبَاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّبَاعَيْنِ ، وَالصَّبَاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ] .

فقال النبي ﷺ : «لَا تَفْعَلْ» ، مع الجميع [التمر الردي] بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيهاً .

فعموم هذا الحديث يدل على أنه لا بأس أن يكون الذي اشترى منه التمر الردي بدراهمه ، هو الذي باع عليه التمر الطيب فعدت دراهمه إليه ، لأنه لم يفعل .

وعند الأصوليين [أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يتزل منزلة العموم في المقال] .

أما [مسألة التروق] التي معناها ، أن يشتري السلعة نسيئة لغير قصد الانتفاع بها : وإنما ليبيعها المشتري فينتفع بثمنها ، فالمشهور عند أصحابنا جوازها .

وكان شيخنا «عبد الرحمن السعدي» يميزها ، ويرى عموم هذا الحديث يتناولها بالحل .

وقال في أحد كتبه : (لأن المشتري لم يبيعها على البائع عليه ، وعموم النصوص تدل على جوازها ، وكذلك المعنى لأنه لا فرق بين أن يشتريها ليستعملها في أكل أو شرب ، أو استعمال ، أو يشتريها ليتفع بثمنها ، وليس

فيها تحيل على الربا بوجه من الوجوه ، مع دعاء الحاجة إليها ، وما دعت إليها الحاجة ، وليس فيه محذور شرعي ، لم يحرمه الشارع على العباد) .
والرواية الثانية للإمام أحمد ، التحريم ، واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية .

قال ابن القيم (وكان شيخنا - ابن تيمية - رحمه الله يمنع من مسألة التورق وسئل عنها مراراً وأنا حاضر ، فلم يرخص فيها .
وقال : المعنى الذى لأجله حرم الربا ، موجود فيها بعينه ، مع زيادة الكلفة بالشراء والبيع والخسارة فيها) .

ولمانع من (العينة) جعلوها من باب الذرائع المحرمة ، وجعلوا الحديث من باب المطلق الذى يقيد بصور البيع الصحيح ، وليس من باب العام ، الذى يشمل كل صورة للبيع ، حتى ولو كانت مع البائع .
وهكذا إطلاقات الشارع تدل على ما أذن فيه وأباح .

فإن قوله : (مع الجميع) مطلق ، يقيد بالقيود الصحيحة ، وليس بعام ليدخل فيه الصورة التى تعقد مع مشترى (الجميع) فى هذا الحديث .

وبهذا تبين فساد قول الذين يحاولون الاستدلال على وجود الحيل فى الشرع فإن الشارع لما ناه عن معاملة محرمة ، فتح أمامه الباب إلى معاملة غيرها مباحة ، لا علاقة بينهما بوجه من الوجوه .

ومن أراد بسط هذا ، فعليه به «أعلام الموقعين» لابن القيم ، رحمه الله تعالى .

* * *

الحديث الثاني والسبعون بعد المائتين

عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرْفِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ : هَذَا خَيْرٌ مِنِّي وَكِلَاهُمَا يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا .

المعنى الإجمالي :

سأل أبو المنهال ، البراء بن عازب ، وزيد بن أرقم ، عن حكم الصرف ، الذي هو بيع الأمان بعضها ببعض .

فمن ورعهما رضى الله عنهما ، أخذوا يتدافعان الفتوى ، ويحتمر كل واحد منهما نفسه بجانب صاحبه .

ولكنهما اتفقا على حفظهما : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الذهب بالفضة دينا ، لاجتماعهما في علة الربا ، فحينئذ لا بد فيهما من التقاض في مجلس العقد ، وإلا لا صح الصرف ، وصار ربا النسبة .

ما يستفاد من الحديث :

١ - النهى عن بيع الذهب بالفضة ، أو الفضة بالذهب ، وما أو أحدهما غائب ، فلا بد من التقاض في مجلس العقد .

٢ - صحة البيع مع التقاض في مجلس العقد ، لأنه صرف .

٣ - الفساد للعقد إذا لم يحصل تقاض في المجلس ، هو ما اجتمع فيه التقدان ، من علة الربا .

٤ - ما كان عليه السلف رضى الله عنهم من الورع ، وتفضيل بعضهم بعضاً .

• • •

الحديث الثالث والسبعون بعد المائتين

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ . وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ : إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ .
وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا ، وَنَشْتَرِيَ
الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا .
قال : فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَدَأُ يَدِي ؟ فَقَالَ : هَكَذَا تَمِيعْتُ .

المعنى الإجمالى :

لما كان بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، متفاضلاً رباً ، نهى
عنه ما لم يكونا متساويين ، وزناً وبوزن .
أما بيع الذهب بالفضة ، أو الفضة بالذهب ، فلا بأس به ، ولو كانا
متفاضلين .

على أنه لا بد في صحة ذلك من التمايز في مجلس العقد ، وإلا كان
ربا النسيئة المحرم ، لأنه لما اختلف الجنس جاز التفاضل ، وبقي شرط
التمايز ، لعله الربا الجامعة بينهما .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، متفاضلين ،

لاجتماع الثمن والمثمن ، في جنس واحد من الأجناس الربوية .

٢ - إباحة بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، بشرطين :

الأول : - اجمائل بينهما ، فلا يزيد أحدهما على الآخر .

والثاني : - التقابض في مجلس العقد بينهما .

وما يقال في الذهب والفضة ، يقال في جنس واحد من الأجناس

الربوية ، حيثما يباع بعضه ببعض ، كالبر بالشعير .

٣ - جواز بيع الذهب بالفضة ، أو الفضة بالذهب متفاضلين ، لكون

كل واحد منهما من جنس غير جنس الآخر .

وكذا يقال في كل جنس يبيع بغير جنسه من الأجناس الربوية ، فلا

بأس من المتفاضل بينهما .

لا بد في بيع الذهب بالفضة ، أو الفضة بالذهب ، مع التقابض

بينهما في مجلس العقد .

فإن تفرقا قبل القبض ، بطل العقد ، لاجتماعهما في العلة الربوية .

وكذا كل جنسين اتفقا في العلة الربوية ، وهى الكيل ، أو الوزن مع

الطعم ، فلا بد من التقابض بينهما في مجلس العقد .

اختلاف العلماء في (الأوراق البنكية) :

في هذه الأزمان الأخيرة ، أخذ الناس يتعاملون بدل الذهب والفضة

بالأوراق البنكية (الأنواط) .

فجعلوا لكل نقد (قئة) تقابلها ، تحمل اسمها وقيمتها .

فالحجبة قئة ، وللدينار قئة ، وللريال قئة ، وللروبية قئة .

فأختلف الناس في حكمها وإليك الإشارة إلى أقوالهم ، بطريق الإيجاز

والاختصار :

فهم : - من يرى أنها من بيع السندات والديون والصكوك ، فحرم
المعاملات بها إطلاقاً .

ومنهم : - من يرى أنها عروض من عروض التجارة ، فلا يجرى فيها
الربا بنوعيه .

وهذا القول مقابل للقول الذى قبله ، وهذا يرى جواز بيع بعضها ببعض ،
وبيعها بأحد التقدين متفاضلة ونسيئة ، وأنه لا مانع من ذلك ، لأنه لا يجرى
فيها الربا .

وهذان القولان فى غاية الضعف .

فأما الأول : ففيه تشديد ، وخرج وضيق ، وطبع ديننا السباح ، واليسر ،
خصوصاً فى العادات والمعاملات .

والثانى : - فيه فتح لباب شر كبير ، وهو الربا بأنواعه ، مع أنه لا
يستند إلى شيء من تعليل صحيح .

ومنهم : - من يرى أن حكمها ، حكم التقدين ، يجرى فيها ما يجرى
فيها من الأحكام .

وهذا له وجه من الصحة ، لقوة مأخذه ، ويستدلون على ذلك بأن المبدل
له حكم المبدل فى كل شيء .

وأحسن الأقوال فى ذلك وأعدلها وأقربها للصواب ، هو أن نجعل حكمها
حكم القلوس .

فتجرى فيها ربا النسيئة ، ولا تجرى عليها ربا الفضل .

فيجوز بيع بعضها ببعض ، أو بأحد التقدين متفاضلة . ولا يجوز ذلك نسيئة .

وهذا قول وسط فى الموضوع ، وفيه توعية على الناس ، الذين اضطروا إلى

المعاملة بها ، كما أن فيه أيضاً سداً لباب ربا النسيئة ، الذي هو أعظم أنواع الربا .

وبسط الموضوع يحتاج إلى بحث مستقل ، لأنه حصل بها مجادلات طويلة .
ولشيخنا «عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى» رسالة في هذا البحث .
نشرت في الصحف ، ونشرت أيضاً وحدها برسالة مستقلة ، وهو يرجع القول الأخير في المسألة .

• • •

بَابُ الرِّهْنِ^١

الرهن : بفتح الراء وسكون الهاء ، وهو ، لغة : - الثبوت والدوام .

فأخذ معناه الشرعى من هذا ، لبقائه واستقراره عند المرتهن .

وتعريفه شرعا : جَعَلَ مال ، تَوْقَعًا ، بدين يستوفى منه ، أو من ثمنه ، إن تعذر الاستيفاء من ذمة الغريم .

وهو جائز بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس الصحيح .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ .

وأما السنة ، فكثيرة ، ومنها ما فى البخارى عن أنس قال : «ولقد رهن النبي ﷺ درعه بشعير» وفيها حديث الباب ، وغيرهما كثير .

وأجمع المسلمون على جوازه ، وإن اختلفوا فى بعض مسائله .

كما أن الحاجة داعية إليه فى كثير من المعاملات : إذ به يحصل التوقفة والاستيفاء .

أما فائدته ، فكبيرة . لأنه من الوثائق التى يحصل منها الاستيفاء عند نَعْفَرُ ذلك من الذَّخْم ، ويؤمن به من غَدَرِ المدين ، ويحصل به الاطمئنان

(١) الترجمة التى وضعها المصنف «باب الرهن وغيره» ، ويشير بلفظ «غيره» إلى عدة أبواب من أبواب الفقه . ذكر لكل باب منها حديثاً أو حديثين .
فنها «المروقة» و «الإفلاس» و «الشفعة» ، فهو لم يفقد ترجمة من هذا إلى أن وصل إلى أحكام «اللفظة» فوضع لها ترجمة .

فأريت تفصيل هذه المباحث . وتبين أحكام أحاديثها . بوضع تراجم . تميز عن البيان والفهم . وقضا الله جميعاً لكل خير - ١٥١ . شراح .

للدائن من مدينته .

وأكمل التوثق إذا قبض الرهن عند المرتين ، أو العذل الذي يرضى الراهن والمرتمن ببقائه بيده .

فإن لم يحصل قبضه ، فالرهن صحيح لازم ، ولكنه ناقص الفائدة ، قليل الثمرة .

«قد أُرشد الله إلى أكمل الحالات وأوثقها فقال : ﴿لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضَةً﴾» .

• • •

الحديث الرابع والسبعون بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ .

المعنى الإجمالي :

زهادة النبي ﷺ في الحياة الدنيا ، وتقلُّه منها ، وكرمه الذي يبارى الرياح ، لم يُتِّقْ ما يَدَّخِرُه لقوت نفسه ، وقوت أهله ، الأيام اليسيرة .
ولهذا فقد آل به الأمر أن اشتري من يهودى طعاماً من شعير ، ورهنه ما هو محتاج إليه للجهاد في سبيل الله ، وإعلاء كلمته ، وهو درعه الذي يلبسه في الحروب ، وقاية - بعد الله تعالى - من سلاح العدو ، وكيلهم .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - جواز الرهن مع ثبوته في الكتاب العزيز أيضاً .
- ٢ - جواز معاملة الكفار . وأنها ليست من الركوز إليهم المنهى عنه .
- ٣ - وفيه جواز معاملة مَنْ أَكْثَرَ مَالَهُ حَرَامٌ . ما لم يعلم أن عين المتعامل به حرام .
- ٤ - وليس في الحديث دليل على جواز بيع السلاح على الكفار ، لأن الدرع ليس من السلاح . ولأن الرهن ليس بيعاً أيضاً ، ولأن الذي رهن عنده النبي ﷺ درعه . في حساب المستأمنين الذين تحت الحماية والحراسة ، فلا يُخْشَى منهم سطوة أو خيانة .
- ٥ - فإن إعانة الكفار والأعداء بالأسلحة . محرمة وخيانة كبرى .
- ٥ - فيه ما كان عليه النبي ﷺ من الإقلال والزهد ، رغبة فيما عند الله . وكروماً ، فلا يَدْعُ مَالاً يَقْرَ عِنْدَهُ .
- ٦ - وفيه تسمية الشعرير بالطعام ، خلافاً لمن فصر التسمية على الحنطة فقد ثبت من بعض الطرق ، أنه عشرون أو ثلاثون صاعاً من شعرير .
- ٧ - وفيه جواز الرهن في الحضر : فتكون الآية مخرجة مخرج الغالب حينما يعوز الكاتب والشاهد في السفر ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، خلافاً لما نقل عن مجاهد . والضحاك . ومذهب الظاهرية : من أن الرهن خاص في السفر دون الحضر ، لفهم الآية .

• • •

بَابُ الْحَوَالَةِ^(١)

الحوالة : -- بفتح الحاء ، مأخوذة من التحول . وهو الانتقال .
«فهى نقل دين من ذمة إلى ذمة» فتنقل الحق من ذمة المحيل إلى ذمة
المحال عليه .

وهى ثابتة بالسنة كهذا الحديث ، وبإجماع العلماء ، وبالقياس
الصحيح ، فإن الحاجة داعية إليها . وليست من بيع الدين بالدين .

وجاز فيها تأخير القبض من باب الرخصة ، فتكون على خلاف التماس .
كما قاله بعضهم ، وإنما هى من جنس إيفاء الحق ، ولذا أمر بها النبي ﷺ
في معرض الوفاء ، وأداء الدين .

أما فائدتها ، فتسهيل المعاملات بين الناس ، لا سيما إذا كان الغريم في
بلد . والمحال عليه في بلد أخرى ، ويسهل على المحال ، الاستيفاء منه .
وإذا أحوال المدين غريمه على من لا دين له عليه . فهو توكيل في
الاستقراض والاستيفاء ، وليست من الحوالة ، وليس لها أحكامها .

ومثله : إحالة من لا دين له عليه على من عليه له الدين ، فليس بحوالة .
وإنما هو توكيل في القبض من المدين .

* * *

(١) هذه الترجمة وما بعدها من التراجم إلى باب اللقطة كلها من وضعى .

الحديث الخامس والسيعون بعد المائتين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ .

الغريب :

مطل الغني : أسبل «الذليل» للد . تقول . مطلت الحديد أمطلتها ، إذا مددتها لتطول .

وللراد تأخير ما استحق اداؤه بغير حذر .

و- مطلء مصدر - مضاف إلى فاعله ، والتقدير : مطل الغني غريمه . ظلم .
أُتْبِعَ : بضم اضمزة وسكون التاء وكسر الباء مبنياً للمجهول ، بمعنى أحيل .
ملى : يتسكن الياء المهموزة .

أما تعريفه - لغة - فهو الغنى المنتدز على الرفاء .

وأما تعريفه عند الفقهاء . فهو الملىء بماله ، وبدنه ، وقوله .
فماله . القدرة على الرفاء .

وقوله . أن لا يكون ماطلاً .

وبدنه . إمكان إحضاره بمجلس الحكم .

فليتبع : بفتح الياء التحتية وسكون التاء الفوقية . بمعنى فليحتل .

المعنى الإجمالى :

في هذا الحديث الشريف أدب من آداب المعاملة الحسنة .

فهو عليه السلام يأمر المدين بحسن القضاء ، كما يرشد الغريم إلى حسن الاقتضاء .

فبيّن عليه السلام أن الغريم إذا طلب حقه ، أو فهم منه الطلب بإشارة أو تورية ، فإن تأخير حقه عند الغنى القادر على الوفاء ، ظلم له . للحيونة دون حقه ، لا غير .

وهذا الظلم يزول بما إذا أحال المدين الغريم على ملىء يسهل عليه أخذ حقه منه ، فحينئذ فليقبل الغريم الحوالة .

ففى هذا حسن الاقتضاء منه ، وتسهيل الوفاء ، كما أن فيه إزالة الظلم بما لو بقى الدين بئمة المدين المماطل .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - تحريم مطل الغنى ، ووجوب وفاء الدين الذى عليه لغريمه .
- ٢ - لفظ «المطل» يشعر بأنه لا يحرم عليه التأخير ويجب عليه الوفاء ، إلا عند طلب الغريم ، أو ما يشعر برغبته فى الاستيفاء .
- ٣ - التحريم خاص بالغنى المتمكن من الأداء .
- أما الفقير ، أو العاجز لشيء من الموانع - فهو معذور .
- ٤ - تحريم مطالبة الممسر ، ووجوب إنظاره إلى الميسرة ، لأن تحريم المطل ووجوب الوفاء ، منوط بالغنى القادر .
- أما الممسر فيحرم ، لأنه معذور ، وملاحقته بالدين حرام .
- ٥ - فى الحديث حسن القضاء من المدين . بأن لا يماطل الغريم .
- وفيه حسن الاقتضاء من الغريم بأن يقبل الحوالة إذا أحاله المدين على ملىء .
- ٦ - ظاهر الحديث أنه إذا أحال المدين الغريم على ملىء ، وجب عليه

قبول الحوالة . ويأتى الخلاف فى ذلك إن شاء الله تعالى .

٧ - مفهومه أنه لا يجب على المحال قبول الحوالة إذا أحاله على غير ملىء .

٨ - فسر العلماء «الملىء» بأنه ما اجتمع فيه ثلاث صفات :

(١) أن يكون قادراً على الوفاء ، فليس بفقر .

(٢) صادقاً بوعده ، فليس بمخاطل .

(٣) يمكن جلبه إلى مجلس الحكم ، فلا يكون صاحب جاه ، أو يكون

أباً للمحال ، فلا يمكنه الحاكم من مراغمته .

٩ - قال العلماء : إن مناسبة الجمع بين هاتين الجملتين أنه لما كان

المطل ظمناً من المدين ، طلب من الغريم إزالة هذا الظم بقبول الحوالة على من

لا يلحقه منه ضرر وهو الملىء .

١٠ - ظاهر الحديث ، انتقال الدين من ذمة الهيل إلى ذمة المحال عليه .

ولهذا قيد قبولها بكون المحال عليه ملىئاً . ولو كان الدين باقياً فى ذمة

الهيل ، لما ضرَّ كون المحال عليه معسراً .

وانتقال الدين وبراعة ذمة الهيل هو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم .

١١ - ولكن هل يرجع المحال لو تبين المحال عليه مفلساً أو مات أو جحد ؟

فيه خلاف يتفصيل يأتى إن شاء الله تعالى .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على اعتبار رضا الهيل فى الحوالة ، واختلفوا فى اعتبار رضا

المحال والمحال عليه .

فذهب «أبو حنيفة» إلى اعتبار رضاها ، لأنها معاوضة ، يشترط لها

الرضا من الطرفين فهما طرف ، والهيل هو الطرف الآخر .

ولكون الرضا معتبراً عندهم ، فإنهم لا يرون الحديث على ظاهره ، فيفيد

الرجوب . وإنما يرون أن الاتباع مستحب وتندوب .

وهذه الإمام أحمد وأتباعه ، والظاهرية ، وأبو ثور ، وابن جرير :
- إلى أن الأمر للرجوب ، إبقاء للحديث على ظاهره ، وأنه يتحتم على من
أحيل بحقه على ملء أن يحتال .

فإن كانت الحوالة على غير ملء فعند الظاهرية أنها حوالة فاسدة لا
تصح ، لأنها لم توافق محلها الذى ارتضاه الشارع وهو الملاعة .
وعند الحنابلة تصح ، لأن الحق للمحال وقد رضى بذلك .

واختلفوا : هل يرجع المحال على المحيل فى ذلك ؟ خلافاً وتفاضيل .

والصحيح الذى تطمئن إليه النفس : أن المحال إن احتال برضاه ، عالماً
بقفس المحال عليه ، أو موته ، أو بماطلته ونحو ذلك من العيوب التى فى المحال
عليه ، ولم يشترط على المحيل الرجوع عند تعلق أو تعسر الاستيفاء ، أنه لا
يرجع ، لأنه رضى بإحالة حقه من ذمة إلى ذمة يعلم مصيره فيها ، فهو شبيه
بما لو اشترى مبيعاً مبيعاً يعلم عيبه .

وإن لم يكن راضياً بالحوالة على المفسر ونحوه ، أو كان راضياً بالحوالة
عليه ، لكن يجهل عسره ونحوه أو غرر فيه ، أو شرط الرجوع عند تعلق
الاستيفاء ، أو تعسره ، فالحق أن له الرجوع ، لأن عسر المحال عليه عيب لم
يعلم به ولم يرض به ، فله الرجوع ، كما أن له الرجوع عند الشرط لأن
المسلمين عند شروطهم ، والله أعلم .

• • •

بَابُ مَنْ وَجَدَ سِلْعَتَهُ

عند رجل قد أفلس

الحديث السادس والسبعون بعد المائتين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [أَوْ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ] : مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ - أَوْ لِنَسَانٍ ... قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ .

المعنى الإجمالي :

من باع متاعه لأحد ، أو أودعه ، أو أقرضه إياه ونحوه . فأفلس المشتري ونحوه ، بأن كان ماله لا يفي بديونه ، فللبائع أخذ متاعه إذا وجد عينه : بأن كان بحاله لم تتغير صفاته بما يخرججه عن اسمه ، ولم يقبض من ثمنه شيئاً ، ولم يعلق به حق أحد من مشترٍ ، أو مُهَبِّ أو حق رهن ، أو شفعة أو غير ذلك من عقود المعاوضات .

فحينئذ يكون أحق به من الغرماء المتخاصي المال ، لأنه وجد متاعه بعينه فلا ينزعه فيه أحد .

فإن كان المبيع منقراً قد تغير بما يخرججه عن اسمه ومسمان ، أو كان البائع قد قبض ثمنه أو بعضه ، أو قد تصرف فيه المفلس بما تعلق به حق أحد ، فصاحب المتاع - حينئذ - يكون أسوة بالغرماء .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - أن من وجد متاعه عند أحد قد أفلس فله الرجوع فيه بشروط أخذها العلماء من الأحاديث ، وأخذوا بعضها من فهمهم لمراد الشارع الحكيم .
- ٢ - يراد «بصاحب المتاع» في الحديث ، البائع وغيره ، من مُقْرِضٍ ومودع ونحوهم من أصحاب عقود المعاوضات . فعموم الحديث يشملهم . ولا ينافي العموم أن يصرح باسم [البائع] في بعض الأحاديث .
- ٣ - أن تكون موجودات المفلس لا تبقى بدينونه ، وهذا الشرط مأخوذ من اسم [المفلس] شرعاً .
- ٤ - أن تكون عين المتاع موجودة عند المشتري ، وهذا الشرط هو نص الحديث الذي معنا وغيره .
- ٥ - أن يكون الثمن غير مقبوض من المشتري . فإني قبض كله أو بعضه ، فلا رجوع بعين المتاع .
- وهذا الشرط مأخوذ من المعنى المفهوم . ومن بعض ألفاظ الأحاديث .
- ٦ - الذي يفهم من عموم لفظ الحديث ، أن الذماء لو قدموا لصاحب المتاع بشئ متاعه ، فلا يسقط حقه من الرجوع بمتاعه .
- قلت : وأرى أننا إذا رجعنا إلى مراد الشارع وهو [حفظ حق صاحب المتاع] فإننا نلزمه بأخذ الثمن ، الذي باعه به إذا قدمه الغرماء ، خصوصاً إذا كان في أخذه مصلحة لعموم الغرماء ، وللمفلس الذي يتشوف الشارع إلى التخليص من دينونه .
- قال «ابن رشد» : تقدر السلعة .
- فإن كانت قيمتها مساوية للثمن أو أقل منه ، قضى بها للبائع .
- وإن كانت أكثر ، دفع إليه مقدار ثمنه ويتحصن الباقي . وبهذا القول قال جماعة من أهل الأثر .
- ٧ - أن تكون السلعة بمالها لم يتلف منها شيء ، ولم يتغير صفاتها بما يزيل

اسمها ، كسج الغزل ، وخبز الحب ، وجعل الخشب باباً ونحو ذلك .
فإن تغيرت صفاتها ، أو تلف بعضها فهو أسوة بالقرماد .
٨ - أن لا يتعلق بها حق من شفعة ، أو رهن ، وأولى من ذلك أن لا
تباع أو توهب ، أو توقف ونحو ذلك ، فلا رجوع فيها ما لم يكن التصرف فيها
حيلة على إبطال الرجوع ، فإن الحيل محرمة ، وليس لها اعتبار .
هذه هي الشروط المعتبرة للرجوع في عين المتاع عند المفسس .
وبعضها أخذ من لفظ الأحاديث ، وبعضها من المعنى المفهوم . والله أعلم .

اختلاف العلماء :

ذهبت الحنفية إلى أن البائع غير مستحق لأخذ عين ماله حين يجلده عند
المفسس ، وأن المفسس أحق به ، لأن السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ،
ومن ضمانه ، واستحقاق البائع أخذها منه ، نقض للملكه .
وتأولوا الحديث بأنه خير واحد مخالف للأصول ، وحملوه على صورة :
وهي ما إذا كان المتاع وديعة ، أو عارية أو لقطة عند المفسس وهو حمل مردود .
ولو كان كذلك لما قيد بالإفلاس ، فإنه يرجع بهذه الأشياء مع المفسس
ودونه .

والحق ما ذهب إليه جمهور العلماء من العمل بالحديث .
قال الشوكاني : «والاعتذار بأنه [الحديث] مخالف للأصول ، اعتذار
فاسد ، حيث إن السنة الصحيحة من جملة الأصول ، فلا يترك العمل بها
إلا بما هو أنقض منها ، ولم يرد في المقام ما هو كذلك » اهـ منه .
قال بعض العلماء : لو حكم الحاكم بخلاف هذا الحديث ، نقض
حكمه ، حيث إنه لا يقبل التأويل .

ولولا شهرة هذا الخلاف للحنفية ما ذكرته ، ولكنى قصدت بذكره
التنبيه على ضعفه ، وأنه من الآراء التي صودمت بها النصوص .

وقد أذكر في هذا الكتاب بعض الخلافات الضعيفة ، لشهرة من يقول
بها ، وضعف ما تستند إليه ، خشية الوقوع فيها تقليداً وثقة بأصحابها ، والعصمة
لأصحاب الرسالات عليهم الصلاة والسلام .

• • •

بَابُ الشُّفْعَةِ

الشفعة : بضم الشين وسكون الفاء .

والشفع : لغة ، الزوج ، ضد الفرد ، فإذا ضمنت فرداً إلى فرد ، فأنت شفعت . ومن هنا اشتقت الشفعة ، لأن الشافع يضم حصة شريكه إلى حصته .

والشفعة : تطلق على التملك وعلى الشخص المملوك .

فتمريضها .. شرعاً على المعنى الأول : [استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه من انتقلت إليه بعوض] .

وهي ثابتة بالسنة . بحديث الباب . ويأجماع العلماء .

وحيث إن موضوعها . العقارات المشتركة .

وطبيعة الشراكة والخلطة يحصل أضرار عظيمة ومشاكل جسيمة .

وكثير من الخلطاء يبغي بعضهم على بعض . إلا من أتى الشراكة حفا . وقليل ما هم .

لما كان الأمر هكذا صارت الشفعة على وفق القياس الصحيح أيضاً .

فإن انتزاع حصة الشريك بثمنه من المشتري . منعة عظيمة للشريك المنتزع . ودفع للضرر الكبير عنه . بلا مضرة تلحق البائع والمشتري . فكل قد أخذ حقه كاملاً غير منقوص .

وبهذا تعلم أنها جاءت على الأصل ووفق القياس والحكمة .

والشرع كله ، خير وبركة .

فلا يأمر إلا بما تتمحض مصلحته أو تزيد على مصلحته . ولا ينهى إلا عما تتمحض مضرته أو تزيد على مصلحته .

ولم يستحق الشفع نزع الشقص من يد المشتري بغير رضاه إلا للمصلحة
الخالية من الضرر .

فحينئذ تكون ثابتة بالسنة . والإجماع . والقياس . خلافاً لمن
توهموا ثبوتها على خلاف الأصل والقياس .

• • •

الحديث السابع والسبعون بعد المائتين

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَعَلَ^(١)
(وفي لفظ : — قضى) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي
كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسَّمْ . فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُلُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ
فَلَا شُفْعَةَ .

الغريب :

وقعت الخلود : عينت . و«الخلود» جمع «خلد» وهو ١٠٠ هنا . ما
تتميز به الأملاك بعد القسمة .

صُرِّفَتِ الطُّرُق : بضم الصاد وكسر الراء المثقلة . وتخفف . بمعنى
بنيت مصارفها وشوارعها .

(١) أخرجه «ابن الجوزي» في «تحقيقه» من طريق أبي سلمة عن جابر بلفظ : «إنما
جعل . وقال : انفرد بإخراجه البخاري . ثم أخرجه عن أبي الزبير عن جابر بلفظ «قضى»
وقال : انفرد بإخراجه مسلم .

المعنى الإجمالى :

هذه الشريعة المطهرة جاءت لإحقاق الحق والعدل ودفع الشر والضرر ولها النظم المستقيمة والأحكام العادلة للغايات الحميدة والمقاصد الشريعة . فتصرفاتها حسب المصلحة ووفق الحكمة والسداد .

ولهذا فإنه لما كانت الشركة فى العقارات يكثر ضررها ويمتد شرورها وتشق القسمة فيها . أثبت الشارع الحكيم الشفعة للشريك .

بمعنى أنه إذا باع^(١) أحد الشريكين^(٢) نصيبه من العقار المشترك بينهما . فللشريك الذى لم يبيع أخذ النصيب من المشتري بمثل ثمنه . دفعاً للضرر بالشراكة .

هذا الحق . ثابت للشريك ما لم تحصل قسمة العقار المشترك . وما لم تعرف حدوده وتصرف طريقه .

أما بعد معرفة الحدود وتمييزها بين النصيبين ٢ وبعد تصريف شوارعها وتشقيقها فلا شفعة ٣ لزوال ضرر الشراكة والاختلاط الذى ثبت من أجله استحقاق انتزاع المبيع من المشتري .

ما يستفاد من الحديث :

١ - هذا الحديث أصل فى ثبوت الشفعة وهو مستند الإجماع عليها .

٢ - صدر الحديث يشعر بثبوت الشفعة فى المنقولات وسياقه يخصها

(١) عبرت بلفظ «باع» حيث الحديث وودى البيع ، وهو المشهور من ملاب الخالبة .

والوجه الثانى : - يثبت بما انتقل بتصرف غير مالى ، اختاره بعض الأصحاب وهو

ملاب مالك والشافعى .

(٢) لا فرق بين شريك أو شركاء ، وإذا كان الشفعة أكثر من واحد ، فالشفعة بينهم

على قدر أملاكهم ، فإن أسقط بعضهم شفته أخذ بالى الشركاء كل نشقص أو تركه ،

لئلا يضر بالمشتري ، فالشرع حاه لمحاربة الضرر عن الطرفين . ١ هـ . شارح .

- بالعقار . ولكن يتبعها الشجر والبناء إذا كانا في الأرض .
- ٣ - تكون الشفعة في العقار المشترك . الذي لم تميز حدوده . ولم تصرف طريقه . لضرر الشراكة التي تلحق الشريك الشفيع .
- ٤ - إذا ميزت حدوده . وصرفت طريقه . فلا شفعة لزوال الضرر بالقسمة ، وعدم الاختلاط .
- ٥ - بهذا يعلم أنها لا تثبت للجار ، لقيام الحدود وتمييزها .
- ويأتي الكلام على الشفعة فيما فيه منفعة مشتركة بين الجارين إن شاء الله تعالى .

٦ - استدل بعضهم بالحديث : على أن الشفعة لا تكون إلا في العقار الذي تمكن قسمته دون ما لا تمكن قسمته ، أخذاً من قوله : « في كل ما لم يقسمه لأن الذي لا يقبل القسمة ، لا يحتاج إلى نفيه . ويأتي الخلاف فيه إن شاء الله .

٧ - تثبت الشفعة إزالةً لضرر الشريك . ولذا اختصت بالعقارات لطول مدة الشراكة فيها .

وأما غير العقار ، فضرره يسير . يمكن التخلص منه بوسائل كثيرة . من المقاسمة التي لا تحتاج إلى كلفة ، أو بالبيع ونحو ذلك .

فائدة :

يرى بعض العلماء - ومنهم الفقهاء التابعون للمشهور من مذهب الحنابلة - سقوطها إن علم الشفيع ببيع الشقص ولم يشفع علي الفور . ولم يجعلوا له مهلة إلا لعمل الأشياء الضرورية ، من أكل . وشرب . وصلاة ونحو ذلك ، بناء منهم على أن الأصل في المعاملات الرضا . والشفيع يريد انتزاع الشقص بغير رضا المشتري فحاربوه ، واستأنسوا على ذلك بأحاديث ضعيفة كحديث «الشفعة كحلّ العقال» .

والحق أنه يرجع في ذلك إلى العرف في التحديد ، ويعطى مهلة متعارفة للتفكير والمشاورة .

فائدة ثانية :

يحرم التحيل لإسقاط الشفعة ولا يبطال حق مسلم ، كما قال ذلك الإمام أحمد رحمه الله .

وقد يعتمد من لا يراعى حدود دينه وحقوق إخوانه ، إلى محاولة إسقاطها بشيء من الحيل ، كأن يعطى الشقص بصورة من الصور . التي لا تثبت فيها ، أو لا يثبتها الحكام فيها ، أو يضر الشفع بإظهار زيادة في الثمن . أو يوقف الشقص ، حيلة لإسقاطها .
فهذه حيل لا تسقط فيها الشفعة عند الأئمة الأربعة ، كما قال ذلك صاحب الفائق رحمه الله تعالى .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على ثبوت الشفعة في العقارات التي تقسم قسمة إجبار^(١) واختلفوا فيما سوى ذلك .

فذهب أبو حنيفة وأصحابه ، إلى ثبوتها في كل شيء من العقارات

والمنقولات

(١) العقارات قسمان :

القسم الأول : عقار كبير واسع لا يميز بين أجزائه كاللحور الكبير ، والأرض الواسعة ، فهذه تجب قسمتها إذا طلب أحد الشريكين ، لأنه لا ضرر في قسمتها ، وتسمى هذه قسمة إجبار .

والقسم الثاني : صغير كحمام ، ودكان ضيق . فهذه لا تقسم إلا برضاء الشريكين أو الشركاء جميعاً ، لوجود الضرر في قسمتها ، وهذه لها أحكام البيع . أما الأولى فهي إفراز لا بيع ١٠٠هـ - شارح .

مستدلين على ذلك بصدر الحديث الذى معنا «قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم» .

وبما رواه الطحاوى عن جابر قال : «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فى كل شئ» .

وعندهم ، أن الشفعة جاءت لإزالة الضرر الحاصل بالشركة والقسمة . ولذلك كلفة ومؤنة .

وبعض العلماء - كالقاضى عياض وابن دقيق العيد - عُدوا هذا القول من الشواذ .

وذهب مالك ، وأهل المدينة ، والشافعى ، وأحمد . وإسحاق : إلى أنه لا شفعة للجار ، ولا للشريك المقاسم ، بل تثبت بالعقار الذى لم يقسم .

فإذا وقعت حدوده ، وصُرِّفت طرقه ، فلا شفعة عندهم . وهو مروى عن عمر ، وعثمان ، وعلى رضى الله عنهم . واستدلوا على ذلك بحديث الباب «فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة» .

قال الإمام أحمد : إنه أصبح ما روى فى الشفعة . وفى البخارى عن جابر «إنما جعل رسول الله ﷺ : الشفعة فى كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة» . وفى سنن أبى داود عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «إذا قسمت الأرض وَحَدَّتْ فلا شفعة فيها» إلى غير ذلك من الأحاديث .

ولأن الشفعة إنما أثبتتها الشارع لإزالة الضرر اللاحق بشراكة العقارات التي تطول ويصعب التخلص منها بالقسمة . وتستوجب أعمالاً وتغييرات . ولها مراافق وحقوق . وكل هذا مدعاة إلى جلب الخصام والشجار . فثبتت لإزالة هذه الأضرار .

أما غير العقارات المشتركة : فلا توجد فيها إلا نسبة قليلة من الضرر يمكن التخلص منها بالقسمة . أو البيع . أو التأجير .
والجار ليس عنده هذه الأضرار ما دام غير مشارك . ولو أثبتنا للجار فما من أحد إلا وله جار .

وذهب بعض العلماء - ومنهم الحنفية - إلى ثبوتها للجار مطلقاً . سواء كان له مع جاره شركة في زقاق . أو حوش . أو بئر ونحو ذلك . أو لم يكن .

ويستدلون على ذلك بما رواه البخاري عن أبي رافع قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الجار أحق بصقبه» .

وبما رواه أبو داود . والنسائي . والترمذي عن سمره قال : قال رسول الله ﷺ : «جار الدار أحق بالدار» .

وروى أصحاب السنن الأربعة عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : «الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً ، إذا كان طريقهما واحداً» وهذا حديث صحيح .

وقالوا : إن الضرر الذي قصد الشارع رفعه . هو ضرر الجوار . فإن الجار قد يسعى إلى جاره بتعليق جداره وتبني عموداته والتطلع على أحواله . فجعل له الشارع هذا الحق . يزيل به الضرر عن نفسه وحرمة وماله .

والجار حرمة وحق . حث الله عليها ورسوله .

فأمر بإكرامه ، ونفى الإيمان عمن أساء إليه .

فنظر قوم إلى أدلة كل من الفريقين . فرأوا أن كلا منهما معه أثر لا يُردُّ ، ونظر لا يُصدُّ . فع كل منهما أحاديث صحيحة وتعليقات قوية مقبولة .

وقد علموا أن سنة النبي ﷺ لا تتضارب . بل ينظر بعضها إلى بعض وتتلاحظ بعين التوافق والالتزام . لأنها من عند من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .

لذا فقد توسطوا بين القولين : وجمعوا بين الدليلين فقالوا :

إن منطوق حديث : «فإذا وقعت الخلود وصرفت الطرق» ونحوه . انتفاء الشفعة عند معرفة كل واحد حده واختصاصه بطريقه .

وإن منطوق حديث : «الجار حق بشفعة جاره» . ينتظر بها . وإن كان غائباً ، إذا كان طريقهما واحداً إثبات الشفعة بالجار عند الاشتراك في الطريق وانتائها عند تصريف الطريق . فتوافق المفهوم والمنطوق .

ومن يرى هذا الرأي ، علماء البصرة . وفقهاء المحدثين . وهو زوابة عن الإمام أحمد . اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم . وشيخنا عبد الرحمن آل سعدى .

وهو قول وسط ، تجتمع فيه الأدلة . ويزول به كثير من الأضمار الكبيرة الطويلة .

أما إثباتها في المنقول أو للجار الذي ليس له شركة في مرق ، فلا يعتضد بشيء من الأدلة ، ولا يكفي أنه يوجد في ذلك قليل من الضرر . الذي يمكن إزالته بسهولة ويسر . والله أعلم .

• • •

بَابُ أَحْكَامِ الْجَوَارِ (١)

المؤلف رحمه الله ذكر بعد هذا الحديث المتعلق بـ «الشفعة» أربعة أحاديث تتعلق بـ «الوقف» و «سبية» .

ثم ذكر بعد ذلك ثلاثة أحاديث تتعلق بـ «المزارعة» . ثم ذكر بعد ذلك حديثاً في «المبقة» أيضاً .

ثم ذكر أحاديث تتعلق بـ «بالغصب» و «أحكام الجوار» . ثم ذكر أحاديث «الوصايا» .

فلا أعلم . ما وجه هذا الترتيب عنده ؟

وحيث إن أحاديث «الوقف» و «اشعة» و «الوصايا» كلها من جنس واحد . لأنها عقود تبرعات . وأحكامها متقاربة . ومسائلها متناظرة . عمدت إلى جعلها متوالية . وأخترتها ليكون بعدها «باب الفرائض» لوجود المناسبة بينها أيضاً .

وفدلت هذه الأحاديث المتعلقة بـ «المزارعة» و «الغصب» و «أحكام الجوار» ليحسن الترتيب . وتجتمع المسائل المتناسبة .

• • •

الحديث الثامن والسبعون بعد المائتين (٢)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) أحكام الجوار تناسب أن تقع بعد الشفعة . فبينهما شيء من الصلة . حيث إن كلا منهما . من حقوق الجوار المربعة اهـ شارح .

(٢) هذا الحديث حسب ترتيب المصنف رقم ٢٨٦٠ .

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَمْتَنِعَنَّ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً
فِي جِدَارِهِ »^١ .

ثم يقول أبو هريرة : مَا لِي أَرَأَيْكُمْ عَنْهَا مُغْرِضِينَ ؟ وَاللَّهِ
لَأَذْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَا فِكُمْ .

الغريب :

لا يمتنع : لا - ناهية . والفعل بعدما مجزوم بها . وحرك بالفتح
لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة .

خشبته : دالافراد : وقد روى بالجمع . والمعنى واحد ، لأن المراد
بالواحد الجنس .

عنها . بها : الضمير فيهما راجع إلى السنة المذكورة في مقاله .
بين أكتافكم : بالتاء المثناة القوية جمع «كف» . وقد ورد في بعض
الروايات بالنون .

وهالأكتاف جمع «كف» بفتح الكاف والنون . هو الجانب .

المعنى الإجمالي :

للجار على جاره حقوق تجب مراعاتها ، فقد حث النبي ﷺ
على صلة الجار . وذكر أن جبريل ما زال يوصيه به حتى ظن أنه سيورثه
من جاره ، لعظم حقه ، وواجب بره .

فهذا تجب بينهم العشرة الحسنة ، والسيرة الحميدة ، ومراعاة

حقوق الجيرة ، وأن يكف بعضهم من بعض انشراً القولى والقولى . فلا يؤمن بالله تعالى من لا يأمن جاره بوائقه

ومن حسن الجوار ، ومراعاة حقوقه ، أن يبذل بعضهم لبعض المنافع التي لا تعود عليهم بالضرر الكبير مع نفعها للجار .

ومن ذلك أن يريد الجار ، أن يضع خشبة في جدار جاره .

فإن لم يكن ثم حاجة إلى ذلك ، فينبغي لصاحب الجدار أن يأذن له ، مراعاة لحق الجار .

وإن كان ثم حاجة لصاحب الخشب ، وليس على صاحب الجدار ضرر من وضع الخشب ، فيجب على صاحب الجدار أن يأذن له ، هذا الانتفاع ، الذي ليس عليه منه ضرر مع حاجة جاره إليه . ويبيحه الحاكم على ذلك إن لم يأذن .

فإن كان ثم ضرر ، أو ليس هناك حاجة ، فالضرر لا يزال بالضرر . والأصل في حق المسلم المنع . ولذا فإن أبا هريرة رضى الله عنه ، لما علم مراد المشرع الأعظم من هذه السنة الأكيدة ، استنكر منهم إعراضهم عز العمل بها ، وتوعدهم بأن يلزمهم بالقيام بها ، فإن للجار حقوقاً فرضها الله تعالى تجب مراعاتها والقيام بها .

ما يستفاد من الحديث :

١ - انتهى عن منع الجار أن يضع خشبة على جدار جاره ، إذا لم يكن عليه ضرر من وضعه ، وكان في الجار حاجة إلى ذلك .

٢ - قيد وضع الخشب بعدم الضرر على صاحب الجدار ، وبحاجة صاحب الخشب ، لأن التصرف في مال الغير ممنوع إلا بإذنه .

فلا يجوز إلا لحاجة من عليه له الحق وهو الجار . كما أنه لا يوضع مع ضرره لأن الضرر لا يزال بالضرر .

٣ - هل التَّهْيُّ على وجه التحريم أو الكراهة ؟ يأتي بيان ذلك إن شاء الله .

٤ - فهم أبو هريرة رضي الله عنه أن الجار محتتم عليه بذلك الجار ، ولذلك فإنه استنكر عليهم إعراضهم عن هذه السنة . وتهديهم بالأخذ بها .

٥ - هذا من حقوق الجار الذي حضَّ الشارع على بره والإحسان إليه . فنعلم من هذا عِظَمَ حقوق ووجوب مراعاتها .

ولهذا فإنه يقاس على وضع الخشب غيره ، من الانتفاعات ، التي يكون في الجيران حاجة إليها ، وليس على مالك نفعها مفسدة كبيرة في بلها ، فيجب بلها ويحرم منعها .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على المنع من وضع خشب الجار على جدار جاره مع وجود الضرر إلا يأذنه لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

واختلفوا فيما إذا لم يكن على صاحب الجدار ضرر ، وكان بصاحب الخشب حاجة إلى ذلك . بأن لا يمكنه التسقيف إلا به .

ذهب الأئمة الثلاثة . أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في المشهور عنهم إلى أنه لا يجوز وضع الخشب على حائط الجار إلا بإذن صاحب الجدار وإن لم يأذن ، فلا يغير عليه .

مستدلين على ذلك بأصل المنع من حق الغير إلا برضاه كحديث « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » وحديث « إن أموالكم

وأعراضكم عليكم حرامه ونحو ذلك من الأدلة .

وذهب الإمام أحمد ، وإسحاق وأهل الحديث إلى وجوب بذل الجدار لصاحب الخشب مع حاجة الجار إليه وقل الضرر على صاحب الجدار وإجباره على ذلك مع الامتناع .

وقال بهذا القول . بعض المالكية ، وهو قول لأبي حنيفة . ومذهب الشافعي في القديم . والدليل على ذلك ما يأتي :

١ - ظاهر هذا الحديث الذي معنا ، فإنه ورد بصيغة النهي . والنهي يقتضي التحريم . وإذا كان المنع حراماً . فإن البذل واجب .

٢ - أبو هريرة الذي روى الحديث ، استكره جميع الأئمة . وتوعد على ذلك ، وهذا يقتضي فهمه لوجوب البذل وتحريم المنع . وروى الحديث ، أعرف بمعناه .

٣ - ورد مثل هذه القضية في زمن عمر فقد روى مالك بسند صحيح أن الصحاح بن خليفة ، سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجريه في أرض محمد بن مسلمة ، فامتنع .

فكله ، سرف ذلك فأنى . فقال : والله ليمرن به ولو على بطنك . ولم يعلم لعمر محائث في هذه القضية من الصحابة . فكان انتدافاً منهم على ذلك .

٤ - أن الشارع عظم حقوق الجار وأكد حرمة ، فله على جاره حقوق فإذا لم يبال له ما ليس عليه فيه مضرة . فأين زعم الحقوق والحرمة ؟ أما العمومات التي يستدلون بها على عدم الوجوب ، فلا يبعد أن تكون مخصصة بهذا الحديث ، للمصالح .

* * *

بَابُ الْغَضَبِ

مصدر «غصبه يغصبه» أخذه ظلماً .
والغصب شرعاً : هو الاستيلاء على مال غيره بغير حق .
وهو من الظلم المحرم في الكتاب ، والسنة ، والإجماع .
ويجب على الغاصب رد ما غصبه ، لأنه من رد المظالم إلى أهلها

• • •

الحديث التاسع والسبعون بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » .

الغريب :

قيد شبر : بكسر القاف وسكون الياء ، أى قنبر .
وذكر «الشبر» إشارة إلى استواء القليل والكثير .
طوفه : بضم الطاء وتشديد الواو المكسورة ، مئى للمجهول ، بمعنى أن يحمل طوقاً في عنقه .
أرضين : بفتح الراء ويموز إسكانها .

المعنى الإجمالي :

مال الإنسان على الإنسان حرام ، فلا يحل لأحد أخذ شيء من حق أحد . إلا بطيبة نفسه ، وأشد ما يكون ذلك . ظلم الأرض ، لطول مدة استمرار الاستيلاء عليها ظلماً .

ولذا فإن النبي ﷺ أخبر أن من ظلم قليلاً أو كثيراً من الأرض جاء يوم القيامة بأشد ما يكون من العذاب ، بحيث تغلف رقبته ، وتطول . ثم يطوق الأرض التي غصبها وما تحتها ، إلى سبع أرضين ، جزاء له على ظلمه صاحب الأرض بالاستيلاء عليها .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - تحريم الغصب ، لأنه من الظلم الذي حرمه الله على نفسه . وجعله بيننا محرماً .
 - ٢ - أن الظلم حرام ، في القليل والكثير ، وهذا فائدة ذكر الشبر .
 - ٣ - أن القمار يكون مخصوياً بوضع اليد ، ويكون مستوكى عليه .
 - ٤ - أن من ملك ظاهر أرض ، ملك باطنها إلى نخومها .
- فلا يجوز أن ينقب أحد من تحته ، أو يجعل بئراً ونحو ذلك إلا بإذنه ، ويكون مالكا لما فيها من أحجار مدفونة ، أو معادن ، وله أن يحضر ما شاء .

• • •

بَابُ الْمَسَافَةِ وَالْمَزَارَعَةِ

المساقاة : - مأخوذة من أهم أعمالها ، وهو السقى .

وهى شرعاً : - دفع شجر لمن يسقيه ويعمل عليه ، يجرء معلوم من ثمره .

و«المزارعة» - مأخوذة من الزراعة : وهى دفع أرض لمن يزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها .

و«المساقاة» و«المزارعة» من عقود المشاركات . التى مبناهما العدل بين الشريكين ، فإن صاحبي الشجر والأرض . كصاحب النقود ، التى دفعها للمضارب فى التجارة .

والمساقى ، والمزارع ، كالتاجر الذى يتجر بالمال ؛ فهما داخلتان فى أبواب المشاركات ، فالقنم بينهما ، والغرم عليهما .
وبهذا يعلم ، أنهما أبعد عن الغرر والجهالة ، من الإجارة ؛ وأقرب منها إلى القياس والعدل ، ولذا فإنهما جاءتا على الأصل .

لا كما قال بعضهم : إنهما على خلاف القياس لظنهم أنهما من باب الإجازات ؛ التى يشترط فيها العلم بالعمل والأجرة . فهذا وهم منهم .

* * *

الحديث الثمانون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامِلَ أَهْلِ خَيْبَرَ عَلَى سَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ مَرٍ أَوْ زَرْعٍ .

الغريب :

شطر ما يخرج منها : الشطر ، يطلق على معان ، منها النصف ، وهو المراد هنا . من ثمر : بالثاء المثلثة ، عام لثمر النخل والكرم وغيرهما .

المعنى الإجمالي :

بلدة «خير» بلدة زراعية ، كان يسكنها طائفة من اليهود .

فلما فتحها النبي ﷺ في السنة السابعة من الهجرة ، وقسم أراضيها ومزارعها بين الغانمين : وكانوا مشغولين عن الحراسة والزراعة بالجهاد في سبيل الله والدعوة إلى الله تعالى ، وكان يهود «خير» أبصر منهم بأمور الفلاحة أيضاً ، لطول معاناتهم وخبرتهم فيها ، لهذا أقر النبي ﷺ أهلها السابقين على زراعة الأرض وسقى الشجر ، ويكون لهم النصف ، مما يخرج من ثمرها وزرعها ، مقابل عملهم ونفقتهم ، وللمسلمين النصف الآخر ، لكونهم أصحاب الأصل .

فازالت هذه المعاملة سائرة بينهم زمن النبي ﷺ ، وخلافة أبي بكر الصديق ، حتى جاء عمر بن الخطاب وأجلاهم عن بلدة خير .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- جواز المزارعة والمساقاة ، بجزء مما يخرج من الزرع والثمر .
- ٢- ظاهر الحديث ، أنه لا يشترط أن يكون البذر من رب الأرض ، وهو الصحيح ، خلافاً للمشهور من مذهبنا في اشتراطه .
- ٣- أنه إذا علم نصيب العامل ، أغنى عن ذكر نصيب صاحب الأرض أو الشجر ، لأنه بينهما .

- ٤ - جواز الجمع بين المساقاة والمزارعة في ستان واحد . بأن يساقبه على الشجر . يجوز معلوم وزراعة الأرض بجزم معلوم .
- ٥ - جواز معاملة الكفار بالفلاحة . والتجارة . والمقاولات على البناء والصنائع ، ونحو ذلك من أنواع المعاملات .

اختلاف العلماء في المساقاة والمزارعة :

تقدم أن طائفة من العلماء يرون أن المساقاة والمزارعة جاءتا على خلاف الأصل والقياس . لهذا اختلف العلماء في حكمهما . مع ورود النص فيهما .

فأما «المساقاة» فذهب أبو حنيفة إلى أنها لا تجوز بحال . لأنها إجارة بثمرة لم تخلق ، أو بثمرة مجهولة ، فهي راجعة إلى التصرف بالثمرة قبل بلو صلاحها أو راجعة إلى جهالة العوض . وكلاهما ممنوع .

فعمدته في رد النص فيها . مخالفتها للأصول .

وذهب الظاهرية ، إلى أنها لا تجوز إلا في النخل خاصة . لورود الخبر فيها .

وذهب الشافعي إلى جوازها في النخل والكرم خاصة ، لاشتراكهما في كثير من الأحكام ، ومنها وجوب الزكاة فيهما خاصة من سائر الثمار وذلك عنده .

ومؤلا تحرزوا من امتداد الحكم إلى سائر الشجر المقصود . المنفع به ، بناء منهم على أن هذا الحكم الثابت في هذا الخبر ، إنما جاء على خلاف الأصل فلا يتعدى به محل النص .

وذهب الإمام وأحمد إلى جوازها في كل ما له ثمر مأكول ، بل الحق

كثير من أصحابه . ما له ورق أو زهر منتفع به مقصود .
وذهب «مالك» إلى جوازها في كل ما له أصل ثابت ، فهي رخصة
عنده عامة في كل ذلك .

والحق الذي لا شك فيه أن الحكم شامل لكل ما فيه نفع مقصود من
الأشجار . لأن الحديث ورد بالثمر . وهو عام في كل ثمر ، ومن خصصه
فعليه الدليل ، ولأن هذين العقدين من عقود المشاركة التي جاءت على
الأصل المقيس ، فهي معلومة العمل والجزاء عليه .

وتقدم أن رد النصوص الصحيحة يدعى مخالفتها للأصول ،
دعوى باطلة لأن الحديث هو الأصل في الأحكام ، فكيف يمكن لأحد
تعظيم نبيه ﷺ أن يبيح لنفسه رد كلامه لأصل يدعيه ، وهذا عمله
وعمل خلفائه من بعده ، لم ينسخ ولم يغير حكم الله فيه ؟ !
واختلفوا في «المزاعة» فذهب الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ،
والشافعي . إلى عدم جوازها .

ودليلهم على ذلك . أحاديث رويت عن رافع بن خديج .
منها [كنا نخابر^(١) على عهد رسول الله ﷺ فذكر أن بعض عمومته
أتاه . فقال : نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا باعاً ، وطوعية
رسول الله ﷺ أنفع .

قال : قلنا : ما ذاك ؟ قال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له أرض
فليزرعها ولا يكرها بثلث ولا ربع ولا بطعام مسمى] .

وعن ابن عمر قال : [ما كنا نرى بالمزاعة بأساً ، حتى سمعنا رافع بن

(١) نخابر بمعنى نزارع ، فالنخابة هي للمزاعة ، مأخوذة من النخار وهي الأرض
التيه أو من [النخير الزراعي] .

خديج يقول : نهى رسول الله ﷺ عنها [متفق عليهما] .

ومسلم عن حنظلة بن قيس قال : سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال : لا بأس به إنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على للماذنات والجدول^(١) وأشياء من الزرع فهلك هذا وسلم هذا ولم يكن للناس كراء إلا هذا ، ولذلك زجر عنه . فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به .

وكذلك صح عن جابر أن النبي ﷺ قال : [من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليزرعها أخاه] .

وما روى أحمد ومسلم عن جابر أيضاً قال : [كنا نخبر على عهد رسول الله ﷺ فنصيب من القَصْرِ^(٢) ومن كنا .] قال رسول الله ﷺ من كانت له أرض فليزرعها أو لبحرثا أخاه وإلا فليدعها] .

فهذه الأحاديث هي حجة الذين يذهبون إلى عدم جواز المزارعة . ويريون أنها محرمة باطلة .

وهذه الأحاديث تؤيد أصلهم الذي استنتلوا عليه في الحرمة . وهو أن المزارعة من نوع الإجارة ، والإجارة لا بد أن يكون الأجر فيها معلوماً ، لأنها كالثمن ، والمزارعة عوضها مجهول ، فتحرم ولا تصح .

وذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى إلى جوازها وأنها من العقود الصحيحة الثابتة .

(١) يأتي شرحها قريباً إن شاء الله عند الكلام على هذا الحديث .

(٢) القَصْر : بكسر القاف وسكون الصاد وكسر الراء المهملة ، هو ما يبقى في المنزل بعد التاتخال ، أو ما يبقى من الحب في السنبل مما لا يتخلص منه بعد ما يداس . ونسب القصة . وهذا اسمها إلى الآن عند أهل نجد .

وسبق الإمام أحمد إلى القول بجوازها ، طائفةٌ من الصحابة ، عملوا بها .

منهم على بن أبى طالب ، وسعد بن مالك ، وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم .

كما سبقه طائفة كبيرة من أئمة التابعين ، منهم عمر بن عبد العزيز ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، وطاوس . والزهرى ، وعبد الرحمن بن أبى لیلی . كما وافق الإمام فقهاء المحدثين . ومنهم أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، صاحباً أبى حنيفة ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو بكر بن أبى شعبة ، وسفيان الثورى ، والإمام البخارى ، وأبو داود .

ومن المحدثين المتأخرين ، ابن المنذر ، وابن خزيمة ، والخطابى ، كما ذهب إلى هذا القول من ذوى المذاهب المستقلة ، الظاهرية ، وأصحاب أبى حنيفة .

وتابع الإمام أحمد على جوازها ، فقهاء الحنابلة ، المحققون منهم والمقلدون .

وتمسك هؤلاء بمعاملة النبى ﷺ ليهود خيبر ، فإنها قضية مشهورة لا تقبل الرد ولا التأويل .

ولذا فإنها استمرت هذه المعاملة منذ عقدت ، حتى أجلاهم عمر عن خيبر فى خلافته ، وبهذا يتحقق أنها لم تنسخ ولم تبدل .

أما أحاديث رافع بن خديج ، التى استدل بها المانعون ، فقد تكلم فيها العلماء ، وذلك لاضطرابها وتلونها فإنه تارة يروى المنع عن عمومته . وتارة أخرى عن رافع بن ظهير ، وثالثة عن سماعه هو ثم يروى النهى عن [كره الأَرْض] .

وحينا [ينهى عن الجمل] . ورواية [عن الثلث والربع والطعام للمسي] .
وبهذا حصل الاضطراب . وشك فيها ، حتى قال الإمام أحمد .
[حديث رافع . ألوان وضروب] وقد أنكره الصحابة ، ولم يعلم به
عبد الله بن عمر . إلا في خلافة معاوية .

فكيف مثل هذا الحكم يخفى عليهم وهم يتعاطونه ؟ ! .
وعلى فرض انسجامها وصحة الأخذ بها ، فقد أجاب العلماء عنها .
وعن حديث جابر بأجوبة مقنعة .

وأحسنها الجمع بينها وبين أحاديث خبير ، وذلك بأن تحمل
أحاديث النهى عن المزارعة ، على المزارعة الفاسدة التي دخلها شيء من
الغرر والجهالة ، وصار فيها شبه . المسير والمغالبات .

وهو حمل وجيه ، بل قد صرح بذلك في بعض طرق أحاديثه .
ولهذا قال شمس الدين «ابن القيم» : [إن من تأمل حديث رافع
ابن خديج وجمع طرقه ، واعتبر بعضها ببعض . وحمل مجملها على
مفسرها ، ومطلقها على مقيدها ، علم أن الذي نهى عنه النبي ﷺ من
ذلك . أمر يبيِّن الفساد وهو المزارعة الظالمة الجائرة فإنه قتل [كنا نحري
الأرض ، على أن لنا هذه ولهم هذه ، فرما أخرجت هذه ولم تخرج هذه] .
وفي لفظ له [كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على
المأذونات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع] .

وقوله : [ولم يكن للناس كراء إلا هذا ، فلذلك زجر عنه وأما بشيء
معلوم مضمون ، فلا بأس] وهذا من أبيين ما في حديث رافع وأصح
وما فيها من مجمل أو مطلق أو مختصر ، فيحمل على هذا المفسر المبين
المتفق عليه لفظاً وحكماً] اهـ كلام «ابن القيم» . رحمه الله تعالى .

وقال الليث بن سعد : «الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أمر إذا نظر إليه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز» . لما فيه من المخاطرة .
وقال ابن المنذر : قد جاءت أخبار رافع بعلل تدل على أن النهي كان لتلك العمل .

قال الخطابي : إنما صار هؤلاء (أبو حنيفة ومالك والشافعي) إلى ظاهر الحديث من رواية رافع بن خديج ولم يقنوا على علته كما وقف عليها أحمد .

ثم قال الخطابي أيضاً : فللزراعة على النصف والثلث والرابع . وعلى ما نراضى عليه الشريك جائزة ، إذا كانت الحصص معلومة . والشروط القاسية معدومة . وهي عمل المسلمين في بلدان الإسلام وأقطار الأرض ، شرقها وغربها . لا أعلم أني رأيت أو سمعت أهل بلد أو صقع من نواحي الأرض التي يسكنها المسلمون يطلون العمل بها .

ثم قال الخطابي رحمه الله عن حديث رافع في الإجارة بالمأذونات وأقبال الجداول قال : فقد أعلمك رافع في هذا الحديث : أن المنهى عنه هو المجهول منه دون المعلوم . وأنه كان من عادتهم أن يشترطوا شروطاً فائدة وأن يستثنوا من الزرع ما على السواقي والجداول . فيكون خاصاً لرب المال .

والزراعة شركة . وحصة الشريك لا يجوز أن تكون مجهولة وقد يسلم ما على السواقي ويهلك سائر الزرع . فيبقى المزارع لا شيء له . وهذا غرر وخطر .

وإذا اشترط رب المال على المضارب دراهم لنفسه زيادة على حصة الربح المعلوم . فسدت المضاربة . وهذا وذلك سواء .

وأصل المضاربة في السنة المزارعة والمساواة . فكيف يجوز أن يصح
القرع ، ويبطل الأصل ؟ ١١٩ هـ . كلام الخطابي قدس الله روحه . وهو
توجيه جليل ، بلفظ قليل .
وبهذا تبين أن المزارعة والمساواة ، عقدان صحيحان جائزان . وأن
القول بجوازهما هو مذهب جمهور الأمة ، سلفاً وخلفاً ، وأنه عمل
المسلمين ، قديماً وحديثاً .

* * *

بَابُ فِي جَوَازِ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالثَّقِيِّ الْمَعْلُومِ

والنهي عن الشروط الفاسدة

الحديث الواحد والثمانون بعد المائتين^(١)

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ قَالَ : كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا ،
وَكُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنَّ نَتَاهِدَهُ وَلَمْ نَهْدِهِ ، وَرَبَّمَا
أَتَمَّجَتْ لَهُدِهِ وَلَمْ نُخْرِجْ لَهُدِهِ ، فَهَنَانَا عَنْ ذَلِكَ . فَأَمَّا
الْوَرَقُ فَلَمْ يَنْهِنَا .

• • •

الحديث الثاني والثمانون بعد المائتين^(١)

وَلَهُ مُسَلِّمٌ عَنْ خَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَافِعَ
ابْنَ خَلِيدٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ، فَقَالَ :
لَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْنًا عَلَى الْمَاضِيَّاتِ وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ
مِنَ الزَّرْعِ ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ
كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا ، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ ، فَأَمَّا سَيِّئُ مَعْلُومٍ
مُضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ .

الماضيات : الأنهار الكبار . والجدول : النهر الصغير .

(١) رقم هذين الحديثين [٧٨٣] و [٧٨٤] حسب ترتيب المصنف رحمه الله تعالى .

الغريب :

حقلاً : بفتح الحاء المهملة ، وسكون القاف ، منصوب على التمييز .
الأصل في الحقل القراح الطيب ، ثم أطلق على الزرع ، واشتق منه المحاقلة .
المأذيات : بذال معجمة مكسورة ، ثم ياء مثناة . ثم ألف ونون .
ثم بعدها ألف أيضاً .

قال الخطابي : هي من كلام المعجم فصارت دخيلاً في كلام العرب .
والمراد بها ، الأنهار الكبار .
أقبال الجدول : بفتح الهمزة ، فقفاء .
والأقبال ، الأوتل .
والجدول جمع «جدول» وهو النهر الصغير .

المعنى الإجمالي :

في هذين الحديثين ، بيان وتفصيل لإجارة الأرض الصحيحة ،
وإجارتها الفاسدة .

فقد ذكر رافع بن خديج أن أهله كانوا أكثر أهل المدينة مزارع
وبساتين .

فكانوا يكارون الأرض كراءً جاهلياً ، بحيث إنهم يعطون الأرض
لتزرع ، على أن لأهل الأرض جانباً من الزرع . وللمزارع ، الجانب
الآخر ، فربما جاء هذا ، وتلف ذلك .

وقد يعملون لصاحب الأرض ، أطايب الزرع ، كالذي ينبت على
الأنهار والجدول ، فيهلك هذا ، ويسلم ذاك ، أو بالعكس .

فنهاهم النبي ﷺ عن هذه المعاملة ، لما فيها من الفرر والجهالة

والمخاطرة ، فإنها باب من أبواب اليسر ، وهو محرم لا يجوز ، فلا بد من العلم بالعوض ، كما لا بد من التساوى فى المغنم والمغرم .
فإن كانت يجرى منها ، فهى شركة مبناهما العدل والتساوى فى غنمها وعرها .

وإن كانت بعوض ، فهى إجارة لا بد فيها من العلم بالعوض .
وهى جائزة سواء كانت بالذهب والفضة ، أو بالطعام مما يخرج من الأرض^(١) أو من جنسه أو من جنس آخر ، لأنها إيجار للأرض ولعموم الحديث [فأما شئ معلوم مضمون ؛ فلا بأس به] .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - جواز إجارة الأرض للزراعة ، وقد أجمع عليه العلماء فى الجملة .
- ٢ - أنه لا بد أن تكون الأجرة معلومة ، فلا تصح بالمجهول .
- ٣ - عموم الحديث يفيد أنه لا بأس أن تكون الأجرة ذهباً أو فضة أو غيرهما ، حتى ولو كان من جنس ما أخرجته الأرض ، أو مما أخرجته بعينه .

٤ - النهى عن إدخال شروط فاسدة فيها : وذلك كاشتراط جانب معين من الزرع ، وتخصيص ما على الأنهار ونحوها لصاحب الأرض أو الزرع ، فهى مزارعة أو إجارة فاسدة ، لما فيها من الغرر والجهالة والظلم لأحد الجانبين ، وهى مبنية على العدالة والمواصفة .
فأما أن تكون بأجر معلوم للأرض ، وإما أن تكون مزارعة يتساويان فيها مغنما ومغرماً .

(١) بشرط أن لا يكون يجرى منها ، فلا تصح إجارة ، وإنما تصح مزارعة إذا كان الجزء معلوماً كما تقدم .

٥ - بهذا يعلم أن جميع أنواع الفرر والجهالات والمغالبات . كلها محرمة باطلة ، فهي من القمار والميسر ، وفيهما ظلم أحد الطرفين . والشرع إنما جاء بالعدل والقسط والمساواة بين الناس ، لإبعاد العداوة والبغضاء ، وجلب المحبة والمودة .

اختلاف العلماء :

ذهب عامة العلماء إلى جواز الإجارة بالذهب والفضة والعروض غير الطعوم .

واختلفوا في جوازها في الطعام .

فإن كان معلوماً غير خارج منها ، فذهب إلى جوازها أكثر أهل العلم ، ومنهم الشافعية ، والحنفية ، والحنابلة . سواء كان الطعام من جنس الخارج منها ، أو من غير جنسه ، للحدوث العام ، ولأنه ليس فيه ذريعة إلى الربا ، فجاز ، كالنقود .

ومنه الإمام مالك ، محتجاً بحديث [فلا يكرها بطعام] .

وإن كان بجزء مما يخرج منها ، فلا يجوز عند الأئمة الثلاثة .

وما نقل عن الإمام أحمد في جوازها ، فمحمول على إرادته للمزاحة ، بلفظ «الإجارة» .

* * *

بَابُ الْوَقْفِ

قال ابن فارس في [مقاييس اللغة] : الواو والقاف والفاء ، أصل يدل على تَمَكُّث ثم يقاس عليه . ثم قال : ولا يقال : أوقف .

قلت : ومن أصل التمكن يؤخذ الوقف الشرعى فإنه ما كَثَّ الأصل .
وتعريفه شرعاً : حبس الأصل عن التصرفات برتبته ، وتسهيل المنفعة لوجه الله تعالى ، على شيء من أنواع الْقُرْب .

وحكمه : - الاستحباب . وقد ثبت بالسنة .. لأحاديث كثيرة .
منها حديث أبى هريرة : أن النبي ﷺ قال : [إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ . صدقة جارية .. الخ] .

وإجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين على جوازه ولزومه .
قال الترمذى : [لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين] إلا أنه نقل عن شريح القاضى أنه أنكر الْحَبْسَ .
وقال أبو حنيفة : لا يلزم . وخالفه جميع أصحابه .

قال جابر بن عبد الله : لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ذا مقدرة ، إلا وقف .

وبهذا يعلم إجماع القرن المفضل عليه ، فلا يلتفت إلى خلاف بعده .
أما فضله ، فهو من أفضل الصدقات التى حث الله عليها ، ووعد عليها ، بالثواب الجزيل ، لأنه صدقة ثابتة دائمة فى وجوه الخير .

وقد ورد فى فضله آثار خاصة ، لحديث عمر ، وخالد ، وعمل الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

وهذه الأحاديث الواردة في أصله وفضله .

وهذا الفضل الجزيل المترتب عليه ، هو إذا كان وقفاً شرعياً حقباً واقعاً في موقعه ، مقصوداً به وجه الله تعالى ، موجهة مصارفه إلى وجره القرب وأبواب البر والإحسان ، من بناء المساجد والمدارس النافعة ، والمشاريع الخيرية وصرفه إلى أهله من ذوى القربى والرحم ، والفقراء والمساكين ، والعاجزين ، والمتقطعين ، ومساعدة أهل الخير والصالح . ونحو ذلك .

أما أن يحجر على أولاده وورثته باسم الوقف حتى لا يبيعوه ، أو تكثر عليه الديون فيوقف عقاره خشية أن يباع لأصحاب الحقوق ، أو يوقفه على أولاده ، فيحرم بعضهم ويحالى بعضهم . كأن يجعله للبنات ما دمن على قيد الحياة ، أو يفضل بعض الأولاد على بعض لغير قصد صحيح أو يوقفه على جهة من الجهات التي لا ير فيها ولا قرابة ، ونحو ذلك . فهذا كله ليس بوقف صحيح ، بل هو تحجير باسم الوقف .

ومثل هذا لا يعطى حكم الوقف من اللزوم والثواب والفضل والأحكام . وبهذا يدخل في أبواب الظلم ، بدلا من أبواب البر ، لأنه ليس على مراد الله ، وكل من أحدث في أمر الله ما ليس منه فهو رد .

وبما تقدم تعرف الحكمة الجليلة من الوقف ، فهو إحسان على الموقف عليهم وبرٌ بهم ، وهم أولى الناس بالبر والإحسان . وذلك إما لحاجتهم كالفقراء والأيتام والأرامل والمتقطعين ، أو للحاجة إليهم كالمجاهدين والمعلمين والمتعلمين والعاملين - تبرعاً - في خدمة الصالح العام .

وفيه إحسان كبير وبرٌ عظيم للواقف حيث يتصدق بهذه الصدقة

المؤجلة التي يمرى عليه ثوابها بعد انقطاع أعماله وانتهاء آماله ، بخروجه من دنياه إلى آخره .

• • •

الحديث الثالث والثمانون بعد المائتين^(١)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ فَاتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنفَسُ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ ؟

قال : « إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا » .

قال : فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ .

قال : فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ ، وَفِي الْقُرْبَى ، وَفِي الرَّقَابِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَالضَّيْفِ ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا ، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ . وفي لفظ : غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ .

(١) رقم هذا الحديث حسب ترتيب المصنف [٢٧٨] أخرجه ، لنضمه إلى الأحاديث المناسبة له .

الغريب :

أرضاً بخير : بلاد شمالى المدينة قريية منها ، لا تزال عامرة بالمزارع والسكان وكانت مسكناً لليهود حتى فتحها النبي ﷺ عام سبع فأقرهم على فلاحتها حتى أجلاهم عمر في خلافته .

وأرض عمر هذه ، اسمها «نمغ» بفتح فسكون اشتراها من أرض خبير . يستأمره : يستشيريه في التصرف بها .

قط : ظرف زمان للماضى ، مشدد الطاء ، مبنى على الضم .
أنفس منه : يعنى أجود منه ، والنفيس : الشيء الكريم الجيد المغتبط به .

لا جناح : لا حرج ولا إثم .

غير متمول ، غير متأنل : القبول : اتخاذ المال آخذاً أكثر من حاجته .

و«التائل» اتخاذ أصل المال وجمعه حتى كأنه قديم عنده .

المعنى الإجمالى :

أصاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرضاً بخير ، قدرها مائة سهم ، هو أغل أمواله عنده ، لطيبه وجودته . وكانوا - رضى الله عنهم - يتسابقون إلى الباقيات الصالحات .

فجاء رضى الله عنه إلى النبي ﷺ طمعاً في البر المذكور في قوله تعالى : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ - يستشيريه في صفة الصدقة - بها لوجه الله تعالى ، لثقتة بكمال نصحه .

فأشار عليه بأحسن طرق الصدقات ، وذلك بأن يحبس أصلها ويوقفه ، بحيث لا يتصرف به ببيع ، أو إهداء ، أو إرث ولا غير ذلك

من أنواع التصرفات ، التي من شأنها أن تنقل الملك ، أو تكون سبباً في نقله . ويتصلق بها في الفقراء والمساكين . وفي الأقارب والأرحام . وأن يُكَلِّمَ منها الرقاب بالعتق من الرق . أو بتسليم الديات عن المستوجبين . وأن يساعد بها المجاهدين في سبيل الله لإعلاء كلمته ونصر دينه . وأن يطعم المسافر الذي انقطعت به نفقته في غير بلده . ويطعم منها الضيف أيضاً ، فإكرام الضيف من الإيمان بالله تعالى .

وحيث إنها في حاجة إلى من يقوم عليها ويتعاهدها بالرى والإصلاح . فقد رفع الحرج والإثم عن وليها أن يأكل منها بالمعروف ، بحيث يأكل ما يحتاجه . وأن يطعم منها صديقاً غير متخذ منها مالا زائداً عن حاجته . فهي لم تجعل إلا للإنفاق في طرق الخير والإحسان ، لا للتمول والثراء .

ما يستفاد من الحديث :

١ - يؤخذ من قوله : (إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها) معنى الوقف الذي هو تحبيس الأصل وتسييل المنفعة .

٢ - يؤخذ من قوله : (غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث) حكم التصرف في الوقف ، فإنه لا يجوز نقل الملك فيه ، ولا التصرف الذي يسبب نقل الملك ، بل يظل باقياً لازماً ، يعمل به حسب شرط الواقف الذي لا حيف فيه ولا جنف .

٣ - مكان الوقف ، وأنه العين التي تبقى بعد الانتفاع بها .
فأما ما يلذهب بالانتفاع به ، فهو صدقة ، وليس له موضوع الوقف ولا حكمه .

٤ - يؤخذ من قوله : (فتصلق بها عمر في الفقراء .. الخ) مصرف الوقف الشرعى ، وأنه الذي يكون في وجوه البر والإحسان العام أو الخاص . كقراءة الإنسان . وفك الرقاب ، والجهد في سبيل الله ، والضيف .

والفقراء . والمساكين وبناء المدارس والملاجيء والمستشفيات ونحو ذلك .
٥ - يؤخذ من قوله : (لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف) صحة شرط الواقف الشروط التي لا تنافي مقتضى الوقف وغاياته .
والتي ليس فيها إثم ولا ظلم .
فمثل هذه الشروط لا بأس بها لأن للواقف فيها منفعة بلا جور على أحد .

فإذا شرطت مثل هذه الشروط نفذت . ولولا أنها تنفذ . لم يكن في اشتراط عمر فائدة .

٦ - في قوله : (لا جناح على من وليها . . الخ) جواز أكل ناظر الوقف منه بالمعروف بحيث يأكل قدر كفايته وحاجته . غير متخذ منه مالا ، وكذلك له أن يطعم منه الصديق بالمعروف .
٧ - فيه فضيلة الوقف ، وأنه من الصدقات الجارية والإحسان المستمر .

٨ - وفيه أن الأفضل أن يكون من أطيب المال وأنفسه . طمعا في بر الله وإحسانه الذي جعله للذين ينفقون مما يحبون .
٩ - وفيه مشاورة ذوى الفضل . وهم أهل الدين والعلم . وكل عمل له أرباب يعلمونه .

١٠ - وفيه أن الواجب على المستشار أن ينصح بما يراه الأفضل والأحسن ، فالدين النصيحة .

١١ - وفيه فضيلة الإحسان والبر بذوى الأرحام ، فإن الصدقة عليهم ، صدقة وصلة .

اختلاف العلماء :

شد الإمام أبو حنيفة رحمه الله فأجاز بيع الوقف ورجوع الواقف فيه .

ومذهبه مخالف لنص الحديث ولذا قال صاحبه أبو يوسف : لو بلغ
أبا حنيفة هذا الحديث (حديث عمر) لقال به ، ورجع عن بيع الوقف .
وقال القرطبي : الرجوع في الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت إليه .
وذهب مالك والشافعي : إلى لزوم الوقف وعدم جوازه وصحة بيعه
بحال ، أخذاً بعموم الحديث «غير أنه لا يباع أصلها . الخ» .

وذهب الإمام أحمد إلى قول وسط ، وهو أنه لا يجوز بيعه ولا
الاستبدال به إلا أن تعطل منافعه بالكلية ، ولم يمكن الانتفاع به ، ولا
تعميره وإصلاحه ، فإن تعطلت منافعه ، جاز بيعه واستبداله بغيره .
استدل على ذلك بفعل عمر حينما بلغه أن بيت المال الذي بالكوفة
نقب .

فكتب إلى سعد : [أن اقل المسجد الذي بالتمارين ، واجعل بيت
المال في قبلة المسجد ، فإنه لن يزال في المسجد مصل] .

وكان هذا العمل بمشهد من الصحابة ، فلم يُنكَرْ . فهو كالإجماع .
وشبهه بالهَدْيِ الذي يعطى قبل بلوغه مَحْلَهُ ، فإنه يذبح بالخال ،
وتترك مراعاة المَحَلِّ ، لإفضائها إلى فوات الانتفاع بالكلية .

قال ابن عقيل رحمه الله : (الوقف مؤبد ، فإذا لم يمكن تأييده على
وجه تخصيصه ، استبقينا الغرض وهو الانتفاع على الدوام في عين
أخرى ، وإيصال الأبدال جرى مجرى الأعيان ، وجمودنا على العين
مع تعطلها تضيق للغرض) اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ومع الحاجة يجب إبدال
الوقف بمثله ، وبلا حاجة يجوز بخير منه ، لظهور المصلحة) .

وقال شيخنا «عبد الرحمن آل سعادى» رحمه الله : وإذا لم تتعطل
منافعه بل نقص ، وكان غيره أصح وأنفع للموقوف عليهم . فهل يباع
في هذه الحال ؟ فيه روايتان عن الإمام ، أشهرهما المنع .
والثانية . الجواز ، وهى اختيار شيخ الإسلام .

ولكن في هذه الحال لا ينبغي أن يستقل الناظر في بيعه . بل يرفع
الأمر للحاكم . ويجتهد في الأصلح ، لأنه في هذه الحال يدخلها من
الهدى والخطأ ، ما يحتاج إلى رفعه ، ورفع المسؤولية عنه بالحاكم .
والله أعلم - ١ هـ .

• • •

بَابُ الْمَهَبَةِ

المهبة :- بكسر الميم وتخفيف الباء . وهى - شرعاً - تمليك فى الحياة بلا عوض . ولفظ المهبة يشمل أنواعاً كثيرة :

منها :- الهدية المطلقة ، والإبراء من الدين ، والصدقة ، والعطية . وهبة الثواب . ولكن بينها فروق .

فالهدية المطلقة :- ما قصد بها التودد إلى الموهوب له .

والصدقة :- ما قصد بها محض ثواب الآخرة .

والعطية :- هى المهبة فى مرض الموت المخوف ، وتشارك الوصية فى أكثر أحكامها .

وهبة الدين :- هو إبراء المدين من الدين .

وهبة الثواب :- وهى ما قصد بها أخذ عوضها . وهى من أنواع البيع ولها أحكامها .

ولكن إذا أطلقت المهبة ، فالمراد بها الأولى من هذه الأنواع .

ولها فوائد وحكم كثيرة ، من إسداء المعروف . والتعاون ، والتودد . وجلب المحبة . وفى الحديث «تهادوا تحابوا» لا سيما إذا كانت على قريب ، أو جار ، أو من بينك وبينه عداوة .

فهنا تحقق من المصالح والمنافع الشيء الكثير . وتكون من أنواع العبادات الجليلة التى أزيلت ما فى الصدور . ووثقت عرى القرابة والجوار .

والشرع يهدف إلى كل ما فيه الخير والصلاح .

• • •

الحديث الرابع والثمانون بعد المائتين

عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَصَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدَرَاهِمٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ » .

وفي لفظ : « فَإِنَّ الَّذِي يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيهُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ » .

الحديث الخامس والثمانون بعد المائتين

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ » .

المعنى الإجمالي :

أعان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً على الجهاد في سبيل الله . فأعطاه فرساً بغزو عليه ، فقصر الرجل في نفقة ذلك الفرس . وأتبعه حتى هزل وضعف .

فأراد عمر أن يشتريه منه وعلم أنه سيكون رخيصاً لهزله وضعفه . فلم يقدم على شرائه حتى استشار النبي ﷺ عن ذلك ، ففى نفسه من

ذلك شيء لكونه من الملهمين .

فنهائ النبي ﷺ عن شرائه ولو بأقل ثمن ، لأن هذا شيء خرج لله تعالى فلا تتبعه نفسك ولا تتعلق به ، ولثلا يحاييك الموهوب له في ثمنه ، فتكون راجعاً ببعض صدقتك ، ولأن هذا خرج منك ، وكفر ذنوبك . وأخرج منك الخباثات والفضلات . فلا ينبغي أن يعود إليك ولهذا سمي شرائه عوداً في الصدقة .

ثم ضرب مثلاً للتفسير من العود في الصدقة بأبشع صورة وهي أن العود فيها . كالكلب الذى يقىء ثم يعود إلى قيئه فيأكله . مما يدل على بشاعة هذه الحال وخستها . ودناءة مرتكبها .

ما يستفاد من الحديثين :

- ١ - استحباب الإعانة على الجهاد في سبيل الله . وأن ذلك من أجل الصدقات . فقد سماه النبي ﷺ صدقة .
- ٢ - النهي عن شراء الصدقة ، لأنها خرجت لله ، فلا ينبغي أن تتعلق بها النفس .

وشراؤها دليل على تعلقه بها . ولثلا يحاييه البائع فيعود عليه شيء من صدقته .

- ٣ - يحرم العود في الصدقة . وهو مذهب جمهور العلماء .
- ٤ - التفسير من ذلك بهذا المثل الذى هو الغاية في البشاعة والدناءة .
- ٥ - استثنى جمهور العلماء من تحريم العود في الهبة ما يهبه الوالد لولده . فإن له الرجوع في ذلك . عملاً بما رواه أحمد وأصحاب السنن . عن ابن عمر . وابن عباس . عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يحل لرجل مسلم أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده » صححه الترمذى والحاكم .

بَابُ لَعْدَلِ بْنِ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ^(١)

الحديث السادس والثمانون بعد المائتين

عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ .
فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضَى حَتَّى يَشْهَدَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُشْهَدَهُ
عَلَى صَدَقَتِي .

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَفَعَلْتَ هَذَا
بِرَأْسِكَ كُلِّهِمْ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : « اتَّقُوا اللَّهَ وَأَعِدُّوا بَيْنَ
أَوْلَادِكُمْ » .

فَرَجَعَ أَبِي ، فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ .

وَفِي لَفْظٍ قَالَ : « فَلَا تُشْهِدْنِي إِذَا ، فَلِيَّ لَا أَشْهَدُ عَلَى
جَوْرٍ » .

وَفِي لَفْظٍ : « فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي » .

(١) وضعت هذه الترجمة ، لتفصيل المقام - ١٠١ - شارح .

المعنى الإجمالي :

ذكر النعمان بن بشير الأنصاري : أن أباه خصه بصدقة من بعض ماله فأرادت أمه أن توفقها بشهادة النبي ﷺ ، حيث طلبت من أبيه أن يشهد النبي ﷺ عليها .

فلما أتى به أبوه إلى النبي ﷺ لينحمل الشهادة ، قال له النبي ﷺ : أتصدقت مثل هذه الصدقة على ولدك كلهم ؟ قال : لا .

وحيث إن تخصيص بعض الأولاد دون بعض ، أو تفضيل بعضهم على بعض عمل مناف للتمقوى وأنه من الجور والظلم ، لما فيه من المفساد . حيث يسبب قطيعة المفضل عليهم أباهم وابتعادهم عنه ، ويسبب عداوتهم وبغضهم لإخوانهم المفضلين .

لما كانت هذه بعض مفسده قال النبي ﷺ له : « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم ولا تشبهوني على جور وظلم » وروى عنه ونشره عن هذا الفعل بقوله : أشهد على هذا غيري .

لما كان من يشير رضى الله عنه إلا أن يرجع بتلك الصدقة كعادتهم في الوقوف عند حدود الله تعالى .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على مشروعية التسوية بين الأولاد في الهبة . حتى كان السلف يسوون بينهم في القبل^(١) لما في ذلك من العدل وإشعارهم جميعاً بالمودة . وتصفية قلوبهم وإبعاد البغض والحقد والحسد عنهم .

ولكن اختلف العلماء في وجوب المساواة بينهم في الهبة .

(١) بضم القاف ، وفتح الباء - جمع « قبلة » .

فذهب الإمام أحمد ، والبخارى ، وإسحاق ، والثوري ، وجماعة إلى وجوبها وتحريم التفضيل بينهم ، أو تخصيص بعضهم دون بعض .
أخذاً بظاهر الحديث .

وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة فقط ، وأطالوا الاعتذار عن هذا الحديث بما لا مفتح فيه .

والحق الذي لا شك فيه ، وجوب المساواة لظاهر الحديث . ولما فيه من المصالح ، وما في ضده من المضار .

كما أن ظاهر الحديث ، التسوية بين الذكر والأنثى . لقوله لبشير «سَوَّ بينهم» وهو قول الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة ، ورواية عن الإمام أحمد ، اختارها من أصحابه «ابن عقال» والحرثي .

وأما المشهور من مذهب الإمام أحمد ، فهو أن يقسم بينهم على قدر إرثهم للذكر مثل حظ الأنثيين وهو اختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية» .

فائدة :

ما ذكر من وجوب العدل بين الأولاد في الهبة ، وتحريم التخصيص أو التفضيل ، ما لم يكن ثم سبب موجب لذلك .

فإن كان هناك ما يدعو إلى التفضيل أو التخصيص ، فلا بأس .
كأن يكون أحدهم مريضاً ، أو أعمى ، أو زماً ، أو كان ذا عائلة .
أو طالب علم ، ونحو ذلك من الأسباب . فلا بأس ، حيث فضله شيء من هذه المقاصد .

وقد أشار إلى ذلك الإمام أحمد بقوله - في تخصيص بعضهم بالوقف - : لا بأس إذا كان حاجة . وأكرهه إذا كان على سبيل الأثرة .
وقال شيخ الإسلام «ابن تيمية» : والحديث والآثار تدل على وجوب

العدل . . . ثم هنا نوعان .

١ - نوع يحتاجون إليه من النفقة في الصحة والمرض ونحو ذلك ، فالعدل فيه أن يعطى كل واحد ما يحتاج إليه ، ولا فرق بين محتاج قليل أو كثير .

٢ - نوع تشترك حاجتهم إليه ، من عطية ، أو نفقة ، أو تزويج . فهذا لا ريب في تحريم التفاضل فيه .

وينشأ من بينهما نوع ثالث ، وهو أن ينفرد أحدهما بحاجة غير معتادة ، مثل أن يقضى عن أحدهما ديناً وجب عليه من أرض جناية . أو يعطى عنه المهر ، أو يعطيه نفقة الزوجة ، ونحو ذلك ، ففى وجوب إعطاء الآخر مثل ذلك نظره اهـ من الاختيارات .

ما يؤخذ من الأحاديث :

١ - وجوب العدل بين الأولاد ، وتحريم التفضيل أو التخصيص . ذكرهم وأنثاهم سواء .

٢ - أن ذلك من الجور والظلم ، الذى لا تجوز فيه الشهادة تحملاً وأداء .

٣ - وجوب رد الزائد أو إعطاء الآخرين ، حتى يتساووا .

* * *

بَابُ هِبَةِ الْعُمَرَى

الحديث السابع والثمانون بعد المائتين

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ .

وفي لفظ : « مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لَهُ وَلِعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا ، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا لِأَنَّهُ عَطَاءٌ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ .

وقال جابر : إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ : هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ . فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ ، فَلِئَنَّا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا .

وفي لفظ لمسلم : « أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا فَلِئَنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ » .

الغريب :

العمرى : بضم العين المهملة ، وسكون الميم ، وألف مقصورة . مشتقة من العمر . وهو الحياة .

سميت بذلك ، لأنهم في الجاهلية كانوا يعطى الرجل الرجل الدار أو غيرها ويقول : أعمرتك إياها ، أى أبخثها لك مدة عمرك وحياتك .

أعمر: بضم أوله ، وكسر الميم . مبنى للمجهول .

المعنى الإجمالي :

العمري : - ومثلها «الرقبي» نوعان من الهبة ، كانوا يتعاطونها في الجاهلية ، فكان الرجل يعطي الرجل الدار أو غيرها بقوله : أعمرتك إياها أو أعطيتكها عمرك أو عمري .

فكانوا يرقبون موت الموهوب له ، ليرجعوا في هبتهم .
فأقر الشرع الهبة ، وأبطل الشرط المعتاد لها ، وهو الرجوع . لأن العائد في هبته ، كالكلب . يبقى ثم يعود في قيئه ، ولذا قضى النبي ﷺ بالعمري لمن وهب له ولعقبه من بعده .

ونبههم ﷺ إلى حفظ أموالهم بظنهم عدم لزوم هذا الشرط وإباحة الرجوع فيها فقال : «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها ، فإنه من أعمر عمري فهي للذي أعمرها ، حياً وميتاً ، ولعقبه» .

هذا ما لم يصرح الواهب بأنها للموهوب له ما عاش فقط . فالمسلمون على شروطهم ، ويكون حكمها ، حكم العارية .

لكن لا يرجع الواهب فيها ولا بعد وفاة الموهوب له ، لأن الوفاء بالوعد واجب ، والإخلاف من صفات المنافقين المحرمة .

اختلاف العلماء :

العمري ثلاثة أنواع :

١ - إما أن تؤيد كقوله : لك ولعقبك من بعدك .

٢ - أو تطلق كقوله : هي لك عمرك أو عمري .

وجمهور العلماء على صحة هذين النوعين وتأبيدهما وهو مذهبنا .

٣ - والنوع الثالث أن يشترط الواهب الرجوع فيها بعد موت أحدهما .
فهل يصح الشرط أم يلغو وتكون مؤبدة أيضاً ؟

ذهب إلى صحة الشرط ، جماعة من العلماء . منهم الزهري .
ومالك ، وأبو ثور ، وداود . وهو رواية عن الإمام أحمد . اختارها
شيخ الإسلام وغيره من الأصحاب . الحديث «المسلمون على شروطهم» .
والمشهور من مذهب أحمد ، إلقاء الشرط ولزوم الهبة وتأبيدها .
وشرط الرجوع فيها المختلف في صحته . غير هبتها مدة الحياة .
فهذه لها حكم العارية بإجماع العلماء .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - صحة هبة «العمرى» وأنها من منح الجاهلية . التي أقرها
الإسلام وهبتها ، بمنع الرجوع فيها . لما في الرجوع من الدناءة والبشاعة .
٢ - أنها تكون للموهوب له ولعقبه . سواء كانت مؤبدة أو مطلقة .
أما إذا شرط الواهب فيها الرجوع فيها . فتقدم الخلاف في ذلك
بين العلماء .

٣ - أما إذا كانت الهبة لمدة الحياة فقط . بأن قال : هي لك
ما دمت حياً ، أو ما عشت ، فهذه لها حكم العارية .

• • •

بَابُ اللَّقْطَةِ

اللُّقْطَةُ : - بضم اللام وفتح القاف على المشهور . وهى المال الضائع من رَبِّهِ يَلْقَطُهُ غَيْرُهُ . وَالْمُلْتَقَطُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : -

١ - فُقِصِمَ تَافُهُ لَا تَتَّبِعُهُ هِمَّةُ أَوْسَاطِ النَّاسِ . كَالسُّوْطِ . وَالرَّغِيفِ وَنَحْوَهُمَا . فَهَذَا يَمْلِكُ بِالِاتِّقَاطِ وَلَا يَلْزَمُ تَعْرِيفُهُ .

٢ - وَالثَّانِى . مَا لَا يَجُوزُ التَّقَاطُهُ . وَهِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِى تَمْنَعُ نَفْسَهَا مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ لِعَدُوِّهَا . كَالطَّبَاءِ . أَوْ بِقُوَّتِهَا وَتَحْمِلِهَا . كَالْإِبِلِ . وَالْبَقَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَهَذَا يَحْرَمُ التَّقَاطُهُ .

٣ - وَالتَّوْنِى الثَّلَاثُ مَا عَدَا ذَلِكَ . فَهَذَا هُوَ الَّذِى يَشْرَعُ التَّقَاطُهُ بِقَصْدِ الْحِفْظِ لِمُصَاحِبِهِ وَفِيهِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ : -

• •

الحديث الثامن والثمانون بعد المائتين

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ ، فَقَالَ : إِنْ عَرِفَ وَكَأَنَّهَا وَغَفَّاصُهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ فَأَسْتَنْفِقْهَا وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ .

وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَقَالَ : مَا لَكَ وَلَهَا ؟ دَعَهَا ،

فَإِنْ مَعَهَا حِذَاءُهَا وَسِقَاءُهَا ، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ ، حَتَّى
يَجِدَّهَا رَبُّهَا .

وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ خُذْهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ ، أَوْ
لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ .

الغريب :

وَكَاءُهَا بكسر الواو ممدود «الوكاء» ما يربط به الشيء .
عَفَاصُهَا : بكسر العين المهملة ، ففاء . وبعد الألف صاد مهملة :
هو وعاءُها .
حِذَاءُهَا : بكسر الحاء المهملة ، فذال معجمة . هو خُفُّها . لثانته
وصلابته .
سِقَاءُهَا : بكسر السين ، هو جوفها الذي حمل كثيراً من الماء والطعام .
رَبُّهَا : هو صاحبها الذي ضاعت منه .

المعنى الإجمالي :

سأل رجل النبي ﷺ عن حكم المال الضال عن ربه . من الذهب .
والفضة ، والإبل ، والغنم .
فبيّن له ﷺ حكم هذه الأشياء لتكون مثالا لأشباهها . من
الأموال الضائعة ، فتأخذ حكمها .
فقال عن الذهب والفضة : اعرف وكاءها الذي شئت به . ووعاءها

الذى جعلت فيه . لتمييزها من بين مالك ، ولتختبر بعلمك بهما من ادعاهما .

فإن طابق وصفه صفاتها . أعطيته إياها . وإلا تبين لك عدم صحة دعواه .

وأمره أن يعرفها سنة كاملة بعد التقاطه إياها .

ويكون التعريف في مجامع الناس كالأسواق . وأبواب المساجد . والمجتمعات العامة . وفي مكان التقاطها .

ثم أباح له - بعد تعريفها سنة - وعدم العثور على صاحبها - أن يستنفقها . فإذا جاء صاحبها في أى يوم من أيام الدهر . أداها إليه . وأما ضالة الإبل ونحوها . مما يمتنع بنفسه . فنهاه عن التقاطها . لأنها ليست بحاجة إلى الحفظ . فلها من طبيعتها حافظ . حيث فيها القوة على صيانة نفسها من صغار السباع . ولها من أخفافها ما تقطع به المفاوز . ومن عتقها ما تتناول به الشجر والماء . ومن جرفها ما تحمل به الغذاء . فهي حافظة نفسها حتى يجدها ربها الذى سيبحث عنها في مكان ضياعها .

وأما ضالة الغنم ونحوها من صغار الحيوان . فأمره أن يأخذها حفظاً لها من الهلاك واقتراس السباع . وبعد أخذها يأتي صاحبها فيأخذها . أو يمضي عليها حول التعريف فتكون لواجدها .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن من وجد مالا ضائعاً عن ربه لا يمتنع من حفظ نفسه . استحب له أخذه بقصد الحفظ والصيانة عن الهلاك . والاستحباب هو أرجح الأقوال .

٢- أن يعرف الواجد وكاءها ووعاءها وجنسها ليميزها عن ماله
وليُعرف صفاتها فيختبر من ادّعى ضياعها منه . فذلك من تمام حفظها
وأدائها إلى ربها .

٣- أن يعرفها سنة في مجامع الناس كأبواب المساجد والمحافل
والأسواق . وفي مكان وجدانها . لأنه مكان بحث صاحبها . ويبلغ
الجهات المسؤولة عنها . كدوائر الشرطة .
وفي زمننا يكون نشدانها في الصحف والإذاعات . إذا كانت لقطة
خطيرة .

٤- إن لم تعرف في مدة العام . أنفقها وبقي مستعداً لإعطاء صاحبها
عوضها مثلها . إن كانت مثلية . أو قيمتها إن كانت مقومة .

٥- إن جاء صاحبها ولو بعد أمد طويل ووصفها . دفعت إليه .
ويكفى وصفها بينة على أنها له . فلا يحتاج إلى شهود ولا إلى يمين .
لأن وصفها هو بينتها . فبينه كل شيء بحسبه . فإن البينة ما أبان الحق
وأظهره ، ووصفها كاف في ذلك .

وهذه قاعدة عامة في كل الأحوال . التي يدعيها أحد ولا يكون له
فيها منازع . فيكتفى بوصفه إياها .

٦- أما ضالة الأيل ونحوها مما يمتنع بقوة أو بعلده أو بطيرانه .
فلا يجوز التقاطها ، لأن لها من طبيعتها وتركيب الله إياها ، ما يحفظها
ويمنعها .

لكن إن وجدت في مهلكة ، رُدَّتْ بقصد الإنقاذ ، لا الالتقاط .

٧- أما الشاة ، فالأحسن - بعد أخذها - أن يعمل فيها الأصلح من
أكلها مقدراً قيمتها ، أو يبيعها وحفظ ثمنها ، أو إبقائها مدة التعريف .
وتركها بدون أخذها ، تعريض لها للهلاك .

فإن جاء صاحبها ، رجع بها أو بقيمتها أو ثمنها ، وإن لم يأت .
فهي لمن وجدها .

بَابُ الْوَصَايَا

الوصايا : جمع وصية . وهى - لغة - الأمر قال الله تعالى : ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ .

وشرعاً : عهد خاص بالتصرف بالمال ، أو التبرع به بعد الموت . وهى مشروعة بالكتاب ، لقوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ .

ومشروعة بالسنة لهذه الأحاديث الآتية وإجماع المسلمين فى جميع الأعصار والأمصار .

وهى من محاسن الإسلام ، حيث جعل لصاحب المال جزءاً من ماله . يعود عليه ثوابه وأجره بعد موته .

وهى من لطف الله بعباده ورحمته بهم ، حيث أباح لهم من أموالهم عند خروجهم من الدنيا أن يتزودوا لآخرتهم بنصيب منها .

ولهذا جاء فى بعض الأحاديث القدسية يقول الله تعالى : يا بن آدم جعلت لك نصيباً من مالك حين أخذت بكظملك^(١) ، لأطهرَكَ^٢ وأزكِكَ^٣ .

• • •

الحديث التاسع والثمانون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) أى عند خروج النفس .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ »
يُوصِي بِهِ ، يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ
عِنْدَهُ . »

زاد « مسلم » قال ابن عمر : فَوَاللَّهِ مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا
وَعِنْدِي وَوَصِيَّتِي .

المعنى الإجمالي :

يحض النبي ﷺ أمته على المبادرة على فعل الخير واغتنام الفرصة
قبل فواتها ، حيث أفادهم أنه ليس من الحق والصواب والحزم لمن عنده
شيء يريد أن يوصى فيه ويبيته ، أن يهمله حتى تمضي عليه المدة الطويلة .
بل يبادر إلى كتابته وبيانه ، وغاية ما يسامح فيه الليلة والليلتان .
فإن المبادرة إلى ذلك ، من المسابقة إلى الخيرات والأخذ بالحزم .
فإن الإنسان لا يدري ما مقامه في هذه الحياة ؟ كما أن فيه امتثال أمر
الرسول ﷺ .

ولذا فإن ابن عمر رضي الله عنهما - بعد أن سمع هذه النصيحة
النبوية - كان يتعاهد وصيته كل ليلة ، امتثالاً لأمر الشارع ، وبياناً
للحق ، وتأهباً للنقلة إلى دار القرار .

ما يستفاد من الحديث :

١ - مشروعية الوصية وهو إجماع العلماء ، وعملة الإجماع ، الكتاب والسنة .

٢ - أنها قسمان ١ : - مستحب ٢ : - وواجب .

فالمستحب ، ما كان للتطوعات والقربات .

والواجب في الحقوق الواجبة ، التي ليس بها ينة تثبتها بعد وفاته لأن «ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب» .

٣ - مشروعية المبادرة إليها ، بياناً لها ، وامثالاً لأمر الشارع فيها ، واستعداداً للموت . وتبصراً بها وبمصرفها . قبل أن يشغله عنها شاغل .

٤ - أن الكتابة المعروفة تكفي لإثبات الوصية والعمل بها . حيث لم يذكر شهوداً لها .

والخط إذا عرف ، ينة ووثيقة قوية .

٥ - فضل ابن عمر رضى الله عنه ، ومبادرته إلى فعل الخير ، واتباع الشارع الحكيم .

• • •

الحديث التسعون بعد المائتين

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُوذُنِي - عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ - مِنْ وَجَعِ اسْتَدَّ بِي .

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى ، وَأَنَا دُوْمَالٍ ، وَلَا يَرِئُنِي إِلَّا ابْنَةٌ ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟

قَالَ : « لَا » قُلْتُ : قَالَشَطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « لَا » .
قُلْتُ : قَاتِلْتُ ؟

قَالَ : « التُّلْتُ ، وَالتُّلْتُ كَثِيرٌ . إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ
أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ ، وَإِنَّكَ لَنْ
تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا ، حَتَّى مَا
تَجْعَلُ فِي أَمْرِكَ » .

قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي ؟

قَالَ : « إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ
اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً ، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى
يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ . اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي
هِجْرَتَهُمْ ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ
خَوْلَةَ » . يَرْتَمِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَاتَ
بِمَكَّةَ .

الغريب :

الشطر : يطلق على معان : منها النصف وهو المراد هنا .
كثير : بالياء المثلثة في أكثر روايات الحديث وهو المحفوظ .
أن تذر : بفتح الهمزة على التعليل ، وبكسرها على الشرطية .
قال النووي : هما صحيحان . وردَّ بعضهم الكسر لعدم صلاحية

«خير» جواباً . حيث لا فاء فيها .
 وابن مالك يرى أن «خير» هي الجواب . والفاء مقدرة . والمعنى
 فهو خير .
 عالة : جمع «عائل» و«العالة» الفقراء من «عال يعيل» إذا افتقر .
 و«العيلة» الفقر .
 يتكفون الناس : مأخوذ من الكف «اليد» أى يسألون الناس بأكفهم .

المعنى الإجمالى :

مرض سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه في حجة الوداع مرضاً شديداً
 خاف من شدته الموت .
 فعاده النبي ﷺ كعادته في تفقد أصحابه ومواساته إياهم .
 فذكر سعد للنبي ﷺ من الدواعى . ما يعتقد أنها تبرر له التصديق
 بالكثير من ماله .
 فقال : يا رسول الله . إننى قد اشتد لى الوجع الذى أخاف منه
 الموت . وإنى صاحب مال كثير . وإنه ليس لى من الورثة الضعفاء .
 الذين أخشى عليهم العيلة والضياع إلا ابنة واحدة . فبعد هذا : هل
 أتصدق بثلثى مالى . لأقدمه لصالح عملى ؟ .
 فقال النبي ﷺ : لا . قال : فالشطر يا رسول الله ؟ قال : لا .
 قال : فالثلث ؟ فقال : لا مانع من التصديق بالثلث مع أنه كثير .
 فالنزول إلى ما دونه من الربع والخمس أفضل .
 ثم بين له النبي ﷺ الحكمة في النزول في الصدقة من أكثر المال
 إلى أقله بأمرين .

١ - وهو أنه إن مات ، فكونه ترك ورثته أغنياء متنعين بیره وماله .
خير من أن يخرجهم منهم إلى غيرهم . ويدعمهم يعيشون على إحسان الناس .
٢ - وإما أن يبقى ويجد ماله ينفقه في طرقه الشرعية . ويحتسب
الأجر عند الله فيؤجر على ذلك . حتى في أوجب التعفقات عليه وهو ما
يطعمه زوجته . .

ثم خاف سعد أن يموت بمكة التي هاجر منها وتركها لوجه الله
تعالى فينقص ذلك من ثواب هجرته .

فأخبره النبي ﷺ أنه لن يخلف قهراً في البلد التي هاجر منها فيعمل
فيه عملاً ابتغاء ثواب الله إلا لزداد به درجة .

ثم بشره ﷺ بما يدل على أن سيراً من مرضه وينفع الله به
المؤمنين . ويضرُّ به الكافرين .

فكان كما أخبر الصادق المصدوق . فقد برىء من مرضه . وصار
القائد الأعلى في حرب الفرس .

فنفع الله به الإسلام والمسلمين . وفتح الفتوح وضرَّ به الشرك
والمشركين . حيث ضعف عروشهم .

ثم دعا النبي ﷺ لعموم أصحابه أن يحق لهم هجرتهم . وأن
يقبلها منهم وأن لا يردهم عن دينهم ، أو عن البلاد التي هاجروا منها .
فقبل الله تعالى منه ذلك ، وله الحمد والمنة . والحمد لله الذي أعزَّ بهم
الإسلام .

ما يستفاد من الحديث :

نأخذ الأحكام من أول الحديث :

١ - استحباب عيادة المريض ، وتأكد لمن له حق . من قريب .
وصديق ونحوهما .

٢ - جواز إخبار المريض بمرضه وبيان شدته إذا لم يقصد التشكي
والسخط . وينبغي ذكره للفائدة ، كطبيب يعينه على تشخيص مرضه
أو مسعف يتسبب له بالعلاج .

٣ - استشارة العلماء واستئذانهم في أموره .

٤ - إباحة جمع المال إذا كان من طريقه الشرعية .

٥ - استحباب الوصية وأن تكون بالثلث من المال فأقل . ولو بمن
هو صاحب مال كثير .

٦ - الأفضل أن يكون بأقل من الثلث . وذلك لحق الورثة .

٧ - أن إبقاء المال للورثة - مع حاجتهم إليه - أحسن من التصديق
به على البعدهاء لكون الوارث أولى بیره من غيره .

٨ - أن النفقة على الأولاد والزوجة عبادة جليلة مع النية الحسنة .

٩ - أن من هاجر من بلد لوجه الله تعالى ولإعلاء كلمته . فلا يرجع
إليها للإقامة . فإن أقام بغير قصده . فلا حرج عليه .

١٠ - في الحديث معجزة النبي ﷺ . حيث أشار إلى أن سعداً

سيراً من مرضه وينتفع به أناس . ويضر آخرون .

فكان كما قال . حيث فتح بلاد فارس . وعز به المسلمون . وانضر
به المشركون . الذين ماتوا على شركهم .

١١ - أن الله كل للصحابة هجرتهم من مكة إلى المدينة . بسبب

عزمهم الصادق . ودعوات النبي ﷺ المباركات .

• • •

الحديث الحادي والتسعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الثُّلُثُ ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ » .

المعنى الإجمالي :

لهم ابن عباس رضي الله عنهما - وهو خير الأمة وترجمان القرآن - من قول النبي ﷺ : (الثلث والثلث كثير) أن الوصية ينبغي أن تكون بأقل من الثلث ، بل الربع .

وذلك أن النبي ﷺ استكثرها في قصة سعد ، ولكنه أقره عليها ، لما رأى من حرصه على كثرة الصدقة من ماله .

كل هذا لكون نفع الإنسان لأقاربه الأذنين ، وليحفظ لهم حقهم . فيستغنوا به عن مسألة الناس :

وقد تقدم معنى هذا الحديث ، في حديث سعد .

• • •

بَابُ الْفَرَائِضِ

جمع «فريضة» بمعنى مفروضة و«المفروض» المقدّر، لأن «الفرض» التقدير، فكان اسمها ملاحظ فيه قوله تعالى: ﴿نَصِيْبًا مَّفْرُوضًا﴾ أى مقدراً معلوماً.

وتعريفها شرعاً: العلم بقسمة الموارث بين مستحقيها.
والأصل فيها، الكتاب لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآيتين.

والسنة، لحديث ابن عباس الآتى: وإجماع الأمة على أحكامها،
فى الجملة:

ولما كانت الأموال وقسمتها، محطّ الأطماع، وكان الميراث، كثيراً ما يكون لضعفاء وقاصرين، تَوَلَّى اللهُ - تبارك وتعالى - قسمتها بنفسه فى كتابه مينة، مفصلة، حتى لا يكون فيها مجال للآراء والأهواء، وسوّاها بين الورثة على مقتضى العدل والمصلحة والمنفعة، التى يعلمها.
وأشار إلى هذا بقوله تعالى: ﴿لَا تَلْزَمُونَ أَيْهَمُ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾.
فهذه قسمة عادلة مبنية على مقتضى المصالح العامة. والإشارة إلى
شئ مما فهم من العدل.

والقياس يخرج بنا عن موضوع الكتاب ويطيله علينا.
وتدبر كتاب الله مع الأوضاع البشرية، بهداية ونور، يبين شيئاً من
أسرار الله الحكيمة.

بعد قسمة (الحكيم الخير) يأتى دعاة [التجديد] من المستغربين،

ليُغيروا حكم الله تعالى ، ويبدلوا قسمه ، بعد أن تمت كلماته صدقاً وعدلاً ،
زاعمين أنها أعدل وأحسن من أحكام الله ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا
لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ؟﴾ .

والحق : أن هؤلاء المهوسين ، جهلوا القوانين السماوية ، والأوضاع
الأرضية فتعقوا بما لم يسموا .

وهم - في تقيهم - بين امرأة أحست بمركب نقصها ، فأرادت
أن تخرج على شريعة الله ، وبين متطرف يريد التزين بالإلحاد والزندقة ،
وبين ناعق بما لا يسمع إن هو إلا دعاء ونداء ، فهم لا يعقلون .

• • •

وهذا العلم علم شريف جليل .

وقد حث النبي ﷺ ، على تعلمه وتعليمه في أحاديث .

منها : - حديث ابن مسعود مرفوعاً «تعلموا الفرائض ، وعلموها
الناس» وقد يراد بالفرائض - هنا - الأحكام عامة .

وقد أفرده العلماء بالتصانيف الكثيرة ، من النظم والنثر ، وأطالوا
الكلام عليه .

ويكفي في تعلم أحكامه فهم الآيات الثلاث من سورة النساء ،
وحديث ابن عباس الآتي ، فقد أحاطت بأهماته مسائله ، ولم يخرج
عنها إلا النادر .

ونورد هنا مقدمات تتعلق بهذا المقام ، لتكمل الفائدة في هذا الكتاب ،
فيسد الحاجة عن المطولات .

فلإبرث أسباب ثلاثة :

الأول : - النسب ، وهى القرابة لقوله تعالى : ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ
بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ .

الثانى : - النكاح الصحيح لقوله : ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ
أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآية .

الثالث : - الولاء ، لحديث ابن عمر مرفوعاً (الولاء لحمه كلحمه
النسب) .

وأما غير هذه الثلاثة ، فلا تكون سبباً للإرث على المشهور عند العلماء .
فتى وجد شئ من هذه الثلاثة ، حصل التوارث بين الطرفين ،
حتى فى الولاء على الصحيح .

وللإرث موانع ، إذا وجدت أو وجد شئ منها ، امتنع الإرث ،
وإن وجد سببه ، لأن الأشياء لا تتم إلا باجتماع شروطها وانقضاء موانعها .
وموانع الإرث ثلاثة :

الأول : - القتل ، فمن قتل مورثه ، أو تسبب لقتله بغير حق ،
فلا يرثه ، ولو بغير قصد ، من باب (من تمجّل شيئاً قبل أوانه ، عوقب
بحرماته) فى حق العاقد ، ومن باب «سد الدرائع» فى حق غيره ، لحديث
عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ليس للقاتل شئ» رواه مالك فى
الموطأ .

الثانى : - الرق . فلا يرث العبد قريبه ، لأنه لو ورث لكان له يده .
وكذلك المملوك لا يورث لأنه لا يملك ، حيث إن ماله لسيده .
الثالث : - اختلاف الدين . ويأتى بيانه فى حديث أسامة ، إن شاء
الله تعالى .

الحديث الثاني والتسعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اَلْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، قَمَا يَبْقَى فَلَاوَى رَجُلٍ ذَكَرِي .

وفي رواية : « اقسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، قَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَاوَى رَجُلٍ ذَكَرِي ^(١) » .

المعنى الإجمالي :

يأمر النبي ﷺ القائمين على قسمة تركة الميت أن يوزعوها على مستحقيها بالقسمة العادلة الشرعية ، حيث أراد الله تعالى .

فيعطى أصحاب القروض المقدرة فروضهم في كتاب الله : وهي الثلثان ، والثلث ، والسلمس ، والنصف ، والرابع ، والتمن .

فما بقي بعدها ، يعطى الأقرب إلى الميت من الرجال الذين هم الأهل في التعصيب . فيقدمون على ترتيب منازلهم وقربهم من الميت كما يأتي .
بأنهم قريباً ... بعد بيان أصحاب القروض ، إن شاء الله تعالى .

• • •

إخلاصة عن الإرث وكيفية ، مستقاة من القرآن الكريم ،
ومن هذا الحديث الجليل .

(١) ذكر الذكر بعد الرجل للتأكيد ولإدخال الصبي ليؤول الوهم .

نبدأ بما بدأ الله به من توريث ذوى القروض الذين نص الله تعالى على توريثهم وقتل فرضهم .

حتى إذا علمنا ما لهم ، ذكرنا الذين يأخذون ما أبقت فروضهم ، وهم العصبات .

فالفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة ١ : - النصف ٢ : - والربع ٣ : - والثلث ٤ : - والثلثان ٥ : - والثلث ٦ : - والسلس . ولكل فرض صاحبه أو أصحابه .

١ - النصف : ويكون للبنت ، ولبنت الابن وإن نزل ، لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وبنت الابن بنت . وهذا التوريث بالإجماع ، بشرط أن لا يكون معهن غيرهن من الأولاد .

وهو (أى النصف) فرض الزوج أيضاً ، بشرط أن لا يكون للزوجة ولد من ذكر أو أنثى ، لقوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ .

وهو (أى النصف) فرض الأخت الشقيقة ، وإن لم توجد ، فالأخت لأب مع عدم القرع الوارث ، لقوله تعالى : ﴿إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ نَيْسَ لَهْ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ وهذه فى ولد الأبوين أو لأب بالإجماع .

٢ - الربع : ويكون للزوج مع وجود القرع الوارث ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ .

وهو (أى الربع) فرض الزوجة فأكثر ، مع عدم القرع الوارث

لقوله تعالى : ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ .

٣- الثمن : للزوجة فأكثر ، مع وجود الفرع الوارث ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ .

٤- الثلثان : للبنتين ولبنى الابن ، إذا لم يُعَصَّبَنَّ .

ودليل توريثهما الثلثين ، حديث امرأة سعد بن الربيع ، حين جاءت إلى النبي ﷺ ، فقالت : هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك يوم وأحده شبيهاً ، وأن عمهما أخذ مالهما ، فلم يدع لهما شيئاً من ماله ، ولا يتكحان إلا بمال .

فقال : يقضى الله في ذلك ، ونزلت آية الموارث .

فدعا النبي ﷺ عمهما فقال : «أعط ابنتي سعد الثلثين ، وأعط أمهما الثمن ، وما بقى فهو لك» رواه أبو داود ، وصححه الترمذى .

وتأخذان الثلثين بالقياس على الأختين المنصوص عليهما في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ .

فالبنتان ، وبنت الابن ، أولى بالثلثين من الأختين .

وأما الثلاث من البنات ، وبنات الابن فلهن الثلثان بنص قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ .

والثلثان فرض الأختين الشقيقتين فأكثر ، وفي حال فقدهما يكون للأختين لأب فأكثر ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ .

وياجماع العلماء ، والمراد بالاثنتين ، بنتا الأبوين ، وبنتا الأب . وقاسوا ما زاد على الأختين ، عليهما .

• - الثالث : فرض الأم مع علم القرع الوارث للميت ، وعدم الجمع من الإخوة .

فدليل الشرط الأول ، قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ .

ودليل الشرط الثاني ، قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ وهو فرض الإخوة لأم ، من الاثنين فصاعداً ، يستوى ذكرهم وأنثاهم ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ .

وأجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت ، ولد الأم .
وقرأ ابن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ﴿وَأُخْتٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ﴾ .

٦ - السلس : فرض الأم ، مع وجود الورثة من الأولاد ، أو وجود الجمع من الإخوة أو الأخوات لقوله تعالى : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ إلى قوله : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ .

وللجنة أو الجدات وإن علون ، بمحض الأمومة ، وكلنا من أولى منهن بأب وإبنت .

وقد ورد في إرثهن آثار ، وشرط إرثهن علم الأم ويشتركن إذا تساوين ، ويحجب بعضهن بعضاً بالقرب من الميت .

وهو (أى السلس) فرض ولد الأم الواحد ، ذكراً كان أو أنثى بإجماع العلماء لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ وتقدمت قراءة عبد الله

ابن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص .

وهو (أى السلس) فرض بنت الابن فأكثر مع بنت الصلب بإجماع العلماء ، لحديث ابن مسعود ، وقد سئل عن بنت وبنت ابن فقال : أقضى فيهما قضاء رسول الله ﷺ ، للابنة النصف ، ولابنة الابن السلس تكملة الثلثين ، وما بقى فلاخت . رواه البخارى .

وكذا حكم بنت ابن ابن ، مع بنت ابن ، وهكذا .

ومثل بنت الابن مع البنت ، الأخت لأب مع الشقيقة ، قياساً عليها .

والسلس : - للأب أو للجد عند عدم الأب ، ومع وجود الفرع الوارث .

هذه هى القروض الستة المذكورة فى القرآن الكريم ، وهؤلاء هم أصحابها وكيفية أنحلهم لها .

فإن بقى بعد أصحابها شيء أدخله العاصب عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلَهُمُ الثُّلُثُ ﴾ يعنى والباقي لأبيه تمصياً . وقوله عليه الصلاة والسلام فى حديثنا هذا : «أحلقتوا القرائض بأهلها ، فما بقى فلأولئك رجل ذكره» . وفى إرث أخ سعد بن الربيع «وما بقى فهو لك» . وللتعصيب ، جهات بعضها أقرب من بعض ، فيرثون الميت بحسب قرابته منه .

وجاهات العصوبة ، بُنُوَّة ، ثم أُبُوَّة ، ثم أُخُوَّة وبنوهم ، ثم أعمام وبنوهم ثم الولاء ، وهو المعتق ، وعصباته .

فيقدم الأقرب جهة ، كالابن مقدم على الأب .

فإن كانها فى جهة واحدة ، قدم الأقرب منزلة من الميت ، كالابن يقدم على ابن الابن .

فإن كانوا في جهة واحدة واستوت منزلتهم من الميت ، قدم الأقوى منهم وهو الشقيق على من لأب من إخوة وأبنائهم ، أو أعمام ، وأبنائهم .
ويحجب الورثة بعضهم بعضاً حرماناً وتقصاناً .

فالتقصان يدخل على جميعهم . والحرمان لا يدخل على الزوجين والأبوين والولدين لأنهم يُدُلُّون بلا واسطة .

والأب يسقط الجسد ، والجسد يسقط الجسد الأعلى منه .
والأم تسقط الجدات ، وكل جدة تسقط الجدة التي فوقها .
والابن يسقط ابن الابن وكل ابن ابن أعلى يسقط من تحته من أبناء الأبناء .

ويسقط الإخوة الأشقاء ، بالابن ، وبالأب ، وبالجدة على الصحيح .
والإخوة لأب يسقطون بمن يسقط به الأشقاء وبالأخ الشقيق .
وبنو الإخوة يسقطون بالأب ، وبكل جد لأب ، وبالإخوة والأعمام يسقطون بالإخوة وأبنائهم .

وأولاد الأم . يسقطون بالفروع مطلقاً ، وبالأصول من الذكور .
وبنت الابن ، تسقط بنت الصلب فأكثر .

وكل بنت ابن نازل تسقط باثنتين فأكثر من فوقها . ما لم يكن مع بنات الابن أو من نزل منهن من يعصبهن ، من ولد ابن .
وتسقط الأخوات لأب بالشقيقتين فأكثر ، ما لم يكن معهن من يعصبهن من إخوانهن .

هله خلاصة سقناها لبيان الموارث بمناسبة شرح هذا الحديث الجامع ، وإلا فقد أطال العلماء الكلام على هذا الباب من أبواب الفقه ، وأفردوه بالتصانيف الكثيرة . والله ولي التوفيق .

الحديث الثالث والتسعون بعد المائتين

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْتَزِلُ
غَدًا فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟

فَقَالَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ ؟ » .
ثُمَّ قَالَ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » .

الغريب :

الرباع : محلات الإقامة ، والمراد - هنا - الدور . والرباع : بكسر
الراء .

المعنى الإجمالي :

لما جاء النبي ﷺ لفتح مكة سأله أسامة بن زيد : هل سيتزل صبيحة
دخوله فيها في داره ؟

فقال ﷺ : وهل ترك لنا عقيل بن أبي طالب من رباع نسكنها ؟
وذلك أن أبا طالب توفي على الشرك ، وخلف أربعة أبناء ، طالباً ،
وعقيلاً وجعفرأ ، وعلياً .

فجضر وعلي ، أسلما قبل وفاته ، فلم يرثاه ، وطالب وعقيل بقيا
على دين قومهما فورثاه ، ففقد طالب في غزوة بدر ، فرجعت الدور كلها
لعقيل فباعها .

ثم بين ﷺ حكماً عاماً بين المسلم والكافر فقال : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ

الكافر. ولا يرث الكافر المسلم .

لأن الإرث مبناه على الصلة والقرنى والنفع ، وهى منقطعة ما دام الدين مختلفاً لأنه الصلة المتينة ، والعروة الوثقى بين الأقارب .

فإذا فقدت هذه الصلة ، فقد معها كل شيء ، وانقطعت علاقة التوارث بين الطرفين ، لأن فصمها أقوى من وصل النسب والقرابة .
جميع الله المسلمين على التقوى ، وقوى صلاتهم وعلاقاتهم بالإيمان .
إنه سميع الدعاء .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١- جواز بيع بيوت مكة ، حيث أقر النبي ﷺ القصد على حاله .
- ٢- أن المسلم لا يرث الكافر ، ولا الكافر يرث المسلم .
- ٣- أن الإسلام هو أقوى الروابط ، واختلاف الدين ، وتشتت الآراء الباطلة ، هو السبب فى حُلِّ العلاقات والصلّات .

• • •

الحديث الرابع والتسعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ .

المعنى الإجمالى :

الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةٍ النِّسْبِ ، من حيث إن كلا منهما لا يكتسب ببيع ولا هبة ولا غيره ، لهذا لا يجوز التصرف فيه ببيع ولا غيره .

وإنما هو صلة ورابطة بين الملقى والملقى يحصل بها إرث الأول من الثاني ، بسبب نعمته عليه بالملقى الذى هو فك رقبته من أسر الرق . إلى ظلال الحرية الفسيحة .

ما يستفاد من الحديث :

١ - النهى عن بيع الولاء ، وعن هبته . وعن غيرها من أنواع التمليكات .

٢ - أن العقد باطل لأن النهى يقتضى الفساد .

٣ - أن هذه العلاقة الباقية التى لا تنفصم ، كما لا تنفصم علاقة النسب بسبب الإرث ، فيرث الملقى من عتيقه ، وكذلك عصبه المتعصبون بأنفسهم ، لنعمة العتق عليه .

• • •

الحديث الخامس والتسعون بعد المائتين

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ سِنِينَ : تُخِيرَت عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ . وَأَهْدَيْتُ لَهَا لَحْمًا ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَقَى بِبُرَيْرٍ وَأَذِمَ مِنْ أَذَمِ الْبَيْتِ .

فَقَالَ : « أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ » ؟

فَقَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ .

فقال : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ » .
وقال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا : « الْوَلَاءُ لِمَنْ
أَعْتَقَ » .

الغريب :

برمة . قال في القاموس : البرمة - بالضم - قَدْرٌ من حجارة :
جمعه بَرْمٌ . بالضم في الباء . وبالفتح في الراء .

المعنى الإجمالي :

تذكر عائشة رضي الله عنها من بركة مولاتها بريرة مقيمة بتلك
الصدقة . التي قربتها منها . حيث أجرى الله تعالى من أحكامه الرشيدة
في أمرها ثلاث سنن . بقيت تشريعاً عاماً على مر الدهور .

فالأولى -- أنها عتقت تحت زوجها الرقيق «مغيث» فخيرت بين
الإقامة معه على نكاحهما الأول . وبين مفارقتها واختيارها نفسها حيث
أصبح لا يكافئها في الدرجة . إذ هي حرة وهو رقيق . والكفأة هنا
معتبرة . فاختارت نفسها . وفسخت نكاحها . فصارت سعة لغيرها .

والثانية - أنه أهلى لها لحمٌ وهي في بيت مولاتها عائشة فدخل النبي
ﷺ وهم يطبخون اللحم في البرمة . فدعا بطعام فأتوه بمنز وأدم من أدم
البيت الذي كانوا يستعملونه في عاداتهم الدائمة . ولم يأتوه من اللحم الذي
تصلق به على بريرة . لعلمهم أنه لا يأكل الصدقة فقال : ألم أر البرمة
على النار فيها لحم ؟ فقالوا : بلى . ولكنه قد تصلق به على بريرة .

وكرهنا إطعامك منه .

فقال : هو عليها صدقة ، وهو منها لنا هدية .

والثالثة : أن أهلها لما أرادوا بيعها من عائشة . اشترطوا أن يكون
ولاؤها لهم فقال النبي ﷺ : إنما الولاء لمن أعتق .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن الأمة إذا عتقت تحت عبد يكون لها الخيار بين البقاء معه
وبين الفسخ من عصمة نكاحه ، وجواز ذلك بإجماع العلماء .

٢ - فيه بيان اعتبار الكفاءة في النسب بين الزوجين .

٣ - أن الفقير إذا تصدق عليه فأهدى من صدقته على من لا تحل له
الصدقة ، من غنى وغيره ، أنه جاف ، حيث قد ملك الصدقة ، فيتصرف
فيها كيف شاء .

٤ - فيه دليل على سؤال صاحب البيت أهله عن شئونه وأحوال
منزله .

٥ - وفيه انحصار الرياء للمعتق ، فلا يكون لغيره . ولا يخرج
عن أحقيته بحال .

٦ - أنه ما دام بهذه الصفة من اللصوق ، حيث قد جعل لحمه كلحمه
النسب فيحصل به إرث المعتق وعصبته من عتيقه . وهذا المقصود من
ذكر الحديث هنا .

* * *

كِتَابُ النِّكَاحِ^(١)

النكاح حقيقة - لغة - الوطء . ويطلق - مجازاً - على العقد ، من إطلاق السبب على السبب .

وكل ما ورد في القرآن من لفظ (النكاح) ، فالمراد به العقد إلا قوله تعالى : ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ فالمراد به الوطء .

والأصل في مشروعيته ، الكتاب ، والسنة ، والإجماع .
أما الكتاب . فقوله تعالى : ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ وغيره من الآيات .

وأما السنة . فآثار كثيرة . قولية ، وفعلية . وقريرية . ومنها حديث الباب [يا معشر الشباب . . . الخ]

وأجمع المسلمون على مشروعيته . وقد حث عليه الشارع الحكيم لما يترتب عليه من القوائد الجليلة . ويدفع به من المفاسد الجسيمة ، فقد قال الله تعالى : ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ وهذا أمر ، وقال : ﴿وَلَا تَفْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ وهذا نهي .

وقال ﷺ : «النكاح سني فمن رغب عن سني فليس مني» وقال : «تناكحوا تكثروا . فإني مبأى بكم الأمم يوم القيامة والنصوص في هذا المعنى كثيرة .

كل هذا لما يترتب عليه من المنافع العظيمة . التي تعود على الزوجين . والأولاد . والمجتمع . والدين . بالمصالح الكثيرة .

(١) من هنا إلى باب الصداق . لم يجعل المؤلف بين أحاديث ترجمة وحيث إن أحاديثه مشعبة البحوث . فصلتها بتراجم تناسبها - ١٠ هـ . شارح .

فمن ذلك ، ما فيه من تحصين فرج الزوجين وقصر كل منهما بهذا
[العهد] نظره على صاحبه عن الخُلان والخليلات .

ومن ذلك ما في النكاح من تكثير الأمة بالتناسل ليكثر عباد الله
تعالى . وأتباع نبيه ﷺ فتتحقق المباهاة ويتساعدوا على أعمال الحياة .
ومنها : - حفظ الأنساب . التي يحصل بها التعارف : والتآلف .
والتعاون ، والتناصر .

ولولا عقد النكاح وحفظ الفروج به ، لضاعت الأنساب ، ولأصبحت
الحياة فوضى ، لا وراثة ولا حقوق ، ولا أصول ولا فروع .

ومنها : - ما يحصل بالزواج من الألفة والمودة والرحمة بين الزوجين .
فإن الإنسان لا بُدَّ له من شريك في حياته ، يشاطره همومه وغمومه ،
ويشاركه في أفراحه وسروره .

وفي عقد الزواج [سر إلمى عظيم] يتم عند عقده - إذا قلر الله
ألفة - هذه المعاني التي لا تتم بين الصديقين والقريين كلها وإذا حصل
شيء منها ، فبعد الخلطة الطويلة .

وإلى هذا المعنى أشار تبارك وتعالى بقوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ
لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ
فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ .

ومنها : - ما يحصل من اجتماع الزوجين من قيام البيت والأسرة ،
الذي هو نواة قيام المجتمع وصلاحه .

فالزوج يَكِدُّ ويكسح ويتكسب ، فينفق ويعول .

والمرأة ، تدبر المنزل ، وتنظم المعيشة وترى الأطفال ، وتقوم

بشئونهم .

وبهذا تستقيم الأحوال ، وتستظم الأمور.

وبهذا تعلم أن للمرأة في بيتها عملاً كبيراً ، لا يقل عن عمل الرجل في خارجه ، وأنها إذا أحسنت القيام بما نيظ بها فقد أدت للمجتمع كله خلمات كبيرة جليلة .

فتبين أن الذين يريدون إخراجها من بيتها ومقر عملها ، لئشارك الرجل في عمله ، قد ضلوا عن معرفة مصالح الدين والدنيا ، ضلالاً بعيداً . وفوائد النكاح ، لا تحصيها الأقلام ولا تحيط بها الأفهام ، لأنه نظام شرعى إلهى ، سنٌ ليحقق مصالح الآخرة والأولى .

ولكن له آداب وحدود ، لا بد من مراعاتها والقيام بها من الجانبين ، لئتم به النعمة ، وتتحقق السعادة ، ويصفو العيش ، وهى أنه يقوم كل واحد من الزوجين بما لصاحبه من حقوق ، ويراعى ما له من واجبات . فمن الزوج ، القيام بالإتفاق ، وما يستحق من كسوة ومسكن بالمعروف ، وأن يكون طيب النفس ، وأن يحسن العشرة باللفظ واللين ، والبشاشة والأنس ، وحسن الصحبة .

وعليها أن تقوم بخدمته وإصلاح بيته ، وتدير منزله ونفقته ، وتحسن إلى أبنائه وتربيهم ، وتحفظه في نفسه وبيته وماله ، وأن تقابله بالطلاقة والبشاشة وتضىء له أسباب راحته ، وتدخل على نفسه السرور ، ليجد في بيته السعادة والانشراح والراحة ، بعد نصَبِ العمل وتعبه .

فإذا قام كل من الزوجين بما لصاحبه من الحقوق والواجبات ، صارت حياتهما سعيدة ، واجتماعهما حميداً ، ورفرف على بيتهما السرور والحبور ، ونشأ الأطفال في هذا الجو المهادىء الوادع ، فشبوا على كرم الطبع ، وحسن الشماثل ، ولطيف الأخلاق .

وهذا النكاح الذى أتينا على شيء من فوائده ، ثم ذكرنا ما يحقق من السعادة ، هو النكاح الشرعى الإسلامى الذى يكفل صلاح البشر ، وعمار الكون ، وسعادة الدارين .

فإن لم يحقق المطلوب ، فلأنه لم تراعى فيه النظم الإلهية التى أمر بها وحث عليها ، وبهذا تترك سُمُو الدين ، وجليل أهدافه ومقاصده .

* * *

الحديث السادس والتسعون بعد المائتين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُّ لِلْبَصَرِ ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ . وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ » .

الغريب :

معشر الشباب : المعشر ، هم الطائفة الذين يشملهم وصف .
الباءة : فيها لغات ، أشهرها بالمد والماء ، اشتقت للنكاح من «المباءة» وهى المنزل للملازمة بينهما ، حيث إن من تزوج امرأة بؤرها منزلا .

فعلية بالصوم : قيل إنه من قبيل إغراء الغائب وسهل ذلك فيه أن الْمُتَزَوِّجَ به تقدم ذكره فى قوله : [من استطاع منكم الباءة] فصار كالحاضر .
وقيل : إن الباء زائدة ، ويكون معنى الحديث ، الخبر ، لا الأمر .
وجاء : الرجاء . بكسر الواو والمد وهو رضى عروق الخصيتين حتى

تنفضخا ، فتلهب بهما شهوة الجماع ، وكذلك الصوم . فهو مُضعِف لشهوة الجماع ، ومن هذا تكون بينهما المشابهة .

المعنى الإجمالي :

حيث إن التحصن والتعفف واجب ، وأن ضدهما محرم ، وهو آتٍ من قبل شدة الشهوة مع ضعف الإيمان ، والشباب أشد شهوة ، خاطبهم النبي ﷺ مرشداً لهم إلى طريق العفاف ، وذلك أن من يجد منهم مؤنة النكاح من المهر والنفقة والسكن ، فليتزوج حيث إن الزواج يخفف البصر عن النظر المحرم ويحصن الفرج عن الفواحش وأغرى من لم يستطع منهم مؤنة النكاح وهو تائق إليه - بالصوم ، ففيه الأجر ، وقمع شهوة الجماع وإضعافها بترك الطعام والشراب ، فتضعف النفس وتسد مجارى الدم التي ينفذ معها الشيطان ، فالصوم يكسر الشهوة كالوجاء لليقضتين اللتين تصلحان المعنى فتتهيج الشهوة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - حدث الشباب القادر على مؤنة النكاح [المهر والنفقة] حته على النكاح لأنه مظنة القوة وشدة الشهوة .
- ٢ - من المعنى الذي خوطب لأجله الشباب ، يكون الأمر بالنكاح لكل مستطيع لمؤنته وقد غلبته الشهوة .
- ٣ - التعليل في ذلك أنه أغض البصر وأحصن للفرج عن المحرمات .
- ٤ - إغراء من لم يستطع مؤنة النكاح بالصوم ، لأنه يضعف الشهوة ، حيث إن الشهوة تكون من الأكل ، فتركه يضعفها .

• • •

الحديث السابع والتسعون بعد المائتين

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَحْلِيلِهِ فِي السَّرِّ .

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَكُلُ اللَّحْمَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ .

فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا : كَذِبًا وَكُذًّا ؟ وَلَكِنِّي أَصَلُّ وَأَنَامُ ، وَأُصُومُ وَأُفْطِرُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ . فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ^(١) » .

المعنى الإجمالي :

بنيت هذه الشريعة السامية على السماح واليسر ، وإرضاء النفوس بطيبات الحياة وملاذئها المباحة به ، وكرهها للعت والشفة والمشفة على النفس ، وحرمانها من خيرات هذه الدنيا .

ولذا فإن نفراً من أصحاب النبي ﷺ حملهم حب الخير والرغبة فيه إلى أن يذهبوا فيسألوا عن عمل النبي ﷺ في السر الذي لا يطلع عليه غير أزواجه .

(١) هذا اللفظ لمسلم خاصة ، والبخارى نحوه ، ولهذا قال المصنف في (عملته الكبرى) منقح عليه ، واللفظ لمسلم ، والبخارى نحوه .

فلما أعلمتهم به استقلوه ، وذلك من نشاطهم على الخير وجَدُّهم فيه .
فقالوا : وأين نحن من رسول الله ﷺ ، قد غفر الله له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر؟ ! فهو - في ظنهم - غير محتاج إلى الاجتهاد في
العبادة .

فعول بعضهم على ترك النساء ، ليفرغ للعبادة .
وعول بعضهم على ترك أكل اللحم ، زهادة في ملاذ الحياة .
وصمم بعضهم على أنه سيقوم الليل كله ، تهجداً أو عبادة .
فبلغ مقاتلتهم من هو أعظمهم تقوى ، وأشدهم خشية ، وأعرف
منهم بالأحوال والشرائع .

فخطب الناس ، وحمد الله ، وجعل الموعظة والإرشاد عاما ،
جريا على عادته الكريمة .

فأخبرهم أنه يعطى كل ذي حق حقه ، فيعيد الله تعالى ، ويتناول
ملاذ الحياة المباحة ، فهو ينام ويصلى ، ويصوم ويفطر ، ويتزوج النساء ،
فمن رغب عن سته السامية ، فليس من أتباعه ، وإنما سلك سبيل
المتدعين .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - حب الصحابة رضي الله عنهم للخير ، ورغبتهم فيه وفي الاقتداء
بنيهم ﷺ .

٢ - سماح هذه الشريعة ويسرها ، أخذاً من عمل نبيها ﷺ وهدية .

٣ - أن الخير والبركة في الاقتداء به ، واتباع أحواله الشريفة .

٤ - أن أخذ النفس بالعنت والمشقة والحرمان ، ليس من الدين

في شيء ، بل هو من سنن المبتدعين المتطعين ، المخالفين لسته سيد المرسلين .

٥ - أن ترك ملاذ الحياة المباحة ، زهادةً وعبادةً ، خروج عن السنة المطهرة واتباع لغير سبيل المؤمنين .

٦ - في مثل هذا الحديث الشريف بيان أن الإسلام ليس رهبانية وحرماناً ، وإنما هو الدين الذي جاء لإصلاح الدين والدنيا ، وأنه أعطى كل ذي حق حقه .

فَلله تبارك وتعالى حق العبادة والطاعة بلا غُلُو ولا تنطُع .

وللبدن حقه من ملاذ الحياة والراحة .

بهذا تعلم أن هذا الدين أنزل من لَدُن حكيم عليم ، أحاط بكل شيء علماً .

علم أن للإنسان ميولاً ، وفيه غرائز ظامئة ، فلم يحرمه من الطيبات ، وعلم طاقته في العبادة ، فلم يكلفه شططاً وعسراً .

* * *

الحديث الثامن والتسعون بعد المائةين

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا .

التبتل : ترك النكاح ، ومنه قيل لمريم عليها السلام :

البتول .

الغريب :

التبتل : أصل التبتل القطع والإبادة ، والمراد - هنا - الانقطاع عن النساء للعبادة .

المعنى الإجمالي :

روى سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه : أن عثمان بن مظعون من شدة رغبته في الإقبال على العبادة ، أراد أن يتفرغ لها ويهجر ملاذ الحياة . فاستأذن النبي ﷺ في أن يتقطع عن النساء ويقبل على طاعة الله تعالى فلم يأذن له ، حيث إن ترك ملاذ الحياة والانقطاع للعبادة ، من العلو في الدين والرهانية المذمومة .

وإنما الدين الصحيح هو القيام بما لله من العبادة مع إعطاء النفس حظها من الطيبات .

ولذا فإن النبي ﷺ لو أذن لعثمان . لاتبعه كثير من المجتدين في العبادة . وتقدم معنى الحديث ، في الذي قبله .

* * *

بَابُ الْمَحْرَمَاتِ فِي النِّكَاحِ

المحرمات في النكاح قسمان ١ : - قسم يحرم إلى الأبد ٢ : -
وقسم يحرم إلى أمد .

فالأول : - سبع من النسب هن ١ : - الأمهات وإن علونَ
٢ : - والبنات وإن زلنَ ٣ : - والأخوات من أبوين ، أو أب . أو أم
٤ : - وبناتهن ٥ : - وبنات الإخوة ٦ : - والعلمات ٧ : - والخاللات .
ودليل تحريم هؤلاء قوله تعالى : [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ..
إلخ] .

ويحرم ما يماثلهن من الرضاة ، لقوله ﷺ : [يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب] .

ويحرم أربع بالمصاهرة وهن ١ : - أمهات الزوجات وإن علونَ .
٢ : - وبناتهن وإن زلن إن كان قد دخل بهن ، ٣ : - وزوجات الآباء
والأجداد وإن علوا ، ٤ : - وزوجات الأبناء وإن نزلوا .
ويحرم ما يماثلهن من الرضاة . ودليل هذا قوله تعالى : [وَأُمَّهَاتُ
نِسَائِكُمْ . . . إلخ] .

أما المحرمات إلى أمد ، فهن أخت الزوجة ، وعمتها ، وخالتها ،
والخامسة للحر الذي عنده أربع زوجات ، والزانية حتى تتوب ، ومطلقة
ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ، والمُحرمة بنسك حتى تحل ، والمعتدة من
غيره حتى تنقضي عدتها .

وما عدا هؤلاء فهو حلال ، كما قال تعالى - حين عدد المحرمات -
[وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ] .

وفي هذين الحديثين الآتين في هذا الباب ، الإشارة إلى بعض ما تقدم .

• • •

الحديث التاسع والتسعون بعد المائتين

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، انكِحْ أُخْتِي ابْنَةَ أَبِي سُفْيَانَ ، فَقَالَ : « أَوْ تُحِبِّينَ ذَلِكَ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ ، أُخْتِي .

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ ذَلِكَ لَا يَمِلُ لِي » . قَالَتْ : فَلَمَّا نَحَدَّثْتُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُنِكَحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : « بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ ، فَقَالَ : « إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَلْتُ لِي ، إِنَّهَا لَأَبْنَةُ أُخْتِي مِنَ الرَّصَاعَةِ ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ نُؤَيَّةُ ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ » .

قَالَ ^(١) عُرْوَةُ : وَنُؤَيَّةُ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لَهَبٍ ، كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا ، فَأَرْضَعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ رَأَاهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حَبِيبَةٍ ، فَقَالَ لَهُ : مَاذَا لَقِيتَ ؟ قَالَ أَبُو لَهَبٍ : لَمْ أَلْقَ بَعْدُكُمْ خَيْرًا ،

(١) قوله : [قال عروة . . إلخ] يوهم أنه من المطلق عليه ، وليس كذلك ، فهو من أفراد البخاري خاصة . كما قاله «عبد الحق» في جمعه بين الصحيحين .

عَبَّرَ أَنِّي مُسْقِئٌ فِي هَذِهِ بَعْتَا قِي تُؤْيِيَّة .

الحجية ، بكسر الحاء : الحالة

الغريب :

بمخلة : بضم الميم ، وسكون الحاء المعجمة ، وكسر اللام . اسم فاعل من «أخلى يخلو» أى لست بمفردة بك ، ولا خالية من ضلة .
نُحَدِّثُ : بضم النون وفتح الحاء ، بالبناء للمجهول .
بنت أم سلمة : استفهام قصد به التثبيت لرفع الاحتمال في إرادة غيرها .

ريبتى فى حجرى : الربية مشتقة من الرب وهو الإصلاح ، لأنه يقوم بأمرها .
والحجر بفتح الحاء وكسرها ، وليس له مفهوم ، بل مجرد مراعاة لفظ الآية .

توبة : بالثلاثة المضمومة ، ثم واو مفتوحة ، ثم ياء التصغير ، ثم باء موحدة ثم هاء .
بشر حية : بكسر الحاء المهملة ، وسكون الياء التحتية ، ثم باء موحدة . أى بسوء حال . ووقع مضبوطاً فى بعض نسخ البخارى بالجاء للمعجمة .

المعنى الإجمالى :

أم حبيبة^(١) بنت أبى سفيان هى إحدى أمهات المؤمنين رضى الله

(١) قيل : اسمها «رملة» وقيل : عزة .

عنهن وكانت حظية وسعيدة بزواجهما من رسول الله ﷺ [ورحق لها ذلك] ، فالتصقت من النبي ﷺ أن يتزوج أختها .

فعجب ﷺ ، كيف سمحت أن ينكح ضرة^(١) لها ، لما عند النساء من الغيرة الشديدة في ذلك ، ولذا قال - مستغهماً متعجباً - :
أو تحيين ذلك ؟ فقالت : نعم أحب ذلك .

ثم شرحت له السبب الذي من أجله طابت نفسها بزواجه من أختها ، وهو أنه لا بد لها من مشارك فيه من النساء ، ولن تنفرد به وحدها ، فإذا فليكن المشارك لها في هذا الخير العظيم هو أختها .

وكانها غير عالمة بتحريم الجمع بين الأختين ، ولذا فإنه أخبرها ﷺ أن أختها لا تحل له^(٢) .

فأخبرته أنها حُدَّتْ أنه سيتزوج بنت أوى سلمة .

فاستغهم منها مثبتاً : تريدن بنت أم سلمة ؟ قالت : نعم :

فقال - ميناك كذب هذه الشائعة - : إن بنت أم سلمة لا تحل لي
لسبيين .

أحدهما : - أنها ربيقتى التى قمت على مصالحها في حجرى ، فهى بنت زوجتى .

والثانى : أنها بنت أخى من الرضاعة ، فقد أرضعتنى ، وأباها أبا سلمة ، ثوبية [مولاة لأوى لهب] فأنا عمها أيضاً ، فلا تعرضن على بناتكن وأخواتكن ، فأنا أدرى وأولى منك بتدبير شأنى في مثل هذا .

(١) ضرة المرأة ، هى امرأة زوجها .

(٢) يبنى لا تحل له أختها ما دامت هى زوجة ، فهى من المحرمات إلى أمد .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١- تحريم نكاح أخت الزوجة ، وأنه لا يصح .
- ٢- تحريم نكاح الربية ، وهي بنت زوجته التي دخل بها . والمراد بالدخول - هنا - الوطء ، فلا يكفي مجرد الخلوة .
- ٣- ليس «الحجر» - هنا - مراداً ، وإنما ذكر لقصد التبشيع والتنفير .
- ٤- تحريم بنت الأخ من الرضاعة ، لأنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب .
- ٥- أنه ينبغي للمفتي - إذا سئل عن مسألة يختلف حكمها باختلاف أوجهها - أن يستفصل عن ذلك .
- ٦- أنه ينبغي توجيه السائل بيان ما ينبغي له أن يعرض عنه وما يقبل عليه ، لا سيما إذا كان ممن جب تربيته وتعليمه ، كالولد والزوجة .

• • •

الحديث الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا : وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » .

المعنى الإجمالي :

جاءت هذه الشريعة المطهرة بكل ما فيه الخير والصلاح وحاربت كل ما فيه الضرر والفساد ومن ذلك أنها حثت على الألفة والمحبة والمودة ،

ونبت عن التباعد . والتقاطع ، والبغضاء .

فلما أباح الشارع تعدد الزوجات لما قد يدعو إليه من المصالح وكان - غالباً - جمع الزوجات عند رجل ، يورث بينهما العداوة والبغضاء ، لما يحصل من الغيرة ، نهى أن يكون التعدد بين القريبات ، خشية أن تكون القطيعة بين الأقارب .

فنهى أن تنكح الأخت على الأخت ، وأن تنكح العمة على بنت الأخ وابنة الأخت على الخالة وغيرهن ، مما لو قدر أحدهما ذكراً والأخرى أنثى ، حرم عليه نكاحها في النسب . فإنه لا يجوز الجمع والحال هذه . وهذا الحديث يخص عموم قوله تعالى : ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ وأدبنا أحكامه ، فلا حاجة إلى تفصيلها ، لوضوحها من المعنى الإجمالي .

* * *

بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

الشروط في النكاح قسمان :-

- ١ - صحيح وهو: ما لا يخالف مقتضى العقد ، وأن يكون المشترط من الزوجين ، غرضاً صحيحاً ، ويأتى شيء من أمثله .
- ٢ - وباطل وهو: ما كان مخالفاً لمقتضى العقد .

والميزان في هذه الشروط ونحوها ، قوله ﷺ : «المسلمون عند شروطهم ، إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» ولا فرق بين أن يقع اشتراطها قبل العقد أو معه .

• • •

الحديث الواحد بعد الثلاثمائة

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » .

المعنى الإجمالى :

لكل واحد من الزوجين مقاصد وأغراض في إقدامه على عقد النكاح . فيشترط على صاحبه شروطاً ليلمسك بها ويطلب تنفيذها ، عدا ما هناك من شروط هي من مقتضيات عقد النكاح .

وحيث إن شروط النكاح عظيمة الحرمه ، قوية اللزوم - لكونها
استحق بها استحلال الاستمتاع بالفروج - فقد حث الشارع الحكيم
العادل على الوفاء بها ، فقال : إن أحق شرط يجب الوفاء به وأولاه . هو
ما استحل به الفرج . ويُلْزَم من أجله البضع .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - وجوب الوفاء بالشروط التي التزم بها أحد الزوجين لصاحبه .
وذلك كاشتراط زيادة في المهر أو السكنى بمكان معين من جانب المرأة ،
وكاشتراط البكارة . والنسب ، من جانب الزوج .
- ٢ - أن وجوب الوفاء . شامل للشروط التي هي من مقتضى العقد ،
والتي من مصلحة أحد الزوجين .
- ٣ - يقيده عموم هذا الحديث بوجوب الوفاء بالشروط . بمثل
حديث [لا يحل لامرأة تسأل طلاقاً أختها] .
- ٤ - أن الوفاء بشروط النكاح أكد من غيرها . لأن عوضها استحلال
الفروج .

• • •

الحديث الثاني بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الشَّغَارِ .
وَالشَّغَارُ ، أَنَّ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ
ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ .

الغريب :

الشفار : بكسر الشين المعجمة والفاء المعجمة ، أصله - في اللغة -
الرفع ، فأخذ منه صورة هذا النكاح لرفع كل واحد من الولين عن موليته
لصاحبه بلا صدق ولا نفع يعود عليها .

المعنى الإجمالي :

الأصل في عقد النكاح أنه لا يتم إلا بصدق للمرأة ، يقابل ما تبذله
من بعضها .

ولهذا فإن النبي ﷺ نهى عن هذا النكاح الجاهل ، الذي يظلم به
الأولياء مولياتهم ، حيث يزوجونهم بلا صدق يعود نفعه عليهن ، وإنما
يبدلون بما يرضى رغباتهم وشهواتهم ، حيث يقدمونهن إلى الأزواج ،
على أن يزوجهن مولياتهم بلا صدق .

فهذا ظلم وتصرف في أبضاعهن بغير ما أنزل الله . وما كان كذلك .
فهو محرم باطل .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - النهي عن نكاح الشفار ، والنهي يقتضى الفساد ، فهو غير
صحيح .

٢ - أن العلة في تحريمه وفساده ، هو خطوه من الصداق المسمى ،
ومن صداق المثل ، وأشار إليه بقوله : [وليس بينهما صداق] .

٣ - وجوب النصح للمولية . فلا يجوز تزويجها بغير كفء ، لغرض
الولي ومقصده .

٤ - حيث جعلنا العلة في إبطال هذا النكاح ، هي خلوه من الصِّدَاق ، فإنه يجوز أن يزوجه موليته على أن يزوجه الآخر موليته بصدّاق غير قليل مع الكفّاءة بين الزوجين والرضا منهما .

٥ - قوله : [والشغار : أن يزوّج الرجل . . إلخ] جعله بعضهم من تفسير نافع وليس خاصاً بالابنة . بل كل مولية .

٦ - أجمع العلماء على تحريم هذا النكاح ، واختلفوا في بطلانه . فعند أبي حنيفة أن النكاح يصح ويفرض لها مهر مثلها . وعند الشافعي وأحمد . أن النكاح غير صحيح ، لأن التَّهْنِئَةَ يقتضي الفساد .

وحكى في الجامع رواية عن الإمام أحمد بطلانه ولو مع صدّاق ، اختارها «الخرقي» لعموم ما روى الشيخان عن ابن عمر . [أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار] ومثله في مسلم عن أبي هريرة . ولأن أبا داود جعل التفسير وهو قوله . [وليس بينهما صدّاق] من كلام نافع .

واختار هذا القول العلامة الأثرى «الشيخ عبد العزيز بن باز» حفظه الله في رسالة له في الأنكحة الباطلة . والله أعلم .

• • •

الحديث الثالث بعد الثلاثمائة

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ .

المعنى الإجمالى :

سَنَّ الشارع النكاح لقصد الاجتماع والدوام ، والألفة ، وبناء الأسرة ، وتكوينها .

ولذا كان أبغض الحلال إلى الله الطلاق ، لكونه هدماً لهذا البناء الشريف .

وكل قصد أو شرط يخالف هذه الحكمة من النكاح ، فهو باطل .
ومن هنا حرم نكاح «المتعة» ، وهو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل ، بعد أن كان مباحاً في أول الإسلام لداعى الضرورة .

ولكن ما فى هذا النكاح من المفسد ، من اختلاط فى الأنساب ، واستئجار للفروج ، وبغافاة للنوق السليم والطبيعة المستقيمة ، هذه المفسد رَبَتْ على ما فيه من لذة قضاء الشهوة الحيوانية .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - تحريم نكاح المتعة وبطلانه ، وعليه أجمع العلماء .
٢ - كان مباحاً فى أول الإسلام للضرورة فقط ، ثم جاء التأكيد والتأييد لتحريمه ولو عند الضرورة .

٣ - نهى الشارع الحكيم عنه ، لما يترتب عليه من مفسد ، منها :
اختلاط الأنساب ، واستباحة الفروج يغير نكاح صحيح .

٤ - النهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية فهى رجس ، بخلاف الحمر الوحشية ، فهى حلال بالإجماع .

اختلاف العلماء :

أجمع العلماء على تحريم هذا النكاح وبطلانه .
واختلفوا في الوقت الذي حرم فيه ، تبعاً للآثار التي وردت في تحريمه .
فبعضهم يرى أن التحريم كان يوم «خير» مستنداً بحديث الباب ،
ثم إنها أيسحت ، ثم حرمت يوم فتح مكة .
وبعضهم يرى أنها لم تحرم إلا يوم الفتح ، وقبله كانت مباحة ،
ويقولون : إن علياً رضي الله عنه لم يرد في هذا الحديث أن تحريم المنة
وقع مع تحريم لحوم الحمر الأهلية يوم «خير» وإنما قرهما جميعاً رداً
على ابن عباس الذي يميز المنة للضرورة ويبيح لحوم الحمر الأهلية .
وهذا القول أولى .

• • •

بَابُ مَلْجَأٍ فِي الْاسْتِمَارَةِ وَالْاسْتِئْذَانِ

الحديث الرابع بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا تُنْكَحُ الْيَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ : أَنْ تَسُكَّتَ » .

الغريب :

الأيّم : بفتح الميم وتثنية الياء التحتية المثناة ، بعدها ميم ، أشهر وأكثر ما تسعمل ، في المرأة المتفاوضة من زوجها ، وهو متعين هنا ، لمقابلتها للبكر .

تستأمر : أصل الاستمرار : طلب الأمر . فالمعنى : لا يعقد عليها إلا بعد طلب الأمر منها ، وأمرها به .

المعنى الإجمالي :

عقد النكاح عقد خطير ، يستتبع به الزوج أشد ما تحافظ عليه المرأة ، وهو بضعها .

وتكون بهذا العقد أسيرة عند زوجها ، يوجهها حيث يشاء ويريد ، لهذا جعل لها الشارع العادل الرحيم الحكيم الأمر ، في أن تختار

شريك حياتها ، وأن تصطفيه بنظرها . فهي التي تريد أن تعاشره ، وهي أعلم بميولها ورغبتها .

فلهذا نهى النبي ﷺ أن تزوج الثيب حتى يؤخذ أمرها فتأمر .
كما نهى عن تزويج البكر حتى تستأذن في ذلك أيضاً فتأذن .
وحيث إنه يغلب الحياء على البكر ، اكتفى منها بما هو أخف من الأمر ، وهو الإذن ، كما اكتفى بسكوتها ، دليلاً على رضاها .

ما يؤخذ من الحديث :

١- النهى عن نكاح الثيب قبل استثمارها وطلبها ذلك .
وقد ورد النهى بصيغة النفي ، ليكون أبلغ ، فيكون النكاح بدونه باطلاً .

٢- النهي عن نكاح البكر قبل استئذانها ، ومقتضى طلب إذنها ، أن نكاحها بدونه باطل أيضاً .

٣- يفيد طلب إذنها : أن المراد بها البالغة ، وإلا لم يكن لاستئذانها فائدة ، لو كان المراد الصغيرة .

٤- عبر عن البكر بالاستئذان لغلبة الحياء عليها ، فلا تكون موافقتها بأمر كالثيب .

٥- يكفي في إذنها السكوت لحياها - غالباً - عن النطق .
والأحسن أن يجعل لموافقتها بالسكوت أجلاً ، تعلم به أنها بعد انتهاء مدته يعتبر سكوتها إذنًا منها وموافقة .

٦- لا يكفي في استثمار الثيب واستئذان البكر مجرد الإخبار بالزواج ، بل لا بد من تعريفها بالزوج تعريفاً تاماً ، عن سنه ، وجماله ، ومكانته ، ونسبه ، وغناه ، وعمله ، وضد هذه الأشياء ، وغير ذلك مما فيه مصلحة لها .

اختلاف العلماء :

ليس هناك نزاع بين العلماء ، في أن البالغة العاقله الثيب لا تجبر على النكاح ودليل ذلك واضح .

وليس هناك نزاع أيضاً في أن البكر التي دون التسع ، ليس لها إذن ، فلايتها تزويجها بلا إذنها ولا رضاها بكفنها .

ودليلهم زواج عائشة رضي الله عنها من النبي ﷺ وهي ابنة ست . واختلفوا في البكر البالغة .

فالمتشهور من مذهب الإمام أحمد أن لأيتها إجبارها ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وإسحاق .

ودليلهم ما رواه أبو داود عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال : [الايح أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن وإذنها صيماها^(١)] .

فحيث قسم النساء قسمين ، وأثبت لأحدهما الحق ، دل على نفيه عن الآخر وهو البكر ، فيكون وليها أحق منها .

الرواية الثانية عن الإمام أحمد ، ليس له إجبارها وهو مذهب الإمام أبي حنيفة والأوزاعي ، والثوري ، وأبي ثور .

واختار هذه الرواية من الأصحاب : أبو بكر ، والشيخ تقي الدين بن نيمية ، وابن القيم وصاحب الفائق ، وشيخنا عبد الرحمن آل سعدى ومال إليه الشيخ عبد الله أبا بطين ، مفتي الديار النجدية في زمنه .

ودليل هذا القول ، حديث الباب ، حيث نهى النبي ﷺ عن تزويجها بدون إذنها ، ولو لم يكن إذنها معتبراً ، ما جعله غاية لإنكاحها . وبما رواه أبو داود ، وابن ماجه ، عن ابن عباس : أن جارية

(١) بكسر الصاد : - هو السكوت .

بكرًا أنت النبي ﷺ ، فذكرت أن أباهما زوّجها وهي كارهة . فقهرها النبي ﷺ . وقال ﷺ : [والبكر تستأذن] .

ففى حديث الباب النّهى . وحديث الجارية فيه الحكم بخيارها . وفى الحديث الثالث ، الأمر باستئذانها وهو يقتضى الوجوب .

وهذا القول هو الذى تقتضيه قواعد الشرع الحكيمّة العادلة .

فإذا كان أبوها لا يتصرف بالقليل من مالها بدون إذنها ، فكيف يُكْرِهُهَا على بذلِ بضعها وعِشْرَةِ من تكرهه ، ولا ترغب فى البقاء معه ؟ .

إن إرغامها على الزواج بمن تكره ، هو الحبس المظلم لنفسها ، وقلبيها ، وبدنها ، وعملها .

واقول به ، ينافى العدل والحكمة .

وما الفرق بينها وبين الثيب ، التى عرفوا لها هذا الحق ؟ .

إن التصريق بينهما ، من التصريق بين التماثلين ، الذى ياباه القياس .

وما استدل به للقول الأول من قوله : [الأُم أحق بنفسها من وليها] مفهوم ، وعلى القول بكونه حجة ، فدلّيل المنطوق مقدّم عليه .

تتمة :

عقد النكاح ، كبير خطير ، وضرره ونفعه عائد على الأسرة كلها .

لذا أرى العمل بقوله تعالى [وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ] وهو أن يبحث من أطرافه ، ويتداول الرأى فيه بين جميع أفراد الأسرة المعتبرين ، وأن يستخيروا الله تعالى ، ويسألوه التسيّد والتوفيق ، ويعملوا بما يرون أنه الأحسن والأولى .

ويكون للزوجة الرأى الأخير بعد تعريضها وتفهيمها .

وإذا تم على هذا ، فهو أحرى أن يؤدم بين الزوجين والأسرتين .

بَابُ لَا يَنْكَحُ مُطْلَقَتَهُ ثَلَاثًا

حتى تنكح زوجاً غيره

الحديث الخامس بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتِ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَيْظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرَيْظِيَّ فَطَلَّقَنِي فَبِتَّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الرَّيْبِ وَلِئِمَّا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ .

فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : « أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ ؟ لَا ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتُكَ » .

قَالَتْ : وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَدَّنَ لَهُ ، فَتَادَى : « يَا أَبَا بَكْرٍ ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ »

الغريب :

فَبِتَّ طَلَاقِي : بتشديد التاء المثناة . أصله : القطع ، والمراد طلقها
الطَّلَاقُ الأخيرة من الطَّلَاقَاتِ الثلاث ، كما في صحيح مسلم وطلقها آخر
ثلاث طَّلَاقَاتٍ^(١) .

(١) دخل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من هذه الرواية ، فجعل الرواية التي ساقها

الرَّيْبُ : بفتح الزاي ، بعدها باء مكسورة ، ثم ياء ، ثم راء .
هُدْبَةٌ : بضم الهاء ، وإسكان الدال . بعدها موحدة : هى طرف
الثوب الذى لم ينسج ، شبهوها بهلب العين .
أرادت أن ذَكَرَهُ ، يشبه الهدبة فى الاسترخاء وعدم الانتشار .
عُسَيْلَتُهُ : بضم العين ، وفتح السين . تصغير عسلة ، وهى كناية
عن الجماع . شبه لذته بلذة العسل وحلاوته .

المعنى الإجمالى :

جاءت امرأة رفاعة القرظى شاكية حالها إلى النبي ﷺ .
فأخبرته أنها كانت زوجاً لرفاعة ، فبت طلاقها بالتطبيق الأخيرة ،
وهى الثالثة من طلاقاتها ، وأنها تزوجت بعده «عبد الرحمن بن الزبير»
فلم يستطع أن يحسبها حيث إن ذَكَرَهُ ضعيف رخو ، لا يتشتر .
فبسم النبي ﷺ من جهرها وتصريحها بهذا الذى تستحي منه النساء
عادة ، وفهم أن مرادها ، الحكم لها بالرجوع إلى زوجها الأول رفاعة .
حيث ظنت أنها بعقد النكاح من عبد الرحمن قد حُلَّتْ له .
ولكن النبي ﷺ أبى عليها ذلك ، وأخبرها بأنه لا بد - لحل رجوعها
إلى رفاعة - من أن يطأها زوجها الأخير .

وكان فى باب النبي ﷺ أبو بكر ، وخالد بن سعيد ، ينتظران
الإذن بالدخول فنادى خالد أبا بكر ، متنفراً من هذه المرأة التى تجهر
بمثل هذا الكلام عند رسول الله ﷺ ، كل هذا ، لما له فى صلورهم من
المصنف محتملة لإرسال الثلاث دفعة ، ومحتملة لأن تكون آخر طلاقة ، ومحتملة لأن يكون
ياحدى الكنايات التى تحمل على اليقظة عند بعض الفقهاء .
ولو طعن لهذه الرواية ، لعم أنها مفسرة لها ، وأن المراد - هنا - طلقها الثالثة من
الطلاق - ٥١ - شارح .

المهية والإجلال . ﷺ ورضى الله عنهم وأرضاهم ، وورقنا الأدب معه ، والاتباع له

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - أن المراد بِبَيْتِ الطلاق هنا ، الطلقة الأخيرة من الثلاث . كما بينته الرواية الأخرى كما تقدم في شرح [الغريب] .
- ٢ - أنه لا يحل بعد هذا البَيْتِ المذكور هنا أن ينكحها زوجها . إثبات طلاقها إلا بعد أن تزوج غيره ، ويطأها الزوج الثاني ، فيكون المراد بقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ الوطء ، لا مجرد العقد .
- ٣ - المراد بالعسيلة ، اللذة الحاصلة بتغيب الحشفة ولو لم يحصل إزال مَنِيٍّ ، وعليه إجماع العلماء ، فلا بد من الإيلاج لأنه مظنة اللذة .
- ٤ - أنه لا بد من الانتشار ، وإلا لم تحصل اللذة المشترطة .
- ٥ - أنه لا بأس من التصريح بالأشياء التي يستحي منها للحاجة ، حيث أقرها النبي ﷺ على ذلك ، وتبسم من كلامها .
- ٦ - حسن خلق النبي ﷺ ، وطيب نفسه . اللهم ارزقنا أتباعه . والافتداء به . آمين

اختلاف العلماء :

موضع ذكر هذا الخلاف هو (باب الطلاق) وحيث إن المؤلف لم يأت هناك بما يشير إليه وجاءت مناسبتة هنا ، ذكرناه لقوته ، وللحاجة إليه .

فقد اختلف العلماء فيمن أوقع الطلاق الثلاث دفعة واحدة ، أو أوقعها بكلمات لم يتخللها رجعة ، فهل تلزمه الطلقات الثلاث . فلا

تحل له زوجته إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره ، وتعتمد منه ، أم أنها تكون طليقة واحدة ، له رجعتها ما دامت في العدة ، وبعد العدة يعقد عليها ولو لم تنكح زوجاً غيره ؟ .

اختلف العلماء في ذلك اختلافاً طويلاً عريضاً ، وعُدب من أجل القول بالرجعة بها جماعة من الأئمة والعلماء ، منهم شيخ الإسلام «ابن تيمية» وبعض أتباعه .

وما ذلك إلا لأن القول بوقوعها ، هو المشهور من المذاهب الأربعة . وكأن من خرج عنها لقوة دليل أو لاتباع إمام من سلف الأمة ليس على الحق . قاتل الله المتعصب والمهوى ، وهي مسألة طويلة . واكتننا نسوق - هنا - ملخصاً فيه الكفاية .

ذهب جمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الأربعة ، وجمهور الصحابة والتابعين : إلى وقوع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة إذا قال : (أنت طالق ثلاثاً) ونحوه أو «بكلمات» ولو لم يكن بينهن رجعة .

ودليلهم حديث ركانة بن عبد الله (أنه طلق امرأته البتة) فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال : «والله ما أردت إلا واحدة» ؟ .

قال ركانة : (والله ما أردت إلا واحدة) يستحطفه ثلاثاً .

وهذا الحديث أخرجه الشافعي ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، وابن حبان ، والحاكم .

ووجه الدلالة من الحديث ، استحلافه ﷺ للمطلق أنه لم يرد بالبتة إلا واحدة ، فدل على أنه لو أراد بها أكثر ، لوقع ما أراد .

واستدلوا أيضاً بما في صحيح البخاري عن عائشة «أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً . فتروجت فطلقت .

فستل رسول الله ﷺ : أتحل للأول ؟

قال : لا ، حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول ، ولو لم تنع الثلاث لم يمنع رجوعها إلى الأول إلا بعد ذوق الثاني عسيلتها .

واستدلوا أيضاً بعمل الصحابة ، ومنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم على إيقاع الثلاث بكلمة واحدة ثلاثاً ، كما نطق بها المطلق . وكفى بهم قدوة وأسوة .

ولهم أدلة غير ما سقنا ، ولكن ما ذكرنا ، هو الصريح الواضح لهم . وذهب جماعة من العلماء : إلى أن موقع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ، أو بكلمات لم يتخللها رجعة ، لا يقع عليه إلا طلاق واحدة . وهو مروي عن الصحابة ، والتابعين ، وأرباب المذاهب .

فن الصحابة القائلين بهذا القول ، أبو موسى الأشعري ، وابن عباس . وعبد الله بن مسعود ، وعلي ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزيير بن العوام . ومن التابعين ، طاوس ، وعطاء ، وجابر بن زيد ، وغالب أتباع ابن عباس ، وعبد الله بن موسى ، ومحمد بن إسحاق .

ومن أرباب المذاهب ، داود وأكثر أصحابه ، وبعض أصحاب أبي حنيفة : وبعض أصحاب مالك ، وبعض أصحاب الإمام أحمد . منهم المجد عبد السلام بن تيمية ، وكان يفتي بها سراً ، وحفيده شيخ الإسلام ابن تيمية يجهر بها ويفتي بها في مجالسه . وقد عُدَّ من أجل القول بها ، هو وكثير من أتباعه .

ومنهم ابن القيم الذي نصرها نصراً مؤزراً في كتابه [المهدى] و [أعلام الموقعين] فقد أطلال البحث فيها ، واستعرض نصوصها ، وردَّ على المخالفين بما يكفي ويشفي .

واستدل هؤلاء بالنص ، والقياس .

فأما النص . فما رواه مسلم في صحيحه [أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وفي صدر من إمارة عمر؟ قال : نعم] وفي لفظ [ترد إلى واحدة؟ قال : نعم] .

فهذا نص صحيح صريح ، لا يقبل التأويل والتحويل .

وأما القياس ، فإن جَمَعَ الثلاث مُحَرَّم وبدعة ، والنبي ﷺ يقول : [من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد] وإيقاع الثلاث دفعة واحدة ليس من أمر الرسول . فهو مردود مسدود .

وأجاب هؤلاء عن أدلة الجمهور بما يأتي .

أما حديث ركائة . فقد ورد في بعض ألفاظه (أنه طلقها ثلاثاً) وفي لفظ (واحدة) وفي لفظ (البتة) ولذا قال البخاري : إنه مضطرب .

وقال الإمام أحمد : طريقه كلها ضعيفة ، وقال بعضهم : في سنده مجهول . وفيه من هو ضعيف متروك .

وأما الاستدلال بحديث عائشة . فكيف يمكن ذلك ، وليس في الحديث ما يدل على أنه تكلم بالثلاث بكلمة واحدة ؟

بل الظاهر خلاف ذلك . وهو أنه طلقها ثلاثاً بكلمات متعددة .

وهذا هو المعروف لغة وعقلاً . فإن من قال [سبحان الله ثلاثاً] لا يقال : إنه سبح الله تعالى ثلاثاً .

ومن قال [إنه زنى أربعاً] لا يقال : إنه أقر على نفسه أربع مرات . لأن وصف اللفظ بالعدد إنما هو إخبار عن وقوع الموصوف في الخارج بهذا اللفظ . لا أنه قال ذلك مكرراً مرة بعد مرة . وهذا هو الحق لغة وعقلاً .

وأما الاستدلال بعمل الصحابة ، فإولاهم بالاعتداء والاتباع .

ونحن نقول : إنهم يزيدون عن مائة ألف ، وكل هذا الجمع الغير - وأولهم نبيهم - يعلون الثلاث واحدة حتى إذا توفى ﷺ وهى على ذلك ، جاء خليفته الصديق فاستمرت الحال على ذلك حتى توفى . وخلفه عمر رضى الله عنه ، فضى صدر خلافته والأمر كما هو على عهد النبي ﷺ وعهد الصديق ، بعد ذلك جعلت الثلاث واحدة كما بينا سببه وبيانه .

فصار جمهور الصحابة ممن قضى نحبه قبل خلافة عمر ، أو نزحت به الفتوحات قبل مجلسه الذى عقده لبقية الصحابة المقيمين عنده فى المدينة .

فعلما - حينئذ - أن الاستدلال بعمل الصحابة منقوض بما يشبه إجماعهم فى عهد الصديق على خلافه .

وعمل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حاشاه وحاشا من معه أن يعملوا عملا يخالف ما كان على عهد النبي ﷺ وإنما رأى أن الناس تعجلوا ، وأكثروا من إيقاع الطلاق الثلاث وهو بدعة محرمة ، فرأى أن يلزمهم بما قالوه ، تأديباً وتعزيراً على ما ارتكبوا من إثم : وما أتوه عن ضيق هم فى غنى عنه ويسر وسعة .

وهذا العمل من عمر رضى الله عنه اجتهد من اجتهادات الأئمة . وهو يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، ولا يستقر تشريعاً لازماً لا بتغير ، بل المستقر اللازم هو التشريع الأصل لهذه المسألة .

هذه خلاصة سقناها فى بيان هذه المسألة الشيرة الطويلة الأطراف . وعلى كلا القولين ، فالقول به لا يوجب هذه الثورات التى قسمت للمسلمين طالما أنها مسألة فرعية خلافية . والله أعلم .

بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ

في هذا الباب يتكلم العلماء على معاشره كل واحد من الزوجين لصاحبه .
فبيّنون شيئاً من حقوق الرجل . وبعضاً من حقوق المرأة على زوجها .
وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في مقلمة [كتاب النكاح] .
وخلاصة ما نقوله هنا : أن لكل من الزوجين على صاحبه حقوقاً .
فليحرص كل منهما على أداء ما عليه . تاماً غير منقوص .
ومع هذا فالأول أن لا يشدد صاحبها باستيفائها واستقصائها .
فإذا راعى كل واحد منهما هذه المعاملة الرشيدة الحكيمة . استقامت
أمرهم وصلحت أحوالهم .
وإن تشدد كل منهما في طلب حقه كاملاً . وتساهل من عليه الحق في
أدائه . فثمرة ذلك العيش النكد . والعشرة المرة . التي يعقبها الفراق .
وتفكك الأسر ، ويتزعج عنهم الرحمة ، التي سألها النبي ﷺ لمن هو (سمع
إذا قضى . سمح إذا اقتضى) .

• • •

الحديث السادس بعد الثلاثمائة

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مِنْ السُّنَّةِ إِذَا
تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيِّبِ أَقْسَامَ عِنْدَهَا سَبْعاً ثُمَّ قَسَمَ . وَإِذَا
تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ أَقْسَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثاً ثُمَّ قَسَمَ . قَالَ أَبُو قِلَابَةَ :
وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ : إِنَّ أَنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ .

المعنى الإجمالي :

العدل في القَسَمِ بين الزوجات واجب ، والميل إلى إحداهن ظلم
ومن مال جاء يوم القيامة وشِقُّه مائل ، جزاء من جنس عمله .
فيجب العدل بينهما فيما هو من مُكَنَّةِ الإنسان وطاقته .

وما لا يقدر عليه - مما هو في غير استطاعته كالوطء ودواعيه مما يكون
أثر المحبة - فهذا خارج عن طوقه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

ومن القَسَمِ الواجب ، ما ذكر في هذا الحديث . من أنه إذا تزوج
الذكر على الثيب ، أقام عندها سبعا ، يؤنسها ، ويزيل وحشتها ويخجلها ،
لكونها حديثة عهد بالزواج ، ثم قسم لفسادها بالسوية .

وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ، لكونها أقل حاجة إلى هذا من
الأولى .

وهذا الحكم الرشيد ، جاء في هذا الحديث الذي له حكم الرفع ،
حيث إن الرواة إذا قالوا : من السنة ، فلا يقصدون إلا سنة النبي ﷺ .

• • •

الحديث السابع بعد الثلاثمائة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ أَنَّ أَحَدُكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ
قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا
فَلَا نَهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَكَدِّ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا » .

المعنى الإجمالى :

يبين النبي ﷺ في هذا الحديث الشريف شيئا من آداب الجماع ، وهو : أنه ينبغي للرجل إذا أراد جماع زوجته أو أمته أن يقول : «بسم الله» فإن كل أمر لا يبدأ فيه ب«بسم الله» فهو أبتر .

وأن يقول الدعاء النافع ﴿اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا﴾ فإن قدر الله تعالى لهما ولداً من ذلك الجماع ، فسيكون - بركة اسم الله تعالى وهذا الدعاء المبارك - فى عصمة ، فلا يضره الشيطان . ويمثل هذه الآداب الشريفة تكون عادات الإنسان عبادات ، حينما تقترن بالآداب الشرعية ، والنية الصالحة فى إتيان هذه الأعمال .

تنبيه :

ذكر القاضى عياض : أنه لم يحمل هذا الحديث على العموم فى جميع الضرر والوسوسة والإغواء . ذكر «ابن دقيق العيد» أنه يحتمل حملة على عموم الضرر ، حتى الدينى ، ويحتمل أن يؤخذ خاصا بالنسبة للضرر البدنى ، وقال : هذا أقرب ، وإن كان التخصيص على خلاف الأصل ، لأننا لو حملناه على العموم ، اقتضى ذلك أن يكون معصوما من المعاصى كلها ، وقد لا يتفق ذلك ، ولا بد من وقوع ما أخبر به ﷺ كلامه .

وأحسن ما يقال فى هذا المقام وأمثاله : أن الشارع جعل لكل شئ أسباباً ومواقع .

فإن وُجِدَتِ الأسباب ، وانتفت الموانع ، وُجِدَ المسبب الذى رتب عليه .

وإن لم توجد الأسباب ، أو وُجِدَت ، ولكن حصلت معها الموانع ، لم يقع .

فهنا قد يُسمَّى المِجامع ، ويستعِذ ، ولكن توجد موانع تقتضى إبطال
السبب أو ضعفه ، فلا يتحقق المطلوب .

وبهذا ينلغ الإشكال الذى تحيّر فيه «تقى الدين بن دقيق العيد»
فى هذه المسألة .

• • •

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ

الحديث الثامن بعد الثلاثمائة

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ » .

فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَرَأَيْتَ
الْحُمُومَ ؟ قَالَ : « الْحُمُومُ الْمَوْتُ » .

وَلَمْ يَلِدْ « مَلِم » عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ عَنِ ابْنِ وَثْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ
اللَّيْثَ يَقُولُ : الْحُمُومُ أَخُو الزَّوْجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ
الزَّوْجِ ابْنُ الْقَمِّ وَنَحْوِهِ .

الغريب :

إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ : إِيَّاكُمْ ، مفعول بفعل مضمر ، تقديره ، اتَّقُوا
الدُّخُولَ . نَصَبٌ عَلَى التَّحْذِيرِ ، وَهُوَ : - تنبيه المخاطب على محذور ،
ليُتَحَرَّزَ عَنْهُ .

وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : اتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا عَلَى النِّسَاءِ ، وَالنِّسَاءُ أَنْ
يَدْخُلْنَ عَلَيْكُمْ . وَ«الدُّخُولُ» مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَنْصَرِبِ .

أَرَأَيْتَ الْحُمُومَ : يَعْنِي أَخْبَرْنَا عَنْ حَكَمِ خُلُوةِ الْحُمُومِ .

وَالْحُمُومُ : بِفَتْحِ الْحَاءِ وَضَمِّ الْمِيمِ وَبَعْدَهَا وَاوْ لَمْ يَهْمَزْ ، هُوَ : - قَرِيبُ
الزَّوْجِ ، مِنْ أَخٍ ، وَابْنِ عَمٍّ ، وَنَحْوِهِمَا .

الْحُمُومُ الْمَوْتُ : شَبَّهَ «الْحُمُومَ» بِالْمَوْتِ ، لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَى دَخُولِهِ الَّذِي

لا ينكر، من الهلاك الدنيء .

المعنى الإجمالي :

يحذر النبي ﷺ من الدخول على النساء الأجانب ، والخلوة بهن ، فإنه ما خلا رجل بامرأة ، إلا كان الشيطان ثالثهما فإن النفوس ضعيفة ، والدوافع إلى المعاصي قوية ، فتقع المحرمات ، فنهى عن الخلوة بهن ابتعاداً عن الشر وأسبابه .

فقال رجل : أخبرنا يا رسول الله ، عن الحمى الذى هو قريب الزوج ، وربما احتاج إلى الدخول فى بيت قريه الزوج وفيه زوجته ، أما له من رخصة ؟

فقال ﷺ : الحمى الموت ، حيث جرى الناس على التساهل بدخوله ، وعدم الاستكثار بذلك ، فيخلو بالمرأة الأجنبية ، وربما وقعت الفاحشة وطالت على غير علم ولا رية ، فيكون الهلاك الدنيء ، والدمار الأبدى ، فليس له رخصة ، بل احذروا منه ومن خطواته بنسائكم ، إن كنتم خيرين .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - النهى عن الدخول على الأجنيات والخلوة بهن ، سداً للريقة ونفوح الفاحشة .
- ٢ - أن ذلك عام فى الأجانب من الزوج وأقاربه ، الذين ليسوا محارم للمرأة .
- ٣ - التحريم - هنا - من باب تحريم الوسائل ، والوسائل لها أحكام المقاصد .
- ٤ - الابتعاد عن مواطن الزلل عامة ، خشية الوقوع فى الشر .

بَابُ الْمَصَدَّقِ

هو الْعَوْضُ الَّذِي فِي النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ ، لِلْمَرْأَةِ . عَوْضاً لِمُتَابَعَةِ بَعْضِهَا
وَلَهُ عِدَّةُ أَسمَاءَ ، وَفِيهِ عِدَّةُ لُغَاتٍ .

وَهُوَ مُشْرُوعٌ فِي الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ .
فَأَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ وَغَيْرُهَا
مِنَ الْآيَاتِ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَفِعْلُهُ ، وَتَقْرِيرُهُ ، وَأَمْرُهُ . كَقَوْلِهِ : « الْخَمْسُ وَلَوْ خَائِماً
مِنْ حَدِيدَةٍ » .

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ ، لَتَكَثُّرِ النُّصُوصِ فِيهِ .
وَهُوَ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْإِسْتِبَاحَةِ بِالنِّكَاحِ ، وَلَا بَدَّ
لِذَلِكَ مِنَ الْعَوْضِ .

وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّرْعُ حَدّاً لَأَكْثَرِهِ وَلَا لَأَقَلِّهِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ تَخْفِيفَهُ لِقَوْلِهِ
ﷺ : [أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً ، أَيْسَرُهُنَّ مَوْتَةً] .

وَلَمَّا رَوَاهُ الْخَمْسَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : « مَا أَصْدَقَ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ، وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنِي
عَشْرَةَ أَوْقِيَةً » .

وَالصَّالِحُ الْعَامُّ يَقْتَضِي تَخْفِيفَهُ ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً كَبِيرَةً لِلزَّوْجَيْنِ
وَلِلْمَجْتَمَعِ .

فَكُمُ مِنْ نِسَاءٍ جُلُوسٍ بِلَا أَزْوَاجٍ ، وَكُمُ مِنْ شَبَابٍ ، قَعَلُوا بِلَا زَوْجَاتٍ .
كُلُّهُ مِنَ الْمَغَالَاةِ فِي الْمَهْوَرِ وَالْتِفَقَاتِ ، الَّتِي خَرَجَتْ إِلَى حَدِّ السَّرَفِ وَالتَّبْذِيرِ .

وجلسوا الجنتين بلا زواج ، يحملهم على ارتكاب الفواحش
والمنكرات .

وكم من مفساد وأضرار ، تولدت عن هذا السرف ، فمنها الاجتماعية ،
والأخلاقية ، والمالية وغيرها .

وإذا بلغت الحال إلى ما نرى ونسمع ، فالذي نعتقد أنه لا بد من
تدخل الحكومات في هذه المسألة ، لحل هذه الأزمة ، وإلزام الناس
ب طرق عادلة مستقيمة ، والله ولي التوفيق .

• • •

الحديث التاسع بعد الثلاثمائة

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا .

المعنى الإجمالي :

كانت صفية بنت حبيبي ، أحد زعماء اليهود في «خير» .

فلما فتح النبي ﷺ «خير» عتقه ، صار النساء والعبيان أرقاء
للمسلمين بمجرد السبي .

فصارت صفية في قسم دحية بن خليفة الكلبي ، فعرضه عنها غيرها
واصطفاه لنفسه ، جبراً لخاطرهما ، ورحمة بيزها الذاهب .

ومن كرمه أنه لم يكف بالتمتع بها أمة ذليلة ، حتى رفع شأنها ،
فأنتقلها من ذل الرق إلى مقام رفيع ، حيث جعلها إحدى أمهات
المؤمنين .

وذلك : أنه أعتقها ، وتزوجها ، وجعل عتقها صداقها .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - جواز عتق الرجل أمته ، وجعل عتقها صداقاً لها ، وتكون زوجته .
 - ٢ - أنه لا يشترط لذلك إذنها ولا شهود ، ولا ولي ، كما لا يشترط التقيّد بلفظ الإنكاح ، ولا التزويج .
 - ٣ - فيه دليل على جواز كون الصداق منفعة دينية أو دنيوية .
 - ٤ - وفي مثل هذه القصة في زواج النبي ﷺ ، ما يدل على كمال رأفته وشفقته وعمله بما يقول ، حيث قال : « ارحموا عزيز قوم ذل » .
- فهذه أرملة فقدت أباهما ، وتزوجها في معركة «خير» وهما سيدا قومهما ، ووقعت في الأسر والذل . وبقاؤها تحت أحد أتباعه زوجة أو أمه ، ذلك لما وكسر ليرزها ، ٧٠ يرفع شأنها ، ويجبر قلبها إلا أن تنقل من سيد إلى سيد ، فكان هو اولى بها .
- وبهذا تعلم أن هذا التعلد الذي وقع له في الزوجات ، ليس إرضاء لرغبته الجنسية ، كما يقوله أعداء هذا الدين والكاثولون له ، وإلا لقصد إلى الأبكار الصغار ، ولم يكن زواجه من ثيبات اتقطن لفقد أزواجهن . ولو استعرضنا قصة زواجه بين ، واحدة بواحدة ، لوجدناها لا نخرج عن هذه المقاصد الرحيمة النبيلة . فحاشاه وما أبغله عما يقول المعتدون الظالمون ! !

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في جواز جعل العتق صداقاً .

فذهب الإمام أحمد وإسحاق : إلى جوازه . عملاً بقصة زواج

صفية ، وبأنه القياس الصحيح ، حيث إن السيد مالك لرقبة أُنْبِيَتْ
ومنفعتُها ومنفعة وطئُها .

فإذا اعتقها واستبقى شيئاً من منافعتها ، التي هي تحت تصرفه .
فما المانع من ذلك ، وما هو المحذور ؟

وذهب الأئمة الثلاثة : إلى عدم جواز ذلك . وتأولوا الحديث بما
يخالف ظاهره ، أو حملوه على الخصوصية للنبي ﷺ .

وحمل الحديث على خلاف ظاهره أو جملة خاصاً ، يحتاج إلى
بيان ودليل ، لأن الأصل بقاء الحديث على الظاهر ، كما أن الأصل في
الأحكام ، العموم . ولو كان خاصاً ، لَتَمَيَّلَ .

• • •

الحديث العاشر بعد الثلاثمائة

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ ،
فَقَامَتْ طَوِيلًا .

فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ
بِهَا حَاجَةٌ .

فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا ؟ » فَقَالَ : مَا
عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ أُعْطِيَتْهَا
إِزَارَكَ جَلَسَتْ وَلَا إِزَارَ لَكَ ، فَالْتَمِسْ كَيْفًا » .

قَالَ : مَا أَجِدُ ، قَالَ : « التَّمَسْ وَلَوْ حَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ » .
 فَالتَّمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ
 مِنَ الْقُرْآنِ » ؟ قَالَ : نَعَمْ .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « زَوَّجْتُكَهَا بِمَا
 مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

المعنى الإجمالى :

خُصَّ النَّبِيُّ ﷺ بِأحكام ليست لغيره .

منها : - تزوجه من تهب نفسها له بغير صداق ، كما فى آية الأحزاب
 ﴿وَأَمْرًا مُؤَيَّدَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسًا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا
 خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فجاءت هذه المرأة واهبة نفسها ، لعلها
 تكون إحدى نسائه .

فنظر إليها فلم تقع فى نفسه ، ولكنه لم يردّها ، لئلا ينجسها ،
 فأعرض عنها ، فجلست ، فقال رجل : يا رسول الله ، زَوَّجْنَاهَا إِنْ لَمْ
 يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ .

وحيث إن الصداق لازم فى النكاح ، قال له : هل عندك من شيء
 تصدقها ؟

فقال : ما عندي إلا إزارى .

وحيث : إنه - بإصداقها إزاره - يبقى عرباناً لا إزار له ، قال :
«التمس ، ولو خائفاً من حديده» .

فلما لم يكن عنده شيء قال : «هل معك شيء من القرآن؟» قال :
نعم .

قال ﷺ : زوجتكها بما معك من القرآن تعلمها إياه . فيكون
صداقها .

ما يستفاد من الحديث :

١ - جواز عرض المرأة نفسها ، أو الرجل ابنته ، على رجل من أهل
الخير والصلاح .

٢ - جواز نظر من له رغبة في الزواج إلى المرأة التي يريد الزواج منها .
والحكمة في ذلك ، ما أشار إليه ﷺ بقوله : «انظر إليها ، فهو
أحرى أن يؤدم بينكما» .

والمسلمون - الآن - بين طريقي تقيض .
فمنهم : المتجاوزون حدود الله تعالى ، يتركها مع خطيبها في المسارح ،
والمتنزهات ، والرحلات ، والخلاوات ،

ومنهم : المقصرون الذين يُكِنُّونَهَا فلا يصل إلى النظر إليها من يريد
الزواج . وسلوك السبيل الوسط هو الحق كما قال تعالى : «وَكَانَ بَيْنَ
ذَلِكَ قَوَامًا» .

٣ - ولاية الإمام على المرأة التي ليس لها ولي من أقربائها .

٤ - أنه لا بد من الصداق في النكاح ، لأنه أحد العوضين .

٥ - يجوز أن يكون سيراً جليداً للعجز لقوله : «ولو خائفاً من حديده» .
على أنه يستحب تخفيفه للغنى والفقير . لما في ذلك من المصالح الكثيرة ،
وتقدم .

٦ - الأولى ذكر الصداق في العقد ليكون ، أقطع للنزاع ، فإن لم

يذكر ، صح العقد ، ورجع إلى مهر المثل .

وجرت العادة الآن ، أن يرسله الرجل إلى المرأة قبل العقد ، قرضي به المرأة وأهلها ، وبعد الرضا يكون العقد ، فحيث لا يكون ثم حاجة إلى ذكره في العقد .

٧ - أن خطبة العقد لا تجب ، حيث لم تذكر في هذا الحديث .

٨ - أنه يصح أن يكون الصداق منفعة ، كتعليم قرآن ، أو فقه ،

أو أدب ، أو صنعة ، أو غير ذلك من المنافع .

ومنع بعضهم إصداق تعليم القرآن ، بدعوى الخصوصية لهذا الرجل ،

أو التأويل ، بأن تزويجه بها لكونه من أهل القرآن .

وليس بشيء ، حيث إن الأصل أن الأحكام عامة وأنه قد ورد في

ألفاظ الحديث «فَعَلَّمَهَا» من القرآن .

٩ - أن النكاح ينقذ بكل لفظ دال عليه .

والدليل على ذلك ، ألفاظ الحديث . فقد ورد بلفظ «زوجهكها»

وبلفظ «مَلِكْتُكَهَا» ولفظ «أَمَكْتُكَهَا» .

والذين قيدوا العقد ، يرجحون لفظ التزويج على غيره .

وما دام ورد في ألفاظ الحديث - وهو محتمل - فليس هناك مانع

من أن الألفاظ الثلاثة وقعت بمناسبة سياق الكلام .

والمحاور مع الخاطب وألفاظ العقود والفسوخ في جميع المعاملات ،

ليست ألفاظاً مفيداً بها ، كالأذان وتكبير الصلاة ، وإنما جاءت ليستدل

بها على معانيها .

فأى لفظ أدّى المعنى المراد ، فهو صالح .

وهو قول الحنفية والمالكية واختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية»

و«ابن القيم» .

١٠- في الحديث حسن خطه ولطفه عليه السلام ، حيث لم يردّها حين لم يرغب فيها ، بل سكّت حتى طلبها منه بعض أصحابه .

• • •

الحديث الحادي عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَعَلَيْهِ رَدْعُ زَعْفَرَانٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَهْمٌ » ؟
فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَعَفَرَانٌ امْرَأَةٌ .

فَقَالَ « مَا أَصَدَّقْتَهَا » ، قَالَ : وَزَنَ نَوَاجِيَهُ مِنْ ذَهَبٍ .
قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

الغريب :

ردع : بفتح الراء ، ودال مهمله ، ثم عين مهمله . وقال الزمخشري .
ولو قرئ بالمعجمة لصح من جهة المعنى ، وهو أثر الزعفران وخضابه .
قال في القاموس . «والردع ، الزعفران . أو لطح منه وأثر الطيب في الجسد» .

مَهْمٌ : بفتح الميم ، وسكون الهاء ، بعدها ياء مفتوحة ، ثم ميم ساكنة ، كلمة مركبة .

قال الخطابي : «كلمة يمانية ، معناها : - مالك وما شأنك» ٢ .
وكأنه أنكر عليه الصفرة التي عليه ، والطيب الذي يظهر أثره ،
فيليق بالنساء ، فلما علم أنه أصابه من زوجه ، رخص له .
وزن نواة من ذهب . معيار للذهب معروف لديهم . قالوا : إنه
وزن خمسة دراهم .
أولم : فعل أمر ، مشتق من الوليمة ، وهو طعام الإملاك .

المعنى الإجمالي :

رأى النبي ﷺ على «عبد الرحمن بن عوف» شيئاً من أثر الزعفران ،
وكان الأولى بالرجال أن يتطيبوا بما يظهر ريحه ، وينفى أثره .
فسأله - يانكار - عن هذا الذي عليه . فأخبره أنه حديث عهد
بزواج ، وقد أصابه من زوجه ، فرخص له في ذلك .
ولما كان ﷺ حفيئاً بهم ، عطوفاً عليهم ، يتفقد أحوالهم ليقهرهم
على الحسن منها ، وينهاهم عن القبيح ، سأله عن صداقه لها .
فقال : ما يعادل وزن نواة من ذهب .
فدعا الله له ﷺ بالبركة ، وأمره أن يؤلم من أجل زواجه ولو بشاة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - كراهة التطيب بالزعفران وما يظهر أثره من الطيب ، للرجال .
- ٢ - تفقد الوالي والقائد لأصحابه ، وسؤاله عن أحوالهم وأعمالهم ،
التي تعنيه وتعينهم .
- ٣ - استحباب تخفيف الصداق . فهذا عبد الرحمن بن عوف ،
الذي لم يصدق زوجته إلا وزن خمسة دراهم من ذهب .

٤ - الإشارة إلى أصل المصداق في النكاح ، بناء على مقتضى الشرع والعادة .

٥ - الدعاء للمتزوج بالبركة . وقد ورد الدعاء للمتزوج بهذا الدعاء «بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما بخير» .

٦ - مشروعية الوليمة من الزوج ، وأن لا تقل عن شاة إذا كان من ذوى اليسار .

٧ - أن يدعى إليها أقارب الزوجين ، والجيران ، والفقراء ، وأهل الخير ليحصل التعارف والتآلف ، والبركة ، وأن يجتنب السرف ، والمباهاة ، والخيلاء .

• • •

كتاب الطلاق

الطلاق - في اللغة - : حل الوثائق . مشتق من الإطلاق ، وهو الترك والإرسال .

ولي الشرع : حلُّ عقدة التزويج ، والتعريف الشرعيّ فرد من معناه اللُّغويّ العام .

وحكمه ثابت في الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس الصحيح .
فأما الكتاب فنحو «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» وغيرها من الآيات .

وأما السنة ، فنزوله ﷺ : «أبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ» وغيره من فعله وتقريره ، ﷺ .

والأمة مجمعة عليه ، والقياس يفتضيه .

فإذا كان يتم النكاح بالعقد لمصلحه وأغراضه فإنه يفسخ ذلك العقد بالطلاق ، للمقاصد الصحيحة .

والأصل في الطلاق ، الكراهة ، للحديث المتقدم ، ولأنه حلٌّ لِمُرَى النكاح . الذي رغب فيه الشارع ، وحث عليه ، وجعله سيئاً لكثير من مصالح الدين والدنيا .

لذا فإن الطلاق سبب في إبطال هذه المصالح وإفسادها ، والله لا يحب الفساد .

فن هنا كرهه الشارع . لكنه عند الحاجة إليه نعمة كبيرة ، وفضل عظيم . حيث يحصل به الخلاص من العشرة المُرّة ، وفراق من لا خير في البقاء معه . إما لضعف في الدين ، أو سوء في الأخلاق ، أو غير

ذلك مما يسبب قلق الحياة ونكد الاجتماع . والله حكيم عليم واسع
الرحمة .

وبهذا نعرف جلال هذا الدين ، وسُمُو تشريعاته ، وأنها الموافقة
للعقل الصحيح ، والتمشية مع مصالح الناس وبشرع الطلاق على الكيفية
الآتية في وسط الأحكام وقوام للأمور ، خلافاً لليهود والمشركون ، الذين
يطلقون ويراجعون بلا عدٍّ ، ولا حدٍّ .

وخلافاً للتصارى ، الذين لا يسمحون الطلاق ، فتكون الزوجة غُلًا
في عتق زوجها وإن لم توافقه ، أو لم تحقق مصالح النكاح ، ولذا أخذت به
أوروبا وأمريكا لما رأوا مصالحه ، ومنافعه . والله حكيم عليم .

ولو قدم هذا الدين وتشريعاته السمية إلى الناس كما هي ، بعيدة عن
أكاذيب المفتريين ، وغرافات المتعلمين ، لأخذ به كل منصف ، ولأصبح
الدين والنظام العام ، وتحققت رسالته العامة .

• • •

الحديث الثاني عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ
وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، فَتَقَيَّطَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ
قَالَ : « لِيَرَا جَمْعُهَا ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهُرَ ،
فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُمْسِكَهَا ، فَبَيْنَ الْعِدَّةِ
كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

وفي لفظ « حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً ، يَوْمَ حَيْضَتِهَا
الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا » .

وفي لفظ : فَحُيِّتْ مِنْ طَلَاقِهَا ، وَرَجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا
أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

المعنى الإجمالي :

طلق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما امرأته وهي حائض ، فذكر
ذلك أبوه للنبي ﷺ ، فتغيظ غضباً ، حيث طلقها طلاقاً محرماً ،
لم يوافق السنة .

ثم أمره بمراجعتها وإمساکها حتى تطهر من تلك الحيضة ثم تحيض
أخرى ثم تطهر منها .

وبعد ذلك - إن بدا له طلاقها ولم ير في نفسه رغبة في بقائها -
فليطلقها قبل أن يطأها .

فتلك العدة ، التي أمر الله بالطلاق فيها لمن شاء .

ومع أن الطلاق في الحيض مُحَرَّم ليس على السنة ، فقد حسب عليه
تلك الطلقة من طلاقها ، فامتثل رضي الله عنه أمر نبيه ، فراجعها .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - تحريم الطلاق في الحيض ، وأنه من الطلاق البذعي الذي
ليس على أمر الشارع .

٢ - أمره ﷺ ابن عمر برجعتها ، دليل على وقوعه .

ووجهته أن الرجعة لا تكون إلا بعد طلاق ، ويأتى الخلاف في ذلك إن شاء الله .

٣ - الأمر بإرجاعها إذا طلقها في الحيض ، وإمسакها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر .

٤ - قوله [قبل أن يمسه] دليل على أنه لا يجوز الطلاق في طهر جامع فيه .

٥ - الحكمة في إمساكها حتى تطهر من الحيضة الثانية ، هو أن الزوج ربما واقعها في ذلك الطهر ، فيحصل دوام العشرة ، ولذا جاء في بعض طرق الحديث . [فإذا طهرت مسمها] .

وقال «ابن عبد البر» : الرجعة لا تكاد تعلم صحتها إلا بالوطء لأنه المقصود في النكاح .

وأما الحكمة في المنع من طلاق الحائض ، فخشية طول العلة .
وأما الحكمة في المنع من الطلاق في الطهر المجامع فيه فخشية أن تكون حاملا ، فيندم الزوجان أو أحدهما .

ولو علم بالحمل لأحسن العشرة ، وحصل الاجتماع بعد الفرة والنفرة .
وكل هذا راجع إلى قوله تعالى [فَطَلَّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ] وقوله في شرعه حِكْمٌ وأسرار ، ظاهرة وخفية .

اختلاف العلماء :

ذهب جمهور العلماء - ومنهم الأئمة الأربعة رضى الله عنهم - : إلى وقوع الطلاق في الحيض .

ودليلهم على ذلك أمره ﷺ ابن عمر بارتجاع زوجته حين طلقها حائضا .

ولا تكون الرجعة إلا بعد طلاق سابق لها ، ولأن في بعض ألفاظ

الحديث [فحسبت من طلاقها] .

وذهب بعض العلماء - ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - إلى أن الطلاق لا يقع فهو لاغر .

واستدلوا على ذلك بما رواه أبو داود والنسائي [أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، قال عبد الله : فردّها عليّ ولم يرها شيئاً] .

وهذا الحديث في «مسلم» بدون قوله : [ولم يرها شيئاً] .

وقد استنكر العلماء هذا الحديث . لمخالفته الأحاديث كلها .

وأجاب «ابن القيم» عن أدلة الجمهور بأن الأمر يرجعنها . معناه إمساكها على حالها الأولى ، حيث إن الطلاق لم يقع في وقت المأذون فيه شرعاً فهو مُلغى ، فيكون النكاح بحاله .

وأما الاستدلال بلفظ [فحسبت من طلاقها] فليس فيه دليل ، لأنه غير مرفوع إلى النبي ﷺ .

وأطال «ابن القيم» النقاش في هذا الموضع في كتاب [تهذيب السنن] على عادته في الصولات والجولات ، ولكن الأرجح ما ذهب إليه جمهور العلماء . والله أعلم .

• • •

الحديث الثالث عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَبَسَ : أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا
الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ .

وفي رواية : طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ ،

فَسَخَطَتْهُ فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ .

فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ » وفي لفظ « وَلَا سُكْنَى » .
فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ، ثُمَّ قَالَ : « تِلْكَ امْرَأَةٌ يَفْشَاهَا أَصْحَابِي ، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ، تَضَعِينَ يَدَاكَ عِنْدَهُ ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِنِي » .
قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ ، أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ » فَكَرِهَتْهُ .

ثُمَّ قَالَ « أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ » فَكَرِهَتْهُ ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطَتْ بِهِ ^(١) .

الغريب :

البتة : البت : القطع . قال في «المصباح» : «بت الرجل طلاق امرأته ، فهي مبتوتة » والأصل مبتوت طلاقها والمراد - هنا - أنه طلقها

(١) الحديث بهذا السياق من أفراد «مسلم» وأما البخاري ، فذكر فيه قصة انضمامها .

طلاقاً بائناً لا رجعة فيه .

فسخطته : السخط : ضد الرضا ، قال في «مختار الصحاح» :
أسخطه : أغضبه ، وتسخط عطاه ، استقله . فالمراد - هنا - أنها
استقلت النفقة .

أَمْ شَرِيكَ : بفتح الشين وكسر الراء ، بعدها ياء ، ثم كاف : -
إحدى فضليات نساء الصحابة رضى الله عنهم .
يفشاها أصحابي : يراد بغشيانهم ، كثرة ترددهم عليها ، لصلاحها
وفضلها .

فَأَذِنِي : بمد الهزة ، أى أعلمني .
فلا يضع عصاه عن عاتقه : العاتق ما بين العنق والمنتكب ، وهو
مكان وضع العصا .

وهذا التعبير ، كناية عن شدته على النساء ، وكثرة ضربه لمن ويفسر
هذا المعنى روايتاً «مسلم» .

الأولى : - «وأما أبو جهم فرجل ضَرَبُ للنساء» .

والثانية : - «وأبو جهم فيه شلة على النساء» .

«وجههم» مفتوح الجيم ، ساكن الهاء .

فَصُعْلُوكُ : بضم الصاد ، التصعلك ، هو الفقر ، والصعلوك هو
الفقير .

انكحى أسامة : بكسر الهزة ، ضبطه المطرزي .

المعنى الإجمالى :

بَتَّ أبو عمرو بن حفص طلاق زوجته فاطمة بنت قيس .

والمبتوتة ليس لها نفقة على زوجها ، ولكنه أرسل إليها بشعير ، فظنت
أن نفقتها واجبة عليه ما دامت في العدة ، فاستقلت الشعير وكرهته ،

فأقسم أنه ليس لها عليه شيء .

فشكته إلى رسول الله ﷺ ، فأخبرها أنه ليس لها نفقة عليه ولا سكنى ، وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك .

ولما ذكر ﷺ أن أم شريك يكثر على بيتها تردد الصحابة ، أمرها أن تعتد عند ابن أم مكتوم لكونه رجلاً أعمى ، فلا يبصرها إذا وضعت ثيابها ، وأمرها أن تحبسه بانتهاه عدتها .

ولعله أرادها لأسامة بن زيد ، فخشى أن تعتد فتزوج قبل أن يعلم . فلما اعتدت خطبها «معاوية» و «أبو جهم» فاستشارت النبي ﷺ في ذلك .

وحيث إن النصح واجب لا سيما للمستشير ، فلم يُشِرْ عليها بواحد منهما .

حيث إن أبا جهم شديد على النساء وسوء الخلق ، ومعاوية فقير ليس عنده مال ، وأمرها بنكاح أسامة ، فكرهته لكونه مولى .

ولكنها امتثلت أمر النبي ﷺ ، فقبلته ، فاغتبطت به ، وجعل الله فيه خيراً كثيراً .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - قوله : «طلقها ثلاثاً» ليس معناه ، تكلم بهن دفعة واحدة ، فهذا محرم غضب منه النبي ﷺ وقال : «أَيْلَعُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟» .

ولكنه - كما قال النووي - : «كان قد طلقها قبل هذا اثنتين» . وكما ورد في بعض ألفاظ هذا الحديث في «مسلم» [أنه طلقها طلاقاً كانت بقيت لها من طلاقها] .

٢ - أن المطلقة طلاقاً باتاً ، ليس لها نفقة ولا سكنى في عدتها . ما لم تكن حاملاً .

٣ - جواز التعريض بخطبة المعتلة البائن ، حيث قال : [فإذا حلت فأذني] .

٤ - ذكر القائب بما يكره على وجه النصح ، ولا يكون - حينئذ - غيبة محرمة .

٥ - جواز نكاح غير المكافئ في النسب ، إذا رضيت به الزوجة والأولياء فهو أسامة قد مسه الرق ، وفاطمة قرشية .

٦ - وجوب النصح لكل أحد لا سيما المستشير .

فن استشارك فقد ائتمنتك ، وأداء الأمانة واجب .

٧ - تسر المرأة عن الرجال ، وابتعادها عن أمكتهم ومجتمعاتهم .

٨ - ليس في أمرها بالاعتداد في بيت ابن أم مكتوم دليل على جواز نظر المرأة إلى الرجل ، فقد أمرها بالابتعاد عن الرجال عند هذا الأعمى مع أمرها بغض بصرها عنه كما قال الله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ .

وكما أمر ﷺ أم سلمة وميمونة بالاحتجاب حين دخل ابن أم مكتوم ، فقالتا : إنه أعمى .

فقال : « أفعمياوان أنتما فليس تبصرانه ؟ » حديث حسن في السنن .

٩ - جواز الخطبة على خطبة الغير إذا لم يعلم بالخاطب ، وعلم أنه لم يجب .

١٠ - أن امتثال أمر النبي ﷺ خير وبركة ، سواء أحبه الإنسان أو لا .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء هل للبائن نفقة وسكنى ، زمن العدة ، أم لا ؟

فذهب الإمام أحمد : إلى أنه ليس لها نفقة ولا سكنى . وهو قول
علي ، وابن عباس ، وجابر .

وبه قال عطاء ، وطاوس ، والحسن ، وعكرمة ، وإسحاق .
وأبو ثور ، ودلود ، مستدلين بحديث الباب .

وذهب الحنفية إلى أن لها النفقة والسكنى ، وهو مروى عن عمر .
وابن مسعود وقال به ابن أبي ليلى ، وسفيان الثوري . مستدلين بما روى
عن عمر : « لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة » .

وذهب مالك ، والشافعي ، إلى أن لها السكنى دون النفقة ، وهو
مذهب عائشة ، وفقهاء المدينة السبعة ، ورواية عن أحمد . مستدلين
بقوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ .

والصحيح ، هو القول الأول ، لقوة الدليل وعدم المعارض .
فأما القول الثاني فضعيف ، لأن هذه الكلمة التي استدلوا بها .
لم تثبت عن عمر .

فقد مثل الإمام أحمد : - أصبح هذا عن عمر ؟ قال : لا .
وعلى فرض صحتها ، فصريح كلام النبي ﷺ مقدم على اجتهاد
كل أحد .

وأما أصحاب القول الثالث ، فلا يستقيم لهم الاستدلال بالآية .
لأنها جاءت في حكم الرجعية ، لا في حكم البائن .
ويوضح ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَلْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ
أَمْرًا ﴾ .

وإحداث الأمر ، معناه تغييره نحو الزوجة ورغبته فيها في زمن العلة .
وهو مستحيل في البائن .

بَابُ الْعِدَّةِ

العدة : - بكسر العين المهملة مأخوذ من «العدة» بفتح الدال ، لأن أزمنة العدة محصورة .

وهي تربص المرأة المحلود شرعاً ، عن التزويج ، بعد فراق زوجها .
والأصل فيه ، الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

فأما الكتاب ، فمثل قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾
الآية وغيرها .

وأما السنة ، فكثيرة جداً ، منها ما تقدم ، من أمره ﷺ فاطمة
«أن تعتد في بيت أم شريك» .

وأجمع العلماء عليها ، استناداً إلى نصوص الكتاب والسنة الكثيرة .
وقد جعل الله تبارك وتعالى هذه العدة تربص فيها المفارقة للحكم
وأسرار عظيمة . وهذه الحكم ، تختلف باختلاف حال المفارقة .

فنها ، العلم ببراعة الرحم ، لثلا يجتمع ماء الواطئين في رحم واحد ،
فتختلط الأنساب ، وفي اختلاطها ، الشر والفساد .

ومنها ، تعظيم خطر هذا العقد ، ورفع قدره ، وإظهار شرفه .
ومنها ، تطويل زمن الرجعة للمطلق ، إذ لعله يندم ، فيكون عنده
زمن يتمكن فيه من الرجعة .

وهذه الحكمة ظاهرة في عدة الرجعية وأشار إليها القرآن : ﴿لَا تَنْزِرِي
لَعْلََّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ .

وفيه قضاء حتى الزوج ، وإظهار التأثير لفقده ، وهذا في حق المتوفى
عنها .

ولها حكم كثيرة ، لحق الزوج والزوجة ، وحق الولد ، وحق الله قبل ذلك كله بامثال أمره .

فجرد اتباع أوامره ، سر عظيم من أسرار شرعه . والله الموفق .

* * *

الحديث الرابع عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ : أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ ، وَكَانَ يَمْنُ شَهِدَ بَدْرًا ، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ ، فَلَمْ تَنْشُبْ (تَلِدْ) أَنْ وَضَعَتْ حَلَّتَهَا بَعْدَ وَقَاتِهِ ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا ، تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَابِ .

فَلَحَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعَكِكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً ، لَعَلَّكَ تُرْجَى لِلنِّكَاحِ ؟ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ .

قَالَتْ سُبَيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَعْتُ عَلَى بَيْتَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ فَأَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَقْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِيجِ إِنْ بَدَأَ لِي .

وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ

وَضَعَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي ذِمِّهَا ، غَيْرَ لَا يَقْرِبُهَا زَوْجُهَا
حَتَّى تَطْهُرَ .

الغريب :

سَمِعَ : بضم السين ، وفتح الباء الموحدة .
فلم تنشب : بفتح الشين ، أى لم تمكث طويلا .
تملت من نفاسها : بفتح العين وتشديد اللام . معناه ، ارتقع نفاسها
وطهرت من دمها .
بعكك : بفتح الباء الموحدة ، ثم عين ساكنة ، ثم كافين الأولى
مفتوحة .

المعنى الإجمالى :

توفى سعد بن خولة عن زوجته شبيعة الأسلمية وهى حامل . فلم تمكث
طويلا حتى وضعت حملها .
فلما طهرت من نفاسها ، وكانت عالة أنها بوضع حملها قد خرجت
من عدتها وحلَّت للأزواج ، تجمعت .
فدخل عليها أبو السنابل ، وهى متجملة ، فعرف أنها متهيئة للمخاطب .
فأقسم - على غلبة ظنه - أنه لا يحل لها النكاح حتى يمر عليها أربعة
أشهر وعشر ، أخذاً من قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَلْبِسُونَ
أَزْوَاجًا يَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ وكانت غير متيقنة من صحة
ما عندها من العلم ، والدخل أكد الحكم بالقسم .
فأتى النبي ﷺ . فسأله عن ذلك : فأفتاها يحلُّها للأزواج حين

وضعت الحمل . فَإِنْ أَحْبَبَ الزَّوْجُ ، فَلَهَا ذَلِكَ ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ .

ما يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ :

- ١- وجوب العدة على المتوفى عنها زوجها .
- ٢- أن عدة الحامل ، تنتهى بوضع حملها .
- ٣- عموم إطلاق الحمل ، يشمل ما وضع ، وفيه خلق إنسان .
- ٤- أن عدة المتوفى عنها - غير حامل - أربعة أشهر وعشر للحررة .
وشهران وخمسة أيام ، للامة .
- ٥- يباح لها التزوج ، ولو لم تطهر من نفاسها ، لما روت «أفئتانى بأنى قد حلت حين وضعت حملى . . الفخ» كما رواه ابن شهاب الزهري .

توفيق بين آيتين :

عموم قوله تعالى : ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ .
يفيد أن كل معتدة بطلاق أو موت ، تنتهى عدتها ، بوضع حملها .
وعوم قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ يفيد أن عدة كل متوفى عنها ، أربعة أشهر وعشر ، سواء كانت حاملا ، أو حائلا .
ولهذا التعارض ، ذهب بعض العلماء - وهم قلة - إلى أن عدة المتوفى عنها أبعد الأجلين ، بالأشهر أو الحمل .

فإن كان حملها أكثر من أربعة أشهر وعشر ، اعتدت به .
وإن وضعت قبلهن ، اعتدت بالأشهر ، خروجاً من التعارض .
ولكن جمهور العلماء - ومنهم الأئمة الأربعة ، ذوو المذاهب

المخالدة - ذهبوا إلى تخصيص آية ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ الآية .
بحديث مُبَيَّنة ، الذى معنا ، فتكون الآية هذه ، خاصة فى غير
نوات الأحمال ، وأبقوا الآية الأولى على عمومها بأن وضع الحمل غاية
كل علة فى حياة أو وفاة .

وبهذا التخصيص ، تجتمع الأدلة ، ويزول الإشكال .
ويقصد هذا التخصيص ، أن أكبر حكم العلة ، هو العلم ببراءة
الرحم ، وهو ظاهر بوضع الحمل .

* * *

بَابُ تَعْرِيمِ إِحْدَادِ الْمَرْأَةِ

أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلاَّ عَلَى زَوْجٍ

الإحداد - في اللغة - : المنع ، فاشتق من هذه المادة إحداد المرأة .
لأن الزوجة المتوفى عنها ممنوعة من الزينة ، والطيب ، والزواج ، شرعا .
وقد أجمع العلماء عليه ، بعد استنادهم على النصوص الصحيحة
الصريحة في مشروعيته .

وله فوائد كثيرة ، أكبرها أداء المرأة حق زوجها الذي هو أعظم الناس
حقا عليها ، وذلك بإظهار التأثير لفرقه .

وتحيط نفسها أيضا بحمي من ترك الزينة عن أعين الخطأب ،
صيانة لحرمة الزوج مدة التربيص .

• • •

الحديث الخامس عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوِّفِي حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ ،
فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْ بِذِرَاعَيْهَا فَقَالَتْ : إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا
لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ
تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلاَّ
عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» ، الْحَمِيمُ : الْقَرَابَةُ .

الغريب

حميم : القريب . وجاء في بعض روايات الصحيحين أن المتوفى

أبوها . أبو سفيان .
 بصفرة : بضم الصاد وسكون الفاء ، طيب فيه زعفران ، أو وزر .
 أن تحد : بضم التاء وكسر الحاء ، رياحى .
 ويجوز فتح التاء وضم الحاء ، يقال : أحلت المرأة . وحلت فهي
 مُحِلٌّ وحادٌ ، ولا يقال حادة بالهاء .

الغنى الإجمالى :

توفى والد أم حبيبة . وكانت قد سمعت النبی عن الإحداث فوق
 ثلاث إلا على زوج .

فأرادت تحقيق الامتثال ، فدعت بطيب مخلوط بصفرة ، فسحت
 فرائصها . وبيّنت سبب تطييبها ، وهو أنها سمعت النبي ﷺ يقول :
 « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تحد على ميت فوق ثلاث .
 إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً . »

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - تحريم الإحداث على ميت أكثر من ثلاثة أيام ، إلا المرأة على زوجها .
- ٢ - إباحة الثلاث على غير الزوج . تخفيفاً للمصيبة . وترويحاً
 للنفس بإبدائها شيئاً من التأثر على الحبيب المقارق .
- ٣ - وجوب إحداث المرأة على زوجها المتوفى . أربعة أشهر وعشراً .
- ٤ - قوله : « تؤمن بالله واليوم الآخر » سيق للزجر والتهديد .
- ٥ - الحكمة فى تحديد المدة بأربعة أشهر وعشر . أنها المدة التى
 يتكامل فيها تخليق الجنين . وتنفخ فيه الروح إن كانت حاملاً . وإلا فقد
 برى رحمها براءة واضحة . لا رية فيها .

بَابُ مَا تَجْتَنِبُهُ الْحَادَّةُ

الحديث السادس عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، « لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ . إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا تَوْبَ عَصَبٍ ، وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَمَسُّ طَيْبًا وَلَا شَيْئًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ : نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ » .

العصب : ثياب من اليمن . فيها يبيض وسواد .

والنبدة : الشيء اليسير . والقسط : العود أو نوع من الطيب يُخَرَّبُهُ النَّفْسَاءُ

والأظفار : جنس من الطيب لا واحد له من لفظه . وقيل : هو عطر أسود ، القطعة منه تشبه الظفر .

الغريب :

عصب : بفتح العين ثم صاد ما كتبه مهملة ، ثم باء موحدة ، هو ثوب من يروود اليمن ، يسوى غزله ثم ينسج مصبوغا ، فيخرج مؤنثا مختلف الألوان .

نُبْدَةٌ : بضم النون وسكون الباء ، بعدها ذال معجمة . أى قطعة . ويطلق على الشيء اليسير .

(١) وضعت هذه الترجمة لتحديد المقصود من هذه الأحاديث - ٨١ - . شارح .

قُسط : بضم القاف ومكون السين المهملة .
أظفار : بفتح الهمزة . و« القسط » و« الأظفار » نوعان من البخور .

المعنى الإجمالي :

في هذا الحديث ينهى النبي ﷺ المرأة أن تحد على ميت فوق ثلاث لأن الثلاث كافية للقيام بحق القريب والتفريج عن النفس الحزينة . ما لم يكن الميت زوجها ، فلا بد من الإحداد عليه أربعة أشهر وعشرا . قياما بحقه الكبير ، وتصونا في أيام عدته .

ومظهر الإحداد ، هو ترك الزينة من الطيب ، والكحل ، والحلى . والثياب الجميلة ، فلا تستعمل شيئا من ذلك .

أما الثياب المصبوغة لغير الزينة ، فلا بأس بها من أى لون كان . وكذلك تجمل في فرجها إذا ظهرت قطعة يسيرة من الأشياء المزينة للرائحة الكريهة ، وليست طيبا مقصودا في هذا الموضع الذى ليس محلا للزينة .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - النهى عن إحداد المرأة على ميت فوق ثلاث ، غير زوجها .
- ٢ - إباحة الثلاث فما دون ، تفريجا عن النفس .
- ٣ - وجوب إحداد المرأة على زوجها أربعة أشهر وعشرا ، ما لم تكن حاملا فيوضع الحمل ، وتقدم .
- ٤ - الإحداد . معناه : ترك الزينة وما يدعو إلى نكاحها . فعليه تجنب كل حلى ، وكل طيب ، وكحل ، وتجنب الثياب التى تشهرها من أى نوع ولون .
- ٥ - يباح لها الثوب المصبوغ لغير الزينة .

والتجمل وضده ، راجعان إلى عُرْف كل زمان ومكان ، فهو ذوق .
 فلا يتقيد بنوع من الثياب والهيئة .
 ٦ - يباح أن تضع في فرجها بعد الطهر ، هذا المشابه للطيب ،
 لقطع الرائحة الكريهة .

• • •

الحديث السابع عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
 إِنَّ ابْنَتِي تُؤْتِي عَنْهَا زَوْجَهَا ، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا أَفْتَكْخُلُهَا ؟
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا ، مَرَّتَيْنِ
 أَوْ ثَلَاثًا ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ ، « لَا » .

ثم قال : « إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ، وَقَدْ كَانَتْ
 إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَغَرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ » .

فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُؤْتِي عَنْهَا زَوْجَهَا
 دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَبَسَتْ سُرًّا يَبَايَهَا وَلَمْ تَمَسْ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا
 حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْهَا سَنَةٌ ، ثُمَّ تُؤْتِي بِدَابَّةٍ - حِمَارٍ أَوْ ظَبْرٍ أَوْ
 شَاةٍ - فَتَقْتَضِي بِهِ ، فَقَلَمًا تَقْتَضِي بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ ، ثُمَّ
 تَخْرُجُ فَتَقْطَعِي بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا ، ثُمَّ تَرْاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ
 طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ .

الغريب :

البرة : يفتح العين وإسكانها .
حِفْظًا : بكسر الحاء المهملة وإسكان الفاء . ثم شين معجمة .
هو البيت الصغير الحقيق .
فتفتض به : بقاء ، ثم مشاة ، ثم فاء ساكنة ، ثم مشاة مفتوحة .
ثم ضاد معجمة مثقلة . معناه : أنها تسمح به فتتقى به درنها ووسخها
الذي تراكم عليها ، طيلة هذه المدة . وهي عادة من عاداتهم في الجاهلية .
أفكحلها : بضم الحاء .

المعنى الإجمالي :

جاءت امرأة تستفتي النبي ﷺ ، فتخبره أن زوج ابنتها توفي
فهي حاد عليه ، والحاد تجنب الزينة ، ولكنها اشتكت وجعا في عينيها فهل
من رخصة فكحلها ؟

فقال ﷺ : لا - مكرراً ذلك ، مؤكداً .

ثم قلل ﷺ المدة ، التي تجلسها محاداً لحمة الزوج إنما هي
أربعة أشهر وعشر ، أفلا تصبر هذه المدة القليلة التي فيها شيء من السعة .
وكنن في الجاهلية ، تدخل الحاد منكن بيتاً صغيراً كأنه زرب
وحش ، فتجنب الزينة ، والطيب ، والماء ، ومخالطة الناس . قراكم
عليها أوساخها وأقذارها ، معتزلة الناس ، سنة كاملة .

فإذا انتهت منها أعطيت بعة ، فرمت بها ، إشارة إلى أن ما مضى
عليها من ضيق وشدة وحرَج لا يساوي - بجانب القيام بحق زوجها - هذه
البرة .

فجاء الإسلام فأبدلكم تلك الشدة بنعمة ، وذلك الضيق سعة .

ثم لا تصبر عن كحل عينها ، فليس لها رخصة ، لئلا تكون سُلماً
إلى فتح باب الزينة للحاد .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - وجوب الإحداد أربعة أشهر وعشرًا ، على المتوفى عنها
زوجها .

٢ - أن تجتنب كل زينة ، من لباس ، وطيب ، وحلى ، وكحل
وغيرها .

ومن الزينة هذه المساحيق والأصباغ ، التي قُتِنَ بها الناس أخيرًا ، من
«بودرة» و «مناكير» ونحو ذلك .

فالمقصود بذلك جميع الزينة بأنواع مظاهرها وأشكالها ، من كل
ما يدعو إلى الرغبة في المرأة .

٣ - أن تجتنب الكحل الذي يكون زينة في العين ولو لحاجة إليه .
ولا بأس بالتدليوي ، بما ليس فيه زينة ، من كحل ليس له أثر
و «قطرة» ونحوها . فالمدار في ذلك على الزينة والجمال .

٤ - يُسرُّ هذه الشريعة وسماحتها ، حيث خفت آصار الجاهلية
وأثقالها .

ومن ذلك ما كانت تعانيه المرأة بعد وفاة زوجها ، من ضيق ، وحرَج ،
ومحنة ، وشدة ، طيلة عام .

فخفف الله تعالى هذه المدة ، بتقصيرها إلى نحو ثلثها ، وبإبطال
هذا الحرج الذي ينال هذه المرأة المسكينة .

فأباح لها النظافة ، في جسمها ، وثوبها ، ومسكنها ، وأباح لها
مخالطة أقاربها ونسائها في بيتها .

وحفظ للزوج حقه ، باجتنابها ما يشهرها ، من زينة ، ورجب بها .
في مدة ، هي من حقوقه . والله حكيم عليم .

كِتَابُ اللَّعَانِ

اللعان : - مشتق من اللعن ، وهو الطرد والإبعاد .

فيكون هذا الكتاب سمي « كتاب اللعان » إما مراعاة للفظ ، لأن الرجل يلعن نفسه في الخامسة من الشهادات على صدق دعواه . واشتق من دعاء الرجل باللعن لا من دعاء المرأة « بالغضب » لتقدم اللعن على الغضب في الآيات .

وإما مراعاة للمعنى - وهو الطرد والإبعاد - لأن الزوجين يفترقان بعد نكاحهما ، فُرْقَةً لا اجتماع بعدها .

وتعريفه شرعا : أنه شهادات مؤكدة باتِّمانٍ من الزوجين ، مقرونة بلعن أو غضب ، والأصل فيه ، الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

فأما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ الآية .

وأما السنة ، فمثل حديث الباب . وقد أجمع عليه العلماء في الجملة .

حكمته التشريعية :

الأصل أنه من قذف امرأة بالزنا صريحا فعليه إقامة البينة ، وهي أربعة شهود .

وإن لم يأت بهؤلاء الشهود ، فعليه حدُّ القذف ، ثمانون جلدة ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ استثنى من هذا العموم إذا قذف الرجل زوجته بالزنا ، فعليه إقامة البينة - أربعة شهود - على دعواه .

فإن لم يكن لديه أربعة شهود ، فَيَدْرَأُ عنه حَدُّ القذف أن يحلف أربع مرات : إنه لمن الصادقين ، وفي الخامسة ، يلعن نفسه ، إن كان من الكاذبين .

وذلك لأن الرجل إذا رأى الفاحشة في زوجته ، فلا يتمكن من السكوت ، كما لو رآه من الأجنبية ، لأن هذا عارٌ عليه ، وفضيحة له ، وانتهاك لحرمته .

ولا يقدم على قذف زوجته إلا من تحقق ، لأنه لن يقدم على هذا إلا بدافع من الغيرة الشديدة ، حيث إن العار عليهما ، فيكون هذا مقويًا لصحة دعواه .

* * *

الحديث الثامن عشر بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ ، كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ إِنْ تَكَلَّمَ ، تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِهِ ذَلِكَ ؟

قَالَ : فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ .
فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ آتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي سَأَلْتَنِي عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ « التَّوْبَةِ » .

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ، فَتَلَامَنَ عَلَيْهِ ، وَوَعظُ »

وَذَكَرَهُ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ .
فَقَالَ : لَا - وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا - مَا كَذَبْتَ
عَلَيْهَا .

ثُمَّ دَعَاهَا ، وَوَعَّظَهَا ، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ
مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ .

فَقَالَتْ : لَا - وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ .

فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ، إِنَّهُ لِمِنْ
الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ : أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ .

ثُمَّ تَنَّى بِالْمَرْأَةِ ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ
لِمِنْ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ : أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ
مِنَ الصَّادِقِينَ . ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

ثُمَّ قَالَ : (اللَّهُ يَعْلَمُ إِنْ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ ، فَهَلْ مِنْكَأ
تَائِبٌ ؟) ثَلَاثًا .

وفي لفظ : « لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ :

مَسَالِي ؟

قَالَ : « لَا مَالَ لَكَ » إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوَّيْمَا
اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا ، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَهَوَّ أَبْعَدُ
لَكَ مِنْهَا .

المعنى الإجمالي :

صاحب هذه القصة كأنه أحسن من زوجته ربة . وخاف أن يقع منها على فاحشة ، فحار وتغيّط ، لأنه إن قذفها ولم يات ببينة . فعليه الحد ، وإن سكت فهي الديانة والعار ، وأبلى هذه الخواطر للنبي ﷺ ، فلم يجبه كراهة لسؤال قبل أوانه ، ولأنه من تعجل الشر وأيضاً لم ينزل عليه في ذلك شيء .

بعد هذا رأى هذا السائل الفاحشة التي خافها فأنزل الله في حكمه وحكم زوجته ، هذه الآيات من سورة النور ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾^(١) والآيات .

فتلاهن عليه النبي ﷺ ، وذكره ووعظه بأن عذاب الدنيا - وهو حد القذف - أهون من عذاب الآخرة .

فأقسم أنه لم يكذب برمي زوجته بالزنا .

ثم وعظ الزوجة كذلك وأخبرها أن عذاب الدنيا - وهو حد الزنا بالرجم - أهون من عذاب الآخرة .

فأقسمت أيضاً : إنه لمن الكاذبين .

حينئذ بدأ النبي ﷺ بما بدأ الله به ، وهو الزوج ، فشهد أربع شهادات بالله : إنه لمن الصادقين فيما رماها به ، وفي الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين .

(١) قبل نزلت هذه الآيات في عويمر المجلاني وزوجته بليل قول النبي ﷺ له : وقد أنزل الله فيك وفي صاحبك .

وقيل : نزلت في هلال بن أمية وزوجته ، بليل أنه أقول من لاعن في الإسلام . قال النووي : يحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً - ١هـ - شارب .

ثم نفي بالمرأة ، فشهدت أربع شهادات بالله : إنه لمن الكاذبين ،
والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين في دعواه . ثم
فرَّق بينهما فرقة مؤبدة .

وحيث إن أحدهما كاذب ، عرض عليهما النبي ﷺ التوبة .
فطلب الزوج صداقه ، فقال : ليس لك صداق ، فإن كنت
صادقا في دعواك زناها ، فالصداق بما استحلت من فرجها ، فإن
الوطء يقرر الصداق .
وإن كنت كاذبا عليها ، فهو أبعد لك عنها ، حيث رميتها بهذا
البهتان العظيم .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - بيان حكم اللعان وصفته . وهو : أن من قذف زوجته بالزنا
ولم يقيم البينة . فطليه الحد ، إلا أن يشهد على نفسه أربع مرات : إنه
لمن الصادقين في دعواه . وفي الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من
الكاذبين .

فإن نكلت الزوجة . أقيم عليها حدُّ الزنا . وإن شهدت بالله أربع
مرات : إنه لمن الكاذبين في رميتها بهذه الفاحشة . وفي الخامسة أن
غضب الله عليها إن كان من الصادقين . درأت عنها حدُّ الزنا .

٢ - إذا تمَّ اللعان بينهما بشروطه . فرَّق بينهما فرقة مؤبدة .
لا تحل له . ولو بعد أزواج .

٣ - أن يوعظ كل من الزوجين عند إرادة اليمين . لعلة يرجع إن كان
كاذبا . وكذلك بعد تمام اللعان . تعرض عليهما التوبة ، ليتوب فيما
بينه وبين الله تعالى .

٤ - خالف هذا الباب غيره من أبواب الفقه بمسائل .

منها : - أنه لا بد أن يقرن مع اليمين لفظ « الشهادة » ، وفي الخامسة الدعاء على نفسه باللعنة من الزوج . ومن الزوجة . الدعاء على نفسها في الخامسة بالفضب .

ومنها : - تكرير الأيمان .

ومنها : - أن الأصل أن الية على المدعى . واليمين على من أنكر . هنا طلبت الأيمان من المدعى والمنكر .

٥ - البداءة بالرجل في التحليف ، كما هو ترتيب الآيات .

٦ - أن الزوج لا يرجع بشيء من صداقه بعد الدخول إذا لاعن .

٧ - اللعان خاص بين الزوجين . أما غيرها فيجرى فيه حكم القذف المعروف .

٨ - كراهة المسائل التي لم تقع والبحث عنها . لا سيما ما فيه أمانة الفاحشة .

• • •

الحديث التاسع عشر بعد الثمانية

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ وَأَنْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَأَمَرُهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَلَّعْنَا ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى . ثُمَّ قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ .

المعنى الإجمالي :

في هذا الحديث يروى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن رجلاً قذف زوجته بالزنا . وانتفى من ولدها . ويرى منه . فكذبته في دعواه ولم تَقَرَّ على نفسها .

فتلاعنا . بأن شهد الزوج بالله تعالى أربع مرات أنه صادق في قذفها . ولعن نفسه في الخامسة .

ثم شهدت الزوجة بالله أربع مرات أنه كاذب . ودعت على نفسها بالغضب .

فلما تمَّ اللعان بينهما . فَرَّقَ بينهما النبي ﷺ فرقة دائمة . وجعل الولد تابعاً للمرأة . متسبباً إليها . منقطعاً عن الرجل . غير منسوب إليه .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - ثبوت حكم اللعان حينما يرمى الرجل زوجته بالزنا وتكذبه .
٢ - إذا تمَّ اللعان . انتفى الولد الملاعن على نفسه من أبيه . وصار منسوباً إلى أمه فقط .

٣ - الفرقة المؤبدة الدائمة بين المتلاعنين . فلا تحل له بعد تمام اللعان بحال من الأحوال .

٤ - إذا تحقق الزوج أن الولد من غيره . فيجب عليه نفيه . واللعان عليه . إن كذبه . لئلا يلحقه نسبه . فيفضى إلى أمور منكرة . حيث يستحل من الإرث ولحوق النسب . والاختلاط بالمحارم . وغير ذلك . وهو أجنبى منهم .

٥ - الأحسن في رعاية النساء التوسط . فلا يكثر الرجل من الوسواس التي لم تبين على قرائن . ولا يحجبها عما هو متعارف ومألوف

بين الناس المحافظين ما دام لم ير ريبة . ولا يتركها مهمة . تذهب حيث شاءت ، وتكلم من شاءت . فهذا هو التصريط . ومع الريبة دبانة .

* * *

الحديث العشرون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قُرَازَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ .

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلْ لَكَ إِبِلٌ ؟ » قَالَ :

نَعَمْ .

قَالَ : « فَمَا أَلْوَانُهَا ؟ » قَالَ : حُمْرٌ .

قَالَ : « فَهَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ ؟ » قَالَ : إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا .

قَالَ : « أَلَيْ أَتَاهَا ذَلِكَ ؟ » قَالَ : عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ

عِرْقٌ .

قَالَ : « وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ » .

الغريب :

رجل من بني قُرَازَةَ ، بفتح القاء والزاء ، من غطفان « قبيلة عدنانية »

والرجل اسمه ضمضم بن قتاده .

أَيُّ أَتَاهَا : بفتح الهمزة وتشديد النون . أَيُّ مِمَّا أَتَاهَا هَذَا اللون المخالف

للون أبيه ؟

أورق : بفتح القاف لأنه لا ينصرف ، وهو الأسود الذى لم يخلص
سواده وإنما فيه غبرة . وجمعه وُرق ، كأحمر وحُمُر .
نزع عرق : العرق . بكسر العين وسكون الراء ، هو الأصل .
والنزع هو الجذب .
والمعنى - هنا - لعله جذبه أصل من النسب . فأشبهه المجنوب
المجاذب فى لونه وخلقه .

المعنى الإجمالى :

ولد لرجل من قبيلة فزارة غلام خالف لونه لون أبيه وأمه ، فصار
فى نفس أبيه شكٌ منه . فذهب إلى النبي ﷺ معرضاً بقذف زوجته
وأخبره بأنه ولد له غلام أسود .
فذهب النبي ﷺ مراده من تعريضه ، فأراد ﷺ أن يقنعه ويرزله
وساوسه . فضرِبَ له مثلاً مما يعرف ويألف .
فقال : هل لك إبل ؟ قال : نعم . قال : فما ألوانها ؟ قال :
حمر . قال : فهل يكون فيها من أورق مخالف لألوانها ؟ قال : إن فيها
لورقا .

فقال : فمن أين أتاها ذلك اللون المخالف لألوانها ؟
قال الرجل : عسى أن يكون جذبه عرق وأصل من آبائه وأجداده .
فقال : فابنك كذلك . عسى أن يكون فى آبائك وأجدادك من هو
أسود . فجذبه فى لونه .
فقنع الرجل بهذا القياس المستقيم . وزال ما فى نفسه من خواطر .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - أن التعريض بالقذف إذا لم يقصد به العيب والقبح . لا يُعَدُّ قذفًا .

٢ - أن الولد يلحق بأبويه . ولو خالف لونه لونهما .

٣ - الاحتياط للأنساب ؛ وأن مجرد الاحتمال والظن . لا ينفي الولد من أبيه ، فإن الولد للفراش . والشارع حريص على إلحاق الأنساب ووصلها .

٤ - فيه ضرب الأمثال ؛ وتشبيه المجهول بالمعلوم . ليكون أقرب إلى الفهم .

وهذا الحديث ، من أدلة القياس في الشرع .

٥ - فيه حسن تعليم النبي ﷺ ، وكيف يخاطب الناس بما يعرفون ويفهمون . فهذا أعرابي يعرف الإبل وضراها وأنسابها .
أزال عنه هذه الخواطر بهذا المثل . الذي يدركه فهمه وعقله .
فراح قائمًا مطمئنًا .

فهذا من الحكمة التي قال الله فيها ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ ﴾
فكلُّ يُخَاطَبُ على قدر فهمه وعلمه .

* * *

بَابُ لِحَاقِ النَّسَبِ^(١)

الحديث الحادي والعشرون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ .

فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا ابْنُ أُخِي عُتْبَةَ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ ، أَنْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ .

وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : هَذَا أُخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ .

فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَى شَبَهَا يَتَنَاءَى بَعْتَبَةً .

فَقَالَ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلنَّعَاهِرِ الْحَجَرُ وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ ، فَلَمْ يَرِ سَوْدَةُ قَطُّ .

الغريب :

عهد إلى أنه ابنه : يعني أوصى إلى أنه ابنه . ألحقه بنسبه وأبيه .

(١) وضعت هذه الترجمة . لأن ما تحتها من الأحاديث مقصودة لها . لكن المؤلف أدمجهن في كتاب اللعان اختصاراً - ٨١ - شارح .

فراش آوى : يراد بالفراش صاحبه ، وهو الزوج والسيد .
 الوليدة : الجارية التى وطئها سيدها ، فجاءت منه بولد .
 للعاهر الحجر : العاهر : الزانى . ومعنى له الحجر : - أى له الخيبة .
 ولا حق فى الولد .
 زمعة : بفتح الزاى وسكون الميم - سعى بإحدى الزمعات . وهن
 الشعرات المتعلقة بأنف الأرنب .

المعنى الإجمالى :

كانوا فى الجاهلية يضربون على الإمام ضرائب يكسبونها من فجورهم .
 ويلحقون الولد بالزانى إذا ادَّعاه .
 فزنا عتبة بن أبى وقاص بأمة لزمعة بن الأسود ، فجاءت بغلام .
 فأوصى « عتبة » إلى أخيه « سعد » بأن يلحق هذا الغلام بنسبه .
 فلما جاء فتح مكة ، ورأى سعد الغلام ، عرفه بشبهه بأخيه ، فأراد
 استلحاقه .
 فاختصم عليه هو ، وعبد بن زمعة ، فأدلى سعد بحجته وهى : - أن
 أخاه أقرَّ بأنه ابنه ، وبما بينهما من شبه .
 فقال عبد بن زمعة : هو أخى ، ولد من وليدة أبى .
 فنظر النبي ﷺ إلى الغلام ، فرأى فيه شبهاً بيناً بعتبة .
 وحيث إن الأصل أنه تابع لملك الأمة ، قضى به لزمعة وقال :
 الولد للفراش ، وللعاهر الزانى الخيبة والخسار ، فهو بعيد عن الولد .
 ولكن لما رأى شبه الغلام بعتبة ، تورَّع ﷺ أن يستريح النظر إلى

زوجته^(١) سودة بهذا النسب . فأمرها بالاحتجاب منه . احتياطاً وتورعاً .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - أن الولد للفراش ، بشرط إمكان الإلحاق بصاحب الفراش .

٢ - أن الزوجة تكون فراشا بمجرد عقد النكاح . وأن الأمة فراش .

لكن لا تعتبر إلا بوطء السيد . فلا يكفى مجرد الملك .

والفرق بينهما . أن عقد النكاح مقصود للوطء ، وأما تملك الأمة .

فلمقاصد كثيرة .

٣ - أن الاستلحاق لا يختص بالأب . بل يجوز من الأخ وغيره

من الأقارب .

٤ - أن حكم الشبه إنما يعتمد عليه . إذا لم يكن هناك أقوى منه

كالفراش .

٥ - قال العلماء ، من المالكية ، والشافعية . والحنابلة : - أمر

النبي ﷺ زوجته سودة بالاحتجاب من الغلام على سبيل الاحتياط

والورع لما رأى الشبه قويا بينه وبين عتبة بن أبي وقاص .

٦ - أن حكم الوطء المحرم كالخلال في حرمة المصاهرة .

ووجهه أن سودة أمرت بالاحتجاب . فدل على أن وطء عتبة

بالزنا ، له حكم الوطء بالنكاح . وهذا مذهب الحنفية والحنابلة .

وخالفهم المالكية والشافعية ، فعندهم لا أثر لوطء الزنا ، لعدم

احترامه .

٧ - أن حكم الحاكم لا يغير الأمر في الباطن .

فإذا علم المحكوم له أنه مبطل ، فهو حرام في حقه ، ولا يبيحه له

حكم الحاكم .

(١) هي سودة بنت زمعة ، فتكون أخت هذا الغلام للتنزاع فيه ، لكن أمرها بالاحتجاب

منه تورعاً - ٨١ - شارح .

الحديث الثاني والعشرون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيَّ مَشْرُورًا تَبَرُّقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ ، فَقَالَ : « أَلَمْ تَرَيَّ أَنْ مُجْزَزًا نَظَرَ آئِنًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، فَقَالَ : إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ » .
وفي لفظ « كَانَ مُجْزَزٌ ، قَائِنًا » .

الغريب :

تَبَرُّقُ : بضم الراء ، تلمع وتضيء .
أَسَارِيرُ وَجْهِهِ : الأسارير ، جمع « سرر » وه أسرار ، بفتح أولهما وضمهما ، وهما في الأصل . خطوط الكف ، كما في « القاموس » وأريد بها هنا ، الخطوط التي في الجبهة .
مُجْزَزًا : بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاي الأولى على صيغة اسم الفاعل المدلجى ، من بنى مدلج قبيلة عرفت بالقيافة والحكم ، لا يختص بها وحدها .
آئِنًا : أى فى الزمن القريب من القول .
قائنا : القائف هو من يعرف إلتحاق الأنساب بالشبه . ويعرف الآثار ، وجمعه قافة .

المعنى الإجمالى :

كان زيد بن حارثة أبيض اللون . وابنه أسامة أسمر ، وكان الناس - من

أجل اختلاف لونيتهما - يرتابون فيهما ، ويتكلمون في صحة نسبة أسامة إلى أبيه . بما يؤذى رسول الله ﷺ .

فرَّ عليهما (عجز المدلجى) القائف . وهما قد غطيا رأسيهما في قطيفة ، وبدت أرجلهما .

فقال : إن بعض هذه الأقدام لَمِنْ بعض . لما رأى بينهما من الشبه .

وكان كلام هذا القائف على مسمع من النبي ﷺ ، فسُرَّ بذلك سرورًا كثيرًا ، حتى دخل على عائشة وأسارير وجهه تَبَرَّقَ . فرحًا واستبشارًا للاطمئنان إلى صحة نسبة أسامة إلى أبيه . ولِدَخَصَ كلام الذين يطلقون ألسنتهم في أعراض الناس بغير علم .

ما يؤخذ من الحديث :

١ - العمل بقول القافة في إلحاق الأنساب . مع عدم ما هو أقوى منها ، كالفراش ، وهو قول الأئمة الثلاثة . استدلالاً بسرور النبي ﷺ في هذه القصة ، ولا يُسرُّ إلا بحق .

وخالفهم أبو حنيفة ، فلم يعمل بها ، واعتذر عن الحديث بأنه لم يقع فيه إلحاق متنازع فيه .

٢ - يكتفى قائف واحد ، ولكن اشترط العلماء فيه أن يكون عدلاً مجرباً في الإصابة وهذا حق . فإنه لا يقبل الخبر ، ولا ينفذ الحكم . إلا ممن اتصف بهذين الوصفين .

٣ - تشوف الشارع الحكيم إلى صحة الأنساب ، وإلحاقها بأصولها .

٤ - الفرح والتبشير بالأخبار السارة ، وإشاعتها . خصوصاً ما فيه إزالة ريبة ، أو قالة سوء .

الحديث الثالث والعشرون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ذُكِرَ الْعَزْلُ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « وَلِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ
أَحَدُكُمْ ؟ » وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ
« لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا » .

الغريب :

العزل : نزع الذكر من الفرج إذا قارب الإيزال . لينزل خارجه .
لم يفعل ذلك أحدكم ؟ : استفهام بمعنى الإنكار .

المعنى الإجمالى :

ذكر العزل عند رسول الله ﷺ وأنه يفعله بعض الرجال فى نساءهم
وإمائهم .

فاستفهم منهم النبي ﷺ عن السبب الباعث على ذلك بصيغة
الإنكار .

ثم أخبرهم ﷺ عن قصدهم من هذا العمل بالجواب المقنع المانع
عن فعلهم :

وذلك بأن الله تعالى قد قدر المقادير ، فليس عملكم هذا برأى لنسمة
قد كتب الله خلقها وقدر وجودها ، لأنه مقدر الأسباب والمسببات .
فاذا أراد خلق النطفة من ماء الرجل ، سرى من حيث لا يشعر ،
إلى قراره المكين .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - يأتي حكم العزل والخلاف فيه قريباً ، إن شاء الله تعالى
- ٢ - إنكار العزل بقصد التحرز عن خلق الولد ، لأن فيه اعتماداً على الأسباب وحدها .
- ٣ - أنه ما من نفس مخلوقة إلا وقد قدر الله وجودها ، ففيه الإيعان بالقدر ، وأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .
- وليس فيه تعطيل للأسباب ، فإنه قدر الأشياء وقدر لها أسبابها .
- فلا بد من عمل الأسباب ، والله يقدر ما يشاء ويفعل ما يريد .
- فتعطيل الأسباب ، وعدم الإيعان بتأثيرها ، والاعتماد عليها وحدها ، كلاهما مذهبان منمومان .
- والمذهب الحق المختار الوسط ، هو الإيعان بقضاء الله وقدره .
- وأن للأسباب تأثيراً وهو مذهب أهل السنة ، وبه تجتمع الأدلة العقلية والنقلية . والله الحمد .

• • •

الحديث الرابع والعشرون بعد الثلاثمائة

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نَعْرِضُ الْقُرْآنَ يَتْرَلُ .
لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ .

المعنى الإجمالي :

يخبر « جابر بن عبد الله » رضي الله عنهما : أنهم كانوا يعزلون من

نسائهم وإيمانهم على عهد رسول الله ﷺ ، ويُقرهم على ذلك .
ولو لم يكن مباحا ما أقرهم عليه .

فكأنه قيل له : لعله لم يبلغه صنيعكم ؟

فقال : إذا كان لم يبلغه فإن الله - تبارك وتعالى - يعلمه ، والقرآن ينزله . ولو كان مما ينهى عنه ، لَنهى عنه القرآن ، ولما أقرنا عليه المشرع .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن الصحابة كانوا يعزلون على عهد رسول الله ﷺ ويقرهم عليه .

وقد جاء في صحيح مسلم أنه بلغه ذلك حيث قال جابر : (فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فلم ينهنا) .

٢ - أن العزل مباح ، حيث علمه ﷺ وأقرهم عليه ، فإنه لا يقر على باطل ، وشرعه قوله ، وتقريره . وإليك الخلاف فيه .

اختلاف العلماء :

· اختلف العلماء في حكم العزل .

فذهب الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد إلى جوازه في الزوجة الحرة بإذنها ، وفي الزوجة الأمة بإذن سيدها ، وفي الأمة بغير إذن أحد .

واستدلوا على جوازه بهذين الحديثين المتقدمين وغيرهما من الأحاديث الصحيحة الصريحة .

واستدلوا على تقييده بإذن الحرة ، بحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها » .

قال أبو داود : سمعت الإمام أحمد ذكر هذا الحديث ، فأنكره .
 وذهب الشافعي إلى جواز العزل مطلقاً ، في الحرية والأمة . ورويت
 الرخصة عن عشرة من الصحابة .

وذهب إلى تحريمه مطلقاً « ابن حزم » وطائفة . مستدلين بما رواه
 « مسلم » عن جُدّامة بنت وهب قالت : حضرت رسول الله ﷺ في
 أناس ، فسألوه عن العزل فقال : « ذلك الوأد الخفى » وجعلوا هذا
 الحديث ناسخاً لأحاديث الإباحة ، التي هي على وفق البراءة الأصلية ،
 وهذا الحديث ناقل عن البراءة الأصلية - هذا جوابهم .

والأحسن ، الجمع بين النصوص بلا نسخ ، فيكون الأصل الإباحة .
 وهذا الحديث يحمل على ما إذا أراد بالعزل التحرز عن الولد ،
 ويدل له قوله : « ذلك الوأد الخفى » .

* * *

الحديث الخامس والعشرون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ
 - وهو يعلمه - إِلَّا كَفَرَ ، وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا ،
 وَلَيَنْبَوْا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ .

وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ ، أَوْ قَالَ : يَا عَدُوَّ اللَّهِ ، وَلَيْسَ
 كَذَلِكَ ، إِلَّا حَارَّ عَلَيْهِ » .

كذا عند « مسلم » والبخاري ، نحوه .

الغريب :

وليتبوا : أى فليتخذ له مباءة ، وهى المنزل .
إلا حار عليه : بالحاء المهملة ، أى رجع عليه ، ومنه قوله تعالى
﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ أى يرجع .

المعنى الإجمالى :

فى هذا الحديث وعيد شديد وإنذار أكيد ، لمن ارتكب عملا من
هذه الثلاثة ، فما بالك بمن عملها كلها ؟
أولها : - أن يكون عالما أباه ، مثبّتا نسبه فينكره ويتجاهله ، مدعيا
النسب إلى غير أبيه ، أو إلى غير قبيلته .
وثانيها : - أن يدعى «وهو عالم» ما ليس له من نسب ، أو مال ،
أو حق من الحقوق ، أو عمل من الأعمال ، أو يزعم صفة فيه يستغلها
ويصرف بها وجوه الناس إليه .
يدعى علما من شرع ، أو طب ، أو غيرها ، ليكسب من وراء
دعواه ، فيكون ضرره عظيما ، وشره خطيرا .
أو يخاصم فى أموال الناس عند الحكام ، وهو كاذب فهذا عذابه
عظيم ، حيث تبرأ منه النبى ﷺ : وأمره أن يختار له مقرا فى النار
لأنه من أهلها ، فكيف إذا أيد دعاويه الباطلة بالآيمان الكاذبة .
ثالثها : - أن يرمى بريثا بالكفر ، أو اليهودية ، أو النصرانية .
أو بأنه من أعداء الله .
فهذا راجع عليه ما قال لأنه أحق بهذه الصفات القيحة من المسلم
الغافل ، عن أعمال السوء وأقواله .

ما يستفاد من الحديث :

١- فيه دليل على تحريم الانتقاء من نسبه المعروف ، والانتساب إلى غيره . سواء كان ذلك من أبيه القريب ، أو من أجداده ، ليخرج من قبيلته إلى قبيلة أخرى . لما يترتب عليه من المفاصد العظيمة ، من ضياع الأنساب ، واختلاط المحارم بغيرهم ، وتقطع الأرحام ، وغير ذلك .

٢- اشترط العلم ، لأن تباعد القرون ، وتسلسل الأجداد ، قد يوقع في الخلل والجهل ، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، ولا يؤخذ بالنسيان والخطأ .

٣- قوله [ومن ادّعى ما ليس له] يدخل فيه كل دعوى باطلة ، من نسب ، أو مال ، أو علم ، أو صفة ، أو غير ذلك . فكل شيء يدّعيه ، وهو كاذب ، فالنبي ﷺ يرى منه ، وهو من أهل النار ، فليختر مقامه فيها .

كيف إذا أبَد دعاويه الباطلة بالإيمان الكاذبة ، ليأكل بها أموال الناس ؟ ! فهذا ضرره عظيم وأمره كبير .

٤- الوعيد الثالث فيمن أطلق الكفر ، أو الفسق ، أو نفى الإيمان ، أو غير ذلك على غير مستحق ، فهو أحق منه بها ، لأن هذا راجع عليه ، فالجزاء من جنس العمل .

٥- فيؤخذ منه التنبيه على تحريم تكفير الناس بغير مسوغ شرعي ، وكفر بواح ظاهراً .

فإن التكفير والإخراج من الملة ، أمر خطير ، لا يقدم عليه إلا عن بصيرة ، وثبت ، وعلم . وكَم يغلط في هذا الباب غلط لا يشعر .

اختلاف العلماء :

أجمع علماء السنة : على أن المسلم ، لا يكفر بالمعاصي كفرا يخرججه من الملة .

والشارع قد يطلق على فاعل المعاصي الكفر ، كما في الحديث الذي معنا .
فاختلف العلماء في ذلك .

فالجمهور يرون : أن هذه أحاديث جاءت لقصد الزجر والردع .
فتبقى على تخويلها وتهويلها ، فلا تؤول .

ومن العلماء من أولها فقال : يراد [بالكفر] كفر النعمة ، أو بمعنى أنه قارب الكفر ، أو أن هذا الوعيد لمن يستحل ذلك ، فيكون راداً لنصوص الشريعة الصحيحة الصريحة ، فيكفر .

ومثل قوله : (ليس منا) يعني ليس على طريقنا التامة المستقيمة ، وإنما نقص إيمانه ودينه .

والأحسن ، مسلك الجمهور ، وهو أن تبقى على إيهامها . لبقى المعنى المقصود منها ، فتكون زاجرة رادعة عن محارم الله تعالى .

فإن النفوس مجبولة على اتباع الهوى ، فعسى أن يكون لها رادع من مثل هذه النصوص الشريفة . والله أعلم .

• • •

كِتَابُ الرِّضَاعِ

الرِّضَاعُ : بفتح الراء وكسرهما ، مصدر رضع الثدي إذا مصّه .
وتعريفه شرعا : مص لبنٍ ثابت عن حمل أو شربه .
وحكم الرضاع ثابت بالكتاب ، والسنة ، والإجماع . ونصوصه مشهورة .
والأحكام المترتبة على الرضاع ، تحريم النكاح ، وإباحة النظر والخلوة ، والمحرمية في السفر . لا وجوب النفقة والتوارث ، وولاية النكاح .
وحكمة هذه المحرمية والصلّة ، ظاهرة ، فإنه حين تغلّز بلبن هذه المرأة ، نبت لحمه عليه ، فكان كالنسب له منها .
ولذا كره العلماء ؛ استرضاع الكافرة ، والفاسقة ، وسينة الخُلُق أو مَنْ بها مرض مُعْدٍ ، لأنّه يَسْرِي إلى الولد .
واستحبوا أن يختار المرضعة ، الحسنة الخُلُق والخُلُق ، فإن الرضاع يُغَيِّر الطباع .
والأحسن أنه لا يرضعه إلا أمه ، لأنّه أنفع وأمرى وأحسن عاقبة ، من اختلاط المحارم ، التي ربما توقع في مشاكل زوجية .
وقد حثَّ الأطباء على لبن الأم ، لا سيما في الأشهر الأولى .
وقد ظهرت لنا حكمة الله الكونية ، حين جعل غذاء الطفل من لبن أمه : بالتجارب ، وبتقارير الأطباء ونصائحهم . والله حكيم عليم .

• • •

الحديث السادس والعشرون بعد الثلاثمائة

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ « لَا تَحِلُّ لِي ، يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ، وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » .

• • •

الحديث السابع والعشرون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحْرِمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » .

المعنى الإجمالي :

رَغِبَ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ عَمِّهِمَا حَمْزَةَ .

فَأُخْبِرَهُ ﷺ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ ، حَيْثُ إِنَّهَا بِنْتُ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ .
فَأَنَّهُ ﷺ ، وَعَمَهُ حَمْزَةُ رَضِعَا مِنْ « ثَوِيَّة » مَوْلَاةٍ لِأَبِي هَبْ ،
فَصَارَ أَخَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَيَكُونُ عَمَّ ابْنَتِهِ ، وَيَحْرُمُ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ ،
مَا يَحْرُمُ مِثْلُهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ .

(١) جاء في «مسلم» عن علي رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله . تنوق في قريب وتدنأ ؟ فقال : هو هل عندكم تنء ؟ قلت : نعم . بنت حمزة فقال : «إنها لا تحل لي . إنها ابنة أخي من الرضاعة» .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- ما يثبت في الرضاع من المحرمية ، ومنها تحريم النكاح .
- ٢- أنه يثبت فيه مثل ما يثبت في النسب .
- فكل امرأة حرمت نسباً ، حرمت من تماثلها رضاعاً .
- ٣- الذين تنتشر فيهم المحرمية من أجل الرضاع ، هم المرتضع وفروعه . أبنائه وبناته ونسلهم .
- أما أصوله . من أب ، وأم ، وأبائهم ، فلا يدخلون في المحرمية . وكذلك حواشييه ، من إخوة وأخوات ، وأعمام ، وعمات ، وأخوال ، وخالات . كل هؤلاء غير داخليين في حكمه .
- والرضيع يكون كأحد أولاد الرضعة . فتكون أمه . وصاحب اللبن أباه . وأولادها إخوته وأخواته وأبائهم منها - وإن علواً - أجداده ، وأعمامهما : وعماتهما ، وأخوالهما ، وخالاتهما أعمامه ، وأخواله ، وإخواتهما وأخواتهما . أعمامه وعماته . وأخواله ، وخالاته .

• • •

الحديث الثامن والعشرون بعد الثلاثمائة

وَعَنْهَا قَالَتْ : إِنَّ أَفْلَحَ - أَخَا أَبِي الْقَعَيْسِ - اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَ مَا أُزِلَ الْحِجَابُ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا آذَنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقَعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةٌ أَبِي الْقَعَيْسِ .

فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ .

فَقَالَ : « إِئْذَنِي لَهُ » فَإِنَّهُ عَمَلُكَ ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ .
 قَالَ عُرْوَةُ : فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : حَرِّمُوا مِنْ
 الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ .
 فِي لَفْظِ « إِسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ فَلَمْ أَذَنْ لَهُ » ، فَقَالَ : اُنْحَتَجِبِينَ
 مِنِّي وَأَنَا عَمَلُكَ ؟
 فَقُلْتُ : كَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرْضَعْتُكِ امْرَأَةً أُخِي
 يَلْبَسُ أُخِي .
 قَالَتْ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ :
 « صَدَقَ أَفْلَحُ ، إِئْذَنِي لَهُ ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » .
 تَرَبَّتْ : أَيِ افْتَقَرْتُ . وَالْعَرَبُ تَدْعُو عَلَى الرَّجُلِ ، وَلَا تَرِيدُ
 وَقُوعَ الْأَمْرِ بِهِ

الغريب :

أَفْلَحُ : يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ ، بَعْدَهَا فَاءٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ لَامٌ ، ثُمَّ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ
 غَيْرُ مَنْوُونٍ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ .
 الْقُعَيْسُ : بِقَافٍ مَضْمُونَةٍ ، ثُمَّ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ ، فَيَاءٌ مَشْتَاةٌ تَحْتِيةٌ .
 فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ .
 عِنْدَ الدَّارِقُطَنِيِّ : أَنَّ اسْمَهُ وَائِلُ بْنُ أَفْلَحِ الْأَشْعَرِيِّ .
 أَذَنْ لَهُ : بِالْمَدِّ .

بعد ما أنزل الحجاب : كان النساء في صلوة الإسلام يُسْفِرْنَ بعد أعقاب الجاهلية فأَزال الله تعالى آية الحجاب ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلزَّوْجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ الآية . ستة خمس فاحتجب عن الرجال .

والجلباب : هو الملحفة ، مثل (العباءة) .

تَرَبَّتْ بِمِثْلِكَ : يعنى لصقت بالتراب من الفقر ، دعاء تقوله العرب ولا تريد المقصود منه .

المعنى الإجمالي :

استرضعت عائشة رضی الله عنها من زوجة أبي القحيس .

وبعد ما أمر الله تعالى نساء النبي ﷺ وبناته ونساء المؤمنين بالحجاب عن الرجال الأجانب ، جاء أخو والد عائشة من الرضاعة ، يستأذن عليها بالدخول . فأبت أن تأذن له . لأن ابنتي أرضعتها زوجة أبي القحيس . لا هو .

واللبن للمرأة لا للرجل . فيما تظن .

فدخل عليها رسول الله ﷺ . فأخبرته الخبر فقال : « ائذني له فإنه عَمَلٌ » فعلت عائشة رضی الله عنها أن اللبن الذي يرتضع ، إنما هو من أثر ماء الرجل والمرأة .

فكانت بعد هذا تقول : حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب .

ما يستفاد من الحديث :

١ - فيه دليل على ثبوت حكم الرضاع من زوج الرضعة وأقاربه .
لأنه صاحب اللبن . فإن اللبن تسبب عن مائه وماء المرأة جميعا .

فوجب أن يكون الرضاع منهما وتنتشر الحرمة من قبيلهما سواء .
وهذا مذهب الجمهور من الصحابة ، والتابعين . وأهل الحديث .
وأصحاب المذاهب ، خلافا لطائفة قليلة يرون : أن الحرمة لا تنتشر
إلا من قبل المرأة فقط ، وهو رد للنصوص الصحيحة .

٢ - فيه دليل على وجوب احتجاب النساء من الرجال غير المحارم .
مع صريح القرآن في ذلك ، فقد كان التعذر في أول الإسلام يقبى على
عنه الجاهلية حتى محرم سنة خمس من الهجرة وهكذا جميع الشرائع
الإسلامية لم يلزم الناس بها دفعة واحدة ، أو في سنة واحدة . وإنما
تنزل شيئا فشيئا ، يستدرج بها الشارع الحكيم الناس لتخف عليهم
فيقوموا بها . والله حكيم في شرعه ، عليم بأحوال خلقه .

وما يفوه به دعاة السفور ، ممن لا حظ لهم من علم ، ولا نصيب لهم من
فكر ، ولا وازع لهم من ضمير وخلق - مع كونهم لم يفكروا فيما يحرمه من
المفاسد والعواقب الوخيمة - لم يستدلوا إلى نقل صحيح ، ولا على عقل
واع ، ولا على ذوق مستقيم .

والأفان السفور هو أول الشر ، وهو السبب في اختلاط الجنسين
الذي جرّ المصائب ، وهتك الأعراض ، وأفسد الليوت وقرق الأسر .
وسبب الخيانات .

والذين أباحوه - وهم قلة - لا يستندون إلى دليل ، ولو رأوا ما صار
إليه الناس ، وما آل إليه أمر البلاد التي تخرجت إلى الشر بإباحته ، لتمنوا
الرجوع إلى أجدانهم .

﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ فَإِنَّا لِلَّهِ ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ .

اللهم بَصُرْ عبادك في أمر دينهم ، وأَعِذْهُمْ إلى حظيرته . يا سميع
الدعاء .

الحديث التاسع والعشرون بعد الثلاثمائة

وَعَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ ، مَنْ هَذَا ؟ قُلْتُ : أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ .

فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ، انْظُرْنَ مِنْ إِخْوَانِكُنَّ ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » .

المعنى الإجمالي

دخل النبي ﷺ على عائشة ، فوجد عندها أخاها من الرضاعة - وهو لا يعلم عنه - فتغير وجهه ﷺ ، كراهةً لتلك الحال . وغيرة على محارمه .

فعلمت السبب الذي غير وجهه ، فأخبرته : أنه أخوها من الرضاعة . فقال : يا عائشة انظرن وتثبتن في الرضاعة ، فإن منها ما لا يسبب المحرمية ، فلا بد من رضاعة ينبت عليها اللحم وتشد بها العظام . وذلك أن تكون من المجاعة ، حين يكون الطفل محتاجاً إلى اللبن ، فلا يتقوت بغيره ، فيكون حينئذ كالجزء من المرضعة ، فيصير كأحد أولادها ، فتثبت المحرمية .

ما يؤخذ من الحديث :

- ١ - غيرة الرجل على أهله ومحارمه ، من مخالطة الأجانب .
- ٢ - إذا أحس الرجل من أهله ما يريبه ، فعليه التثبت قبل الإنكار .

٣- التثبت من صحة الرضاع المحرم وضبطه .

فهناك رضاع لا يحرم . كأن لا يصادف وقت الرضاع المحرم .

٤- أنه لا بد أن يكون الرضاع في وقت الحاجة إلى تغذيته . فإن

الرضاعة من المجاعة ، ويأتى تحديد ذلك ، عدداً ، ووقتاً ، والخلاف فيه : إن شاء الله .

٥- والحكمة في كون الرضاع المحرم هو ما كان من المجاعة . لأنه

حين يتغذى بلبنها محتاجاً إليه ، يشب عليه لحمه . وتقوى عظامه .

فتكون كالأجزاء منها ، فيصير كولد لها تغذى في بطنها . وصار بضعة منها .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في قدر الرضاع المحرم .

فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم .

وهو مروى عن علي ، وابن عباس ، وهو قول سعيد بن المسيب . والحسن

البصرى . والزهرى . وقتادة ، والأوزاعي والثوري .

وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وحجتهم : أن الله سبحانه وتعالى

علق التحريم باسم (الرضاعة) وكذلك «القرآن» أطلقها ولم يقيدها بشيء .

فحيث وجد اسمها وجد حكمها .

وذهب طائفة أخرى : إلى أنه لا يثبت التحريم بأقل من ثلاث

رضعات . وهذا قول أبي ثور ، وابن المنذر ، وداود .

وحجة هؤلاء . ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : «لا يحرم المصّة

ولا المصتان» رواه مسلم .

ففهو الحديث : أن ما زاد على المصتين يثبت به التحريم . وهو

الثلاث فصاعداً .

وذهبت طائفة ثالثة إلى أنه لا يثبت بأقل من خمس رضعات .
وهذا قول عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن الزبير ، وعطاء .
وطاوس . وهو مذهب الأئمة الشافعي ، وأحمد . وابن حزم .

ودليل هؤلاء ، ما ثبت في صحيح «مسلم» عن عائشة رضي الله عنها
قالت : «كان فيما أنزل من القرآن عَشْرُ رضعات يُحرَّمُ من .
ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله ﷺ ، وهي فيما يقرأ من
القرآن» .

وما جاء في صحيح «مسلم» أيضاً في قصة سهلة ، زوجة أبي حذيفة .
حينما قالت : «إنا كنا نرى سالماً ولداً ، وكان يأوى معي ، ومع أبي
حذيفة ، في بيت واحد ويراني فضلي . وقد أنزل الله فيه ما قد علمت ،
فكيف ترى فيه ؟

فقال ﷺ : «أرضعيه» فأرضعته خمس رضعات ، فكان بمنزلة
ولدها من الرضاعة] .

وأحابت هذه الطائفة . عن أدلة الطائفتين الأولين فقالت :

وأما من يرون أن قليله وكثيره يحرم ، فجوابهم الحديث الصحيح
المضتم [لا تحرم المصة ولا المصتان] .

وأما جواب أصحاب الثلاث ، فهو أن دليلهم مفهوم ، والمتطرق
مقدم عليه ، والعمل بأحاديث الرضعات الخمس ، إعمال للأحاديث
كلها .

فائدة :

ما هي الرضعة التي يحصل بها العدد ، وما مقدارها ؟

الشارع ذكر الرضعة وأطلقها إلى ما يعرفه الناس ويعلمونه رضعة .
والرضعة ، معناها ، المرة من الرضعات ، كالأكلة من الأكلات .
والشربة من الشرابات .

والناس لا يعلمون الأكلة : إلا الوجبة الثامة ، سواء تخلصها قيام . أو
اشتغال يسير ، أو قطعها لعارض ، ثم رجع إليها . لأنه لم يكملها .
فهكذا الرضعة .

فالصحيح أنها لا تحسب رضعة إلا ما رضعه الصبي . ثم تركه لغير
عارض ولا شاغل بل عن طيب نفس ورئاً .

وهو مذهب الشافعي ، وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد ونصرها
«ابن القيم» في «المهدي» واختارها شيخنا «عبد الرحمن آل سعادى» .
أما إذا نقلته المرضعة من ثدي إلى ثدى ، أو جاءه ما يليه ثم تركه .
أو نحو ذلك . فالصحيح أن هذه المصة ، لا تعد رضعة .

واختلف العلماء في وقت الرضاع الذى يتعلق به التحريم . ولهم في
ذلك أقوال ، ولكن التى تصلح للبحث والمناقشة ، ويستند إلى الأدلة .
أربعة مذاهب هى :

الأول : أن الرضاع المعتبر ، هو ما كان في الحولين فقط .

الثانى : هو ما كان في الصغر ، ولم يقدره بزمان .

الثالث : أن الرضاع يُحرّم ولو كان للكبير البالغ ، أو الشيخ .

الرابع : أن الرضاع لا يكون محرّماً إلا ما كان في الصغر . إلا إذا
دعت الحاجة إلى رضاع الكبير ، الذى لا يستغنى عن دخوله ، ويشق
الاحتجاب منه .

فذهب إلى الأول ، الشافعي ، وأحمد ، وصاحباً أبى حنيفة .

أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن . وصح عن عمر . وابن مسعود . وأبي هريرة . وابن عباس . وابن عمر . وروى عن الشعبي ، وهو قول سفيان . وإسحاق . وابن المنذر .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ فجعل تمام الرضاعة حولين . فلا حكم لما بعدهما . فلا يتعلق به تحریم .

وحديث [إنما الرضاعة من المجاعة] المتقدم . ومدة المجاعة . هي ما كان في الحولين .

وما رواه الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عباس يرفعه [لا رضاع إلا ما كان في الحولين] .

وفي سنن أبي داود من حديث ابن مسعود يرفعه [لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم] .

ورضاع الكبير لا ينبت اللحم ولا ينشز العظم .

وذهب إلى القول الثاني ، أزواج النبي ﷺ ، خلا عائشة .

وروى عن ابن عمر . وابن المسيب ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ودليل هؤلاء ما في الصحيحين أنه ﷺ قال : «إنما الرضاعة من المجاعة فيقتضى عمومها ، أن ما دام الطفل غذاؤه اللبن ، أن ذلك الرضاع محرم ، وهو نظر جيد ، ومأخذه قوي .

وذهب إلى القول الثالث ، طائفة من السلف والخلف ، منهم عائشة ، وروى عن علي ، وعروة ، وعطاء ، وقال به «اليث بن سعد» و«داود» و«ابن حزم» ونصره في كتابه [المحلى] ورد حجاج المخالفين .

وكانت عائشة إذا أحببت أن يدخل عليها أحد من الرجال ، أمرت

أختها أم كلثوم ، أو بنات أخيها فأرضعته .

ودليل هؤلاء ، ما صح عن النبي ﷺ [أن سهلة بنت سهيل قالت : يا رسول الله ، إن سالما مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا . وقد بلغ ما يبلغ الرجال ، فقال : «أرضعيه تحرمي عليه» فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة] رواه مسلم .

وهذا حديث صحيح ليس في ثبوته كلام . ولكن أصحاب القول بالحولين يجهلون عنه بأحد جوانب .

الأول : - أنه منسوخ ، ولكن دعوى النسخ ، تحتاج إلى معرفة التاريخ بين النصوص ، وليس هناك علم بالمقدم منها والتأخر .

ولو كان منسوخا ، لقاله الذين يُحاجُّون عائشة في هذه المسألة ويناطرونها من أزواج النبي ﷺ وغيرهن .

الجواب الثاني : دعوى الخصوصية ، فيرون هذه رخصة خاصة لسالم وسهلة ، وليست لأحد غيرهما .

وتخريج هذا المسلك لهم ، أنهم يقولون : جاءت سهلة شاذية متخرجة من الإنم والضييق ، لما زلت «آية الحجاب» فرخص لها النبي ﷺ فكانه استثنائها عن عموم الحكم .

قالوا : ويتعين هذا المسلك ، وإلا لَرَمَنا أحدُ مسلمين ، إما نسخ هذا الحديث بالأحاديث الدالة على اعتبار الصغر في التحريم ، أو نسخها به .

ولا يمكن هذا ، لأننا لا نعلم تاريخ السابق منها واللاحق . وبهذا المسلك تتمكن من العمل بالأحاديث كلها فيكون هذا الحديث خاصا بـ«سالم» و«سهلة» وسائر الأحاديث لعامة الأمة .

وذهب إلى القول الرابع «وهو أن تأييد رضاع الكبير رخصة عامة . لكل من هو في مثل حال «سهلة» شيخ الإسلام «ابن تيمية» وجعله توسطا بين الأدلة وجمعا بينها ، حيث إن النسخ لا يمكن بين هذه النصوص ، لعدم العلم بالتاريخ .

والخصوصية لـ«سالم» وحده لم تثبت ، فتكون خصوصية في مثل من هو في حال «سالم» وزوج أبي حذيفة ، حيث يشق الاحتجاج عنه ، ولا يستغنى عن دخوله والخلو به .

ورجح هذا المسلك «ابن القيم» في «الهدى» فقال : وهذا أولى من النسخ ودعوى الخصوصية لشخص بعينه ، وأقرب إلى العمل بجمع الأحاديث من الجانبين ، وقواعد الشرع تشهد له . والله الموفق .

• • •

الحديث الثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ : أَنَّهُ زَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّابٍ . فَجَاءَتْ أُمُّهُ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا .
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
فَأَعْرَضَ عَنِّي .

قَالَ : فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ « وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا » ^(١) .

(١) هذا الحديث من أفراد «البخارى» ولم يخرج «مسلم» بل لم يخرج في صحيحه عن عقبة بن الحارث شيئاً - ١٥ - شارح .

المعنى الإجمالي :

تزوج «عقبة بن الحارث» أم يحيى بنت أبي إهاب^(١) فجاءت أمة سوداء فأخبرته أنها قد أرضعته هو وزوجته ، وأنها أخوان من الرضاعة .

فذكر للنبي ﷺ قولها ، وأنها كاذبة في دعواها .

فقال النبي ﷺ - منكرًا عليه رغبته في البقاء معها ، مع شهادة هذه الأمة - : كيف لك بذلك ، وقد قالت هذه المرأة ما قالت . وشهدت بما علمت ؟ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - أنه إذا ثبت الرضاع المحرم بين الزوجين ، انفسخ نكاحهما .
- ٢ - أنه ثبت الرضاع ، وتترتب أحكامه بشهادة امرأة واحدة . ويأتى الخلاف في ذلك ، إن شاء الله تعالى .

٣ - وفيه إثبات القاعدة الشرعية العامة وهي : ويشت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً ، ووجهه أن شهادة المرأة لا تكفي في فسخ النكاح وفي الطلاق . فإذا شهدت بالرضاع ، ثبت حكمه ، فثبت فسخ النكاح تبعاً له .

- ٤ - قبول شهادة الرقيق إذا كان عدلاً ، لقوله «أمة» ولا بد في الشهود كلهم من العدالة ، وانتفاء التهمة .

- ٥ - الإنكار على من حاول البقاء على المحرمات ، ولو يجعله تأويلًا .
- ٦ - أن وطء الشبهة لا يوجب شيئاً ، وصاحبه معلوم عن حد الدنيا وعذاب الآخرة ، لأن العلم شرط في إقامة الحدود ، ووعيد الله على العامدين .

(٧) بكسر المعزة .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في شهادة ثبوت الرضاع .

فذهب الشافعي ، وعطاء : إلى أنه لا بد من أربع نسوة ، لأن كل امرأتين في منزلة الرجل الواحد .

وذهب مالك ، والحكم : إلى أنه لا يقبل إلا شهادة امرأتين .
لأن الرجال أكل شهادة ، ومع هذا لا يقبل في الشهادة إلا رجلان .
وذهب الحنفية : إلى أنه لا يقبل إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان .
لقوله تعالى : ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ .

وذهب الإمام أحمد - وهو من مفرداته عن الأئمة الثلاثة : - إلى أنه يكفي لثبوت الرضاع بشهادة امرأة مرضية .

وقال بهذا القول طائوس ، والزهرى ، والأوزاعي .

ودليل هذا القول ، حديث الباب الذي تقدم شرحه ، وهو دليل واضح صحيح . والله الموفق .

فائدة :

ينبغي حفظ الرضاع وضبطه ، في حينه ، وكتابته .

فيحفظ من رضع منه ولده ، ومن شاركه في الرضاع ، ومن رضع من لبنه ، ويبين مقدار الرضاع ، ووقته ، حتى لا تقع المشكلات بعد النكاح ، فيحصل التفرق والندم ، وتشتت الأولاد ، والأسف على الماضي ، وغير ذلك من المفاصد الكثيرة .

الحديث الحادي والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَغْنِي مِنْ مَكَّةَ - فَتَبِعَتْهُمْ ابْنَةُ
خَزْرَةَ تُنَادِي : يَا عَمُّ يَا عَمُّ ! .

فَتَنَاقَشَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِيَدِهَا ، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ : دُونَكَ
ابْنَةُ عَمِّكَ فَأَحْتَمَلَتْهَا .

فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ ، وَجَعْفَرٌ ، وَزَيْدٌ .

فَقَالَ عَلِيٌّ : أَنَا أَحَقُّ بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي .

وَقَالَ جَعْفَرٌ : ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا نَحْنِي .

وَقَالَ زَيْدٌ : بِنْتُ أُخِي .

فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْلَائِهَا ،
وَقَالَ : « الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ » .

وَقَالَ لِعَلِيٍّ : « أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ » .

وَقَالَ لَجَعْفَرٍ : « أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي » .

وَقَالَ لَزَيْدٍ : « أَنْتَ أَخَوَانَا وَمَوْلَانَا ^(١) » .

(١) بهذا السياق من أفراد « البخاري » وكلفا عزاء إليه البيهقي في سنته وعبد الحق في

الغريب :

دونك : بكسر الكاف ، خطاب ، لأثنى ، وهو اسم فعل منقول من الظرف بمعنى خُذِيهَا .

وقال زيد بنت أخي : البنت لحمزة بن عبد المطلب ، وزيد من قبيلة كُلب . فراهه إذا الأخوة الإسلامية ، التي آخاها النبي ﷺ بين المهاجرين ، حين هاجروا إلى المدينة .

خَلَقِي : بفتح الخاء وإسكان اللام ، المراد به ، الصفات الظاهرة .
وخلَقِي : بضم الخاء واللام ، المراد به الصفات الباطنة .
ومولانا : أى عتيقنا ، فالمولى يطلق على السيد ، فيكون مولىً لى من أعلى ، ويطلق على العتيق ، فيكون مولىً لى من أسفل .

المعنى الإجمالى :

لما فرغ النبي ﷺ ، من «عمرة القضاء» فى السنة السابعة ، وخرجوا من مكة ، تبعهم ابنة حمزة بن عبد المطلب ، تنادى : « يا عم يا عم » فتناولها ابن عمها على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فأخذ بيدها وقال لزوجه فاطمة : خذى ابنة عمك ، فاحتملتها .

فاختصم فى الأحقية بحضانتها ثلاثة : ١ - على ٢ - - وأخوه جعفر ٣ - - وزيد بن حارثة الكلبي ، مولى رسول الله ﷺ ، رثل منهم أدل بحجته لاستحقاق الحضانة .

فقال على : هى ابنة عمى ، فأنا أحق بها .

«الجمع بين الصحيحين» و«الترمذى» فى الأطراف ، ووقع لصاحب المتقى وابن الأثير فى جامع الأصول أنه من المتفق عليه ، ومرادهما قصة الحديث منه ، والبخارى ذكره فى موضعين من صحيحه مطولاً . ٥١ - شارح .

وقال جعفر: هي ابنة عمى ، وخالتها زوجتى .

وقال زيد : هي بنت أخى الذى عقد بينى وبينه رسول الله ﷺ مؤاخاة ، يثبت بها التوارث والتناصر ، فأنا أحق بها .

فحكم النبي ﷺ بما أَرْضَى قُلُوبَهُمْ ، وطيب خواطرهم .
فَقَضَى بِالْبِنْتِ لِلخَالَةِ ، لأنها بمنزلة الأم فى الْحُنُوِّ وَالشَّفَقَةِ ، وكانت عند جعفر .

وقال لِعَلِيٍّ : «أنت منى وأنا منك» وكفى بهذا فخرًا ، وفضلاً .
وقال لجعفر : «أشبهت خَلْقِي وَخُلُقِي» فأنت مثلى بالأخلاق الظاهرة والصورة ، ومثلى فى الأخلاق الحميدة الباطنة ، من الحلم ، والكرم ، والطف وغيرها . وكفى بهذه بشارة وسرورًا .

وقال لزيد : أنت أخونا فى الإسلام ، ومولانا ، وموئ القوم منهم .
فكل منهم . رضى واغتبط بهذا الفضل العظيم .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - ثبوت الحضانة لحق الصغير والمعتوه ، لحفظه ، وصيانته ، والقيام بشئونه . وهى من رحمة الله تعالى بحلقه .
- ٢ - أن العصبية من الرجال ، لهم أصل فى الحضانة ، ما لم يوجد من هو أحق منهم ، حيث أقر ﷺ كلاً من عَلِيٍّ ، وجعفر فى ادّعاءهم حضانة ابنة عمهم ، ولم ينكر عليهم .
- ٣ - أن الأم مقدمة فى الحضانة على كل أحد ، فإنه لم يعطها الخالة فى هذه القصة إلا لأنها « بمنزلة الأم » لكمال شفقتها وبرّها .
- ٤ - أن الخالة تلي الأم فى الحضانة ، فهى بمنزلتها فى الْحُنُوِّ وَالشَّفَقَةِ .

٥- أن الأصل في الحضانة ، هو طلب تحقق الشفقة والرحمة لهذا العاجز القاصر ، وهذا من رحمة الله تعالى ووفاته بالعاجزين والمتقطعين ، حيث هيا لهم القلوب الرحيمة .

٦- أن المرأة المزوجة ، لا تسقط حضانتها إذا رضى زوجها بقيامها بالحضانة ، لأنها لم تسقط عنها إلا لأجل التفرغ لحقوق الزوج ، والقيام ببيته وشؤنه .

فإذا رضى بقيامها بالحضانة ، فهي باقية على حقها منها .

وهذا يحصل التوفيق بين قضاء النبي ﷺ بالحضانة لجعفر ، وبين قوله ﷺ . للمرأة المطلقة - حين نازعها مطلقها في ابنتها - : «أنت أحق به ما لم تُنكحي» رواه أحمد ، وأبو داود .

٧- حُسْنُ خلق النبي ﷺ ولطفه ، حيث حكم لواحد من الثلاثة وأرضاهم جميعاً بما طُيِّب أنفسهم ، وأرضى ضمائرهم ، فراحوا مسرورين مغتبطين . فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

• • •

كِتَابُ الْقِصَاصِ

قال «ابن فارس» : «القاف والصاد ، أصل صحيح ، يدل على تَبِعَ الشيء ومن ذلك قوله : اقتصصت الأثر، إذا تَبَّعْتَهُ ، ومن ذلك اشتقاق القصاص في الجراح وذلك أنه يفعل به ، مثل فعله بالأول» . فهو- شرعاً - تَبَّعَ الدم بالقَوْدِ .

والأصل في القصاص ، الكتاب ، والسنة ، والإجماع . والقياس .

فأما الكتاب فلقوله تعالى : ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ الآية . وَهُكَيْبٌ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ .

وأما السنة ، فكثير . ومنه قوله ﷺ : «لا يحل دم امرئ مسلم إلا ياحدى ثلاث - إلى قوله - : والنفس بالنفس» .

وأجمع العلماء عليه في الجملة .

وهو مقتضى القياس ، فهو المساواة بين الجاني والمجني عليه .

حكيمته التشريعية :

حكيمته متجلية في هذه الآية الكريمة البليغة ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ وكما قال الشوكاني : «أى لكم في هذا الحكم الذى شرعه الله لكم حياة .

لأن الرجل إذا علم أنه يقتل قصاصاً إذا قتل آخر، كَفَّ عن القتل وانزجر عن التسرع إليه ، والوقوع فيه ، فيكون ذلك بمنزلة الحياة للنفس الإنسانية .

وهذا نوع من البلاغة بليغ ، وجنس من الفصاحة رفيع . فإنه جعل

القصاص الذى هو موت حياة باعتبار ما يؤول إليه من ارتداع الناس عن قتل بعضهم بعضاً ، إبقاء على أنفسهم ، واستدامة لحياتهم .

ولهذا نجد كثرة القتل والجرائم عند الأمم التى زعمت المدنية ، فحكمت بالقوانين الوضعية ، فلم تجاز الجانى بما يستحق ، بل حكمت بالسجن ثمناً ورحمة .

ولم ترحم المقتول الذى فقده أهله ، وبنوه . ولم ترحم الإنسانية ، التى أصبحت غير آمنة على دمايتها بيد هؤلاء السفهاء ، والذين لا تذل لهم الحياة إلا فى غياهب السجون .

فهؤلاء الذين عدلوا عن القوانين السماوية إلى القوانين الأرضية ، لم يفكروا فى عواقب الأمور ، لأنهم ليسوا من «أولى الألباب» الذين يتدبرون فيعقلون .

• • •

الحديث الثانى والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدَى ثَلَاثٍ : ١ - الثَّيِّبُ الرَّأْنِي ٢ - وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ٣ - وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ » .

المعنى الإجمالى :

حرص الشارع الحكيم الرحيم على إبقاء النفوس وأمنها . فجعل لها من

شرعه حماية ووقاية ، فجعل أعظم الذنوب - بعد الإشراك بالله - قتل النفس التي حرم الله .

وحرم - هنا - قتل المسلم الذي أقر بالشهادتين إلا أن يرتكب واحدة من الخصال الثلاث :

الأولى : - أن يزني وقد منَّ الله عليه بالإحسان . وأعفَّ فرجه بالنكاح الصحيح .

والثانية : - أن يعمد إلى نفس معصومة ، فيزهقها عُتْوًا وظلمًا . فالعدل والمساواة لمثل هذا ، أن يلقي مثل ما صنع ، إرجاعا للحق في نصايه ، وردعا للنفوس الباغية عن العلوان .

والثالثة : - مَنْ يَتَّعَى غير سبيل المؤمنين ، بالارتداد عن دينه . والرجوع عن عقيدته ، فهذا يقتل لأنه لا خير في بقاء من ذاق حلالة الإيمان ، ثم رغب عنه وزهد فيه .

فهؤلاء الثلاثة يقتلون ، لأن في قتلهم سلامة الأديان والأبدان والأعراض .

ما يستفاد من الحديث

- ١ - تحريم قتل المسلم من ذكر وأنثى ، وصغير وكبير ، بغير حق .
- ٢ - أن من أتى بالشهادتين « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله » وأتى بما يقتضيهما ، واجتنب عما يناقضهما ، فهو المسلم محرَّمُ الدم والمال والعرض ، له ما للمسلمين . وعليه ما عليهم .
- ٣ - تحريم فعل هذه الخصال الثلاثة أو بعضها . وأن من فعل شيئًا منها . استحق عقوبة القتل . إما كفرًا . أو حدًا . فلمه هدر .
- ٤ - الثيب ، يراد به المحصن - وهو من جامع وهو حرٌّ مكلف .

في نكاح صحيح ، سواء كان رجلاً أو امرأة . فإذا زنا . فعقوبته
الرجم بالحجارة حتى يموت .

٥ - أن من قتل معصوماً عمداً عدواناً . فهو مستحق للقصاص
بشرطه .

٦ - أن المرتد عن الإسلام يقتل . لأن رده دليل على خيبت طويته .
وأن قلبه خالٍ من الخير وغير مستعد لقبوله ، سواء كان ذكراً أو أنثى .
فإن كفره أعظم من الكفر الأصلي .

٧ - استدل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها .
لكونه ليس من الأمور الثلاثة .

وقال «ابن القيم» في كتاب «الصلاة» : «وأما حديث ابن مسعود - ولا
يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث - فهو حجة لنا في قتل تارك
الصلاة ، فإنه جعل منهم التارك لدينه ، والصلاة ركن الدين الأعظم .
ولا سيما إن قلنا بأنه كافر ، فقد ترك الدين بالكلية ، وأنه إن لم يكفر
فقد ترك عمود الدين .

* * *

الحديث الثالث والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَوَّلُ مَا يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ ، فِي الدِّمَاءِ » .

المعنى الإجمالى :

يحاسب الله تعالى الخلائق يوم القيامة ، ثم يقضى بينهم بعدله .

ويبدأ من المظالم بالأهم .

وحيث إن الدماء هي أعظم وأهم ما يكون من المظالم . فإنها أول ما يقضى به منها في ذلك اليوم العظيم .

ما يستفاد من الحديث

١ - عَظُمُ شأن دم الإنسان ، فإنه لم يبدأ به يوم القيامة إلا لكونه أهم وأعظم من غيره من أنواع مظالم العباد .

٢ - إثبات يوم القيامة والحساب والقضاء والجزاء فيه .

٣ - هذا الحديث لا ينافي ما أخرجه أصحاب السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أول ما يحاسب عنه العبد صلاته» لأن حديث الباب فيما بين العبد وبين غيره من الخلق . وحديث الصلاة ، فيما يتعلق بحقوق الخالق .
ولا شك أن أعظم حقوق الناس هي الدماء ، وأن أعظم حقوق الله على المسلم ، الصلاة .

• • •

الحديث الرابع والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ : أَنْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَنَحْبِصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْرَ - وَهِيَ يَوْمِيَّةٌ صَلُحَ - فَتَفَرَّقَا . فَأَتَى نَحْبِصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَنْشَحِطُ فِي دِمِهِ قَتِيلًا . فَدَفَنَهُ . ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَنَحْبِصَةُ وَنَحْبِصَةُ أَبْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ .
 فَقَالَ صَلَّى : عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَبُرَ كَبْرُ » وَهُوَ أَحَدُ
 الْقَوْمِ ، فَسَكَتَ . فَتَكَلَّمَا ، فَقَالَ : « أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ
 قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ » ؟

قَالُوا ، وَكَيْفَ تَخْلِفُ وَلَمْ نَرَ ؟ قَالَ : « فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ
 بِخَمْسِينَ يَمِينًا ؟ » . قَالُوا : وَكَيْفَ بِأَيْمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ ؟
 فَفَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ .

وَفِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ يَنْهَاهُمْ فَيَنْدَفِعُ
 بِرُمَّتِي » قَالُوا : أَمَرَ لَمْ نَشْهَدْهُ ، كَيْفَ تَخْلِفُ ؟

قَالَ : « فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ ؟ » قَالُوا :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَوْمٌ كُفَّارٌ ؟ .

وَفِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدٍ : فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ ، فَوَدَّاهُ بِمِائَةِ مِنْ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ .

الغريب :

مُحِيصَةٌ : بضم الميم فحاء مهملة ، فثناة تحية مشددة ، فصاد
 مهملة ، على صيغة التصغير .

يتشخط : بفتح الياء التحتية والياء الفوقية أيضا ، بعدها شين
معجمة ، ثم حاء مهملة مشددة ، بعدها طاء . يعنى : يضطرب ويتخبط .
حَوِيَّة : بضم الحاء وفتح الواو ، فثناة تحتية مشددة ، فصاد مهملة .
كَبُرَ كَبْرًا : بلفظ الأمر فيهما ، والثانى تأكيد لفظيٍّ للأول .

يعنى : ليتكلم الكبير سينا .

أحدث القوم : أصغروهم .

فقله : أصله أن القاتل كان إذا قَتَلَ ، جمع الدية من الإبل فقلها
بقفاء أولياء المقتول أى : شلها فى عقلها ، ليسلمها إلى أهلها . فسميت
(عقلا) بالمصدر ، وكثر استعماله للدية ولو بالنقود .

يُرْمَتُهُ : بضم الراء المهملة بعدها ميم مشددة مفتوحة . والرمة : الحبل .
والمراد إذا استحققت بآيائكم قتله دفع إليكم أسيرًا مقيدًا بحبله ، لا
يستطيع الهرب .

فوداه : يعنى : دفع دينه .

ما يستفاد من الحديث :

١ - هذا الحديث أصل فى (مسألة القسامة^(١)) وصفتها : - أن
يوجد قاتل بجراح أو غيره ولا يعرف قاتله ، ولا تقوم البيعة على من
قتله ، ويدعى أولياء المقتول على واحد أو جماعة قتله ، وتقوم القرائن
على صدق الوليِّ المدعى ، إما بعداوة بين القاتل والمدعى عليه ، أو أن
يوجد فى داره قتيلًا ، أو يوجد أثاثه مع إنسان ، ونحو ذلك من القرائن ،
فيحلف المدعى خمسين يمينا ويستحق دم القاتل .

فإن نكل ، حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرىء . وإن نكل .
ففى عليه بالنكول .

(١) القسامة : - بفتح القاف ، هى الأيمان المكررة فى دعوى القتل .

٢- المشهور من مذهب الإمام أحمد أنه لا بد في صحة دعوى المدعى من قرينة العداوة بين المقتول والمدعى عليه ، وهو ما يسمى (باللوث) . فإن لم يكن ثَمَّ عداوة ، فلا قسامة .

والرواية الثانية عنه : صحة الدعوى ، وتوجه التهمة بما يغلب على الظن من القرائن ، كأن يوجد القتل في دار إنسان . أو يرى أثنائه عنده . أو توجد شهادة لا تثبت القتل ، كشهادة الصبيان ونحو ذلك من القرائن . واختار هذه الرواية «ابن الجوزي» و«شيخ الإسلام» «ابن تيمية» . قال في «الإنصاف» : وهي الصواب ، وهي مذهب الإمام الشافعي .

٣- دعوى القسامة خالفت سائر الدعاوى بأمور :

الأول : أن اليمين توجهت على المدعى ، وبقية الدعاوى .
البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه المنكر .
الثاني : أنه يبدأ بأيمان المدعى أو المدعىين ، إن كانوا أكثر .
الثالث : تكرير اليمين ، وفي سائر الدعاوى يمين واحدة .
وتشابه القسامة (مسألة اللعان) وتقدمت في بابها .

٤- إذا وجد القتل المجهول القاتل ، ووجدت القرائن على قاتله ، حلف أولياء المقتول خمسين يمينا على صحة دعواهم ، فيستحقون دم المدعى عليه إذا كان القتل عمداً محضاً ، روى عن جماعة من الصحابة ، وهو مذهب مالك ، وأحمد ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وهو المذهب القديم للشافعي ، لقوله ﷺ «يُقْسَمُ خمسون منكم على رجل منهم ، فيدفع إليكم برمته» .

والمسلم (مسلم) «وُسِّلَمُ إليكم» . وفي لفظ [تستحقون دم صاحبكم] ، ولأنه حجة قوية ، يثبت بها العمد ، فيجب بها القتل ، كالبينة .
أما المشهور من مذهب الشافعي ، فلا يستحقون إلا الدية لقوله ﷺ «إما أن يَدُّوا صاحبكم ، وإما أن يُؤَدُّوا بحرب» .

وإن كان القتل غير عمد وثبت القتل على المتهمين - فعليهم الدية .
٥ - إذا نكل المدَّعون عن الدَّعوى ، أو كانوا من غير أهل الأيمان [النساء والصبيان] توجهت الأيمان على المتهمين في القتل فيحلفون خمسين يمينًا : أنهم لم يقتلوه ، وأنهم لا يعلمون قاتله فإذا حللوا برثوا .
وإن نكلوا ، أُدينوا بصلق الدعوى عليهم .

٦ - إذا نكل أولياء المقتول عن الأيمان ، وحلف المدَّعى عليهم فحينئذ تكون دية القتل من بيت المال ، حتى لا يضع دمه . ومثله المقتول في زحام حج ، أو مسجد ، أو حفل ، أو وجد مقتولا ولا يعلم قاتله ، ولا تدل القرائن على قاتل . كل هؤلاء ونحوهم تكون دياتهم من خزينة الدولة .

٧ - أن اليمين تكون في جانب الأقوى من المتخاصمين .
ففى [دعوى القسامة] توجهت الأيمانُ على أولياء المقتول أولاً . لأن جانبهم أقوى بالقرائن الدالة على صحة دعواهم في قتل صاحبهم .
والقرائن إذا قويت ، فإنها من الينات الواضحة .
فإن نكلوا عن الأيمان ، دل نكولهم على قوة جانب المدَّعى عليهم فيحلفون ويبرأون من التهمة .

٨ - استحباب تقديم الأكبر سنًا في الأمور ، لما له من شرف السن ، وكثرة العبادة ، وممارسة الأمور ، وكثرة الخبرة .

٩ - قوله : [فوداه بمائة من إبل الصدقة] دليل على جواز صرف الزكاة في المصالح العامة . ويدل عليه قوله تعالى : ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ .
فسبيل الله ، كل مصلحة عامة ، فيها نفع للمسلمين .

١٠ - جواز الوكالة في المطالبة بالحدود .

١١ - وفيه دليل على رد اليمين على المدَّعى من المدَّعى عليه ، أو عند نكول المدَّعى عليه .

١٢ - وعلى أن الدعوى بين المسلم والذمي ، كالدعوى بين المسلمين .
وأنها تُقبلُ الإيمانُ من الكفار .

• • •

الحديث الخامس والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَتْ
رَأْسَهَا مَرْضُوضاً بَيْنَ حَجَرَيْنِ ، فَقِيلَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ ؟
فُلَانٌ ، فُلَانٌ ، حَتَّى ذُكِرَ يَهُودِيٌّ ، فَأَوْمَاتِ بِرَأْسِهَا .
فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ .

• • •

الحديث السادس والثلاثون بعد الثلاثمائة

وَلِـ «مُسْلِمٍ» ، وَالنَّسَائِيُّ^(١) عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ يَهُودِيًّا
قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ فَأَقَادَهُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الغريب

مرضوضا : اسم مفعول ، أى ملقوفا .

(١) قوله : [ولمس والنسائي] هذه الرواية التي عزاهما لمسلم ، ليست فيه بهذا اللفظ وإنما
لفظه : «قتله رسول الله ﷺ بين حجرين» وهي بهذا اللفظ للبخاري أيضاً .

أوضح : بالضاد المعجمة ، وبعد الألف حاء مهملة ، وهى قطع
القصة ، سميت أوضحاً لياضها .

المعنى الإجمالى :

وجد على عهد النبي ﷺ - جارية قد رُضَّ رأسها بين حجرين -
وبها بقية من حياة ، فسألوها عن قاتلها يعددون عليها من يظنون أنهم
قتلوها ، حتى أتوا على اسم يهودى ، فأومأت برأسها : أى نعم . هو
الذى رضى رأسها ، فصار متهما بقتلها .

فأخذوه وقرروه حتى اعترف بقتلها من أجل حُلِّي فضة عليها .

فأمر النبي ﷺ أن يجازى بمثل ما فعل ، فَرَضَ رأسه بين حجرين .
تأويلا لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ فقتلوه
كما قتل الجارية ، صيانة للدماء ، وردعاً للسفهاء .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن الرجل يقتل بالمرأة . قال تعالى : ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ قال

النووى : وهو إجماع من يُعْتَدُّ به .

٢ - ثبوت القصاص فى القتل بالمثل ، وأنه لا يختص بالمحدد .

وهو مذهب -جمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الثلاثة مالك ، والشافعى ،
وأحمد .

٣ - قبول قول المجنى عليه فى مثل هذه الحال لإلقاء التهمة على

أحد ، فيقرر ويحبس ويسأل ويناقش ، فإن ثبت عليه القتل ، أُخِذَ به .
وإلا حلف وترك .

٤ - أن المقاتل يقتل بمثل ما قتل به ، فإن قتل بسيف قتل به ، وإن

قتل ببنادقة قتل بها ، أو بفرق غرق ، أو بتحريق حرق جزء لا فعل .

وعملًا بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ وهى إحدى الروایتين عن الإمام أحمد ، اختارها الشيخ «ابن تيمية» وقال : [هذا أشبه بالكتاب والسنة والعدل] .

قال الزركشى : [وهى أصح دليلًا] وهو مذهب عمر بن عبد العزيز ، ومذهب الأئمة مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وأبى ثور ، واختارها شيخنا «عبد الرحمن بن سعدى» .

وفى هذا يظهر العدل ، ويكمل معنى القصاص ، ويرتدع المجرمون . أما المشهور من مذهب الخنابلة ، فلا يستوفى القصاص فى النفس إلا بالسيف ، لقوله ﷺ : [لَا قُوَّةَ إِلَّا بالسيف] رواه ابن ماجه . لكن الحديث ضعيف ، فقد قال ابن عدى : [طرقه كلها ضعيفة] .

• • •

الحديث السابع والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ، قَتَلَتْ هُذَيْلٌ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ يُقْتَلُ كَانَ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ . وَلَئِنْهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَلَئِنْهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، وَلَئِنْهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ : لَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا يُخْتَلَى خَلَاؤها وَلَا يُغْضَدُ شَوْكُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ سَائِلَتُهَا إِلَّا

لِنَشِيدٍ . وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ
وَأِمَّا أَنْ يُبَدَى .

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ ، فَقَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اكْتُبُوا لِي .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » .

ثُمَّ قَامَ الْعَبَّاسُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا الْإِذْخَرَ ،
فَلَا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِلَّا الْإِذْخَرَ » ^(١) .

الغريب :

هذيل : بضم الهاء بعد ذال مفتوحة . ثم ياء فلام . قبيلة مُضَرِيَّة
مشهورة لا تزال مساكنهم في الغرب من مكة .

ليث : بالتاء الثلاثة ، قبيلة مشهورة تنسب إلى ليث بن بكر بن
كنانة ، من قبائل مضر .

لا يُعْصَدُ هجرها : بضم الياء التحتية وسكون العين المهملة وفتح
الضاد المعجمة ، آخره دال . أى ، لا يقطع .

ولا يُجْتَلَى خلاها : بضم الياء التحتية وسكون الخاء ، وفتح التاء واللام

(١) هذا الحديث بهذا السياق من أفراد مسلم ، وروى البخاري نحوه من حديث
مجاهد مرسلًا ، ثم أسند الحديث إلى ابن عباس قال ، يحتل هذا أو نحو هذا . ثم قال :
رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ ، قاله وعبد الحق في جمعه بين الصحيحين .

المقصودة : وهو الرطب من الحشيش : أى لا يُجَزُّ ولا يُقَطَّعُ .
 لنشد : اسم فاعل من «أنشد» وهو المَعْرِفُ على اللقطة .
 بغير النظرين : - أَخَذُ الدية أو القصاص .
 أن يُودَى : بسكون الواو أى يعطى القتال أو أولياؤه الدية لأولياء
 المقتول .

أبو شاه : بالشين المعجمة ، بعدها ألف ، فهاء ، بالوقف والدرج ،
 ولا يقال بالتاء .
 الإذخير : بكسر الهمزة ، وبعدها ذال فحاء معجمتان ، ثم راء :
 نبت معروف طيب الرائحة ، دقيق الأصل ، صغير الشجر .

ما يؤخذ من الحديث :

تقدمت أكثر معاني هذا الحديث في [كتاب الحج] ونجملها هنا
 مُفَصِّلِينَ الفوائد الزوائد .
 ١ - دليل على أن مكة فتحت عتوة ، حيث [حبس الله عنها الفيل] ،
 وسلطَ عليها رسوله والمؤمنين .
 ٢ - أن مكة محرمة ، لم تحل لأحد ، وأنها لا تزال ولن تزال
 محرمة ، فلا يعضد شجرها وشوكها ، ولا يقطع أو يُجَزُّ خلاها . ففى
 هذا بيان شرفها وحرمتها عند الله تعالى .
 ٣ - استثنى من ذلك ما أنبته الآدمى وما وجد مقطوعا ، وزغى
 البهائم . والكماة والإذخير . فهذه مباحة .
 ٤ - أن لقطة الحرم لا تحل إلا لمن أراد التعريف عليها حتى يجدها
 صاحبها .
 فإذا أبس من صاحبها . تعلق بها عنه بنية تعويضه عنها .
 إذا جاء يطلبها .

٥ - كتابة العلم ، قضيا حفظه وتقليده عن الضياع .

وقد حثَّ الله تعالى على الكتابة بقوله : ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۚ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ وعظمها بقوله تعالى : ﴿إِنِّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ففى الكتابة مصالح الدنيا والآخرة .

٦ - قوله : ﴿وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ﴾ إما أن يقتل وإما أن يُودى ﴿ فيه دليل على أن لأولياء المقتول [وهم ورثته] العفو مطلقا وهو أفضل لهم والعفو إلى الدية ، وأن لم القصاص والتخير ، وهو المشهور من مذهبننا .

وكان القصاص مُحْتَمًا فى التوراة ، فخفف الله عن هذه الأمة بجواز العفو عن القاتل إلى الدية بقوله : ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ والقصاص عدل ، والعفو إ-سان ، فينبغى أن يوافق موقعه ، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «استيفاء الإنسان حقه من الدم عدلٌ ، والعفو إحسان ، والإحسان - هنا - أفضل ، لكن هذا الإحسان لا يكون إحسانا إلا بعد للعدل ، وهو أن لا يحصل ضرر ، فإذا حصل منه ضرر . كان ظلما من العافى ، إما لنفسه ، وإما لغيره ، فلا يشرع . قال فى «الإنصاف» : وهذا عين الصواب .

* * *

الحديث الثامن والثلاثون بعد الثلاثمائة .

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَىٰ فِيهِ بِغَرَّةٍ :

عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ .

فَقَالَ : « لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ ، فَشَهِدَ مَعَهُ مُحَمَّدٌ
ابْنُ مَسْلَمَةَ .

إِمْلَاصُ الْمَرْأَةِ : أَنْ تُتْلَقِيَ جَنِينَهَا مَيِّتًا .

الغريب :

إملاص المرأة : بكسر الهمزة وسكون الليم ، آخره صاد مهملة .
مصدر «أملص» أملطت المرأة ولدها : أى أزلته ، وهو أن تضعه قبل
أوانه .

بغرة : بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ، بعدها تاء .
وهى - فى الأصل - بياض فى الوجه .
واستعمل - هنا - فى العبد والأمة ولو كانا أسودين . لكرم الآدمى
على الله .

المعنى الإجمالى :

وضعت امرأة ولدها ميتا قبل أوان الولادة على أثر جنابة عليها .
وكان من عادة الخليفة العادل «عمر بن الخطاب» رضى الله عنه أن
يستشير أصحابه وعلماءهم فى أموره وقضاياه ، لا سيما المستجد فيها .
يستشيرهم مع ما أوتيهم من سعة فى العلم ، وقوة فى الفكر . لما فى أخذ رأيهم
من استخراج غامض العلم وإصابة لصادق الحكم ، وتأليف قلوبهم .
وجبر خواطرهم . والعمل بقوله تعالى : ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَخَفَتُهُ﴾ .

فحين أسقطت هذه المرأة جنينا ميتا غير تام ، أشكل عليه الحكم في ديته . فاستشار الصحابة رضى الله عنهم في ذلك .

فأخبره المغيرة بن شعبة أنه شهد النبي ﷺ قضى بدية الجنين « بغرة عبد أو أمة .

فأراد عمر التثبت من هذا الحكم ، الذى سيكون تشريعا عاما إلى يوم القيامة .

فأكد على المغيرة أن يأتي بمن يشهد على صدق قوله وصحة فقله . فشهد محمد بن مسلمة الأنصارى على صدق ما قال . رضى الله عنهم أجمعين .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن دية الجنين إذا سقط ميتا ، بسبب الجنابة . عبد أو أمة . أما إذا سقط حيا ثم مات بسببها ، ففيه دية كاملة .

٢ - استشارة اهل العلم والعقل في مهام الأمور ومستجدها . لطلب الحق والصواب .

٣ - التثبت في المسائل ، وطلب صحة الأخبار فيها . وإلا فخير الواحد كاف متى توفرت فيه شروط العدالة والحفظ .

٤ - قال « ابن دقيق العيد : [وفى ذلك دليل على أن العلم الخاص قد يخفى على الأكابر ويعلمه من هو دونهم ، وذلك يصدق وجه من يخلو من المقلدين إذا استدلل عليه بحديث ، فقال : لو كان صحيحا لعلمه فلان مثلا ، فإن ذلك إذا خفى على أكابر الصحابة وجاز عليهم . فهو على غيرهم أخفى] .

٥ - في الحديث دليل على أنه لا اجتهاذ مع النص .

ووجهته أن عمر أراد استشارة الصحابة وأخذ رأيهم في القضية .
فلما علموا بالنصر ، لم يلتفتوا إلى غيره ، وهو أمر معروف .

• • •

الحديث التاسع والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ
مِنْ هَذَيْلٍ ، فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي
بَطْنِهَا . فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَضَى النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ .
وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا ، وَوَرَثَتَهَا وَلَدَتُهَا وَمَنْ مَعَهُمْ .
فَقَامَ حَمَلُ بِنِ النَّبِيعَةِ الْهَذَلِيَّةِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ
أَغْرَمَ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ ، وَلَا تَطْقَ وَلَا اسْتَهَلَ ؟
فَقِيلَ ذَلِكَ يُطْلَقُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ
إِخْوَانِ الْكُفَّانِ ، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ .

الغريب :

جنين : مأخوذ من الاجتنان . وهم الاختفاء .

عاقلتها : العاقلة هم الأقارب الذين يقومون بدفع دية الخطأ عن
قريبهم القاتل .

سموا «عاقلة» لأنهم يمنعون عن القاتل . فالعقل ، المنع .
حَمَلَ : بفتح الحاء المهملة ، ثم ميم مفتوحة أيضاً مخففة . هو ابن
مالك بن النابغة .

ولا استهل : الاستهلال : - رفع الصوت . يريد : أنه لم تعلم حياته
بصوت نطق أو بكاء .

يُطَلَّ : بضم الياء المثناة التحتية ، وفتح الطاء ، وتشديد اللام ، أى :
يهدر ويُلغى .

وروى بالباء الموحدة ، على أنه فعل ماضٍ . من البطلان .

قال عياض : وهو المروى للجمهور في صحيح «مسلم» .

قال النوى : وأكثر نسخ بلادنا بالمثناة .

السمع : هو الإتيان بفقرات الكلام ، متتمة بفواصل . كقواف
الشعر .

والمندوم ، ما جاء متكلفاً ، أو قصد به نصر الباطل ، وإخماد الحق .
وإلا فقد ورد في الكلام النبوى .

المعنى الإجمالى :

اختصمت امرأتان ضرتان من قبيلة هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى
بحجر صغير ، لا يقتل غالباً ، ولكنه قتلها وقتل جنيها الذى فى بطنها .
فقضى النبی ﷺ أن دية الجنين ، عبد أو أمة ، سواء كان الجنين
ذكرًا أو أنثى ، وتكون دية على القاتلة .

وقضى للمرأة المقتولة بالدية ، لكون قتلها [شبه عمد] وتكون على
عاقلة المرأة ، لأن ميناها على التناصر والتعادل ، ولكون القتل غير عمد .
وحيث إن الدية ميراث بعد المقتولة فقد أخذها ولدها ومن معهم من
الورثة ، وليس للعاقلة منها شيء .

فقال حمل بن النابغة - والد القاتلة - : يا رسول الله ، كيف نغرم من سقط ميتا ، فلم يأكل ، ولم يشرب ، ولم ينطق ، حتى تعرف بذلك حياته ؟ يقول ذلك بأسلوب خطائى مسجوع .

فكره النبي ﷺ مقالته ، لما فيها من رد الأحكام الشرعية بهذه الأسجاع المتكلفة للمشابهة لأسجاع الكهان الذين يأكلون بها أموال الناس بالباطل .

ما يستفاد من الحديث :

١ - هذا الحديث أصل في النوع الثالث من القتل ، وهو [شبه العمد] . وهو أن يقصد الجاني الجناية بما لا يقتل غالباً ، كالقتل بالحجر الصغير ، أو العصا الصغيرة .

فحكم هذا النوع من القتل ، أن تغلظ الدية على القاتل ولا يقتل .
٢ - أن دية [شبه العمد] ومثله [الخطأ] تكون على عاقلة القاتل ، وهم [الذكور من عصبته القريين والبعدين ، ولو لم يكونوا وارثين] لأن مبنى العصوبة ، التناصر والتآزر .

وهذه الجائحة وقعت عليه بلا قصد ، فناسب مساعدتهم له ولو كان غنياً ، ولكن تخفف عنهم ، بتوزيعها عليهم حسب قربهم ، وتوجل عليهم مقسطة إلى ثلاث سنوات .

٣ - أن دية الجنين الذى سقط ميتا بسبب الجناية [غرة] عبد أو أمة .
قدر الفقهاء قيمة هذه الغرة بخمسة من الإبل ، تودث عنه كأنه سقط حياً .

ودية الجنين على القاتل لا على العاقلة ، لأنها أقل من ثلث الدية .

٤ - أن الدية تكون ميراثاً بعد المقتول ، لأنها بدل نفسه ، وليس للعاقلة فيها شيء .

هـ - قال العلماء : إنما كره النبي ﷺ سجع حمل بن النابتة لأمرين :
 الأمر الأول : أنه عارض به حكم الله تعالى وشرعه ، ورام إبطاله .
 الأمر الثاني : أنه تكلف هذه السجعات بخطابه لنصر الباطل كما كان
 الكهان يروجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين ، فيستميلون بها
 القلوب ، ويستضيفون بها الأسماع .
 فأما إذا وقع السجع بغير هذا التكلف ولم يقصد به نصر الباطل ،
 فهو غير مذموم .

وقد جاء في كلام النبي ﷺ فقد خاطب الأنصار بقوله : «أما إنكم
 تقولون عند الطمع ، وتكثرون عند الفزع» .
 وفي دعائه : [اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، وقول لا يسمع ،
 وقلب لا يخشع ، ونفس لا تشبع ، أعوذ بك من هؤلاء الأربع] .

• • •

الحديث الأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا عَضَّ
 يَدَ رَجُلٍ ، فَتَزَعَّ يَدُهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ فَاخْتَصَمَا إِلَى
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « يَعْصُ أَحَدُكُمُ آخَاهُ
 كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ ؟ اذْهَبْ لَا دِينَ لَكَ » .

المعنى الإجمالي :

اعتدى رجل على آخر فعض يده ، فانتزع العضوض يده من فم
 العاض ، فسقطت ثنيتاه فاختصما إلى النبي ﷺ .

العاض^٢ يطالب بدية ثنيتيه الساقطين ، والمعضوض يدافع عن نفسه بأنه يريد إنقاذ يده من أسنانه .

فأنكر النبي ﷺ على المدعي العاض ، كيف يفعل مثل ما يفعله غلاظ الحيوانات وشرسمن ، فيعض أحدكم أخاه ، ثم بعد هذا يأتي ليطالب بدية أسنانه الجانية ؟ ! ليس لك دية ، فالبادي هو المعتدى .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن من عضَّ يد إنسان فانتزعها منه ، فسقطت أسنانه أو بعضها ، فلا قَوْدَ عليه ولا دِيَّةَ .

٢ - هذا الحكم عام في كل من صال عليه إنسان أو حيوان ، فدافع عن نفسه ، أو عن عرضه ، أو عن حرمة ، أو ماله ، فجرح الصائل ، أو قتله ، فلا شيء عليه لأنه يدافع عما تجب عليه حمايته ، وذلك هو المعتدى الباغي . ولقوله ﷺ : « من قُتِلَ دون نفسه فهو شهيد ، ومن قُتِلَ دون أهله فهو شهيد » .

٣ - قيد العلماء حكم هذا الحديث وأمثاله بأنه يدافع عن نفسه بالأسهل فالأسهل من وسائل الدفاع .

قال العلماء : وهذا التصيد مأخوذ من القواعد الكلية العامة في الشرع .

• • •

الحديث الواحد والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ^(١) « وَمَا نَسِينَا مِنْهُ حَدِيثًا ، وَمَا نَحْشَى أَنْ

(١) قوله : [في هذا المسجد .] إما نقل الروى أن الحسن أخذ عن الصحابي في المسجد ، لأن أبا حاتم قال : لا يصح للحسن سماع من جندب . وهذا الحديث يرد عليه . وأيضاً لتضخيم الحديث وتقويته في النفس .

يَكُونُ جُنْدَبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ يَسُ جُرْحٌ ، فَجَزَعٌ ،
 فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ . قَالَ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : عَبْدِي بَادَرَنِي بِنَفْسِهِ ، فَحَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ .

الغريب :

جندب : بضم الجيم ، وسكون النون ، وضم الدال وفتحها ، بعدها
 باء . هو ابن عبد الله البجلي من قبيلة [بجيلة] .

قال الجوهري : [إنهم من العدنانيين] مساكنهم الآن بين مكة
 والمدينة .

فحزَّ بها يده : بالحاء المهملة ، وبعدها زاي مشددة : أى قطعها .
 فما رقا الدم : بفتح الراء والقف مهموز : أى ما انقطع دمه حتى مات .

المعنى الإجمالي :

روى العالم الصالح الزاهد العابد ، الحسن البصري عن جندب بن
 عبد الله البجلي رضى الله عنه : أنه حدثه في مسجد الكوفة بهذا الحديث
 الذى معنا : أن النبي ﷺ حدث أصحابه عن رجل كان فيمن قبلنا
 من الأمم الماضية فيه جرح جزع منه ، فأيس من رحمة الله تعالى وشفائه ،
 ولم يصبر على ألمه زجاء ثوابه ، لضعف داعى الإيمان واليقين في قلبه ،
 فأخذ سكيناً ، قطع بها يده ، فأصابه بنزيف في دمه ، فلم يرقاً ويقطع
 حتى مات .

قال الله تعالى ما معناه : هذا عبدي استبطاً رحمتي وشفايتي ، ولم يكن له جَلْدٌ على بلائي ، فصَجَّلَ إلى نفسه بجنائته عليها ، وظن أنه قصر أجله بقتله نفسه ، لذا فقد حرمت عليه الجنة ، ومن حرم الجنة ، فالنار مثواه .

فكان هذا الهارب من وجع الجرح إلى عذاب النار ، كالمستجير من الرمضاء بالنار . فنعوذ بالله تعالى من سوء الخاتمة .

ما يستفاد من الحديث :

١- فيه تحريم قتل النفس بغير حق ، وحرمتها ، وعظم شأنها ، وخطورها .

٢- وجوب الصبر عند المصائب عما يسخط الله تعالى من قول ، كالنياحة . أو فعل ، كاللطم والشق . وأعظم منه ، قتل النفس .

٣- أن الأحسن للمبتلى أن يقول - إذا كان لا بد من القول - : « اللهم آخيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي » .

٤- قوله : « عبدي بادرني بنفسه » ليس فيه منافاة لقضاء الله وقدره السابق . فالله مقدر الأشياء قبل وجودها .

والذي قتل نفسه مُتَّهِ أجله الذي كتب له بهذا السبب الذي فعله . ولكنه استبطاً شفاء الله ورحمته ، وقنط من روحه ورحمته ، وهذا ذنب عظيم قدر عليه أن يكون قتل نفسه بيده عقاباً له على فساد نيته ، التي نوى بها تعجيل أجله قبل انتهائه .

والله سبحانه وتعالى لم يظلمه ، فقد أعطاه الإرادة والقدرة على الفعل والترك ، ولكنه تبع هواه فقتل نفسه .

٥- في هذا الحديث دليل على تحريم قتل الإنسان نفسه . وقد فشا في هذه الأزمنة [الانتحار] لِإِثْقَالِ الأسباب ، والعياذ بالله

تعالى من سوء الحال .

فعلتما تعاكسه الأمور، يعمد إلى قتل نفسه وتعجيلها إلى النار .
وهذا يرجع إلى ضعف في العزيمة ، وضيق في الفكر ، وجبن عند
الخطوب ، وضحالة في الإيمان .

ولو كان عنده شيء من إيمان بالله تعالى ، أو يقين فيما عنده ، لرجأ
بمصيبته الثواب ، ولخاف من قتل نفسه العقاب ، ولكن أكثرهم لا يفقهون .
٦ - قوله : « حرمت عليه الجنة » تقدم أن الأحسن في مثل هذه
النصوص إبقاءها على تهويلها وزجرها بلا تأويل ، وهو منذهب جمهور
العلماء .

• • •

كِتَابُ الْحُدُودِ

الحدود :- جمع «حَدٌّ» وأصل الحد ، المنع ، وهو ما يحجز بين شيئين ، ففتح اختلاطهما ، ومنه أخذ معنى هذا .
وأما الحدود - اصطلاحاً - فهي عقوبات مقدرة شرعاً لئلا تمنع من الوقوع ، في مثل ما ارتكب من المعاصي .
والحدود ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع العلماء في الجملة ، ويقتضيها القياس الصحيح ، فهي جزاء لما انتهكه المعاصي من محارم الله تعالى .

حكمتها التشريعية :

لها حِكْمٌ جليلة ، ومعاني سامية ، وأهداف كريمة .
ولذا ينبغي إقامتها ، للداعي التأديب والتطهير والمعالجة . لا لغرض التَّشْفِيّ والانتقام ، لتحصل البركة والمصلحة ، فهي نعمة من الله تعالى كبيرة على خلقه .
فهي للمحدود طهرة عن إثم المعصية ، وكفارة عن عقابها الأخرى .
وهي رادعة للمعاصي ولغيره أيضاً ، وزاجرة عن الوقوع في المعاصي .
وهي مانعة وحاجزة من انتشار الشرور والفساد في الأرض .
فهي أمان وضمان للجُمهور على دماءهم ، وأعراضهم ، وأموالهم .
ويأقمتها يصلح الكون ، وتعمر الأرض ، ويسود الهدوء والسكون ، وتتم النعمة بانقضاء أهل الشر والفساد .

وبتركها - والعياذ بالله - يتشتر الثمر ويكثر الفساد ، فيحصل من
القضائح والقبائح ، ما معه يكون بطن الأرض خيراً من ظهرها .
ولا شك أنها من حكمة الله تعالى ورحمته . والله عزيز حكيم .
على أن الشارع الرحيم حين شرع الحدود ، سبقت رحمته فيها عقابه .
فعفا عن الصغار ، وذاهب العقول . والذين فعلوها لجهل بحقيقتها .
وصعب أيضا ثبوتها ، فاشتراط في الزنا أربعة رجال عدول . يشهدون
بصریح وقوع المعصية ، أو اعترافاً من الزاني بلا إكراه وثباتاً عليه حتى
يقام عليه الحد .
وفي السرقة لا قطع إلا بالثبوت التام . وانتفاء للشبهة . ونظام لشروط
القطع . إلى غير ذلك مما هو مذكور في بابه .
وأمر بدمر الحدود بالشبهات ، كل هذا لتكون توبة العبد بينه وبين
نفسه . والله غفور رحيم .

• • •

الحديث الثاني والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ نَاسٌ
مِنْ عُكْلٍ - أَوْ عُرَيْنَةَ - فَأَجْتَوُوا الْمَدِينَةَ ، فَأَمَرَ لَهُمُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقَاحٍ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرُبُوا مِنْ
أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ، فَانْطَلَقُوا .

فَلَمَّا صَحُّوا ، قَتَلُوا رَاعِيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَسْتَأْفُوا النِّعَمَ .

فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ ، فَلَمَّا
ارْتَفَعَ النَّهَارُ ، جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ
مِنْ خِلَافٍ وَتُحْمَتَ أَعْيُنُهُمْ ، وَتُرْكُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ
فَلَا يُسْقَوْنَ .

قال أَبُو قَلَابَةَ : فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا بَعْدَ إِعْمَانِهِمْ ،
وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ . أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ .

اجْتَوَيْتَ الْبِلَادَ : إِذَا كَرِهْتَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مُوَافِقَةً .
وَأَسْتَوَيْتَهَا : إِذَا لَمْ تُوَافِقْكَ .

الغريب :

عُكْلٌ : بضم العين المهملة وسكون الكاف [قبيلة عدنانية] .
عُرَيْتَةٌ : بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وفتح النون [قبيلة
قحطانية] .

اجتروا المدينة : بالجيم الساكنة ، وفتح التاء الضوئية ، وفتح الواو
أيضا ، وضم الثانية . وهي فاعل : كرهوها لداء أصابهم في أجوافهم ، يقال
له : [الجوى] فاشتق منه هذا الفعل .

بلفاح : بكسر اللام ، بعدها قاف ، وبعد الألف حاء . جمع
«لقحة» وهي الناقة الخلوب .

النَّعَم : بفتح النون والعين ، واحد الأنعام ، وهي الإبل .
آثارهم : بالمد ، جمع أثر .

من خلاف : فتقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى .
سُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ : بضم السين وكسر الميم مبنى للمجهول . أى كُحِلَتْ
أعينهم بمسامير محماة بالنار .
الْحَرَّةُ : يفتح الحاء والراء المشددة ، هى الأرض التى تعلوها حجارة
سود ، وهى أرض خارج المدينة .
قَلَابَةٌ : بكسر القاف ، هو عبد الله الجرمى .

المعنى الإجمالى :

قدم أناس إلى المدينة من البادية فأسلموا ، وحين اختلف عليهم
الْجَوُّ والمناخ ، مرضوا ، فضاقت أنفسهم بالمقام فى المدينة .
فطبيب الأديان والأبدان ، عرف داءهم ودواءهم ، فأمرهم أن
يعودوا إلى ما ألفتة أجسامهم ، فيذهبوا إلى حيث الهواء الطلق ، ويشربوا
من ألبان الإبل وأبوالها ففعلوا .
فلما صَحُّوا ، طَفَعُوا وَبَغَوْا ، فقتلوا الراعى الذى مع الإبل بِسَمَلٍ
عينيه ، وارتدُّوا عن الإسلام ، وهربوا بالإبل التى منحوا ألبانها .
فجاء خبرهم إلى النبي ﷺ ، فبعث إليهم من جاء بهم .
فلما أقدموا على هذه القبائح العظيمة التى هى كما قال أبو قلابة - :
السرقة والخيانة ، والقتل ، والكفر بالله تعالى ، ومحاربة الله ورسوله بقطع
الطريق ، فكان نكالهم عظيما ، وتغزيرهم بليغا ، فقطعت أيديهم
وأرجلهم من خلاف ، وفضضت أعيُنهم بالمسامير المحماة ، وألقوا فى
الحرة يطلبون الماء فلا يسقون ، فما زالوا فى هذا العذاب حتى ماتوا .
فهكذا جزاء من حارب الله ورسوله ، وسعى فى الأرض فسادا ، وكفرا
بأنعم الله ، ليرتدع من خبث نيته ، فأراد مثل فعله .

ما يستفاد من الحديث :

١ - هذا العقاب الذي صبّه النبي ﷺ على هؤلاء المفسدين .
عقاب شديد ومثّله .

وقد نبّه النبي ﷺ عن المثّلة . وقد أمر أيضا بإحسان القتل والذبح .
فن أجل هذا اختلف العلماء في حكم هؤلاء .

فبعضهم يرى أنه منسوخ بالنهي عن المثّلة . وهؤلاء محتاجون إلى
بيان تاريخ ناسخه ، ولا بيان .

وبعضهم قال : هذا الحكم قبل أن تنزل الحدود .

وقال ابن سيرين : وفيه نظر ، فإن قصصهم متأخرة .

وبعضهم قال : لم يسمل أعينهم ، وإنما همّ بها . وفيه نظر أيضا .

فقد صحح [أنه سمل] [وأنه سمر أعينهم] .

وأجابوا بغير ذلك ، وكلها أجوبة ، لا تستقيم لأصحابها .

والذي أرى : أن هذه العقوبة من [باب التعزير]

والتعزير : - هو التأديب . ومرجه إلى اجتهاد الإمام ونظره .

فقد يكون خفيفا ، وقد يكون شديدا ، فيؤدب بالعقاب والتأنيب .

ويؤدب بالحبس . ويؤدب بما يراه من الجلد . ويؤدب بالقتل . ويؤدب

بأخذ المال . وكلها لها سند من السنة الحكيمة .

وهؤلاء الأعراب عملوا أعمالاً شنيعة ، دلت على فساد قلوبهم

وخبث طويّتهم .

فقد ارتدوا عن الإسلام ، وجزاء المرتد القتل وقتلوا الراعي القائم

بخدمتهم ، وسملوا عينيّه بغير حق . وسرقوا الإبل التي هي لعامة المسلمين ،

فهذا غلول وسرقة وخيانة . وحاربوا الله ورسوله ، بقطع الطريق ،

والإفساد في الأرض ، وكفروا نعمة الله تعالى - وهي العافية - بعد المرض ،

والسمن بعد الهزال . فكانوا بهذا مستحقين لعذاب يقابل فعلهم ليردع

من لم يدخل الإيمان قلبه من الحفاة .
 أما حديث النهى عن المثلة . والأمر بإحسان القتلة والذبيحة ونحو
 ذلك ، فهو باق في حال من لم يرتكب مثل هذه الجرائم العظام . والله
 الموفق وهو العليم الحكيم .
 ٢ - في الحديث مشروعية التداوى وفعل الأسباب . وأن من العلاج .
 الرجوع إلى ما ألفت الأبدان ، من المأكّل . والمشرب والجو . والابتعاد عن
 الأراضي الموبوءة ، والأهوية الرديئة .
 ٣ - طهارة أبوال الإبل . ووجهه أن التداوى بالنجس والمحرم
 لا يجوز .

ولو فرض أن النبي ﷺ أذن لهم في شربها للضرورة ، فإنه لم يأمرهم
 بغسل أفواههم وأوانيهم . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وبقاس
 على الإبل ، سائر الحيوانات المباحة الأكل .

• • •

الحديث الثالث والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي
 مُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُمَا قَالَا :
 إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَسْأَلُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ .
 فَقَالَ انْخَضُمُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - : نَعَمْ ، فَاقْضِ
 بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَثْنَنْ لِي . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : « قُلْ » .

فَقَالَ : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَاسِيفًا عَلَى هَذَا ، فَزَيَّنْتُ بِأَمْرَاتِهِ ،
وَلِئَلِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمُ ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ
وَوَلِيدَةٍ ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ
مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمُ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَالَّذِي نَفْسِي
بِيَسْئِهِ لَا قَاضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ
عَلَيْكَ ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ
هَذَا الرَّجْمُ ، وَأَعِدِّي يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ - إِلَى امْرَأَةٍ
هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرُجُّهَا » فَعَدَا عَلَيْهَا ، فَأَعْتَرَفَتْ .
فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَتْ .
« الْعَاسِيفُ ، الْأَجِيرُ » .

الغريب :

أُنَشِدُكَ اللَّهَ : بفتح الهمزة وسكون النون ، وضم الشين والذال . أَيْ
أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ .

عَسِيفًا : بفتح العين وكسر السين المهملة . وَهُوَ الْأَجِيرُ . مُشْتَقٌّ مِنْ
الْعَسْفِ . وَهُوَ الْجَوْدُ .

أُنَيْسُ : بِضَمِّ الهمزة وفتح النون . آخِرُهُ سَيْنٌ مَهْمَلَةٌ . مُصَغَّرٌ . وَهُوَ
ابْنُ الضَّحَّاكِ الْأَسْلَمِيُّ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - جفاء الأعراب ، لبعدهم عن العلم والأحكام والآداب . حيث ناشد من لا ينطق عن الهوى أن لا يحكم إلا بكتاب الله تعالى .
- ٢ - حسن خلق النبي ﷺ ، حيث لم يعنفه على سوء أدبه معه .
- ٣ - أن حدَّ الزاني المحصن ، الرجم بالحجارة حتى يموت .
- والمحصن :- هو من جامع في نكاح صحيح . وهو حرٌّ مكلف .
- ٤ - أن حدَّ الزاني الذي لم يحصن ، مائة جلدة ، وتغريب عام .
- ٥ - أنه لا يجوز أخذ العوض لتعطيل الحدود . وإن أخذت فهو من أكل الأموال بالباطل .
- ٦ - أن من أقدم على محرم . جهلاً أو نسياناً . لا يؤدب . بل يعلم .
- فهذا افتدى الحدَّ عن ابنه بمائة شاة ووليدة ، ظاناً إباحته وفائدته .
- فلم يكن من النبي ﷺ إلا أن أعلمه بالحكم . وردَّ عليه شياحه ووليدته .
- ٧ - وفي الحديث ، قاعلة فرعية عامة وهي : «أن من فعل شيئا لظنه وجود سببه ، فتبين عدم وجود السبب ، فإن فعله لاغٍ لا يُعتد به . ويرجع بما ترتب على ظنه الذي لم يتحقق» .
- ٨ - أنه يجوز التوكيل في إثبات الحدود واستيفائها .
- ٩ - أن الحدود مرجعها الإمام الأعظم أو نائبه . ولا يجوز لأحد استيفائها غيرهم .
- ١٠ - استدلل بالحديث أنه يكفي لثبوت الحد وإقامته . الاعتراف مرة واحدة ، وبأبي الخلاف في ذلك ، إن شاء الله تعالى .
- ١١ - قال «ابن القيم» في حكمة جلد الزاني : «وأما الزاني فإنه يزنى بجميع بدنه ، والتلذذ بقضاء الشهوة يعم البدن» .
- ١٢ - والحكمة في رجم المحصن وجلد غير المحصن . أن الأول قد

تمت عليه النعمة بالزوجة . فإقدامه على الزنا يُعدُّ دليلاً على أن الشر متأصل في نفسه . وأن علاجه عن تركه صعب . وأن ليس له عذر في الإقدام عليه .

وأما غير المحصن . فلعل داعي الشهوة غلبه على ذلك . فخفض عنه الحد . مراعاة لحاله وعذره .

١٣ - القسم لتأييد صحة المسائل المهمة .

وقد أمر الله تعالى نبيه في كتابه أن يقسم ثلاث مرات على أن البعث حق .

١٤ - فيه دليل على صحة استفتاء أهل العلم في زمن النبي ﷺ وفيما بعده . وعلى جواز سؤال المفضول مع وجود من هو أفضل منه .

١٥ - في الحديث . حُسْنُ الأدب مع أهل الفضل والعلم والكبار . وأن ذلك من الفقه .

• • •

الحديث الرابع والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عُتَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ ؟ .

قَالَ : « إِنْ زَنَتْ فَأَجْلِبُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَأَجْلِبُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَأَجْلِبُوهَا ، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَكُلُّ بِضْفِيرٍ » .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : « وَلَا أَذْرِي ، أَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ » وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ .

المعنى الإجمالى :

سئل النبي ﷺ عن حد الأمة إذا زنت ولم تحصن . بحيث لم توطأ في نكاح .

فأخبر ﷺ : أن عليها الجلد . وجلدها نصف ما على الحرة من الحد ، فيكون خمسين جلدة .

ثم إذا زنت ثانية ، تُجلدُ خمسين جلدة أيضا لعلها ترتدع عن الفاحشة . فإذا زنت الثالثة ولم يردعها الحد ولم تنب إلى الله تعالى وتخش الفضيحة حيثئذ ، فاجلدوها الحد ويبيعوها ، ولو بأقل ثمن وهو الجبل الرخيص . لأنه لا خير في بقائها ، وليس في استقامتها رجاء قريب ويعلها أولى من قربها ، لئلا تكون سبب شر في البيت الذى تقيم فيه .

ما يستفاد من الحديث :

١ - حد الأمة إذا زنت وهى لم تحصن ، الجلد ، وهو نصف ما على الحرة .

والحرة حلدها مائة جلدة وتغريب عام ، فيكون حد الأمة خمسين جلدة ولا تغرب ، لأن تغريبها يضر بسيلها ، وربما أغراها بمعاودة الفاحشة .

٢ - أنه إذا تكرر منها الزنا وحُذِّث ولم يردعها الجلد فلتُبع ولو بأرخص ثمن ، لأنه لا خير في بقائها ، ولا فائدة في تأديبها .

٣ - أن الزنا عيب في الرقيق ، فإذا لم يعلم به المشتري فله الخيار في رده .

٤ - أن للسيد إقامة الحد في الجلد خاصة على رقيقه .

أما في القتل والقطع ، فإقامته إلى الإمام .

وغير الرقيق ، لا يقيم عليه الحد إلا الإمام . سواء في الجلد أو في غيره .

وهذا هو مذهب جمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، مالك ، والشافعي وأحمد .

• • •

الحديث الخامس والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ قَالَ : أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَدَادَاهُ : فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ . فَأَعْرَضَ عَنْهُ . فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ . حَتَّى نَتَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ .

فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَبُكَ جُنُونٌ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ أُحْصِيتَ ؟ » قَالَ : نَعَمْ .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اذْهَبُوا بِهِ فَأَرْجُوهُ » .

• • •

الحديث السادس والأربعون بعد الثلاثمائة

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : كُنْتُ
فِيمَنْ رَجَعَهُ ، فَرَجَّئْنَاهُ بِالْمُصَلَّى .
فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ ^(١) الْحِجَارَةَ هَرَبَ ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ
فَرَجَّئْنَاهُ .

الرَّجُلُ هُوَ ، مَا عَزُ بْنُ مَالِكٍ . وَرَوَى قِصَّتَهُ ، جَابِرُ بْنُ
سَمُرَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَبُرَيْدَةُ
بْنُ الْحُصَيْبِ الْأَسْلَمِيُّ ^(٢)

المعنى الإجمالي :

أتى ماعز بن مالك الأسلمي رضى الله عنه إلى النبي ﷺ وهو في
المسجد ، فناداه واعترف على نفسه بالزنا .
فأعرض عنه النبي ﷺ . لعله يرجع فيتوب فيما بينه وبين الله .
ولكن قد جاء غاضبا على نفسه . جازما على تطهيرها بالحد . فقصده
من تلقاء وجهه مرة أخرى . فاعترف بالزنا أيضا .
فأعرض النبي ﷺ أيضا . حتى شهد على نفسه بالزنا أربع مرات .
حينئذ استبث النبي ﷺ عن حاله . فسأله : هل به من جنون ؟
قال : لا . وسأل أهله عن عقله . فاثبتوا عليه خيرا .

(١) أذلقته بالذال المعجمة وبالقفاف ، أصابه بجلدها فأجهده وأوجعه .

(٢) ما في الحديث من زيادات . من الصحيحين . كلنا بها قصة هذا الحديث وشروط

الحد .

ثم سأله : هل هو محصن أم بكر لا يجب عليه الرجم ؟ فأخبره أنه محصن .

وسأله : لعله لم يأت ما يوجب الحد ، من لمس أو تقيل . فصرح بحقيقة الزنا .

فلما استثبت عليه السلام من كل ذلك ، وتحقق من وجوب إقامة الحد ، أمر أصحابه أن يذهبوا به فيرجموه .

فخرجوا به إلى بقيع الغرقد - وهو مصلى الجنائز - فرجموه .

فلما أحس يحرَّ الحجارة . طلبت النفس البشرية النجاة ، ورغبت في الفرار من الموت قهرب .

فأدركوه بالحرّة ، فأجهزوا عليه حتى مات . رحمه الله ، ورضى عنه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - أن الزنا يثبت بالإقرار كما يثبت بالشهادة ، ويأتي : هل يكفي الإقرار مرة ، أم لا بد من الإقرار أربع مرات كما في هذا الحديث ؟
- ٢ - أن المجنون لا يعتبر إقراره ، ولا يثبت عليه الحد ، لأن شرط الحد التكليف .

٣ - أنه يجب على القاضي والمفتي ، التثبت في الأحكام ، والسؤال عما يجب الاستفصال عنه ، مما يغير الحكم في المسألة .

فإن النبي عليه السلام سأل المقر - هنا - عن عمله ، حتى تبين له أنه فعل حقيقة الزنا .

- وسأل أهله عن عقله ، وأعرض عنه حتى كرر الإقرار ، واستثبت منه .
- ٤ - أن حد المحصن الزاني رجمه بالحجارة حتى يموت ، ولا يحفر له عند الرجم .

- ٥ - أنه لا يشترط في إقامة الحد ، حضور الإمام أو نائبه .
والأولى حضور أحدهما ليؤمن الحَيْفُ والتلاعب بحدود الله تعالى .
- ٦ - جواز إقامة الحدود في مصلى الجنائز .
وكانوا في الأول ، يجعلون للصلاة على الجنائز مصلى خاصا .
- ٧ - أن الحد كفارة للمعصية التي أقيم الحد لها ، وهو إجماع .
وقد جاء صريحا في قوله عليه الصلاة والسلام : «من فعل شيئا من ذلك ، فعوقب به في الدنيا ، فهو كفارته» .
- ٨ - وأن إثم المعاصي يسقط بالتوبة النصوح . وهو إجماع المسلمين أيضا .
- ٩ - إعراض الإمام والحاكم عن المقر على نفسه بالزنا ، لعله فعل ما لا يوجب الحد ، فظنه موجبا ، والحدود تُنزل بالشبهات .
- ١٠ - هذه المنقبة العظيمة لماعز ، رضى الله عنه ، حيث جاء بنفسه .
غضباً لله تعالى ، وتطهيراً لها مع وجود الإعراض عنه ، وتلقيته ما يسقط عنه الحد .

اختلاف العلماء :

- اختلف العلماء : هل يشترط تكرار الإقرار بالزنا أربع مرات ، أو لا ؟
- ذهب الإمام أحمد ، وجمهور العلماء ، ومنهم الحكم ، وابن أبي ليلى ، والخنفية : إلى أنه لا بد من إقرار أربع مرات ، مستدلين بهذا الحديث الذى معنا . فإنه لم يُقيم النبي ﷺ على «ماعز» الحد إلا بعد أن شهد على نفسه أربع مرات . وقياساً على الشهادة بالزنا ، فلا يقبل إلا أربعة شهود .
- ولا يشترط أن تكون الإقرارات في مجالس ، خلافاً للخنفية .

وذهب مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر : إلى أنه يكفي لإقامة الحد إقرار واحد لحديث «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها» ولم يذكر إقرارات أربعة .

ورجم عليه السلام الجهنية ، وإنما اعترفت مرة واحدة .
وأجابوا عن حديث ماعز ، بأن الروايات في عدد الإقرارات مضطربة .
فجاء أربع مرات ، وجاء مرتين ، أو ثلاثا .
وأما القياس ، فلا يستقيم ، لأن الإقرار في المال لا بد فيه من عدلين ، ولو أقر على نفسه مرة واحدة كفت إجماعا . والله أعلم .

• • •

الحديث السابع والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ
الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ :
أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنَيَا .

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا تَجِدُونَ
فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ » ؟ فَقَالُوا : نَفْضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبْتُمْ ، إِنَّ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ ،
فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَفَشَرُوهَا .

فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا
وَمَا بَعْدَهَا .

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : « ارْفَعْ يَدَكَ » فَرَفَعَ يَدَهُ
 فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ .
 فَقَالَ : صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ .
 فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَا .
 قَالَ : فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ ^(١) يَغِيهَا الْحِجَارَةَ .
 قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الَّذِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ
 هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُورِيَا .

الغريب :

عبد الله بن سلام : بتخفيف اللام ، ابن الحارث الإسرائيلي . أسلم
 عند قلوب النبي ﷺ المدينة ، وشهد له بالجنة ، وهو من علماء بني
 إسرائيل في التوراة والأحكام .
 يجنأ على المرأة : بفتح الياء التحتية وسكون الجيم ، بعدها نون
 مفتوحة ، بعدها همزة ، أى يميل عليها وينكب .
 قال ابن فارس : [هو العطف على الشيء والحنو عليه] .
 صوريا : بضم الصاد ، بعدها واو مخففة ، ثم راء مكسورة ، ثم
 ياء فألف .

(١) يحنى ، وينكب عليها .

المعنى الإجمالى :

زنا يهودى يهودية فى زمن النبى ﷺ .

وكان اليهود يعلمون أن نبينا ﷺ نبيُّ حقاً ، ويعلمون أن شريعته جاءت باليسر والسماح ، وفكّ الآصار والأغلال .

فَجاءوا إليه بهذين اليهوديين الزانين ، ليحكم فيهما ، لعل عنده حكم أخف مما عندهم فى التوراة ، فيكون لهم معذرة عند الله فى عدم إقامة ما فى التوراة من الحدّ .

وكان النبى ﷺ عالماً بحكم الزانى المحصن فى التوراة . إما عن طريق الوحى ، أو من أحد علماء اليهود الذين أسلموا .

فسألهم ﷺ عن شأن الرجم فى التوراة ، متحدياً ومبيناً لهم أن القرآن والتوراة متفقان على هذا الحكم ، فحاولوا التبديل والتغيير على طريقتهم ، فقالوا : نفصح الزناة ونجلدهم .

وكان عبد الله بن سلام - الذى عنده علم الكتاب - حاضراً فقال : كذبتم . فيها آية الرجم .

فجاءوا بالتوراة ، فنشروها ليمحثوا عن آية الرجم .

فوضع عبد الله بن سوريا ، يده على تلك الآية ، وقرأ ما قبلها وما بعدها .

فقال عبد الله بن سلام : ارفع يديك ، فرفع يده فوجدوا آية الرجم كما هى فى الشريعة المحمدية .

فأمر بهما النبى ﷺ فرجما عملاً بقوله تعالى : ﴿وَأَن اخْرُجْهُمَا مِمَّا آتَزَلَ اللَّهُ﴾ فكان من شدة شفقة الرجل على المرأة ، أنه ذكرها فى تلك الحال الشديدة ، فأخذ يقيها الحجارة بنفسه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - وجوب حدِّ الدَّمَى إذا زنى . وإقامة الحدود عليهم فيما يعتقلون تحريمه .
- ٢ - أن الإحصان ليس من شرطه الإسلام .
- فإذا وطئ الكافر في نكاح صحيح في شرعه . فهو محصن .
يمجرى عليه أحكام المسلمين المحصنين . إذا ترافعوا إلينا .
- ٣ - أن شريعتنا حاكمة على غيرها من الشرائع . وناسخة لها .
- ولكن النبي ﷺ سألهم عن حكم التوراة في الرجم . ليقيم عليهم الحجة من كتابهم الذي أنكروا أن يكون فيه رجم المحصن . وليبين لهم أن كتب الله متفقة على هذا الحكم الخالد . الذي فيه ردُّعُ المفسدين .
- ٤ - أن حدَّ المحصن ، إذا زنا ، الرجم بالحجارة حتى يموت .
- ٥ - أن اليهود أهل تغيير وتبديل لكتاب الله الذي أنزله عليهم . تبعاً لأهوائهم وأغراضهم وما دبتهم .
- ٦ - أن الكفار مخاطبون بالأحكام القرعية ، ومعاقبون عليها .

• • •

الحديث الثامن والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَوْ أَنَّ رَجُلًا - أَوْ قَالَ : امْرَأَةً - أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ ، فَحَذَقْتُهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ ، مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ » .

المعنى الإجمالي :

للإنسان حرمة عظيمة ومقام كبير . وقد حذر الله تعالى ماله وعرضه ودمه .

ولكنه إذا اعتدى على غيره ، زالت حرمة ، وصَغُرَ مقامه . حيث أهان نفسه وقَلَّلَ خطره .

فإذا اطلَّع على أحد بغير إذنه من وراء بابه أو من فوق جداره أو غير ذلك ففَقَأَ عينه ، فليس على هذا التفاهة إثم ولا قصاص ، لأنه أسقط حرمة ، وأرخص عضوه ، بجنائيتها بالاطلاع على بيوت الناس وعوراتهم . فهذا من باب القصاص ، لا من باب المدافعة ، فتكون بالأسهل فالأسهل .

وأحكام الحديث يُبَيِّنُ ، فيكفي مجملها عن تفصيلها . والله الموفق .

* * *

بَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ

الأصل في القطع ، الكتاب . والسنة . والإجماع قال تعالى :
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ .

والسنة ، ما يأتي من الأحاديث .

وأجمع عليه العلماء ، استنادا على هذه النصوص .

والقياس والحكمة تقتضي إقامة الحدود كلها كما أمر الله تعالى . حفظا
للأنفس والأعراض والأموال .

ولذا نرى البلاد التي عملت بحدود الله ونفذت حدوده . استتب فيها
الأمن ولو كانت ضعيفة العدد .

وزرى القوضى . وقتل الأنفس . وانتهاك الأعراض . وسلب
الأموال ، في البلاد التي حكمت القوانين [رحمة بالجنة المعتدين . من
جهلهم بالرحمة وموضعها] ولو كانت قوية متمدنة .

* * *

الحديث التاسع والأربعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ^(١) قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ .

وفي لفظ : ثَمَنُهُ . ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ .

الحديث الثامن بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ
: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
فَصَاعِدًا «

المعنى الإجمالي :

أَمَّنَ اللَّهُ عز وجل على دماء الناس وأعراضهم وأموالهم ، بكل ما يكفل
ردع المفسدين المعتدين .

فكان أن جعل عقوبة السارق [الذى يأخذ المال من حرزه على وجه
الاختفاء] قطع العضو الذى تناول به المال المسروق ، ليكفر القاطع ذنبه ،
وليرتدع هو وغيره عن الطرق الدنيئة ، وينصرفوا إلى اكتساب المال
من الطرق الشرعية الكريمة ، فيكثر العمل ، وتستخرج الثمار فيعمر
الكون وتزهر النفوس .

(١) المِجَن : بكسر الميم وفتح الجيم ، بعلها نون مشددة ، هذا الترس الذى يلقى به
وقع السيف مأخوذ من الاجتنان والاختفاء ، لأن الفارس يخفى به ، وكسرت ميمه ، لأنه
اسم آلة .

ومن حكمته تعالى . أن جعل النصاب الذى تقطع فيه اليد . ما يعادل ربع دينار من الذهب . حماية للأموال . وصيانة للحياة . ليستب الأمن . وتطمئن النفوس . وينشر الناس أموالهم للكسب والاستثمار .

ما يستفاد من الحديث :

١ - قطع يد السارق ، والمراد بالسارق [الذى يأخذ المال من حرزه على وجه الاختفاء] وليس منه الغاصب والمتهب والمختلس .

قال القاضى عياض رحمه الله : «صان الله الأموال بإيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك فى غير السرقة . كالاختلاس . والانتهاب . والغصب ، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة . ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمر . وتسهيل إقامة البينة عليه . بخلاف السرقة ، فإنه تنذر إقامة البينة عليها ، فعظم أمرها . واشتدت عقوبتها . ليكون أبلغ فى الزجر عنها .

وقد أجمع المسلمون على قطع السارق فى الجملة .

٢ - فى الحديثين ، أن نصاب القطع ربع دينار من الذهب . أو ما قيمته ثلاثة دراهم من الفضة ، ويأتى - قريبا - مذاهب العلماء فى بيان النصاب .

٣ - للعلماء شروط فى قطع يد السارق ، تقدم بعضها . وأهم الباقى أن يكون المسروق من حرز مثله . والحرز يختلف باختلاف الأموال والبلدان والحكام .

ومرجع الحرز ، العرف . فلا قطع فى سرقة من غير حرز مثلها . وأن تنتفى الشبهة ، فلا قطع من مال له فيه شبهة . كسرقة الابن من أبيه ، أو الأب من ابنه ، والفقير من غلة وقف على الفقراء . أو من

مال له في شركة ، وأن تثبت السرقة ، إما بقرار من السارق معتبر . أو شاهدين عدلين .

٤- لهذا الحكم السامي . حكمته التشريعية العظمى .

فالحدود كلها - على وجه العموم - رحمة ونعمة . فإن المجموعة البشرية أفراد . أَشْرَبَتْ نفوسهم حبُّ الأذى . وإفلاق الناس . وإفزعهم في أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ، وأنه إذا لم يجعل هؤلاء المجرمين رادع من التأديب والعقوبة . اضطربت الأحوال . وخاف الناس . وتقطعت السبل .

ومن رحمته تعالى . أن جعل عقوبات تناسب هذه الجرائم ليرتدع بها المجرم . وينكف عن الجرائم من يحاول غشيانها . ومن ذلك قطع يد السارق .

فهذا المعتدى الذي ترك ما أباح الله تعالى له . واستحسنه الناس من المكاسب الشريفة . التي تعود عليه وعلى مجتمعه بالصالح العام . فأقدم على أموال الناس بغير حق . وأفزعهم وأخافهم . يناسبه في العقوبة أن تقطع يده . لأنها الآلة الوحيدة [لعملية الإجرام] .

ولكننا - مع الأسف - ابتلينا بهذه الطوائف المتزندقة . التي عشقت القوانين الأوربية الآتمة . تلك القوانين التي لم تحجز المجرمين عن إفسادهم في الأرض . وإخافة الأبرياء في بيوتهم وسبلهم .

عشقوا تلك القوانين التي حاولت إصلاح المجرمين المفسدين بغير ما أنزل الله تعالى عليهم . من العلاجات الشافية لهم . ولما في قلبه مرض من أمثالهم . فلم تفلح . بل زادت عندهم الجرائم والمفاسد . لأن عقابهم وعلاجهم السجن . مهما عظمت المعصية . وكبر الإجرام .

والسجن يلك لكثير من المفسدين العاطلين . الذين يعدون فيه الطعام والشراب . وفي خارجه الجوع والبطالة .

وبالتجارب وجدنا حكومتنا [السعودية] وفقها الله . لما حكمت
- والله الحمد - بالشرع الشريف ، خفت عندها أعمال الإجرام . لا سيما
سلب الأموال .

بينما غيرها من الأمم القوية . تعج بالمتكرات . وعصابات المجرمين .
وقطاع الطريق والمهاجمين . أعاد الله المسلمين إلى حظيرة دينهم .
والعمل بما فيه من الخير والبركة .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في قدر النصاب الذى تقطع فيه يد السارق .
فذهب الظاهرية : إلى أنه في القليل والكثير . مستدلين بقول الله
تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وهى مطلقة فى سرقة القليل
والكثير .

وبما أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة قال ﷺ : «لعن الله
السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده» .
وذهب جمهور العلماء : إلى أنه لا بد فى القطع من نصاب السرقة .
مستدلين بما يأتى من الأحاديث الصحيحة فى تحديد النصاب .
وأجابوا عن أدلة الظاهرية بأن الآية مطلقة فى جنس المسروق وقدره .
والحديث يبان لها .

وأما حديث البيضة والحبل ، فالمراد بذلك بيان سخر وضعف عقل
السارق وخساسته ودنائه ، فإنه يخاطر بقطع يده للأشياء الحقيرة التافهة .
فهذا التعبير نوع من أنواع البلاغة ، فيه التفسير ، والتبشيع . وتصوير
عمل المعاصى بالصورة المكروهة المستقبحة .

ثم اختلف الجمهور في تحديد قدر النصاب الذى يقطع فيه ، على أقوال كثيرة . نذكر منها القوي .

فذهب مالك . وأحمد ، وإسحاق : إلى أن النصاب ربع دينار . أو ثلاثة دراهم ، أو عَرَضُ تبلغ قيمته أحدهما .

وذهب الشافعي إلى أن النصاب ربع دينار ذهباً ، أو ما قيمته ربع دينار من الفضة أو العروض ، وبه قال كثير من العلماء ، منهم عائشة ، وعمر بن عبد العزيز . والأوزاعي ، والليث ، وأبو ثور .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه ، وسفيان الثوري : إلى أن النصاب عشرة دراهم مضروبة أو ما يعادلها من ذهب أو عروض .

استدل الإمام أحمد ، ومالك ، بما رواه أحمد ومسلم : أن النبي ﷺ قال : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » .

وكان ربع الدينار يومئذ ، ثلاثة دراهم ، والدينار اثني عشر درهما . رواه أحمد عن ابن عمر .

وكما في حديث الباب عن ابن عمر : أنه ﷺ « قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم » .

واستدل الشافعي والجمهور بالحديث السابق [لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً] فإنه جعل الذهب أصلاً يرجع إليه في النصاب .

ولا ينافي حديث ابن عمر . فإن قيمة الثلاثة الدراهم في ذلك الوقت ربع دينار . لأن صرف الدينار اثنا عشر درهما .

واستدل أبو حنيفة وأتباعه . بما ثبت في الصحيحين : أنه ﷺ قطع في مجن . وقد اختلف في قيمة هذه المجن . حتى جاء بما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث ابن عباس . أنه كان ثمن المجن على عهد

رسول الله ﷺ عشرة دراهم

وهذه الرواية وإن خالفت ما في الصحيحين من أن قيمته ثلاثة دراهم ، فالواجب الاحتياط فيما يستباح به قطع العضو المحرم . فيجب الأخل به وهو الأكثر .

وبما أخرجه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : « لا قطع إلا في عشرة دراهم » وضعف العلماء هذا الحديث .

• • •

بَابُ فِي إِنْكَارِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ^(١)

وأنهى عنها

الحديث الواحد والחסون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ
الْمَخْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ ، فَقَالُوا : مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

فَقَالُوا : وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ ، فَقَالَ : « أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ
اللَّهِ » ؟

ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا
سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ . وَأَيُّمُ اللَّهُ ، لَوْ أَنَّ
فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَيَّهَا » .

وفي لفظ : كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْجِدُهُ ، فَأَمَرَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدَيْهَا .

(١) وضعت هذه الترجمة لهذا الحديث لأنها المقصود لأعظم منه ، ولأهميتها والحاجة
إلى معرفتها - ٥١ - شارح .

الغريب :

المخزومية : هى فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد ، بنت أختى أبى سلمة .

وبنو مخزوم أحد أفخاذ قريش ، وهم من أشرف تلك القبيلة الشريفة فيسمونهم ربحانة قريش .

حب رسول الله : بكسر الحاء ، أى محبوبه .

وأيام الله : بفتح الهمزة وكسرها وضم الميم ، وهو اسم مفرد ، ولذا فإن همزته همزة قطع وإعرابه هنا : أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : قسمي ، أو يميني .

المعنى الإجمالى :

كانت امرأة من بنى مخزوم تستعير المتاع من الناس احتيالا ، ثم نجده .

فاستعارت مرة حلياً فجحدته ، فوجدَ عندها ، وبلغ أمرها النبي ﷺ فعزم على تنفيذ حد الله تعالى بقطع يدها ، وكانت ذات شرف ، ومن أسرة عريقة في قريش .

فاهتمت قريش بها وبهذا الحكم الذى سينفذ فيها ، وتشاوروا فيمن يجعلونه واسطة إلى النبي ﷺ ليحكمه في خلاصها ، فلم يروا أولى من أسامة بن زيد ، فإنه المقرَّب المحبوب للنبي ﷺ . فكلمه أسامة .

فغضب عليه ﷺ وقال له - منكرأ عليه - : أنتفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام خطيباً في الناس ليعين لهم خطورة مثل هذه الشفاعة التى يعطل بها حدود الله ، ولأن الموضوع يهم الكثير منهم ، فأخبرهم أن سبب هلاك من قبلنا في دينهم وفي دنياهم : أنهم يقيمون الحدود على الضعفاء

والتقراء ، ويتركون الأقرباء والأغنياء ، فتعم فيهم القروض ويتنشر الشر والفساد ، فيحق عليهم غضب الله وعقابه .

ثم أقسم ﷺ - وهو الصادق المصدوق - لو رفع هذا القمل من سيلة نساء العالمين ابنته فاطمة - أعادها الله من ذلك - لتمدَّ فيها حكم الله تعالى . ﷺ .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم الشفاعة في الحدود ، والإنكار على الشافع ، وذلك قبل أن تبلغ الحاكم .

وتقيد ذلك بـ « قبل بلوغها الحاكم » ليس مأخوفاً من هذا الحديث الذي معنا ، وإنما يؤخذ من نصوص أخرى ، مثل ما أخرجه أبو السنن ، وأحمد ، عن صفوان بن أمية : أن النبي ﷺ قال : لا أمر بقطع الذي سرق ردائه فشفع فيه : هلَّا كان ذلك قبل أن تأتي به ؟ أما قبل بلوغ الحاكم ، فهل يرفعه أم يتركه ؟ الأولى أن ينظر في ذلك إلى ما يترتب على ذلك من المصالح أو المفاسد .

فإن كان ليس من أهل الشر والأذى ، فالتبى ﷺ قال : « أقبلوا ذوي الهيئات ولائهم » .

فإن كان يترتب عليه شيء من المفاسد فقل هذا ، الأحسن عدم رفعه . وإن كان في تركه مفاسد ، وهو من أهل الأذى ونحو ذلك من سواهم الرابع - فالأولى رفعه .

٢ - أن جاحد العارية حكمه السارق ، فيقطع . ويأتى الخلاف فيه .

٣ - وجوب العدل والمساواة بين الناس ، سواء منهم الغنى أو الفقير .

- والشريف أو الوضيع ، في الأحكام والحدود ، وفيما هم مشتركون فيه .
 ٤ - أن إقامة الحدود على الضعفاء وتعطيلها في حق الأقوياء ،
 سبب الهلاك والدمار ، وشقاوة الدارين .
 ٥ - اتَّصَمَ في الأمور الهامة ، كتأكيدها وتأويلها .
 ٦ - جواز المبالغة في الكلام ، والتشبيه والتمثيل . لتوضيح الحق
 وتبيينه وتأكيده .
 ٧ - مقبة كبرى لِأَسَامة ، حيث لم يروا أولى منه للشفاعة عند النبي
 ﷺ .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في جاحد العارية : هل يقطع أو لا ؟
 فذهب جمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك
 والشافعي : إلى أنه لا يقطع ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، اختارها من
 أصحابه البخاري ، وأبو الخطاب ، وابن قدامة صاحب الشرح الكبير ،
 لقوله ﷺ : « لا قطع على خائن » .
 وأجابوا عن حديث الباب بأنها ذكرت بمحمد العارية للتعريف ،
 لا لأنها قطعت من أجله . وقد قطعت لأجل السرقة ، ولذا وردت لفظة
 [السرقة] في الحديث .
 وأجابوا بغير ذلك ، ولكنها أجوبة غير ناهضة .
 والرواية الثانية عن الإمام أحمد : أنه يقطع ، وهي المذهب .
 قال عبد الله بن الإمام أحمد : سألت أبي فقلت له : تذهب إلى
 هذا الحديث ؟
 قال : لا أعلم شيئاً بنفسه .

وبهذا القول ، قال إسحاق ، والظاهرية ، وانتصر له ابن حزم .
واستدلوا بهذا الحديث الذى جاء فى قصة المخزومية ، وجعلوا
حديث «لا قطع على خائن» مخصصا بغير خائن العارية ، لحديث الباب .
والمعنى الموجود فى السارق ، موجود مثله فى جاحد العارية ، بل الأخير
أعظم ، لأنه لا يمكن التحرز منه .
والمُعِيرُ مُحْسِنٌ ، والجاحد يريد قطع الإحسان والمعروف بين
الناس ، فهو مسمى من جهات .

تنبيه :

ياجماع العلماء أن الفاسب والمختلس والمتهب لا يقطعون ، وليس
ذلك لأنهم غير مجرمين أو مفسدين ، بل هم آثمون ويجب عليهم التعزير .
وقد يكون تعزيرهم بليغا ويجب عليهم ردّ ما أخذوه .
وإنما لم يقطعوا ، لما نقلناه فى أول الباب عن القاضى عياض ولحكّم
أيضاً ، لا يعلمها إلا الذى شرع للناس ، ما يصلح حالهم .

* * *

بَابُ حُدِّدِ الْخَمْرُ

للخمر - في اللغة - ثلاثة معاني :

١ - الستر والتغطية ، ومنه : اختمرت المرأة إذا غطت رأسها ووجهها بالخمار .

٢ - والمخالطة ، ومنه قول كثير : «هيتا مريثا غير داء مخامر» أي مخالط .

٣ - والإدراك ، ومنه قولهم : خمرت العجين^(١) وهو أن تتركه حتى يبلغ وقت إدراكه .

فمن هذه المعاني الثلاثة أخذ اسم الخمرة ، لأنها تغطي العقل وتستره . ولأنها تخالط العقل ، ولأنها ترك حتى تدرك وتستوى .

وتعريفها - شرعاً - : أنها اسم لكل ما خامر العقل وغطاه من أي نوع من الأشربة لحديث «كل مسكر خمر وكل خمر حرام» .

وهو محرم بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة .

أما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ فقرنه مع عبادة الأصنام ، التي هي الشرك الأكبر بالله تعالى .

وأما السنة : فأحاديث كثيرة ، منها ما رواه مسلم : «كل مسكر خمر . وكل خمر حرام» وأجمعت الأمة على تحريمها .

حكمة تحريمها التشريعية : لا يحتمل المقام هنا ذكر ما علمناه

(١) لا يزال هذا اللفظ مستعملاً لهذا المعنى - ١ - ا - شارح .

ووقفنا عليه من المفسد ، التي نجرها وتسببها ويكفيك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ؟﴾ فذكر أنه سبب في كل شر ، وعائق عن كل خير .

وقال **عليه السلام** : «الخمر أم الخبائث» فجعلها أمًّا وأساسا لكل شرٍّ وخُبثٍ .

أما مضرتها الدينية ، والأخلاقية ، والعقلية ، فهو أمر لا يحتاج إلى بيان وتفصيل .

وأما مضرتها البدنية ، فقد أجمع عليها الأطباء ، لأنهم وجعلوها سببا في كثير من الأمراض الخطيرة المستعصية .

لهذا حرمها الشارع الحكيم ، وإنَّ ما نجره هذه الجريمة للذكورة من المفسد والشرور ليطول علته ، ويصعب حصره .

ولو لم يكن فيها إلا ذهاب العقل ، هذا النور الذي هو أجل النعم وأعظمها ، فيشرب تلك (الآئمة) فيزول عقله ، فيكون بحال يضحك منها الصبيان ، ويتصرف تصرف المجانين .

فدأء هذا بعض أمراضه ، كيف يرضاه عاقل لنفسه ؟ !
وليطم خطرهما ، وكثرة ضررها ، حاربها الحكومات في (الولايات المتحدة) وغيرها .

ولكن كثيرا من الناس لا يحقلون ، فتجدهم يتهاوتون عليها ، قَبْذِهُونُ بها عقولهم ، وأديانهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وشيئتهم ، وضحتهم . فإنا لله وإنا إليه راجعون .

• • •

الحديث الثاني والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ ، فَجَلَدَهُ بِعِزَّةِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ .

قَالَ ، وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ ، اسْتَشَارَ النَّاسَ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : « أَتَخَفُ الْخُلُودَ ، ثَمَانُونَ » . فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

المعنى الإجمالي :

شرب رجل الخمر على عهد النبي ﷺ ، فجعله بحريضة من سَعَفٍ النخل نحو أربعين جلدة .

وجلد أبو بكر رضي الله عنه شارب خمر في خلافته مثل جلد النبي ﷺ .

فلما جاءت خلافة عمر ، كثرت الفتوحات ، واختلط المسلمون بغيرهم ، كثر شربهم لها .

فاستشار عنقه الصحابة في الحد الذي يطبقه عليهم ليردعهم كمادته في الأمور المهمة ، والمسائل الاجتهادية .

فقال عهد الرحمن بن عوف : اجعله مثل أخف الخلود ، ثمانين . وهو حد اتفاق ، فجعله عمر ثمانين جلدة .

ما استفاد من الحديث :

- ١- ثبوت الحد في الخمر، وهو مذهب عامة العلماء .
 - ٢- أن حله على عهد النبي ﷺ نحو أربعين جللة ، وتبعه أبو بكر على هذا .
 - ٣- أن عمر- بعد استشارة الصحابة-- جعله ثمانين .
 - ٤- الاجتهاد في المسائل ومشاورة العلماء عليها ، وهذا دأب أهل الحق وطالبي الصواب .
- أما الاستبداد ، فعمل المعجيين بأنفسهم ، المتكبرين الذين لا يريدون الحقائق .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في حدِّ الخمر : هل هو ثمانون جللة ، أو أربعون ، وما بين الأربعين والثمانين يكون من (باب التعزير) إن رأى الحاكم الزيادة وإلا اقتصر على الأربعين ؟

ذهب الأئمة أحمد ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والثوري ، ومن تبعهم من العلماء : إلى أن الحد ثمانون ، ودليلهم على ذلك إجماع الصحابة ، لما استشارهم عمر فقال عبد الرحمن بن عوف : «اجعله كأخف الحدود ثمانين» فجعله .

وذهب الشافعي إلى أن الحد أربعون ، وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها جملة من أصحابه ، منهم أبو بكر ، وشيخ الإسلام «ابن تيمية» و«ابن القيم» وشيخنا «عبد الرحمن بن سعدى» رحمهم الله تعالى .

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» فيما نقل عنه في الاختيارات :
(والصحيح في حد الخمر إحدى الروايتين الموافقة للمذهب الشافعي

وغيره ، أن الزيادة على الأربعين إلى الثمانين ليست واجبة على الإطلاق . بل يرجع فيها إلى اجتهد الإمام ، كما جوزنا له الاجتهاد في صفة الضرب فيه) .

وقال في المغني : (ولا يتعد الإجماع على ما خالف فعل النبي . وأبي بكر ، وعلي ، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير . يجوز فعلها إذا رآه الإمام) .

ويقصد بهذا ، الرد على من قال : إن الثمانين كانت بإجماع من الصحابة .

أجمعت الأمة على أن الشارب إذا سكر بأي نوع من الأنواع المسكرة . فعليه الحد ، وأجمعت أيضاً على أن من شرب عصير العنب المتخمر ، فعليه الحد ، ولو لم يسكر شارب به .

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف : إلى أن ما أسكر كثيره فقليله حرام ، من أي نوع من أنواع المسكرات ، سواء كانت من عصير العنب ، أو التمر ، أو الحنطة ، أو الشعير . أو غير ذلك . وهو مروى عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة . وسعد بن أبي وقاص ، وأبي بن كعب ، وأنس ، وعائشة رضي الله عنهم .

وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وطاوس ، والقاسم بن محمد . وقتادة . وعمر بن عبد العزيز .

وهو مذهب الأئمة الثلاثة : أحمد ، والشافعي . ومالك . وأتباعهم ، وذهب إليه أبو ثور ، وإسحاق .

وأما أهل الكوفة فيرون أن الأشربة المسكرة من غير عصير العنب لا يُحدُّ شاربها ما لم تبلغ حد الإسكار .

أما مع الإسكار فقد تقدم أن الإجماع على إقامة الحد .

وليس هؤلاء من الأدلة إلا أن اسم الخمر حقيقة لا يطلق - عنهم -
إلا على عصير العنب أما غيره ، فيلحق به مجازاً .
واستدلوا على مذهبهم بأحاديث .

قال العلماء - ومنهم الأثرم ، وابن المنذر : إنها معلولة ضعيفة .
وأما أدلة جماهير الأمة ، على أن كل مسكر خمر ، يحرم قليله
وكثيره . فن الكتاب العزيز ، والسنة الصحيحة ، واللغة الفصيحة .
فأما الكتاب ، فعنم تحريم الخمر ، ونهى عنه .
والخمر : - ما خامر العقل وغطاه من أى نوع .

وأما السنة ، فقد صح عنه ﷺ أنه قال : «كل مسكر خمر وكل
خمر حرام» وقال ﷺ : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» رواه أبو داود
والأثرم .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه [نزل تحريم الخمر وهى من
العنب . والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير . والخمر ما خامر العقل]
متفق عليه .

وأما اللغة . فقد قال صاحب القاموس : «الخمر : ما أسكر من
عصير العنب ، أو هو عام والعوم أصح لأنها حرمت وما ببلدية خمر
عنب . وكان شرابهم البسر والتمر» .

وقال الخطاى : «زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب .
فيقال لهم : إن الصحابة الذين سموها غير المتخذ من العنب خمرأ ، عرب
فصحاء . ولو لم يكن هذا الاسم صحيحاً ، لما أطلقوه» .

ومن أحسن ما ينقل من كلام العلماء في هذه المسألة ، ما قاله القرطبي :
«الأحاديث الواردة عن أنس وغيره - على صحتها وكثرتها - تبطل

منهـب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب . وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ، ولا يتأوله اسم تحمير .

وهو قول مخالف للغة العرب ، وللسنة الصحيحة . وللصحابة . لأنهم - لما نزل تحريم الخمر - فهموا من الأمر بالاجتناب . تحريم كل ما يسكر .

ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره . بل سيؤا بينهما ، وحرموا كل ما يسكر نوعه .

ولم يتوقفوا . ولم يستصلوا ، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك . بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب . وهم أهل اللسان . وبلغتهم نزل القرآن .

فلو كان عندهم تردد ، لتوقف عن الإراقة حتى يستصلوا ويتحققوا التحريم .

ثم ساق القرطبي الأثر المتقدم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وهذا كلام جيد ، يقطع شبهة المخالف . والله الموفق .

• • •

بَابُ التَّعْزِيرِ^١

التعزير - لغة - هو مصدر «عَزَّرَ» وأصل العزْر: المنع ، فأخذ منه .
لأنه يمنع من الوقوع في المعصية .

وشرعاً : - التأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة ، كالاستمتاع
من المرأة بما دون الفرج ، أو السرقة من غير حرز ، والقذف بغير الزنا .
وأنواع المعاصي التي لم يقدر لها حدود ، هي الكثرة الغالبة .

أما ما فيه حدٌ مقدر من الشارع ، فهو القليل المحصور ، وسيأتي إن
شاء الله تعالى الكلام على مقدار هذه العقوبة والخلاف فيه .

أما حكمته التشريعية : - فهو من جملة الحدود الذي تقدم الكلام
في فوائدها ومنافعها .

وحكمه ثابت . في الكتاب . والسنة . والإجماع . ونصوصه كثيرة
مشهورة .

• • •

الحديث الثالث والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ هَانِيٍّ بْنِ نَبَارٍ الْبَلَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يُجْلَدُ
فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْرَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ . »

(١) وضعت هذه الترجمة . لأنها المقصودة من هذا الحديث - ٨١ - شرح .

المعنى الإجمالي :

يراد بحدود الله تعالى ، أوامره ونواهيه . فهذه لها عقوبات رادعة عنها ، إما مقدرة ، كالزنا والقذف . أو غير مقدرة . كالإفطار في نهار رمضان ، ومنع الزكاة ، وغير ذلك من قبلي المحرمات . أو ترك الواجبات . وهناك تأديبات وتعزيرات للنساء والصبيان . لغیر معصية الله .

وإنما تفعل لتقويمهم وتهذيبهم . فهذه لا يزداد فيها على عشرة أسواط . ما دام أنهم لم يتركوا واجباً من دينهم ، أو يفعلوا محرماً عليهم من ربه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - أن حدود الله تعالى ، التي أمر بها . أو نهى عنها . لها عقوبات تردع عنها ، إما مقدرة من الشارع . أو راجع تقديرها إلى المصلحة التي يراها الحاكم . وهي أنواع كما يأتي .
- ٢ - أن تأديب الصبيان والنساء والخدم ونحوهم . يكون خفيفاً بقدر التوجيه والتحريف ، فلا يزداد فيه على عشرة أسواط . والأولى تهذيبهم بدون الضرب : بل بالتوجيه . والتعليم . والإرشاد . والتشويق ، فهو أدعى للقبول واللطف في التعليم . والأحوال في هذا المقام تختلف كثيراً ، فينبغي فعل الأصلح .
- ٣ - ظاهر هذا الحديث تحريم الزيادة على عشرة أسواط . لأن الحديث جاء بصيغة التثنية ويقتضى التحريم .

اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في المراد من معنى قوله : «إلا في حدٍّ من حدود الله» . فذهب بعضهم : إلى أن المراد (بالحدود) هي التي قدرت عقوباتها

تربحاً كحد الزنا ، والقذف ، والسرقه . والمقتصاص في النفس ، وما
دونها من الأطراف والجروح .

فعلى هذا . يكون ما عداها من المعاصي . هو الذي عقوبة مرتكبه
التعزير . وهو من عشرة أسوأ فادنى . وهذا هو المشهور من مذهب
الإمام أحمد .

على أن الأصحاب يريدون بالتعزير المقدر . لمن كان قد فعل المعصية .
أما المقيم عليها . فيعزّر حتى يُقْلَع عنها ، ولذا قال شيخ الإسلام :
(والذين قُتِلُوا بالتعزير من أصحابنا ، إنما هو فيما إذا كان تعزيراً على ما
مضى من فعل أو ترك .

فإن كان تعزيراً لأجل ترك ما هو فاعل له . فهو بمنزلة قتل المرتد
والخريف . وقتال الباغي . وهذا تعزير ليس يقدر ، بل ينتهي إلى القتل ،
كما في الصائل لأخذ المال . يجوز أن يمنع ولو بالقتل وله بقية .

وعنه أن كل معصية لها مثل المقدر . لا يبلغ بها حدُّ المقدر ، كأن يزني
بجارية له فيها شرك . فيجلد مائة سوط إلا واحداً .

ومذهب أبي حنيفة . والشافعي : أنه لا يبلغ بالتعزير ، يراد في
الحدود المقدرة .

وذهب بعض العلماء : إلى أن معنى قوله «إلا في حد من حدود الله»
أن المراد بحدود الله ، أوامره ونواهيه ، وأنه ما دام التعزير لأجل ارتكاب
معصية بترك واجب أو فعل محرم . فيبلغ به الحد الذي يراه الإمام رادعاً
وزاجراً من ارتكابه والعودة إليه . وذلك يختلف باختلاف المكان والزمان .
وباختلاف الأشخاص . وباختلاف المعصية .

فلازمة والأمكنة . حكم بالتخفيف أو التشديد في عقوبة المعصاة .

وكذلك الأشخاص ، لكل منهم أدبه اللائق والكافي لردعه .

فبعضهم يكفيه التوبيخ . وبعضهم الضرب والجلد . وبعضهم الحبس .
وبعضهم أخذ المال .

والذين ينذر أن تقع منهم المعاصي - وهم ذوو الهيثات - فينبغي
التجاوز عنهم .

وبعضهم مجاهرون معاندون ، فينبغي النكاية بهم .
والمعاصي تختلف في عَظَمِهَا وخِفَتِهَا .

فينبغي للحاكم ملاحظة الأحوال ، والظروف ، والملابسات .
ليكون على بصيرة من أمره ، ولتكون تزييراته وتأديباته واقعة موقعها .
واقية بمقصودها ، وهو راجع إلى رأي الحاكم . فقد يكون بالتوبيخ .
وقد يكون بالهجر ، وقد يكون بالجلد ، وقد يكون بالحبس ، وقد يكون
بأخذ المال ، وقد يكون بالقتل .

وكل هذه العقوبات ، لها أصل في الشرع . وإليك كلام العلماء في هذا
الباب .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى - فيمن شرب خمرأ في نهار
رمضان ، أو أتى شيئاً نحو هذا - : «أقيم عليه الحد وغلظ عليه ، مثل
الذى يقتل في الحرم ، دية وثلاث دية» .

وقال أيضاً : [إذا أتت المرأة المرأة ، تعاقبان وتؤدبان] .

وقال أيضاً - فيمن طعن على الصحابة - : (إنه قد وجب على
السلطان عقوبته ، فإن تاب وإلا أعاد العقوبة) .

وقد أطلال الناقل عن شيخ الإسلام في «الاختيارات» في هذا الباب
فنجتزئ من ذلك بفقرات تبيين رأيه ، وتبين الطريق في هذه المسألة .

قال رحمه الله : (وقد يكون التعزير بالعزل والتَّيْل من عِزِّهِ .
مثل أن يقال : يا ظالم . يا معتدى . وبإقامته من المجلس) .

وقال : [والتعزير بالمال سائغ . إيتلافاً . وأخذاً . وهو جار على
أصل أحمد . لأنه لم يختلف أصحابه أن العقوبات في الأموال غير
منسوخة كلها] .

وقول الشيخ أبي محمد المقدسي «ابن قدامة» : (ولا يجوز أخذ مال
المعزr) ، إشارة منه إلى ما يفعله الولاة الظلمة .

وقال : (ويملك السلطان تعزير من ثبت عنده أنه يكتم الخبر الواجب .
كما يملك تعزير المقر إقراراً مجهولاً حتى يفسره . أو من كتم الإقرار .
وقد يكون التعزير بتركه المستحب كما يعزr العاطس الذي لم يحمد
الله . بترك تشمبته) .

وقال : (وأقنيت أميراً مقلماً على عسكر كبير في الحرية . فإذا
نهوا أموال المسلمين ولم ينزجروا إلا بالقتل . أن يقتل من يكفون بقتله
ولو أنهم عشرة إذ هو من باب دفع الصائل) .

وقال «ابن القيم» : (الصواب أن المراد بالحدود هنا ، الحقوق التي هي
أوامر الله ونواهيه . وهي المرادة بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وفي أخرى ﴿قَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ وقال : ﴿تِلْكَ
حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ فلا يزداد على العشر الجلدات ، في التأديبات
التي لا تتعلق بمعصية ، كتأديب الأب ولده الصغير) .

وقال أبو يوسف - صاحب أبي حنيفة - : (التعزير على قدر عظم
الذنب وصغره ، على قدر ما يرى الحاكم من احتمال المضروب ، فيما
يسه ويين أقل من ثمانين) .

وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى : (التعزير على قدر الجرم .
فإن كان جرمه أعظم من القذف . ضُربَ مائةً أو أكثر) .
وقال أبو نؤر : (التعزير على قدر الجنابة وتسرع الفاعل في الشر .
وعلى قدر ما يكون أنكل وأبلغ في الأدب ، وإن جاوز التعزير الحد .
إذا كان الجرم عظيماً . مثل أن يقتل الرجل عبده . أو يقطع منه شيئاً .
أو يعاقبه عقوبة يسرف فيها ، فتكون العقوبة فيه على قدر ذلك . وما
يراه الإمام إذا كان عدلاً مأموناً) .

وقال شيخنا «عبد الرحمن بن سعدى» رحمه الله تعالى : (والصحيح
جواز الزيادة في التعزير على عشر جلدات بحسب المصلحة والزجر) .
والمراد بقوله عليه السلام : «لا يجلد أحد فوق عشر جلدات إلا في حدٍّ
من حدود الله» : أن المراد به المعصية ، وأن الذي لا يزداد على ذلك .
تأديب الصغير ، والزوجة ، والخادم ، ونحوهم في غير معصية .

• • •

كتاب الإيمان والنذور

الإيمان - لغة - بفتح الهمزة جمع «يمين». واليمين خلاف اليسار . وأطلقت على الحلف ، لأنهم كانوا إذا تحالفوا ، أخذ كل منهم يمين صاحبه .

وتعريفه شرعا : تحقيق الأمر المحتمل أو تأكيده ، بذكر اسم من أسماء الله تعالى ، أو صفة من صفاته .

والأصل فيه ، الكتاب ، السنة ، والإجماع .

فأما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ .

والسنة ، شيرة بذلك ، ومنه ما يأتي من الأحاديث إن شاء الله .

وقد أجمعت الأمة على مشروعية اليمين ، وثبوت أحكامها .

ولا ينبغي الإكثار من الحلف ، ويشرع مع الحاجة لإزالة شبهة ، أو نفي تهمة ، أو تأكيد خير .

فقد أمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن يقسم على البعث في ثلاثة مواضع من القرآن ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ؟ قُلْ إِي وَرَئِي﴾ ﴿قُلْ بَلَى وَرَئِي لَتُبْعَثُنَّ﴾ ﴿قُلْ بَلَى وَرَئِي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ وأقسم ﷺ لمناسبات كثيرة .

والحلف أنواع ، جاء في الأحاديث التي ذكرها المؤلف (اليمين الغموس) و(اليمين التي تدخلها الكفارة) وسيأتي الكلام عليهما .

ولم يذكر المؤلف [لغو اليمين] وأحسن ما فسر به نوعان :

الأول : أنها اليمين التي لا يقصدها الخالف ، بل تجرى على لسانه

من غير تعقيد ولا تأكيد ، كما جاء عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال :
« هو كلام الرجل في بيته ، كـ لا والله ويلي والله . وجاء عنها هذا
الأثر موقوفاً أيضاً .

الثاني : أن يعقد الخالف اليمين ظاناً صدق نفسه . ثم يتبين بخلافه .
فهذان النوعان من لغو اليمين ، ليس على صاحبها إثم ولا كفارة .

• • •

الحديث الرابع والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ،
فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكُلتَ إِلَيْهَا ، وَإِن أُعْطِيتَهَا
عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْنَتْ عَلَيْهَا . وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ
غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » .

• • •

الحديث الخامس والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي وَاللَّهِ — إِن شَاءَ اللَّهُ — لَا أَحْلِفُ
عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ،
وَتَحَلَّلْتُهَا » .

المعنى الإجمالي :

يرشد النبي ﷺ عبد الرحمن بن سمرة ، وهذا النصح والإرشاد للأمة عامة .

فيقول : لا تطلب الإمارة ، والولايات والوظائف عامة ، وتحرص عليها وعلى تحصيلها بالوسائل والوسائط .

فإن وليتها عن هذا الطريق ، فإنك ستُوكَلُ إلى جهدك وقوتك .
وأنت - بلا عَوْنِ الله تعالى وتوفيقه - ضعيف قاصر . ولذا فإنك ستفشل في عملك .

وذلك أنك اتَّكَلْتَ على جهدك ، وجئت العمل عن غرور وعجب بنفسك ، ولم يكن - لطلب العون من الله والتوفيق - محل في نفسك .
فحريٌّ أن يخذلك .

ولأنك - غالباً - ما طلبتها إلا لأغراضك الخاصة .

وستكون أغراضك من مالٍ أو جاهٍ ، أو غيرهما ، هي مقصودك وهدفك ، ولن تعطى العمل حقه ، فيكون ذلك سبباً لفشلك وعدم نجاحك أيضاً .

أما إن جاءتك من غير مسألة ولا طلب ، فالغالب أنك - حين لم تستشرف لها - ستكون مهتماً للقيام بها ، والاجتهاد فيها .

وهذا سيدعوك إلى الالتجاء إلى الله تعالى بطلب مدده وعونه وتسديده ، وستحرص على القيام بها ، وبهذا تعان عليها فتنجح فيها .

ثم ذكر أنه قد يفرض منك عَيْنٌ ، بسبب الامتناع عن الإمارة أو قبولها ، فأمرُك أنك إذا حلفت على أمر لتفعله أو لِتَدَعَهُ ، فإن كان لا

يترتب على حلفك شيء ، فأنت مخيرٌ بين المضاء فيها أو التكفير .
 وإن كان الأحسن هو فعل المحلوف على تركه ، أو ترك المحلوف على فعله قَاتَتِ الذي هو خير ، وكَفَّرَ عن يمينك .
 وكما أن هذا أمره ، فهو فعله الرشيد أيضاً . كما يَبَيِّنُهُ في الحديث الثاني .
 حيث أقسم ﷺ : أنه لا يحلف على يمين فيرى غيرها خيراً إلا أتى الذي هو خير ، وتحلل من يمينه بكفارة .

ما يستفاد من الحديثين :

- ١ - كراهة طلب الإمارة ، والمراد بها ، الولايات والوظائف كلها .
 والحرص عليها ، لما في ذلك من تعريض نفسه لعملٍ ربما لا يقوم بحقوقه فيكون مُعَرَّضاً نفسه للخطر ، ولما في ذلك - غالباً - من العجب والغرور .
 فإنه ما طلبه إلا مُعْتَذِراً بنفسه وقوته ، وناسياً إعانة الله تعالى وتوفيقه . ولما فيه - غالباً - من سوء القصد ، فإنه لن يطلبها مع وجود من يقدم بها غيره إلا لغرض مالٍ . أو جاهٍ أو غير ذلك من المقاصد الدنيئة .
- ٢ - أن من جاءته الولاية بلا طلب ولا استشراف . فَسَيَعَانُ عليها .
 لأنه يرى القصور بنفسه ، ويخاف العجز عنها . وحينئذ سيلتجئ إلى الله تعالى ، فتأتيه الألطاف الإلهية بالعون والتسديد ، وسيحرص على عمله ويخلص فيه . فيكون سبباً لنجاحه وقيامه به .
- ٣ - مناسبة هذه الفقرة في الحديث لما بعدها ، لعلها تكون ما قاله الزركشي [لاحتمال أن يؤديه الامتناع] عن الإمارة [إلى الحلف ، وتكون المصلحة في القبول] .
- ٤ - أن من حلف أن لا يفعل كذا ، أو أن يفعله ، ثم رأى الخير في غير الذي حلف عليه ، إما الفعل أو الترك ، فَلْيَأْتِ الذي هو خير ، وَلْيَكْفُرْ عن يمينه . ويختلف هذا ، باختلاف المحلوف عليه .

فقد يكون الحنث واجباً ، وقد يكون مستحباً ، وقد يكون حراماً ، وقد يكون مباحاً . فَيُخَيَّرُ بين البقاء على يمينه ، أو الحنث مع التكفير . هـ - أن هذا التشريع ، كما هو أمر النبي ﷺ ، فهو - أيضاً - فعله . فقد أخبر أنه لا يحلف على يمين فيرى غيرها خيراً منها إلا أتى الذي هو خير ، وكفّر عن يمينه .

وهذا هو عينُ المصلحة ، وهو تخفيف من ربنا ورحمة . وكانت الأمم السابقة ، ليس عندهم تحليل وتكفير ، فلا بد من الوفاء بآيمانهم .

ولنا فإن أيوب عليه السلام ، لما حلف أن يضرب زوجته ، وترك عزمه . لم يجد لقضاء يمينه إلا أن يضربها بِضَيْتٍ^(١) فيه عدد الجلادات المرادة .

• • •

الحديث السادس والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ .

ولـ مسلم ، « فَمَنْ كَانَ حَالِفًا ^(٢) فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ » .

(١) الضَيْتُ : هو عكّال النخل بشمارينه ، أو القبضة من القضبان

(٢) هذه الرواية التي عزاها له مسلم ليست من هذا الوجه التي أوردها بل أوردها من رواية ابن عمر عن رسول الله ﷺ : أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب ، وعمر يحلف

وفي رواية : قَالَ عُمَرُ : فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهَا ، ذَاكِرًا وَلَا
آثِرًا (يعني : حَاكِيًا عَنْ غَيْرِي أَنَّهُ حَلَفَ بِهَا) .

الغريب :

ليصمت : بضم الميم وكسرهما .

ذاكراً : يعنى عامداً .

آثراً : بهمة ممدودة ، فثاء مثلثة مكسورة . يعنى حاكباً عن غيرى :
أن حلف بها .

المعنى الإجمالى :

الحلف : معناه تأكيد الفعل أو الترك ، بل كمر المظم في النفس .
المرهوب السطوة والانتقام ، والتعظيم المطلق ، والخوف والخشية من
الأعمال التي لا تكون إلا لله .

وصرفها لغيره ، أو صرف بعضها ، شرك . لهذا ذكر النبي ﷺ
أن الله جل وعلا ، ينهانا أن نحلف بشيء غيره كآبائنا ، تلك العادة

= بأبيه ، فنأداهم رسول الله ﷺ : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، من كان حالفاً ،
فليحلف بالله أو ليصمت .

وهذه الزيادة ثابتة في صحيح البخاري أيضاً من حديث ابن عمر ، فتوجه فيها
تقدان : -

أحدهما : كونها ليست من أفراد مسلمة .

الثاني : أنها ليست من سند عمر .

الجارية في الجاهلية ، وأمرنا - إذا حلفنا - أن لا نحلف إلا بالله تعالى ،
لأنه المستحق للتعظيم . وهو القادر - وحده - على الانتقام من
الكاذب ، وهو الضار النافع .

وإن لم تكن حالفين بالله فَلَتَضْمَنْتُمْ وَلَتَنْسَكُنَّ عن الحلف بغيره . فإنه
شرك كما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود ، والحاكم . من حديث ابن
عمر : « من حلف بغير الله كفر » .

ولما علم الصحابة رضي الله عنهم بالنهي عن ذلك . انتهوا عنه
واجتنبوه . فكانوا لا يحلفون إلا بالله ، أو بصفاته العلية .

ولما قال عمر رضي الله عنه : (فوالله ما حلفت بها منذ سمعت
رسول الله ﷺ ينهى عنها ، لا عامداً ، ولا حاكياً وناقلًا كلام غيره) .
كل هذا احتراز من الوقوع في المحذور وابتعاد عنه .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم الحلف بالآباء . لأنه الأصل في النهي . والنهي عن
الحلف بالآباء عام لكل شيء .
فلا يحل لمخلوق - كائنًا من كان - أن يقسم ويحلف بغير الله جل
وعلا .

أما الله سبحانه وتعالى ، فله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته .
ولهذا ، فلا يحل الحلف بغير الله تعالى وصفاته ، مهما كان عظم
المحلوف به ، كالنبي ﷺ ، والكعبة المشرفة ، وغيرها .

٢ - أن من أراد الحلف بغير الله فَلْيَلْزَمْ الصمت ، فإنه أسلم له .
٣ - وعلة النهي : أن الحلف يراد به التأكيد بذكر أعظم شيء في
نفس الحالف وأشد عقاب وانتقام . وهذا لا يكون إلا لله تعالى وحده .

وصرفه لغيره كفر كما جاء في حديث ابن عمر . ولكنه كفر لا يخرج من الملة ، فإن الكفر أنواع وأقسام .

٤ - فضيلة عمر رضي الله عنه ، بسرعة أمثاله وحسن فهمه وتورعه . فلم يحلف بغير الله بنفسه ، ولم يحك قسم غيره بغير الله . أمثالاً وابتعاداً ، لئلا يعود لسانه عليه ، فيخفَّ عليه ويحتاده .

٥ - إنما خصَّ النهي عن الحلف بالآباء ، مع أنه عام في كل ما سوى الله تعالى ، لأن هذه عادة جاهلية ، فنص عليها بعينها . مع فهم المراد العام منها .

فقد أدرك النبي ﷺ عمر بن الخطاب مع ركبٍ فسمعه يحلف بأبيه ، فذكر الحديث .

• • •

الحديث السابع والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ عُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

فَقِيلَ لَهُ : قُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَلَمْ يَقُلْ . فَطَافَ بِهِمْ فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ .

قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَوْ قَالَ :

إِنَّ شَاءَ اللَّهِ لَمْ يَخْتِ ، وَكَانَ ذَلِكَ دَرْكًا لِحَاجَتِهِ .
قوله : « قِيلَ لَهُ ، قُلْ : إِنَّ شَاءَ اللَّهِ » يَعْنِي قَالَ لَهُ الْمَلِكُ .

الغريب :

لأطوفن : اللام واقعة في جواب قسم مقدر محذوف ، كأنه قال :
(والله لأطوفن) والنون للتأكيد .
وطاف بنسائه : أَلَمَّ بِهِنَّ وقاربهن ، والمراد به الجامعة .
دَرْكًا لحاجته : بفتح الدال المهملة والراء ، اسم مصدر لـ « أدرك »
والمراد به : اللحاق والوصول إلى الشيء .
الملك : بفتح الميم واللام ، أحد الملائكة .

المعنى الإجمالي :

سليمان عليه السلام نبي من أنبياء الله تعالى إلى بني إسرائيل ، وقد
أعطاه الله من الملك ما لم يعطه أحداً .
وكان من حرصه ورغبته في الخير وإعلاء كلمة الله بجهاد أعدائه ،
أن أقسم بالله تعالى أن يجامع تسعين امرأة ، تلد كل واحدة منهن غلاماً ،
يشب ويقوى ، حتى يجاهد في سبيل الله وأتى إلى شهوته بهذه النية الصالحة ،
لتكون عبادةً تقربه من ربه تبارك وتعالى ، جاء وانقأ بربه ، مخلصاً في
مقصده ، جازماً في تحقق مراده فأذهله ذلك ، وأنساه عن الاستثناء
ييمينه بأن يقول : (إن شاء الله) مع تذكير الملك له ذلك .
فطاف بهن ، فلم تلد له منهن إلا واحدة جاءت بنصف إنسان .

تأدياً من الله تعالى ، وعظة لأوليائه وأصفياه ، وليرجمهم إلى كالمهم
بالتعلق به وإدامة ذكره ومراقبته ، فيما يأتون وما يدرون ، وليعلم الناس
أن الأمر لله وحده ، وأنه المدبر المتصرف للأمور .

فليس لنبي ولا ملك ولا لغيرهما مشاركة معه في ملكه وتصرفه . فهو
القادر على كل شيء والمدبر لكل شيء .

فلو أن سليمان عليه السلام ، استثنى في يمينه مشيئة الله تعالى ، لأدرك
حاجته ، ونال مطلوبه . ولكن الله قدر هذا ، ليكون تشريعاً لخلقه .
وعظة وعبرة للناس أجمعين .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن الاستثناء في اليمين ، وهو قول الخالف (إن شاء الله) نافع
ومفيد جداً لتحقيق المطلوب ، ونيل المرغوب ، فإن مشيئة الله تعالى نافذة
على كل شيء ، وبركة وعين ،

٢ - أن المستثنى لا يحدث في يمينه ، حيث علقه على مشيئة الله تعالى .
٣ - في هذا الحديث ، عبرة وعظة وقعت لنبي من أنبياء الله تعالى ،
صمم في أمره بلا مشيئة الله ، فلم يشفع له قربه من الله جلا وعلا أن يحقق
طلبه إلا أن يذكره فلا ينساه ، فكيف بمن هو دون الأنبياء رتبة ومنزلة ؟ !
فسبحانك من مُربِّ حكيم .

٤ - أن عادات أنبياء الله وأوليائه ، تكون بسبب نياتهم الصالحة
عبادات .

فهم يجامعون - مثلاً - ليحصنوا فروجهم وأعينهم عن الحرام ،
وليحصنوا زوجاتهم أو ليرزقوا أولاداً صالحين ، أو ليحفظ كل هذا .
فتكون العادة عبادة بسبب هذه النية الصالحة ، والمقاصد السامية .

أما الغافلون - فعباداتهم كعاداتهم . فهم يأتون المساجد للصلاة ،
جَزْياً على العادة المتبعة للمسلمين ، وإلا فليس لذكر الله في قلوبهم مقام .
فإنا لله وإنا إليه راجعون .
٥ - يُجَرِّى اللهُ تعالى وَيُقَدِّرُ مثل هذه الأمور على الكَلَمَةِ من عباده ،
لِيُرَى الناس أن الأمر له وحده ، وأنه المتصرف بالتدبير والتصرف ، وأن
ليس له مشارك في حكمه وأمره .

• • •

الحديث الثامن والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ ،
يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٍ ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ، لَقِيَ اللَّهَ
وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ » وَزَلَّتْ « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ
وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا » إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

الغريب :

يمين صبر : بإضافة يمين إلى صبر . و(صَبْر) هو بفتح الصاد
وسكون الباء الموحدة . والصبر : الحبس .
وصفت اليمين بالصبر تجزؤاً . لأن الحبس وقع على الحالف المصبور
عليها . المَلْزَم بها .

المعنى الإجمالى :

فى هذا الحديث وعيد شديد لمن اقتطع مال امرئ بغير حق .
وإنما اقتطعه وأخذه بخصومته الفاجرة . ويمينه الكاذبة الآثمة .
فهذا يلقي الله وهو عليه غضبان ، ومن غضب الله عليه فهو هالك .
ثم تلا النبى ﷺ هذه الآية الكريمة ، مصداقاً لهذا الوعيد الأكيد
الشديد من القرآن الكريم .

وبيانها : أن الذين يتناضون ويستبدلون بعهد الله عليهم بالآيمان بهذا
الرسول الكريم وبآيمانهم الكاذبة الآثمة ، أعراض الحياة الدنيا . فليس
لهؤلاء نصيب من الآخرة : وليس لهم من لطف الله ورحمته فى ذلك
اليوم العظيم . حظاً ولا نصيب ، ولا يطهرهم من ذنوبهم وأدرانهم .
ولا يذكرهم فى الملأ الأعلى بما يُسرُّهم ، ومع هذا ، فلهم عذاب اليم .
لما فى عملهم من مخادعة الله ورسوله وإيثارهم الحياة الدنيا على الآخرة .
وأكلهم أموال الناس بالباطل ، والتضليل فى الخصومات والدعاوى .
وهذه صفات البهتر- ، الذين يتهاككون على المادة بكل طريق ولو
بالسفالة والمهانة والندالة .

فمن أحب أن يتصف بصفاتهم ، ويتلطخ بأخلاقهم . ويسلك
مسلكهم ، ليحشر معهم ، فَلْيَعْمَلْ عملهم ، فليس عند الله محاباة .
فالناس مراتبهم عنده بأعمالهم . نسأل الله تعالى سلوك الطريق
السَّوَّى إلى مرضاته .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم أخذ أموال الناس بالدعاوى الفاجرة والآيمان الكاذبة ،

وهو من كبائر الذنوب ، لأن ما ترتب عليه غضب الحليم - جل وعلا - كبيرة .

٢- التقيد (بالمسلم) من باب التعبير بالغالب ، وإلا فثله الذمُّ والمعاهد .

٣- شرط العقاب على مرتكب هذه اليمين ، ما لم يتب ويتحلل من الإثم .

فإن تاب ، فالتوبة تُجِبُّ ما قبلها ، وهو إجماع العلماء .

٤- قوله : - (هو فيها فاجر) ليخرج النَّاسِيَّ والجاهل ، فإن الإثم والجزاء لا يستحقها إلا العائد .

٥- إثبات صفة الغضب لله تعالى على وجه يليق بجلاله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

٦- تفسير هذه الآية الكريمة بهذه القضية ، وهو تفسير مرفوع ، فيكون الحديث مبنيًا لمعناها ، موضحاً للمراد منها .

٧- ملخص معنى الآية الكريمة : أن من استبدل بأيمانه بالله ورسوله ونكت ما أخذ عليه من الأيمان الوثيقة ، الحياة الدنيا وأعراضها ، فقد خاب وخسرت صفقته . لأن عوضه ولو كان الدنيا كلها ، فهو قليل فجزاء هذا الحرمان من الآخرة والمهجران من كلام اللطف والعطف ونظر الرحمة والحنان من الكريم الحنان وسببى فى آثامه وأرجاسه فلن يظهر . ومع هذا فلن يترك فإن له عذاباً أليماً أعاذنا الله من ذلك والدينا وأقاربنا ومشايخنا وإخواننا المسلمين . آمين .

الحديث التاسع والخمسون بعد الثلاثمائة

عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَيْتٍ ، فَأَخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « شَاهِدْنَاكَ أَوْ
يَمِينُهُ » .

قُلْتُ : إِذَا نَحْلِفَ وَلَا يُبَالِي .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ
عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ
لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ » .

ما يستفاد من الحديث :

المعنى المقصود في هذا الحديث ، تقدم شرحه في الحديث السابق ،
ويبقى استخراج القوائد والأحكام ، نجملها هنا .

١ - أن البيعة على المدعى واليمين على من أنكر . كما هي القاعدة
الإسلامية في الخصومات . وهي من فصل الخطاب المشار إليه في قوله
تعالى ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَعَلْنَا الْخِطَابَ ﴾ .

٢ - أن بيعة الداخل (وهو من بيده المدعى به) مقدمة على بيعة الخارج
(وهو من ليس عنده المدعى به) .

٣ - ثبوت الحق بالشاهدين . فإن لم توجد البيعة عند المدعى . فعلى
المدعى عليه باليمين .

٤ - تحريم اليمين (الغموس) وهي الكاذبة ، التي يقطع بها حق
غيره ، وأنها من الكبائر ، التي تعرض صاحبها لغضب الله وعقابه .

٥ - أن حكم الحاكم يرفع الخلاف الظاهر فقط . أما الباطن ،
فلا يزال باقياً فعلى هذا لا يحل المحكوم به : ما لم يكن مباحاً للمحكوم له .

٦- أن يمين القاجر تُسقط عنه الدعوى وأن فجوره في دينه ، لا يوجب الحجر عليه ولا إبطال إقراره . ولولا ذلك . لم يكن لليمين معنى .

٧- البداءة بسماع الحاكم من المدعى . ثم من المدعى عليه : هل يقر أو ينكر؟ ثم طلب البينة من المدعى إن أنكر المدعى عليه . ثم توجيه اليمين على المدعى عليه إن لم يجد بينة .

٨- فيه موعظة الحاكم للخصوم . خصوصاً عند إرادة الحلف .

٩- تغليظ حقوق المسلمين . في قليل الحق وكثيره .

١٠- أن اليمين الغموس ونقض العهد . لا كفارة فيها . لأنها أعظم وأخطر من أن تحلها الكفارة .

فلا بد من التوبة النصوح والتخلص من حقوق العباد .

• • •

الحديث الستون بعد الثلاثمائة

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ : أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ ، كَاذِبًا ، مُتَعَمِّدًا ، فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » .

وفي رواية « وَلَعْنُ الْمُؤْمِنُ كَفْتَلِهِ » .

وفي رواية « مَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكْتَرَّ بِهَا ، لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قَلَّةً » .

المعنى الإجمالي :

روى ثابت بن الضحاك الأنصاري - أحد المبايعين تحت الشجرة
(بيعة الرضوان) يوم الحديبية ، عن النبي ﷺ أنه قال ما معناه :
من حلف على يمين بغير شريعة الإسلام : كأن يقول : هو يهودي . أو
نصراني . أو هو مجوسي ، أو هو كافر أو برىء من الله ورسوله متعمداً
كاذباً في يمينه ، فهو كما نسب نفسه إليه من إحدى هذه الملل الكافرة .
ومن قتل نفسه بشيء ، كسيف . أو سكين . أو رصاص . أو غير
ذلك من آلات القتل ، عُدَّ به يوم القيامة .

حيث إن نفسه ليست ملكاً له ، وإنما هي ملك لله تعالى . وهو
المتصرف فيها . فهي عنده وديعة وأمانة خان فيها .
فالجزاء من جنس العمل ، فاستحق العذاب والقصاص . بمثل
ما فعل .

ومن لعن مؤمناً ، فكأنما قتله ، لاشتراك اللاعن والقاتل . بانتهاك
حرم الله تعالى ، واكتساب الإثم ، واستحقاق العذاب .

ومن تكبر وتكبر بالدعوى الكاذبة ، التي ليست فيه . من مالٍ أو
علم . أو نسب ، أو شرف ، أو منصب ، مريداً بذلك التناول . لم
يزده الله إلا ذلَّةً وحقارة ، لأنه أراد رفع نفسه بما ليس فيه ، فجزأوه من
جنس مقصده .

وأعظمها أن يقصد بدعاويه الحيلة على أكل أموال الناس بالباطل .
أو تضليلهم ومخادعتهم .

ومن نذر شيئاً لم يملكه - كأن ينذر عتي عبد فلان ، أو التصديق بشيء
من مال فلان ، فإن نذره لاغر لم ينتقد ، لأنه لم يقع موقعه ، ولم يحل
محلّه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - - تقليظ التحريم على من حلف بشرعية غير الإسلام .
وقد اختلف العلماء . هل لها كفارة أو لا ؟
فالمشهور من مذهبنا أن فيها الكفارة . وهو مذهب الحنفية وغيرهم .
ومذهب مالك ، والشافعي : ليس فيها كفارة ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، اختارها «ابن قدامة» و «ابن دقيق العيد» وغيرهما ، وهي أصح .
- ٢ - - تحريم قتل الإنسان نفسه ، فإن إثمه كإثم القاتل لغيره . ويعذب بما قتل به نفسه ، فإن الجزاء من جنس العمل .
- ٣ - - وأن لمن الإنسان كقتله في المشاركة في الإثم ، وإن لم يستويا في قدره .
- ٤ - - تحريم ادعاء الإنسان ما ليس فيه ، من علم ، أو نسب ، أو شجاعة . أو غير ذلك . خصوصاً لمن غرَّ بها الناس ، أو يدعى معرفته لعمل ، ليتولى وظيفته . كل هذا حرام .
ومن فعله رياءً وتكبراً ، لم يزد الله تعالى إلا ذلَّةً ، فالجزاء من جنس المقصد الدنيء .
- ٥ - - أن النذر لا ينعقد فيما لا يملكه الناذر ، فإن النذر طاعة وقربة . ولا يتقرب فيما لا يتصرف فيه ، وإذا نذر ، فليس عليه في نذره شيء .
- ٦ - - ظاهر قوله في الحديث : (فهو كما قال) أن الحالف بغير ملة الإسلام يخرج من الإسلام ، وأن قوله (لن المؤمن كقتله) أن إثم اللاعن والقاتل سواء . وتقدم الكلام على مثل هذه النصوص .
ولشيخ الإسلام «ابن تيمية» في مثل هذه الأحاديث مسلك ، وهو : أنه لا بد في وقوع الوعيد من وجود أسبابه وانتفاء موانعه .

فإذا رتب الوعيد على فعل شيء . كان فعله سبباً من أسباب الوعيد
الموجب لـلـحصوله .

فإن انتفت الموانع من ذلك وقع . وإن عارض السبب مانع اندفع
موجب السبب بحسب قوة المانع وضعفه . وهذه قاعدة نافعة .

* * *

بَابُ النَّذْرِ

النذر لغة : الإيجاب .

وشرعا : - إلزام المكلف نفسه عبادة لم تكن لازمة بأصل الشرع .
والأصل فيه . الكتاب . السنة . والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ .
وأما السنة : فقوله ﷺ : «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» رواه البخارى .

وقد أجمع المسلمون على صحته في الجملة .

وقرن العلماء بين اليمين والنذر . لأنهما متقاربان في الأحكام . فكل منهما يقصد به التأكيد .

لكن موجب اليمين اليرى يمينته أو الكفارة .

وأما موجب النذر ، فهو الوفاء بما نذره ، ما لم يقصد بالنذر الحث أو المنع ، فيكون حكمه ومجراه مجرى اليمين ، تحله كفارة اليمين .
وأما الفروق التي بينهما ، فمجملة ما يأتي : -

١ - ما تقدم من أن النذر الشرعى لا بد من الوفاء به ولا يقوم غيره مقامه .

وأما اليمين فتحله الكفارة .

٢ - أن النذر يقصد به مجرد التقرب وقد يكون الحامل حصول مطلوب أو زوال مكروه .

وأما اليمين فيقصد به الحث على فعل شيء ، أو المنع منه .

٣- أن عقد النذر مكروه . وأما اليمين فباح . وقد يشرع إذا دعت إليه الأسباب .

٤- أن النذر يجب الوفاء به ، وأما اليمين ففيه تفصيل يرجع إلى ما يترتب عليه .

فقد يكون التحلل منه مباحا ، أو مكروها ، أو مستحبا ، أو واجبا . أو محرما ، حسب المصالح أو المعاسد المترتبة عليه .

• • •

الحديث الواحد والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً .

وفي رواية : يَوْمًا - فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؟

قَالَ « فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ » .

ما يستفاد من الحديث :

تقدم شرح هذا الحديث في (باب الاعتكاف) .

وجمل - هنا - ما فيه من الأحكام بما يأتي : -

١- أن الاعتكاف عبادة لله تعالى ، ولذا وجبت بالنذر .

٢- أنه لا يشترط في الاعتكاف الصيام ، حيث أمره أن يوفى بنذره اعتكاف ليلة ، والليلة ليس محللاً للصوم ، والجمع بينهما أكل .

- ٣- وجوب الوفاء بالنذر المطلق ، وهو نذر الطاعة الذي لم يعلق على شيء . بل قصد به مجرد التبرر .
- ٤- أن النذر من الكافر صحيح منعقد ، يجب عليه الوفاء به .

• • •

الحديث الثاني والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ : « إِنْ النَّذْرُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ » .

المعنى الإجمالي :

نهى النبي ﷺ عن النذر ، وعَلَّلَ نهيه بأنه لا يأتي بخير ، حيث ما يترتب عليه من إيجاب الإنسان على نفسه شيئاً ، هو في سعة منه : فيخشى أن يقصر في أدائه ، فيعرض للإثم ، ولما فيه من إرادة المعاوضة مع الله تعالى في التزام العبادة معلقة على حصول المطلوب ، أو زوال المكروه .

وربما ظن - والعياذ بالله - أن الله تعالى أجاب طلبه ، ليقوم بعبادته : فله المحاذير وغيرها ، نهى عنه النبي ﷺ ، إيثاراً للسلامة ، وطمعاً في جود الله تعالى بلا دالَّة ولا مشاركة ، وإنما بالرجاء والدعاء . وليس بالنذر فائدة ، إلا أنه يستخرج به من البخل ، الذي لا يقوم إلا بما وجب عليه فعله وتحتم عليه أدائه ، فيأتي به مكرهاً ، متثاقلاً ، فارغاً من أساس العمل ، وهي النية الصالحة ، والرغبة فيما عند الله تعالى .

ما يستلزم من التحليل :

- ١- النهي عن النذر ، وأصل النهي للتحريم . والذي صرحه عن التحريم ، ملحق الموقنين به .
- ٢- العلة في النهي (أنه لا يأتي بخير) لأنه لا يرد من قضاء الله شيئاً .
ولئلا يظن الناذر أنه عوض حصول مطالبة .
والله تعالى غني عن الأعوان ، وعن الخلق أجمعين . فهم الفقراء .
وطاعتهم لا تزيد في ملكه شيئاً .
- ٣- والله تبارك وتعالى قلل الواجبات على العباد ، بقدر طاقتهم .
وجعل الزائد نوافل ، لأنها خارجة عما يحتملونه من العبادات .
والناذر خالف هذه الحكمة والتقدير . ولعله يعجز عن القيام بما
نذر ، فيكون آثماً متسبياً في الإثم .
- ٤- فائدة النذر ، أنه يستخرج به من البخل . الذي غايته القيام
بالواجب ويثقل عليه ما عداه .
فالنذر وسيلة لقيامه بما لم يجب عليه بأصل الشرع .
- ٥- هذا الباب من غرائب العلم .

- فالأصل أن الوسائل لما أحكام المقاصد إلا النذر . فالوفاء به واجب .
وعقده مكروه ، فيكون مخالفاً لغيره . والحكمة ظاهرة كما تقدم .
- ٦- يكره النذر إذا كان طاعة لله تعالى .
- فأما النذر الذي يقدم للموتى والقبور ، ويوق به عند الأضرحة
والقباب . أو يرضى به ويستخدم الشياطين ، فهذا هو الشرك الذي كان
يفعله المشركون لأصنامهم ، ويقربونه لأوثانهم . وحكمه معروف .
نحوذ بالله من غضبه وعقابه .

* * *

الحديث الثالث والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : « نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْنِيَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ حَافِيَةً ^(١) فَأَمَرَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ « لَتَمْنِيَّ وَلَتَرْكَبَنَّ » .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - أن من نذر المني إلى المسجد الحرام ، أو أحد المسجدين ماشياً ، لا يجب عليه الوفاء به ، لأن هذا ليس نذر عبادة مقصودة ، وإنما هو نذر مباح ، ونذر المباح ، إن لم يقرب به فعلية الكفارة .
 - ٢ - أنه إذا اشتمل النذر على أمر مباح وعبادة ، فلكل حكمه ، فيؤمر بالعبادة ، لأنها التي يجب الوفاء بها ، حيث قد اشتمل أدائها على المصلحة .
 - ٣ - ومنها : - أنه لا يتعبد إلا بما شرعه الله تعالى من الطاعات . فالأصل في العبادات الحظر ، فلا يشرع إلا ما شرعه الله ورسوله . ومن زاد في الشرع ، فقد أراد الاستتراك على الله تعالى ورسوله ، ﷺ .
 - ٤ - في الحديث بيان لبعض العلل في كراهة الشارع للنذر ، وهو العجز عن القيام بالتنفيذ .
- فالظاهر أن هذه المرأة لما نذرت المني ، علمت من نفسها عدم القدرة ، فاضطرت إلى الخروج من هذا المأزق .

(١) لفظ : (حافية) ليس في البخاري كما به عليه «عبدالحق» في (الجمع بين الصحيحين) .

الحديث الرابع والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ قَالَ :
 اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
 نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ ، تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَاقْضِي عَنْهَا » .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - أن النذر عبادة ، يجب الوفاء بها ، وأداؤها .
- ٢ - أن من مات وعليه نذر ، قضاه عنه وارثه .
- ٣ - لم يذكر في هذا الحديث نوع النذر : هل هو بئني أو مالي ؟
 فأما المال - ومنه الحج - فتدخله النية عند جمهور العلماء .
 وقد قلتم أن الصحيح في الصيام أن النية تدخل البدن أيضاً .
 الحديث عائشة في الصحيحين مرفوعاً : « من مات وعليه صوم صام عنه »
 وليه .
- ونذر أم سعد قيل ، كان صوما . وقيل : عتقا . وقيل : صدقة .
 وقيل : نذراً مطلقاً . وكل من هذه الأقوال استدل أصحابها عليها
 بأحاديث .
- وحديث الصوم والعتق . قد تكلم فيهما العلماء .
- وأما حديث الصدقة ، فليس صريحاً أنها نذرت ذلك .
- وقال القاضي عياض : « والذي يظهر ، أنه كان نذرها في المال أو
 بيهما » .
- وقال ابن حجر : « بل ظاهر حديث الباب أنه كان معينا عن سعد » .

٤- وفى الحديث بر الوالدين بعد وفاتهما .
وأعظم برهما وفاء ما عليهما من الدين أو الحقوق والواجبات ، سواء
كانت لله تعالى أو للآدميين .

• • •

الحديث الخامس والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ مِنْ
تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِجَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَلِأَيِّ رَسُولِهِ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ
بَعْضَ مَالِكَ ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ » .

المعنى الإجمالى :

كان كعب بن مالك الأنصارى رضى الله عنه أحد الثلاثة الذين
خطفوا عن غزوة تبوك بلا فاق ولا عذر .

فلما رجع النبي ﷺ من تلك الغزوة ، هجرهم ، وأمر أصحابه
بهمجرهم .

وما زالوا مهجورين ، حتى نزلت توبتهم ورضى الله عنهم ، فرضى
الرسول والصحابه .

فكان من شدة فرح كعب برضا الله عنه وقبول توبته ، أن أراد أن
ينخلع من كل ماله ويخرج منه صدقة لوجه الله تعالى ، فيكون إنفاقه فيما
يرضى الله ورسوله .

فقال له النبي ﷺ : أمسك عليك : فالفه تعالى لما علم صدق نيتك
وحسن توبتك ، غفر لك ذنبك ، وتجاوز عك
ولو لم تفعل هذا ، فالفه لا يكلف نفساً إلا وسعها .
وقد أنفق بعض ماله ، فرحا برضاء الله تعالى . وليجد ثوابه
مُتَخَرِّجاً عنده وأبقى بعضه ، ليقوم بمصالحه ونفقاته الواجبة من مؤونة نفسه .
ومؤونة من يعول . والله رؤوف بعباده .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - أن من نذر الصدقة بماله كله ، أبقى منه ما يكفيه ويكفي من
يعول ، وأخرج الباقي .
والمذهب عند الحنابلة ، في ج الثالث ، وبعك الباقي
واستدلوا بأبي لبابة حين انخلع من ماله كله ، امره النبي أن يمسك
الثالث . رواه أحمد .
والقول الأول ، أولى وأقرب إلى مفهوم الشارع في قصة كعب .
ولأنه لما نذر كل ماله ، صار الذي بقدر نفقاته الواجبة . كالمتنبي
شرعا . فلا يجوز التصرف فيه . كما لو نذر صيام سنة ، فلن يدخل في
نذره ما يجب فطره كالعيدين .
- ٢ - أن الأولى والأحسن . أن لا يهلك الإنسان ماله بالصدقات .
ما دام أن عليه واجبات من نفقات ، فالنبي ﷺ يقول : «ابدأ بنفسك
ثم بمن تعول» .
- ٣ - أن النفقة على النفس والزوجة والقريب . عبادة جلية . وصدقة
عظيمة مع النية الحسنة .
فالأحسن أن يتصدق بنية التقرب ، وأن لا تظني نية قضاء الشهرة

والشفقة المجردة والمحبة ، على نية العمل .
٤ - أن الصدقة سبب في مَحْوِ الذنوب ، لما فيها من رضا الرب
تبارك وتعالى والإحسان إلى الفقراء والمساكين ، واستجلاب دعائهم .

• • •

كِتَابُ الْقَضَاءِ

القضاء بالمداينة : إحكام الأمر والقراغ منه . قال تعالى : ﴿ قَضَاهُنَّ ﴾
سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ يعنى أحكمهن وفرغ منهن .

وفى الشرع : تبين الحكم الشرعى والإلزام به وفصل الخصومات .
والأصل فى القضاء ومشروعيته ، الكتاب ، السنة ، والإجماع .
والقياس .

فأما الكتاب : فمثل قوله تعالى : ﴿ فَأَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ
الْهَوَى ﴾ وقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ وغيرها .

وأما السنة : فكثيرة ، ومنها : - ما جاء فى الصحيحين عن عمرو بن
العاص عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران .
وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

وأجمع المسلمون على مشروعيته .

ويقتضيه القياس ، فلا تستقيم الأحوال إلا به . وهو فرض كفاية .
قال فى « المفتى » : « وفيه فضل عظيم لمن قوى على القيام به . وأداء
الحق فيه . ولذلك جعل الله فيه أجراً مع الخطأ . وأسقط عنه حكم
الخطأ ، ولأن فيه أمراً بالمعروف ، ونصرة للمظلوم . وأداء الحق إلى
مستحقه وردعاً للظالم عن ظلمه ، وإصلاحاً بين الناس : ونخلصاً
لبعضهم من بعض ، وذلك من أبواب القرب » .

ولذلك تولاه النبي ﷺ والأنبياء قبله ، فكانوا يحكمون لأنهم .
وبعث ﷺ علياً إلى اليمن قاضياً ، وبعث معاذاً قاضياً .

وقد روى عن ابن مسعود أنه قال : لَأَنْ أَجْلِسَ قَاضِيَا بَيْنِ اثْنَيْنِ ،
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً .

وفيه خطر عظيم ووزر كبير ، لمن لم يؤدِّ الحق فيه . ولذلك كان
السلف رحمة الله عليهم يمتنعون منه أشد الامتناع ، ويخشون على أنفسهم
خطره] .

أما حكمته التشريعية : فيكشفك منها ما ذكره «صاحب المغنى» .
ولا يمكن حصر ما فيه من حِكَمٍ وأسرار .

وقال الإمام أحمد : [لا بد للناس من حاكم . أتذهب حقوق
الناس ؟] .

ولولا القضاة . وفصل الخصومات . ورد انظالم . وتبين الحق .
لصارت الحياة فوضى . فيكفى أنة ضرورة من ضرورات الحياة .

* * *

الحديث السادس والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ
فَهُوَ رَدٌّ » .

وفي لفظ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » .

المعنى الإجمالي :

هذا حديث جليل . وأصل عظيم في الشريعة . وقاعدة من قواعد
الإسلام العظمى .

قد أبان أن كل أمر ليس من شرع الله تعالى . وكل عمل لا يقوم على أمر الله ، فهو مردود باطل . لا يعتد به ولا بما يترتب عليه ، فهذا من جوامع كلمه ﷺ . جعله مقياساً لجميع الأمور والأعمال .
فما كان منها على مراد الله وشرعه ، فهي المقبولة . وما كان على غير أمره ولا شرعه . فهي المردودة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- قال النووي : وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام . ومن جوامع كلمه ﷺ .
- ٢- وقال أيضاً : فإنه «الحديث» صريح في رد كل البدع والمخترعات^(١) .
- ٣- وقال أيضاً : «وفي هذا الحديث دليل لمن يقول من الأصوليين إن النهي يقتضي الفساد» .
- ٤- وقال أيضاً : «وهذا الحديث ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به» .
- ٥- وفيه دليل على أن الأصل في العبادات الحظر ، فلا يشرع منها ولا يزداد فيها إلا ما شرعه الله ورسوله .
- ٦- قال النووي أيضاً : «فيه دليل على أن المأخوذ بالعقد الناسد يجب رده على صاحبه ولا يملك» .
- ويدل عليه أيضاً حديث «وإني أخبرت أن علي ابن أبي الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة» .
- فقال عليه الصلاة والسلام : «الوليدة والنمى رد عليك» .

(١) يقصد بذلك ، البدع المخالفة للدين والأخلاق القاضية ، وليس من العادات والعلوم والقنون المباحة الثابتة - ١ - هـ - خارج .

٧ - قال النووي أيضاً : « وفيه دليل على من ابتدع في الدين بدعة لا توافق الشرع فأثمها عليه ، وعمله مردود عليه ، وأنه يستحق الوعيد » .
 ٨ - قال شيخنا « عبد الرحمن بن سعدى » : [ووجه مناسبة هذا الحديث لهذا الباب : أنه لو تبين أن حكم القاضي مخالف لأمر الرسول فإنه يرد ، وأن القضاء يترتب على أحكام الشرع ، فلا يلتفت إلى ما يحدثه القضاة] .

• • •

الحديث السابع والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلْتُ هُنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ أَمْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيعٌ ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَبِكْفِي بَنِيَّ ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ ؟
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تُخْذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَبِكْفِي بَنِيكَ » .

ما يستفاد من الحديث :

يؤخذ من هذا الحديث فوائد وأحكام ، سألخصها من شرح الإمام النووي على مسلم وأزيد عليها ما تيسر نقله أو فهمه ، وبالله التوفيق :

- ١- وجوب نفقة الزوجة والأولاد الفقراء والصغار .
- ٢- أن النفقة تقدر بكفاية المتفق عليه وحاله .
- ٣- جواز سماع كلام الأجنبية للحاجة . والله المستعان .
- ٤- جواز ذكر الإنسان بما يكره للشكوى والفتيا . إذا لم يقصد الغيبة .

٥- فيه [مسألة الظفر] وهي أن من كان له على إنسان حق فنتعه منه وتمنح من أخذه منه بغير علمه فهل له ذلك أو لا ؟ للماهات فها ثلاثة

١ - المنع مطلقا . ٢ - والجواز مطلقا . ٣ - والتفصيل : وهو أنه من كان حقه ظاهراً كالنفقة جاز أن يأخذ بقدر حقه . وإن كان سبب حقه خفياً ، كوديعة ، لم يجوز له أن يأخذ شيئاً لقوله عليه الصلاة والسلام : ولا تمنح من خانك وفيه فتح باب للشر ، وسد الدرائع مطلوب . وهذا التفصيل هو الصحيح من الأقوال .

٦ - اختلف العلماء : هل هذا الحكم من النبي ﷺ لهند قضاء أو فتوى ؟ فيترتب عليهما ما يأتي ؟ -

إن كان قضاء ، ففيه الحكم على الغائب ، وإن كانت فتوى فليس فيه دليل .

إن كان قضاء ، ففيه أنه لا يجوز لغير هند أن تستقل بنفقة أولادها إلا يأذن القاضي ، وإن كانت فتوى فيجوز الإتيان لكل امرأة أشبهتها . والصحيح أنها فتيا من النبي ﷺ لا قضاء ، ومذهبنا أنه قضاء .

٧ - وفيه اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي . فقد جعل لها من النفقة الكفاية ، وهذا راجع إلى ما كان متعارفاً في نفقة مثلها وأولادها .

• • •

الحديث الثامن والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ جَلْبَةَ خَصْمٍ يَبْأِبِ حُجْرَتِهِ . فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ ، « أَلَا إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ وَإِنَّمَا يَأْتِينِي الْخَصْمُ ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ ، قَدْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ ، فَلَمَّا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَبْخُلْهَا أَوْ يَذَرُهَا » .

الغريب :

جلبة : بهتح الجيم واللام والباء الموحدة ، وهي اختلاط الأصوات .
يَلْزَمُهَا : ليرتكها . و[أو] ليست للتخير . بل للتهديد والوعيد .

المعنى الإجمالي :

سمع النبي ﷺ أصوات خصوم مختلطة ، لما بينهم من المنازعة والمشاجرة عند بابه فخرج إليهم ليقضي بينهم فقال :

إنما أنا بشر مثلكم ، لا أعلم الغيب ، ولا أنبئ بواطن الأمور . لأعلم الصادق . منك من الكاذب ، وإنما يأتي الخصم لأحكام بينهم ، وحكمي متى سمع ما أسمع من حجج الطرفين وبيئاتهم وإيمانهم ، فلعن بعضكم يكون أبْلَغَ وأقْصَحَ وأَيِّنَ من بعض فأحسب أنه صادق مُحِقٌّ ، فأقضي له .
مع أن الحق - في الباطن - بجانب خصمه ، فاعلموا أن حكمي في

ظواهر الأمور لا يواطئها . فلن يحل حراما . ونذا ! فإن من قضيت له بحق غيره وهو يعلم أنه مبطل ، فإنما أقطع له قطعة من النار . فليحملها إن شاء . أو ليتركها . فعقاب ذلك راجع عليه . والله بالمرصاد للظالمين .

ما يستفاد من الحديث :

١ - فيه أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب والأمور الباطنة إلا بتعليم الله له ، وثبته على ذلك بقوله : [إنما أنا بشر] .

فلا يجوز أن يرفع فوق قدره الرفيع ، الذي جعله الله له . ﷺ .

٢ - أنه يجوز عليه ﷺ في أمور الأحكام ، ما يجوز على غيره .

فإنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر . والله يتولى السرائر . فهو يحكم بالبينة واليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر . مع إمكان كونه في الباطن بخلاف ذلك .

٣ - إنما كلف بالحكم بالظاهر ، مع إمكان إطلاع الله إياه على الباطن . فيحكم يقين نفسه من غير حجة أو يمين . ليكون قدوة وتشريعا لأئمة .

٤ - فيه تسلية وعزاء للمحكم .

فإنه إذا كان النبي ﷺ قد يظن غير الصواب لقوة حجة الخصم فيحكم له ، فإن غيره من باب أولى وأحرى .

٥ - اتفق الأصوليون على أنه ﷺ لا يبرأ على خطأ في الأحكام .

فكيف التوفيق بين هذا الإجماع وهذا الحديث ؟

قال النووي : والجواب : أنه لا تعارض ، لأن مراد الأصوليين فيما

حكم فيه باجتهاده ..

وأما الذي في الحديث ، فعناه إذا حكم بغير اجتهاد كالبينة ، فهذا

إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطله لا يسمى الحكم خطأ ، بل الحكم

صحيح بناء على ما استقرَّ به التكليف ، وهو وجوب العمل بالشاهدين مثلا ، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك ، فالتقصير منهما ، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد ، فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع .
٦- أن حكم الحاكم لا يحيل ما في الباطن ، ولا يحل حراما ، وهو مذهب جماهير علماء المسلمين ، وفقهاء الأمصار ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، مالك ، والشافعي ، وأحمد .

فإذا حكم له الحاكم بالزوجة التي يعلم أنه ليست له زوجة ، فلا تحل له ، أو بالمال الذي يعلم أنه مبطل في دعواه ، فلا يحل له ، ونحو ذلك .

٧- التقييد بـ«المسلم» خرج مخرج الغالب ، وإلا فقتله الذمى والمعاهد .

٨- قوله : [فليحملها أو لينرها] فيه تهديد شديد ووعيد أكيد على من أخذ أموال الناس بالدعاوى الكاذبة والحيل المحرمة ، فهذا التعمير شبهه بقوله تعالى ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ .

* * *

الحديث التاسع والستون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي وَكَتَبْتُ لَهُ إِلَى ابْنِهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ - وَهُوَ قَاضٍ بِسِجِسْتَانَ -:
أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضَبَانِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَحْكُمَ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانٌ » .

وفي رواية: « لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانٌ » .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - فيه أنه يحرم على القاضى أن يحكم بين الخصمين وهو غضبان .
قال فى [العدة شرح العدة] : لا نعلم بين أهل العلم خلافا فى ذلك .
- ٢ - علة النهى أن الغضب يشوش على القاضى فيمتعه من سداد النظر فى الدعوى ، واستقامة الحال .
- ٣ - ألحق العلماء - لهذا المعنى - كل ما يمنع القاضى من حسن النظر فى القضية ويشوش فكره من جوع مُقْلِق ، أو شبع مُقْرِط ، أو هم مزعج ، أو برد ، أو حرٌّ شديد ، أو نحو ذلك مما يشغل الخاطر .
- ٤ - أنه إذا حكم فى بعض هذه الأحوال فأصاب الحق . صح حكمه ونفذ .
- ٥ - فى الحديث ، النصيح للمسلمين . لا سيما ولاية الأمر الذين - بصلاحتهم واستقامة أحوالهم - يصلح المسلمون .
فُنصِّحهم بالطرق الحسنة من أفضل القُرب والطاعات ، ومن أَرْجَى الوسائل لإصلاحهم .

* * *

الحديث السبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ » ؟ ثَلَاثًا : قُلْنَا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قَالَ : « الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ : « أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ » فَمَا

زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ .

المعنى الإجمالي :

يعظ النبي ﷺ أصحابه ، مينا لهم مهلكات الذنوب ، ومواقف المعاصي بطريق التنبيه ، ليستعدوا لتلقي العلم وتفتح أسماعهم بقبوله فقال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ يكرر ذلك عليهم ثلاثا ، ليشاققوا إليه فيعلق بأذهانهم .

قلنا : بلى يا رسول الله . فابتدأ بأعظم الذنوب وأشدّها خطراً . وهو الشرك بمن أسبغ عليك أنواع النعم ودفع عنك أصناف النقم . فهل جزاؤه أن يشرك معه في عبادته غيره ؟ نحن أشرك فجزاؤه الخلود في النار وبئس القرار .

ثم يثنى بحق أعظم الناس عليك منة . وأكبرهم حقاً ، وهما الوالدان اللذان جعلهما الله السبب في وجودك في هذه الحياة ، وأولياك من البر والعطف واللطف في ضحكك وصغرك ، ما لا تقدر على مكافأته .

فمن أكبر الكبائر ، وأعظم الذنوب ، جحد حقهما ، وتنامي فضلهما ، ومقابلة هذا الإحسان الكبير بالعقوق والكفران .

يحدث النبي ﷺ أصحابه بهذه المواظ وهو متكىء .

فلما أراد أن يحلّزهم من شهادة الزور ، اهتم وتحزّز ، فاعتدل في جلسته لعظم الأمر وجل الخطب فقال : [ألا وقول الزور ، وشهادة الزور] .

فأزال يكررها ويحلّز منها حتى اشتد به الأمر وتمنى الصحابة أن

يسكت . لما حصل عنده من تأثير والحمس عند ذكرها . لما في هذه الشهادة [الآئمة] من الأضرار الكثيرة والمفاسد الكبيرة . من تضليل الحكام عن صواب الحكم ، ومن قطع حق الحق . ومن إدخال الظلم على المظلوم ، ومن الكذب عند القضاة وفي مقام الحكم . إلى غير ذلك من المفاسد التي يطول عددها ، ولا يمكن حصرها . نسأل الله العافية منها .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر . ويدل له أيضاً قوله تعالى : ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ .

٢ - اختلاف العلماء في تمييز الكبيرة من الصغيرة .

وأحسن ما حدثت به الكبيرة ما قاله شيخ الإسلام «ابن تيمية» : «إنها ما فيه حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة ، أو ختم بلعنة . أو غضب ، أو نفى إيمان ، أو دخول جنة» فهو الكبيرة .

٣ - أن أعظم الذنوب الشرك بالله ، لأنه جعله صدر الكبائر وقد قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وهل هنا - أشد من جحد نعم الرب تبارك وتعالى ، بصرف شيء من عبادته إلى غيره ؟ !

٤ - عظم حقوق الوالدين ، حيث قرن حقهما بحق الله تعالى .

وقد ذكر الله تعالى حقهما مع حقه في كثير من مواضع القرآن الكريم ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذِكْرُ اللَّهِ لَفَعَلْتُ لَوْلَا الَّذِي لَا تُعْبَدُ إِلَّا لَهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

٥ - خطر شهادة الزور وقول الزور وتحريمه ، حيث اهتم بهما النبي ﷺ باعتبار هيبته ، وتكرير التحذير منهما ، لما فيهما من المفاسد العظيمة ، من قطع حق صاحب الحق ، وإدخال الظلم على المظلوم له .

والكذب ، والبهتان ، وتضليل القضاة ، فيحكموا بما هو خلاف الحق في الباطن ، إلى غير ذلك من المفاصد العظمى .

٦ - اهتم النبي ﷺ في شهادة الزور ، لكون الناس يتساهلون فيها فيجترون عليها أكثر مما يجترون على غيرها من المعاصي .

٧ - نصح النبي ﷺ وتبليغه لأمته كل ما ينفعهم ، وتحذيره مما يضرهم . فصلوات الله وسلامه عليه .

٨ - حسن تعليمه ﷺ حيث ألقى عليهم هذه المسائل المهمة بطريق التنبيه ، ليكون أعلق في أذهانهم ، وأرسخ في قلوبهم .

٩ - يراد بعقوق الوالدين ، كل ما يكرهان من الأقوال والأفعال . والنهي عن عقوقهما ، يستلزم برهما ، وهو القيام بما يحبانه - غير معصية الله - والبر بهما في الحياة وبعد وفاتهما .

وجاء النهي عن عقوقهما بأقل مراتبه - وهو التأفيف - إشارة إلى ما فوقه من أنواع الأذى .

* * *

الحديث الواحد والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ .

المعنى الإجمالي :

يبين النبي ﷺ بأن من ادَّعى^(١) على أحد ، فعليه البيّنة لإثبات دعواه .
فإن لم يكن لديه بيّنة ، فعلى المدَّعى عليه اليمين لنفي ما ادَّعى عليه .
من حق الدعوى ، وصارت اليمين في جانبه ، لأنها تكون مع الأقوى .
جانباً .

وقوى جانبه ، لأن الأصل براءته مما وُجّه إليه من الدعوى .

ثم ذكر النبي ﷺ الحكمة في كون البيّنة على المدعى واليمين على
من أنكر ، وهي أنه لو أُعطي كل من ادَّعى دعوى ما ادَّعاه . لادَّعى من
لا يراقب الله ولا يخشى عقابه - وما أكثرهم - على الأبرياء ، دماء
وأموالاً يهتزنهم فيها .

ولكن الحكيم العليم جعل حدوداً وأحكاماً لتخف وطأة الشر .
ويقول الظلم والفساد .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - قال ابن دقيق العيد : «الحديث دليل على أنه لا يجوز الحكم
إلا بالقانون الشرعي ، الذي رتب ، وإن غلب على الظن صدق المدعى .
- ٢ - أن اليمين على المدعى عليه . وفي رواية البيهقي : أن البيّنة على

المدَّعى .

- ٣ - كون اليمين في جانب المدعى عليه لأنه أقوى ، حيث إن الأصل
براءة ذمته ، فاكفَى منه باليمين .

- ٤ - الحكمة في عدم قبول دعوى المدعى إلا بالبيّنة والاكتفاء من

(١) استكملنا معنى هذا الحديث من رواية البيهقي بإسناد صحيح «البيّنة على المدعى ،
واليمين على من أنكره» لتتم الفائدة - ١٨ - شارح .

المدعى عليه باليمين ما نبه عليه النبي ﷺ بقوله : «لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى رجال دعاء رجالهم وأموالهم» .

٥ - بهذا تعلم أن هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد القضاء ، فعليها يدور غالب الأحكام .

٦ - البينة : - اسم لكل ما أبان الحق وأظهره ، من الشهود وقرائن الحال ، ووصف المدعى في نحو اللقطة .

قال ابن رجب : «كل عين لم يدعها صاحب اليد ، فن جاء فوصفها بأوصافها الخفية فهي له» . ومنها اليد .

فإن نازعه أحد ما في يده ، فهي لصاحب اليد يمينه ، ما لم يأت المدعى ببينة أقوى من اليد .

* * *

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

الأصل في الطعام والشراب واللباس ، الحل .

فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله لأنها داخلة في عموم العادات
المبنية على الحل ، والمحرم منها معلود مما يدل على بقاء المتروك على أصله
وهو العفو .

• • •

الحديث الثاني والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَسِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ - وَأَشَارَ (وَفِي رِوَايَةٍ - وَأَهْوَى)
النَّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أذُنَيْهِ - : إِنْ اتَّحَلَّالَ بَيْنٌ ، وَإِنَّ الْحَرَامَ
بَيْنٌ . وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ .
فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي
الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ، كَالرَّائِي يَرْتَعِي حَوْلَ الْحَيِّ بِرُشْكٍ
أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ .

أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى ، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ تَحَارِمُهُ .
أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْفَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ
كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ .

الغريب :

مُشْتَبِهَات : بضم الميم وسكون الشين .

استبرأ : بكسر الهمزة - من البراءة . أى حصل له البراءة من الذم الشرعى . وصان عرضه عن ذم الناس .
الحصى : بكسر الحاء وفتح الميم المخففة مقصور . أطلق المصدر على اسم المفعول .

يوثك : بضم الياء وكسر الشين . بمعنى : - يسرع ويقرب .
يرتع : رتعت الماشية . أكلت وشربت ما شاءت في خصب وسعة .
توسع به . فأطلق على المتدرج من المشتبه إلى المحرم .
مضغة : بضم الميم وسكون الضاد المعجمة . بعدها غين معجمة .
بعدها تاء . هى القطعة من اللحم بقدر ما يعضغ الماضغ . والمضغ :
العلك .

المعنى الإجمالى :

سمع النعمان بن بشير رضى الله عنهما النبى ﷺ يقول وأكد سماعه منه بإشارته إلى أذنيه : إن الحلال يَبَيِّنُ حكمه . واضح أمره . لا يخفى حُجَّتُهُ . وذلك كالخبز . والفواكه . والعلس . واللبن . وغير ذلك من المأكولات . والمشروبات . والملابس وغيرها . ذلك من الكلام .
والمعاملات . والتصرفات .

وأن الحرام يَبَيِّنُ حكمه . واضح تحريمه . من أكل الخنزير . وشرب الخمر . ولبس الحرير والذهب للرجل . والزنا . والغيبة . والنميمة .
والحقْد . والحسد وغير ذلك .

فهذان القسمان بينا الحكم . لما ورد فيهما من النصوص الواضحة

القاطعة ، وإن هناك قسماً ثالثاً مشتبهُ الحكم . غير واضح الحل أو الحرمة .
وهذا الاشتباه راجع إلى أمور .

منها : تعارض الأدلة . بحيث لا يظهر الجمع ولا الترجيح بينها .
فهذا مشتبهُ في حق المجتهد الذي يطلب الأحكام من أدلتها .

فن انبهم عليه الحكم الراجع . فهو في حقه مشتبهُ . فالورع اتقاء
الشبهة ومنها تعارض أقوال العلماء وتضاربها . وهذا في حق المقلد الذي
لا ينظر في الأدلة .

فالورع في حق هذا ، اتقاء المشتبهُ .

ومنها : - ما جاء في النهي عنها حديث ضعيف . يوقع الشك في
مدلوله .

ومنها : المكروهات جميعها ، فهي رقية (أى : سَلَّمَ يوصلُ) إلى
فعل المحرمات والإقدام عليها :

فإن النفس إذا عصمت عن المكروه . هابت الإقدام عليه ورأته
معصية فيكون حاجزاً متيناً عن المحرمات .

ومنها : المباح الذي يخشى أن يكون ذريعة إلى المحرم ، أو يمر - في
بعض الأحوال - إلى المحرم ، ومثله الإفراط في المباحات فتسبب
مجاوزته إلى الحرام . إما عند فقد ، أو للإفراط فيما هو فيه .

وقد كان السلف رضى الله عنهم ، يتركون المباحات البسيرة . خوفاً
من المكروه والحرام .

ثم ضرب عليه السلام مثلاً للمحرمات ، بالحمى الذي يتخذها الخلفاء
والملوك مرضىً للنوابهم .

ومثّل المَلِمْ بالمشتبهات . بالراعى الذى يسيم ماشيته حول الحمى .

فيوشك ويقرب أن ترعى ماشيته فيه . لقربه منه ، كذلك الملم في المشتبهات . يوشك أن يقع في المحرمات . وهو تصوير بديع ، ومثال قريب .

ثم ذكر عليه السلام أن في الحب لحقة صغيرة لطيفة . بقدر ما يخفض . وأن هذه القطعة من اللحم . هي القلب . وأن هذا القلب . هو السلطان المدبر لمملكة الأعضاء وما تأتي من أعمال . كما أن عليه مدار فسادها وما تجره من شر .

فإن صلح هذا القلب . فإنه لن يأمر إلا بما فيه الخير وسيصلح الجسد كله .

وإن فسد . فسيأمر بالفساد والشر . وتكون الأعمال معكوسة معكوسة . والله ولي التوفيق .

وبالجملة . فهذا حديث عظيم جليل . وقاعدة من قواعد الإسلام . وأصل من أصول الشريعة . عليه لوائح أنوار النبوة ساطعة . ومشكاة الرسالة مضيئة . حيث إنه من جوامع كلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ويحتاج استيفاء الكلام عليه إلى مصنف مستقل طويل .

وهذه نبذة تفتح الباب أمام طالب العلم . ليراجع ويتدبر . ويفكر . وسيجد فيه من كنوز المعرفة . الخير الوفير .

والله ولي التوفيق . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

• • •

الحديث الثالث والسبعون بعد الثلاثمائة

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : أَتَفَجَّنَا أَرْبَابًا

يَمْرُ الظَّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا ، وَأَدْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا ، فَأَتَيْتُ
بِهَا أَبَا طَلْحَةَ ، فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَبْرِكُهَا أَوْ فَخِذَهَا فَقَبِلَهُ .

الغريب :

أنفجنا أرنيا : بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الفاء ، وسكون الجيم .
أى أثرناها .

بمر الظهران : بفتح الميم والفاء المعجمة ، موضع شمال مكة .
على طريق المدينة حين كان السفر على الدواب ، ويبعد عن مكة بنحو
(١٥) كيلو ، ويسمى الآن [وادي فاطمة] .

فلغبوا : قال الزركشي : بفتح الغين المعجمة . وفي لغة ضعيفة
كسرهما ، حكاه ابن سيده ، والجوهري ، ومعناه : أعياوا . والمصدر :
اللُّغوب ، بضم اللام ،

ما يستفاد من الحديث :

١ - فيه حل الأرنب ، وأنها من الطييات ، وعلى حلها أجمعت
الأمة .

٢ - قبول النبي ﷺ للهدية ، قليلة كانت أو كثيرة .

٣ - أن التهادى من أخلاق النبي ﷺ وهديه ، لما فيه من التوادد
والتواصل . فينبغي أن يشجع هذا بين المؤمنين : خصوصاً الأقارب والجيران .

* * *

الحديث الرابع والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ :
تَحَرَّنا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا
فَأَكَلْنَاهُ .

وفي رواية : « وَتَحَنُّ فِي الْمَدِينَةِ » .

ما يستفاد من الحديث :

١ - الحديث دليل على حل أكل لحوم الخيل . حيث أكل على عهد
النبي ﷺ وأقر عليه .

وقد جاء الحديث في الصحيحين وغيرهما بلفظ [ذبحنا فرساً على عهد
رسول الله فأكلناه . نحن وأهل بيته] وبأنى ذكر من خالف في حله .

٢ - جاء في بعض الألفاظ [الذبيح] وفي بعضها [النحر] والنحر : - هو
الضرب بالحديدة في اللبة حتى يفرى أوداجها وهو للإبل . والذبيح - هو
قطع الأوداج . وهو لغير الإبل من الحيوانات ، ولعله حمل النحر
على الذبيح توسعاً ومجازاً .

٣ - قولها . [ونحن في المدينة] يرد على من قال : إن حلها نسخ
بغرض الجهاد ، بسبب الاحتياج إليها .

• • •

الحديث الخامس والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ .
 ولد « مسلم » وحده قال : آكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَحُمَرَ
 الْوَحْشِ ، وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ .

• • •

الحديث السادس والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ : أَصَابَتْنَا جَمَاعَةٌ لِبَايَ
 خَيْبَرَ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرْنَاهَا ،
 فَلَمَّا غَلَّتْ بِهَا الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : « أَنْ أَكْفُتُوا الْقُدُورَ - وَرُبَّمَا قَالَ : « وَلَا تَأْكُلُوا
 مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ شَيْئًا » .

• • •

الحديث السابع والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ .

الغريب :

الحمر الأهلية . بضم الحاء والميم . نسبت إلى الأهل لكونها مستأنسة
 مع الناس .

حمر الوحش . سميت وحشا لكونها متوحشة مبتعدة عن الناس ،
وهي صيد ، وفيه من صفات الحمار الأهلي ، إلا أنه أقل منه خلقة ويسمى
الآن [الوضيحي]

أكتفوا القلور . بهمة القطع «من أكفأ» الرباعي .
وبعضهم رواه بهمة الوصل من «كفأت» الثلاثي ، ومعناه القلب .

ما يستفاد من هذه الأحاديث الثلاثة :

- شرحنا هذه الأحاديث جميعاً ، لكونها متفقة المعاني وهي :
- ١ - النهي عن لحوم الحمر الأهلية وتحريم أكلها .
قال ابن عبد البر : [لا خلاف بين أهل العلم اليوم في تحريمها] وكانت
قبل تحريمها والأمر بإرأقتها من القلور ، باقية على أصل الحل .
 - ٢ - أن العلة في تحريمها كونها رجسا نجسة مستخبة ، وقد جاء في
الحديث «فإنها رجس» فيكون بولها وروثها ودمها نجساً .
 - ٣ - حل لحوم الخيل لأنها مستطابة طيبة ، ويأتى - إن شاء الله -
ذكر من خالف في جليها .
 - ٤ - حل حمر الوحشية ، لأنها من الصيد الطيب ، وهن الوضحيات .

اختلاف العلماء :

ذهب أبو حنيفة ، ومالك في بعض أقوالهما ، إلى تحريم لحوم الخيل ،
وفي بعضها الآخر ، إلى الكراهة ، وذهب بعض أصحابه إلى التحريم ،
وبعضهم إلى الكراهة - واستدلوا على ذلك بما يأتى :

- ١ - قوله تعالى : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ .
ووجه الدلالة من الآية أنها قرنت مع البغال ، والحمير ، وهي محرمة .

وأيضاً فإن [اللام] في قوله [تركبوها] للتعليل ، فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك ، لأن العلة المنصوص عليها تفيد الحصر ، فحل أكلها يقتضى خلاف الظاهر من الآية .

وأيضاً فإن الآية سقت مساق الامتان ، فلو كان يتنفع بها في الأكل ، لكان الامتان به أعظم .

٢- ما رواه الطحاوى ، وابن حزم عن جابر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال» .

وما رواه أصحاب السنن عن خالد بن الوليد : «أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل» .

٣- ما بين الخيل والحمر من شبه قوى ، يوجب إلحاق الخيل بالحمر .

وذهب الشافعى ، وأحمد ، والليث ، وحماد ، وأبو ثور ، إلى حُلِّها . وروى عن ابن الزبير ، والحسن ، وابن سيرين ، وعطاء ، والأسود ، وابن المبارك .

واحتجوا بالأحاديث والآثار المتواترة بحلها ، فهي داحضة لكل حجة ، رادة لكل دليل .

واستدلوا بأنه عمل الصحابة جميعاً ، فقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد .

وأخرج ابن أبى شيبه بسند صحيح على شرط الصحيحين ، عن عطاء قال لابن جريج : «لم يزل سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج : قلت : الصحابة ؟ قال : نعم .

وأجابوا عن أدلة الحنفية والمالكية بما يأتى :

أما الآية الكريمة فليس فيها دليل ، لأنها مكية إجماعاً ، وهذه الأحاديث مدنية إجماعاً ، فيكون الإذن بحلها بعد نزول السورة .
وهذه المحاولات في الاستدلال لا تكفى دليلاً ، لأننا لو سلمنا أن [اللام للتعليل] فلن نسلم إفادتها للحصر في الركوب والزينة ، فإنه ينفع بالخيال في غيرهما اتفاقاً . وإنما ذكر في الآية أغلب المنافع .

وأما دلالة العطف والاقتران ، فهي ضعيفة لا يحتج بها ، خصوصاً وأنها في مقابلة هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

وأما الامتنان ، فقد ذكر باعتبار الغالب عند العرب بحبهم لذلك في السرور بالنظر إلى حسنها في غُلُوِّها ، ورواحها ، وركوبها للصيد ، الذى هو أكبر اللذات ، وعند الفارات ، ومجابهة الأعداء في الكُرِّ والفَرِّ .

ولا يلزم أن تذكر نعم الله تعالى في مقام واحد ، فله - تبارك وتعالى - النعم العظيمة ، والآلاء الجسيمة ، وهي معروفة .

أما قياس الخيل على الحمير ، فلا يلتفت إليه مع النص .

وأما الحديث الذى رواه الطحاوى ، ففيه عكرمة بن عمار عن يحيى ابن أبى كثير .

قال الطحاوى : وأهل الحديث يضحفونه .

قال ابن حجر : لا سيما فى يحيى بن أبى كثير .

وقال يحيى بن سعيد القطان : أحاديثه عن يحيى بن أبى كثير ، ضعيفة .

وقال البخارى : حديثه عن يحيى ، مضطرب وكلام أئمة الحديث فيه كثير .

وأما الحديث المنسوب إلى خالد بن الوليد ، فقد قال العلماء : إنه شاذ منكر ، لأن في سياقه أنه شهد خيبر ، وهو خطأ ، فإنه لم يسلّم إلا بعدها .

• • •

الحديث الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ مَيْمُونَةَ ، فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَخْنُوزٍ ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ .

فَقَالَ بَعْضُ النَّسَوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ : أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ . فَقُلْتُ : تَأْكُلُهُ ؟ هُوَ ضَبٌّ !

فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَلَمْ يَأْكُلْ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحْرَامٌ هُوَ ؟

قَالَ : « لَا . وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي ، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ » .

قَالَ خَالِدٌ : فَأَجْتَرَرْتَهُ فَأَاكَلْتُهُ وَالتَّيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ إِلَيَّ .

المخنوذ ، المشوى بالضيف (وهي الحجارة المحمّاة) .

الغريب :

بضب : بفتح الضاد وتشديد الباء . هو دابة فيه شبه بالحربلا . وهو معروف في الصحراء مسكنه .

محنوذ : بفتح الميم وسكون الحاء وضم النون ، وبعدها واو ، ثم ذال معجمة هو الْمَشْوِيُّ بالحجارة المحماة ، ولا تزال البادية تفعل هذا . ويقال له في الحجاز : [مضبي] وهو استعمال فصيح ، قال ابن فارس : [ضبه النار إذا شوته] .

ما يستفاد من الحديث :

١ - فيه دليل على إباحة أكل الضَّبِّ من سؤالم وجوابه : «أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا» . ومن تقريره خالد بن الوليد على أكله مع علمه بذلك .
وفهم من حال أهله أن حِلَّهُ مقرر لديهم ، حيث طبخوه وقدموه للأكل .

فإنهم لم يجبروه أنه ضب ليسألوا عن حكم أكله ، وإنما لإعلامه ، فيجتنبه إن كانت نفسه لا تقبله وأجمع العلماء على حِلِّ أكله .

٢ - وفيه دليل على أن الكراهة الطبيعية من النبي ﷺ للشيء لا تحرمه ، لأن هذا شيء ليس له تعلق بالشرع ، ومرده النفوس والطباع .

٣ - حسن خلق النبي ﷺ ، حيث لم يعب الطعام . وهذه عادة الكريمة ، إن طاب له الطعام أكل منه ، وإلا تركه من غير عيبه .

٤ - وفيه أن النفس وما اعتادته ، فلا ينبغي إكراهها على أكل ما لم تشتهه ولا تستطيه ، فإن الذي لا ترغبه لا يكون مريئاً ، فيخل بالصحة .

الحديث التاسع والسبعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - فيه دليل على جِلُّ أكل الجراد . قال النووي رحمه الله تعالى : وهو إجماع .
- ٢ - وهو حلال بأي سبب صار موته ، لأن النبي ﷺ قال : [أحلت لنا ميتتان ودمان ، فأما الميتتان ، فالجراد والسملك ، وأما الدمان ، فالكبد والطحال] .

• • •

الحديث الثمانون بعد الثلاثمائة

عَنْ زَهْدَمِ بْنِ مُضَرَّبٍ الْجَرْمِيِّ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، فَدَعَا بِمَائِدَةٍ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ أَحْمَرُ شَبِيهُ بِالْمَوَالِي ، فَقَالَ لَهُ : هَلَمْ أَفَتَلَكَّا .

فَقَالَ لَهُ : هَلَمْ ! فَلَمَّ نِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ مِنْهُ .

الغريب :

زهدم بن مضرب الجرمى : [زهدم بفتح الزاى وسكون الهاء وفتح الدال المهملة و[مضرب] بضم الميم ، وفتح الضاد المعجمة ، وكسر الراء المهملة المشددة و[الجرمى] بفتح الجيم وسكون الراء المهملة ، منسوب إلى جرّم بن زيان» قبيلة مشهورة من العرب من قضاة ، من القحطانية .
 تيم الله : بفتح التاء ، بعدها ياء ، ثم ميم . منسوبة إلى اسم الجلالة ، هم بطن من إحدى قبائل العرب .
 هلم : بفتح الهاء ، بعد لام مضمومة ، ثم ميم مشددة . هى كلمة بمعنى الدعاء إلى الشيء .

فأما الحجازيون فينادون بها بلفظ واحد ، للمفرد ، والمثنى ، والجمع .
 وبهذه اللغة جاء القرآن ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ .
 وأما التجديدون فيلحقونها الضمائر ، فيقولون : هَلُمَّ ، للمفرد ، وَهَلُمَّ ، للمثنى ، وَهَلُّمُوا للجمع ، وَهَلُّمَى ، للمؤنثة .
 فتلكأ : بمعنى تردد وتوقف .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- فيه دليل على حِلِّ أكل لحم الدجاج لأنه من الطيبات .
- ٢- كون أكثر أكلها النجاسة لا يحرمها ، وإنما يكون لها حكم الجلالة .
- ٣- جواز الترف فى المأكل والمشرب والملبس ، وأن هذا غير مُنافٍ للشرع .
- ومن تركه - تدبينا - فليس على حق ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟﴾ .
- ولا ينبغي اتخاذ الترف عادة دائمة ، لتلا يَأْلَف عليه ، فلا يصبر عنه .

الحديث الواحد والثلاثون بعد الثلاثمائة

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - لعق الأصابع ، ومثله الإناء ، لما فيه من التماس ركة الطعام التي لا يعلم : هل هي في أوله أو آخره ؟ وتعظيم نعم الله ، قليلها وكثيرها . وعلم التكبر عنها .
- ٢ - وفيه صون نعم الله وحفظها ، لئلا تقع في موضع قدر نجس . أو تهان فيه .

* * *

بَابُ الصَّيْدِ

الصيد - : يطلق على المصدر ، أى التصيد . ويطلق : على اسم
المفعول وهو المصيد .

قال ابن فارس : وهو ركوب الشيء رأسه ومُضِيُّهُ ، غير ملتفت ولا
ماثل .

واشتقاق الصيد من هذا ، وذلك أن يمر مرأ لا يمرج .
وتعريفه شرعاً : هو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً ، غير
ملوك ولا مقدور عليه .

والأصل في إباحة الصيد ، الكتاب ، والسنة ، والإجماع .
أما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ . وقوله
تعالى : ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ وغيرهما من الآيات .
وأما السنة فشيخة ، ومنها الأحاديث الآتية في الباب :
وأجمع العلماء عليه .

وهو من الهوايات المحببة ، وكان العرب مولعين به ، ويعلمونه من
اللذات التي يتنافس عليها ملوكهم وأمرأؤهم .
ولكن لا ينبغي جعله مَلَهَةً ، لأن طلبه لهذا القصد ضياع لأوقات العمر .
التمنية ، التي تدرك بها طاعة الله تعالى ، وما ينفع الإنسان في حياته ،
وينفع مجتمعه .

وإزهاق نفس الحيوان لغير قصد أكله أيضاً ، لا يجوز ، لأنه إتلاف
له بلا مسوغ ، وقد جعل الله تعالى في بقائه فوائد ومنافع كثيرة .

الحديث الثاني والثمانون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَشَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ وَفِي أَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي وَيَكْلِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ وَيَكْلِي الْمُعَلِّمَ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟

قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ - يَعْنِي - مِنْ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنَّ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعَلِّمِ فَأَذْرَكَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» .

الغريب :

الخشني : بضم الخاء المعجمة وفتح الشين ، بعلها نون ثم ياء ، منسوب إلى خشنية بطن من قضاة . قيل : إنها قبيلة قحطانية ، وقيل : عدنانية .

بقوسي : آلة رمي قديمة معروفة ، وهي بفتح القاف ، وسكون الواو ، وكسر السين ، بعلها ياء المتكلم .

كلبي المعلم : وهو المدرب على الصيد ، وتأتى كيفية تعليمه .

المعنى الإجمالى :

ذكر أبو ثعلبة للنبي ﷺ أنهم مبتلون بمجاورة أهل الكتاب - والمراد بهم - اليهود أو النصارى .

فهل يحل لهم أن يأكلوا في أوانيهم مع الظن بنجاستها ؟
فأفتاه بجواز الأكل فيها ، ومن باب أولى ، استعمالها في غير الأكل بشرطين ١ - أن لا يمدوا غيرها . ٢ - وأن يغسلوها .

وذكر له أنهم بأرض صيد ، وأنه يصيد بقوسه وبكلبه المعلم على الصيد وآدابه . وبكلبه الذى لم يتعلم . فما يصلح له ويحل من صيد هذه الآلات ؟

فأفتاه بأن ما صاده بقوسه فهو حلال . بشرط أن يذكر اسم الله تعالى عند إرسال السهم .

وأما ما تصيده الكلاب ، فما كان منها معلماً وذكر اسم الله عند إرساله فهو حلال صيدها أيضاً .

وأما الذى لم يتعلم . فلا يحل صيدها إلا أن يحمله الإنسان حياً ويذكيه الذكاة الشرعية .

ما يستفاد من الحديث :

١ - إباحة استعمال أواني الكفار . ومثلها ثيابهم ، عند عدم غيرها ، وذلك بعد غسلها .

٢ - هنا تعارض الأصل الذى هو [الأصل فى الأشياء الطهارة] بغلبة الظن . الذى هو - هنا - [عدم توقُّفهم النجاسة] فرجع غلبة الظن حيث قويت .

٣- إباحة الصيد بالقوس ، وبالكلب المَعْلَم بشرط ذكر اسم الله عند إرسالهما ، فإن تركها عمداً أو سهواً لم يبيح ، وإن تركها سهواً أو جهلاً أبيح . وهذا هو المشهور من المذاهب .
والصواب : أنه إن تركها سهواً أو جهلاً أبيح . وهو رواية عن الإمام أحمد .

٤- ظاهر الحديث حِلُّ أكل ما صيد ، سواء قتله الجارح بجرحه أو بضربه وهو مذهب الشافعي ، ورواية عن الإمام أحمد . اختارها من أصحابه ، ابن حامد ، وأبو محمد الجوزي ، وهو ظاهر كلام الخزي لمعوم الآية .

أما المشهور من المذهب ، فلا يحل إذا مات الصيد بخنقه أو صدمه .
٥- أن صيد الكلب الذي لم يُعَلَّم . لا يحل إلا إن أدركه الإنسان فذكَّاه قبل موته .

٦- صفة تعليم الجارح على مذهب الحنابلة ، إن كان الجارح كلباً ، أو فهداً ونحوهما من ذوات الناب فثلاثة أشياء ١- أن يسترسل إذا أرسل .
٢- وينزجر إذا زجر . ٣- وأن لا يأكل إذا أمسك .

وإن كان ذا مخلب ، كالصقر ، والبازي ، فبشيئين . ١- يسترسل إذا أرسل . ٢- وينزجر إذا زجر ، ولا يشترط الثالث .

وبعض العلماء جعل مردّ التعليم وتحديد به إلى العرف . فما عدّه الناس متعلماً عارفاً لآداب الصيد ، فهو المتعلم . حلال الصيد ، ومالا ، فلا . وهو قول جيد لأن الشارع أطلق تعليمه . وما أطلقه ، فالذي يحلّه . العرف .

٧- فضل العلم على الجهل . حيث أبيح صيد الكلب المَعْلَم دون الكلب الذي لم يُعَلَّم فقد أثر العلم حتى في البهائم ، قاله «ابن القيم» رحمه الله .

الحديث الثالث والمانون بعد الثلاثمائة

عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَانِمٍ قَالَ : قُلْتُ ،
يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ فَيُمْسِكُنَّ عَلَيَّ
وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ .

فَقَالَ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمِ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ
عَلَيْهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ » .

قُلْتُ : وَإِنْ قَتَلَنَ ؟ قَالَ ، « وَإِنْ قَتَلَنَ ، مَا لَمْ يَشْرُكْهَا
كَلْبٌ لَيْسَ مِنْهَا » .

قُلْتُ : فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِغْرَاضِ الصَّيْدِ فَأُصِيبُ ؟ .

فَقَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِغْرَاضِ فَخَرَقَ فَكُلْهُ ، وَإِنْ
أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ » .

• • •

الحديث الرابع والمانون بعد الثلاثمائة

وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ نَحْوَهُ ، وَفِيهِ : « إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ
الْكَلْبُ ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ
إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . وَإِنْ حَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا
تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ » .

وفيه : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُكَلَّبَ (الْمُعَلَّم) فَادْكُرْ
اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَادْرُسْكَ حَيًّا فَادْبَحْهُ ،
وإِنْ أَدْرُسْكَ قَدْ قُتِلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ ، فَإِنْ أَخَذَ
الْكَلْبُ ذَكَاتَهُ » .

وفيه أيضاً : « إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » .

وفيه : « وَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ - وفي رواية :
الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ .
وإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي ،
الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ » .

الغريب :

المعراض : بكسر الميم وسكون العين ، وبعد الألف ضاد معجمة .
قال الشيخ : عصاً رأسها مَحْيِيَّة . والذي ذكره أهل اللغة : أنه سهم
لا ريش عليه ، وجمعه ، معارض .

فخرق : قال ابن فارس : الخاء والراء والظاف أصل ، وهو يبل على
فخاذ الشيء المرمى به ، فللراد - هنا - أصاب الرمية وقتل فيها .
الشعبي : بفتح الشين وسكون العين ، عامر بن شراحيل المحدث
الراوي المشهور .

ما يستفاد من الحديث :

١ - فيه دليل على حل ما صاده الكلب ونحوه ، كالفهد ، أو الصقر ، ونحوه كالبازي ، إذا كان معلماً وذكر اسم الله تعالى عند إرساله ، سواء أدرك صاحبه الصيد حياً أو ميتاً .

٢ - تحريم الصيد الذي اشترك فيه الكلب المعلم وغير المعلم ، لأنه اجتمع فيه مبيح - وهو المعلم - وحافظ - وهو غير المعلم - فترك من (باب ترك الأمور المشتبهة) .

٣ - أنه لا بد من التسمية عند إرسال السهم ، والمراد بالسهم : السلاح الذي صنع للرَّمي من البنادق بأنواعها وأسمائها ، وتسقط التسمية سهواً وجهلاً وتقدم .

٤ - لكون التسمية مشترطة ، فإنه لا يحل الصيد الذي اشترك في قتله المعلم وغيره ، لأن غير المعلم لم يُذكر اسم الله عند إرساله .

٥ - لكون النية والتعليم مقصودين في الجارح ، فإنه لا يحل الصيد الذي أكل منه ، خشية أن يكون صاده لنفسه ولم يصد له صاحبه .

٦ - أن ما أدركته من صيد السلاح ، أو الجارح حياً ، فلا بد من تذكيته ، وإن كان ميتاً فريمه أو قتل الجارح إياه ، هو ذكاته .

٧ - إذا جرح الصيد فوق في ماء ، واشتبه عليك : هل مات من سهمك أو من الماء ؟ فهو حرام ، خشية أن يكون مات من الفرق وهذا إذا كان فيه اشتباه قوى .

أما إذا غلب على الظن أنه مات من السهم ، لكون الماء قليلاً ، والجرح موجهاً فهو حلال .

وهذا الحكم عام في كل ما اجتمع فيه مبيح وحافظ .

٨ - أن المراض وغيره من السلاح ، إن قتل الصيد بجلده ونفوقه ، فهو مباح ، لأنه مما أنهر الدم . وإن قتله بصلعه وثقله ، فلا يباح ، لأنه من الميتة [الموقوفة] .

الحديث الخامس والباثون بعد الثلاثانة

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ
اِقْتَنَى كَلْبًا - إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ - فَإِنَّهُ يَنْقُصُ
مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ » .
قَالَ سَالِمٌ : وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ
وَسَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ .

المعنى الإجمالي :

الكلب من البهائم الخسيسة القذرة ، ولهذا نهى الشرع الشريف الطاهر
عن اقتنائه لما فيه من المضار والمفاسد ، من ابتعاد الملائكة الكرام البررة ،
عن المكان الذى هو فيه ، ولما فيه من الإخافة والترويع والنجاسة والقذارة ،
ولما فى اقتنائه من السفه .

ومن اقتناه نقص من أجره كل يوم شئ عظيم [قرب معناه بالقيراطين
والله أعلم قدر ذلك] لأن هذا عصى الله باقتنائه وإصراره على ذلك .
فإذا دعت الحاجة إليه لبعض ما فيه من منافع ومصالح كحراسة الغنم
التي يخشى عليها من اللئب والسارقين ، ومثلهما الحرث ، وكذلك إذا
قصد به الصيد - فلهذه المنافع يسوغ اقتناؤه وتزول اللائمة عن صاحبه .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم اقتناء الكلب ، ونقص أجر صاحبه كل يوم قيراطين ،

وهما قدر عظيم ، عند الله تعالى علمه ومبلغه .

٢ - لما في اقتنائه من المفساد والفساد الكثيرة من بُعد الملائكة عن المكان الذي هو فيه ، ولما فيه من الإخافة والترويع ، ولما فيه من النجاسة الغليظة التي لا يزيلها إلا تكرير القسل وغسله بالتراب .

٣ - أنه يباح اقتناؤه لمصلحة ، وذلك بأن يكون لحراسة غنم . أو حرث ، أو صيد ، فهذه منافع ، تسوغ اقتناؤه .

٤ - بهذا تعلم مبلغ ما لدى الغربيين من السفاهة وقلة البصيرة ، حيث فتنوا باقتنائها لغير فائدة ، ويطعمونها أحسن مأكول ، ويعتنون بها بالتغسيل والتنظيف وغير ذلك ، ويلابسونها . ويقبلونها ، فهل بعد هذا من سفه ؟

- والعجب أن مثل هذه العادات والأعمال القبيحة مشتهرة عند المستغربين منا ، من الأمم المقلدين ، الذين عبدوا الغربيين ، وتلبيحوا بأعمالهم ، وعشقوا بكل سفالة عندهم . فإننا لله وإنا إليه راجعون .

• • •

الحديث السادس والثمانون بعد الثلاثمائة

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْبِي الْحُبْلَةَ مِنْ تِهَامَةَ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا لِبْلًا وَغَنَمًا ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ ، فَعَجِلُوا وَذَبَحُوا وَتَصَبَّوْا الْقُدُورَ .

فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِيتْ ، ثُمَّ

قَسَمَ ، فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنْ الْقَتْلِ بِبَعِيرٍ ، فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ ،
فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ .

وَسَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ
بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ .

قَالَ : « إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ ، فَمَا
تَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَأَصْنَعُوا بِهِ مَكْذًا » .

قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا لَأَقْوِ الْعَثْوُ غَدًا ،
وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى ، أَفَتَذْبَحُ بِالْقَصَبِ ؟

قَالَ : « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ ،
لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ » .

وَسَاحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَّا الظُّفْرُ
فَمُدَى الْحَبَشَةِ » .

الغريب :

الْحَكِيفَةُ : بضم الحاء المهملة وفتح اللام ، بعدها ياء ، ثم فاء مفتوحة ،
ثم هاء . تصغير «حلفة» نبت معروف . سميت به ، لأنها من منابتها .
رَبَامَةً : بكسر التاء المثناة . وهى ما تصوب من جبال الحجاز إلى
البحر .

تَدَّ : بفتح النون ، وتشديد الدال ، بمعنى : هرب على وجهه شاردًا .
فَأَعْيَاهُمْ : بفتح الهجمة ، وسكون العين ، بعدها ياء ، بمعنى :
أعجزهم .

أوايد : بفتح الهزءة ، بعدها واو ، ثم ألف ، بعدها باء موحدة
مكسورة ، ثم دال . جمع «آبدة» بالمد وكسر الباء ، وهى : القرية
المتوحشة . والمراد أن لما توحشا وقروراً .
مُدَى الحبشة : بضم الميم جمع «مدية» مثلث ميم ، وهى : السكين .
والأصل : - أن هذه المادة تدل على الامتداد والغاية ، فلعلها سميت
بذلك لأن المذبح بها ينتهى مداه : وهو أجله .
أنهر الدم : بمعنى فتح الدم وأسأله .
ليس السن والظفر : السن والظفر ، منصوبان بالإستثناء .

ما يستفاد من الحديث :

نأتى بفوائد هذا الحديث ، مرتبة حسب ما جاءت فيه :
١ - إن من عادة النبى ﷺ الجميلة أن يكون فى آخر الجيش ، رقفاً
بالضعيف والمقطوع .
فكلما يتبغى للقواد والأمرء ، وهكذا ينبغى ملاحظة الضعفاء العاجزين
فى كل الأحوال ، فى إمامة الصلاة وغيرها .
٢ - تأديب الإمام لرعيته وجنته فقد أديبهم النبى ﷺ على هذه العجلة
والتصرف ، قبل أخذ إذنه ، فكان جزاؤهم حرمانهم مما أرادوا .
وليس هذا منهم مخالفة لأمره ، فحاشاهم عن ذلك ، رضى الله
عنهم .

٣ - مشروعية التعزير بالمال إذا رأى الإمام المصلحة فى ذلك وهو
رواية عن الإمام أحمد قوية ، أخذ بها كثير من أصحابه . منهم شيخ
الإسلام «ابن تيمية» وتلميذه «ابن القيم» .
والقصد من التعزير ، الردع ، ولعل التعزير بأخذه يكون لبعض الناس
أنكى وأردع من غيره .

أما المشهور من المذهب ، فإنه لا يعزر بالمال وهو ضعيف ، لأنه مخالف لكثير من الأحاديث التي لم يثبت نسخها ، لتحريقه متاع الغال وتغريم السارق من غير حرز ضعف ما سرق ، وتغريم جاني على اللقطة قيمتها مرتين ، وغير ذلك .

٤ - العدل ، لا سيما في موطن جهاد الأعداء والكفار ، لأنه من أسباب النصر والظفر بالأعداء .

والنبي ﷺ قسم بينهم ، فجعل مقام البعير عشرة من الغنم . وهذا تقدير قيمة ، فليس فيه دليل على أن البعير يجزى عن عشرة من الغنم في الأصحية ، لأن ذلك تقدير مرجعه الشارع ، وهذا مرجعه القيمة .

٥ - أن من هرب ولم يمكن إدراكه من الإبل ، أو البقر ، أو الغنم أو غيرها من الحيوانات المستأنسة فليحبس أو ليقتل برمييه ، فإن مات ، فالرئى ذكاته ، لأنه صار حكمه حكم الوحش النافر .

٦ - جواز التذكية بكل ما أضر الدم وأساله ، من حديد ، أو حجر ، أو قصب أو غيرها .

٧ - اشتراط التسمية ، وتقدم أنها تسقط سهواً وجهلاً .

٨ - أنه لا يجوز الذبح بالسن والظفر .

والحكمة في ذلك ما ذكره النبي ﷺ من أن السن عظم ، وأما الظفر فلمخالفة الكفار ، لم يجز الذبح به .

٩ - من هنا التعليل يفهم أنه لا يجوز التذكية بجميع العظام ، وهو الصحيح ، وهو رواية عن الإمام أحمد .

أما المشهور من المذاهب فيختص بالسن فقط .

ويؤخذ منه عدم جواز مشابهة الكفار وتقليدهم ، ومتابعتهم بشيء من أعمالهم .

وأما العلوم والصناعات ، فلا تدخل هنا ، لأنه حق مشاع مشترك بين الناس ، فالأفضل أن لا يسبقونا إليها .

بَابُ الْأَضْحَاكِ

الأضحاكي جمع أضحية ، بضم الهززة ، وسكون الضاد ، وكسر الحاء ، بعدها ياء ، ثم تاء . مشتقة من اسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه . وهي - شرعا - : ما يذبح في أيام النحر بسبب العيد ، تقرباً إلى الله تعالى .

والأصل في مشروعيتها ، الكتاب ، السنة ، والإجماع .
أما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ قال بعض المفسرين : المراد به الأضحية بعد صلاة العيد .
وأما السنة ، فما روى أنس ، وسيأتي الحديث والكلام عليه إن شاء الله تعالى .

وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية .
حكمة مشروعيتها : في الأضحية ، التقرب إلى الله تعالى بإراقة الدماء ، لأنها من أفضل الطاعات وأجل العبادات .

وقد قرنها الله تعالى مع الصلاة في آيات من القرآن الكريم . منها قوله تعالى : ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقوله سبحانه : ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ والأضحية التي تقع في ذلك اليوم العظيم ، يوم النحر الأكبر ، فيها الصدقة على الفقراء والتوسعة عليهم .

وفيها القيام بشكر الله تعالى على توالى نعمه بسلامة العمر والعقل والدين ، واقتداءه بأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام حين قُدم ولده قريانا لله تعالى ، طاعةً ورضاءً بأمر الله ، ففداه الله تعالى بكبش ، فكانت سنة من بنية أئمتنا إبراهيم ، جلدّها نبينا محمد ﷺ

وفيها الفرح والسرور والتوسعة على النفس ، والأهل ، في هذا العيد الإسلامي الكبير .

وفيها حِكْمٌ وأسرارُ الله تعالى ، تدرك منها الأفهام والمقول بقدر طاقتها .

والأصل في الأضحية أنها للأحياء .

ويجوز أن يجعل صدقة عن الموتى ، وفيها ثواب وأجر لهم .

لكن يوجد في بعض البلاد . أنهم لا يكادون يجعلونها إلا للموتى فقط .

فكانهم يظنون أن الأضحية خاصة للموتى ، ولذا فإن الحي منهم ينذر أن يُضَحَّى عن نفسه .

فإذا كتب وصية ، أول ما يجعل فيها أضحية أو ضحايا . على حسب يسره وعشره .

وينذر أن يوصى الموصى بغير الأضحية وتقسيم الطعام في ليالي الجمع من رمضان . أما غيرها من أنواع البر فقليل .

وهذا راجع إلى تقصير أهل العلم الذين يكتبون وصاياهم ، لا يدركونهم ، ولا يعلمونهم أن الوصية ينبغي أن تكون في الأنفع من البر والإحسان .

والأضحية وإن كانت فضيلة وبراً وإحساناً ، إلا أنها يوجد بعض الجهات يكون أحسن منها . والله ولي التوفيق .

• • •

الحديث السابع والثمانون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَتَمَنَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا .

الغريب :

كَبْشَيْنِ : الكبش هو النَّبِيُّ إِذَا خَرَجَتْ رِبَاعِيَّتُهُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَمْرُهُ سِتِّينَ ، وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ .

أَمْلَحَيْنِ : الأملح من الكباش ، هو الأغبر الذي فيه بياض وسواد ، وبياضه أكثر من سواده .

صفاحهما : بكسر الصاد والحاء المهملتين .

قال في «النهاية» : صفحة كل شيء وجهه وجانبه ، والمراد هنا صفاح أعناقهما .

المعنى الإجمالي :

من تأكد الأضحية أن النبي ﷺ مع حته عليها فعلها هو ، ﷺ فقد ضحى بكبشين ، في لونهما بياض وسواد ، ولكل منهما قرنان .

فذبحها بيده الشريفة لأنها عبادة جليلة ، وذكر اسم الله تعالى عنوان الخير والبركة والاستعانة ، وكبر الله تعالى لتعظيمه وإجلاله ، وإفراده بالعبادة ، وإظهار الضعف والخضوع بين يديه تبارك وتعالى .

وحيث إن إحسان الذبحة مطلوبة - رحمة بالذبيحة ، بسرعة إزهاق

روحها - وضع رجله الكرمة على صفاحهما ، لتلا يضطربا عند الذبح .
فتطول مدة ذبحهما ، فيكون تعذيباً لهما ، والله رحيم بخلقه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - مشروعية التضحية وقد أجمع عليها المسلمون . وتقدم .
- ٢ - أن الأفضل أن تكون الأضحية من هذا النوع . الذي صَحَّ به النبي ﷺ ، فلعله قصد هذا المعنى فيه . والله أعلم .
- ٣ - أن الأفضل لمن يحسن الذبح ، أن يتولاه بنفسه . لأن ذبح ما قصد به القرب عبادة جليلة .
- ٤ - أن يقول عند الذبح : [باسم الله والله أكبر] ومناسبتها هنا ظاهرة .
- ٥ - أن يضع رجله على صفحة المذبوح لتلا يضطرب ، وليتمكن من إزهاق روحه بسرعة فيريحه .
- ٦ - أن الأفضل في ذبح الغنم ، إضجاعها ، ويكون على الجانب الأيسر لأنه أسهل .

* * *

كتاب الأثربة

الحديث الثامن والثمانون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ ، ١ : - مِنْ الْعَنْبِ ، ٢ : - وَالْتَّمْرِ ، ٣ : - وَالْعَسَلِ ، ٤ : - وَالْحِنْطَةِ ، ٥ : - وَالشَّعِيرِ - وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ .

ثَلَاثٌ وَوَدِدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَهْدَ إِلَيْنَا فِيهِنَّ عَهْدًا نَنْتَهِي إِلَيْهِ : ١ : - الْجَسَدُ ، ٢ : - وَالْكَلَالَةُ . ٣ : - وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ .

ما يستفاد من الحديث :

تقدم الكلام عن الخمر - وتعريفه ، واختلاف العلماء في حله . وتقدمت الإشارة - أيضاً - إلى هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه . وأن الصحيح : أن الخمر كل ما خامر العقل من أى شراب ، وأن ما أسكر كثيره ، فقليله حرام ، وفيه فوائد زائدة نجملها فيما يأتي : - ١ - أن الخمر الذى أنزل تحريمها وفهمها الصحابة عند النزول ، هى كل ما خامر العقل ، وأنه يوجد منها في ذلك الوقت أنواع من العنب ،

والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير . وكلها من مُسمى الخمر ، وما حدث بعدها فهو خمر . وإن تعددت أسماؤه .

٢ - أن العالم مهما بلغ من العلم ، فإنه لا يحيط به ، ونفى عليه أشياء .

وليس في الصحابة أعلم من عمر بعد أبي بكر ، ومع هذا أشكلت عليه هذه المسائل الثلاث . وتمنى أنه استوثق في علمه بهن من النبي ﷺ .
وليس معنى هذا أن النبي ﷺ لم يبينهن ، فقد أتم الرسالة ، وأدى الأمانة ، وبلغ عن الله ما هو أخفى وأقل شأنًا منهن .

ولكن ليس أحد يخطئ بجميع ما جاء به الرسول ﷺ .

٣ - المسألة الأولى توريث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب .

فزيد بن ثابت ، وجمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، مالك ، والشافعي ، وأحمد في المشهور عنه ، يشركونه مع الإخوة بتفصيل مذكور في بابها .

وأبو بكر الصديق ، وتبعه أبو حنيفة ، ورواية عن الإمام أحمد ، واختيار شيخ الإسلام وأتباعه يسقطون الإخوة به ويجعلونه بمنزلة الأب .

٤ - الثانية الكلالة ومعناها ، التي يموت ، وليس له ولد ولا والد ، وهذا هو نص الآية التي في آخر سورة النساء في انتفاء الولد .

ويظهر منها عند التأمل ، انتفاء الوالد . لأن الأخت لا يفرض لها النصف مع الوالد قال تعالى في الآية : ﴿ وَإِنْ أَمْرُكَ هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ .

وهذا التفسير للكلالة . هو تفسير أبي بكر الصديق ، وعليه جمهور الصحابة والتابعين والأئمة . في قديم الزمن وحديثه ، والتفقهاء السبعة . والأئمة الأربعة رضى الله عن الجميع .

٥ - الثالثة أبواب من الربا . ولعل هذا من المسائل التي اختلف العلماء فيها .

فحرمها بعضهم ، لاعتقاده أنها من الربا ، وأحلها بعضهم ، لاعتقاده أنها ليست منه .

وبالجملة فالنبي ﷺ توفى وقد تركنا على المحجة البيضاء . ليلها كنهارها .

ولكن أفهام العلماء تختلف ، ويبلغ بعضهم من السنة ما لا يبلغ البعض الآخر .

فن هنا وأشباهه من الأعداء ، ينشأ الخلاف بينهم ، وكل منهم ذو مقصد حسن . رحمهم الله تعالى أجمعين .

الحديث التاسع والثمانون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْبَيْتِ فَقَالَ : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ » .
قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْبَيْتُ : نَبِيذُ الْعَسَلِ .

المعنى الإجمالي :

سئل النبي ﷺ عن شرب البَيْتِ^(١) الذي هو نبيد العسل ، فأبى ﷺ بجواب عام شامل .

مفاده أنه لا عبرة باختلاف الأسماء ، ما دام المعنى واحداً ، والحقيقة واحدة .

(١) البَيْت : بكسر الباء وسكون التاء ، هو نبيد العسل .

فكل شراب أسكر ، فهو خمر محرّم ، من أى نوع أخذ .
وهو من جوامع كلمه ﷺ ، وحسن بيانه عن ربه .
وبهذا جاء من العلم في مدة بعثته بما يسعد البشرية في الدنيا والآخرة

• • •

الحديث التسعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَلَغَ عُمرُ
أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا ، فَقَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَاتِلِ الْيَهُودَ ،
حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا .

المعنى الإجمالي :

بلغ عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه : أن رجلاً أراد التحيل على
الانتفاع بالخمر من غير شربها فباعها .

وهذه حيلة مكشوفة محرمة ، ولذا فإن عمر رضي الله عنه دعا عليه
دعاء كدعاء النبي ﷺ على اليهود المتحيلين فقال :

قاتله الله ، ألم يعلم أن التحيل حرام ؟ لأنه مخادعة الله ورسوله ،
فقد قال النبي ﷺ : «قاتل الله اليهود ، لما حرم الله عليهم الشحوم ،
عملوا إلى الانتفاع بها بالحيلة ، حيث غيروا الشحم عن صفته ، فأذا به ،
ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه وقالوا - تحيلاً وخداعاً - : ولم نأكل الشحم
المحرم علينا وهم يخادعون الله وهو خادعهم .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم المعاملة بالخمير - بيع ، أو شراء ، أو عمل ، أو إعانة .
بأى نوع كان .

٢ - تحريم الحيل ، فإن الله تعالى لما حرم الخمر ، حرم ثمنه الذى هو
وسيلة إليه .

٣ - من باعه فقد شابه اليهود الذين - لما حرمت عليهم الشحوم -
أذابوها وباعوها . وأكلوا ثمنها ، حيلةً ومخادعة .

٤ - أن كل محرم ثمنه حرام . لأنه لا يباح التوصل إليه بأى
طريق .

فالسائل ، لها أحكام المقاصد ، وهى قاعدة تافعة .

* * *

كِتَابُ اللَّبَاسِ

الحديث الواحد والتسعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ ، فَإِنَّهُ مِنْ
لِبْسِهِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ » .

• • •

الحديث الثاني والتسعون بعد الثلاثمائة

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : تَمِيعَتْ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ ،
وَلَا الدِّيْبَاجَ ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا
تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » .

المعنى الإجمالي :

نهى النبي ﷺ الرجال عن لبس الحرير والديباج ، لما في لبسهما
- للذكر - من الميوعة والتأثت ، والتشبه بالنساء الناعمات المترفات .

والرجل يطلب منه الخشونة ، والقوة ، والفتوة .

كما نهى كلاً من الرجال والنساء عن الأكل والشرب في صحاف

الذهب والفضة وآتيتهما ، لما في ذلك من السرف ، والفخر ، والخيلاء ، وكسر قلوب الفقراء الذين لا يجدون رخيص النّقد لقفضاء الضرورى من حاجاتهم ، ولما فيه من تضيق النّقد على المتعاملين .

وكما قال ﷺ : إن الأكل فيهما في الدنيا للكفار الذين تعجلوا طياتهم في حياتهم الدنيا واستمتعوا بها .

وهى لكم - أيها المسلمون خالصة - يوم القيامة إذا اجتنبتوها خوفاً من الله تعالى وطمعا فيما عنده .

كما أن من لبس الحرير من الرجال في الدنيا ، فقد تعجل منعه . ولذا فإنه لم يلبسه في الآخرة .

ومن تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه والله شديد العقاب .

ما يستفاد من الحديثين :

١ - تحريم لبس الحرير والديباج على الذكور ، والوعيد الشديد على من لبسه .

٢ - يباح للنساء لبسه ، لكنهن في حاجة إلى الزينة للأزواج . وحله للنساء ، وتحريمه على الرجال ، بإجماع العلماء .

٣ - تحريم الأكل والشرب في صحاف الذهب والفضة وآتيتهما ، للذكور والإناث ، لكونهما للكفار في الدنيا ، وللمسلمين في الآخرة . ولما ذكرنا من العلل في الشرح .

٤ - ألحق العلماء بالأكل والشرب سائر الاستعمالات ، وجعلوا ذكر الأكل والشرب من باب التعبير بالغالب ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ وهو عام لجميع الاستعمالات والاستيلاء .

٥ - يجرى في هذا العيد ما تقدم من كلام شيخ الإسلام «ابن تيمية» من أن الأشياء لا تتم إلا باجتماع شروطها وانتفاء موانعها . وإلا فإن ظاهر الحديث الخلود في النار للآبس الحرير .

* * *

الحديث الثالث والتسعون بعد الثلاثمائة^(١)

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا . (وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إصْبَعَيْهِ لِسَبَابَةِ وَالْوَسْطَى) .

ول « مسلم » : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ ، إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - فيه تحريم لبس الحرير ، على الرجال دون النساء .
- ٢ - فيه استثناء قدر الإصبعين أو الثلاثة أو الأربعة ، إذا كان تابعا لغيره .

(١) هذا الحديث - حسب ترتيب المصنف - هو ٣٩٦هـ وقدمته لأنه كالاستثناء من الحديثين السابقين ، فالأولى أن يليهما - ٥١ - شارح .

أما المنفرد ، فلا يحل منه ، قليله ولا كثيره كخيطة مسبحة ، أو ساعة أو نحو ذلك .

• • •

الحديث الرابع والتسعون بعد الثلاثمائة

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا رَأَيْتُ
مِنْ ذِي لِمَةٍ فِي حُلَّةٍ خَمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ إِلَى مَنْكِبَيْهِ ، بَعِيدُ مَا بَيْنَ
الْمَنْكِبَيْنِ ، لَيْسَ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ .

الغريب :

اللمة : بكسر اللام قال في الصحاح : اللمة - بالكسر - الشعر
يتجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغ المنكبين فهو «جمة» سميت «لمة» لأنها
أملت المنكبين .

ما يستفاد من الحديث :

١ - فيه جواز لبس الأحمر ، وقد ورد النهي عنه ، فحمله العلماء على
محامل .

أحسنها ما قاله «شمس الدين بن القيم» : [إن المراد بالأحمر الذي
لبسه النبي ﷺ ، الخبرة . وهو الذي فيه أعلام حمر ، وأعلام بيض ،

وليس المراد الأحمر الخالص الذي نهى عنه].

٢- وفيه دليل على حسن توفير شعر الرأس حتى يبلغ المنكين أو فوقهما أو تحتها قليلا ، ففيه جمال واقتداء ، وليس منه ما يفعله بعض الشباب اليوم برعوسهم بقص بعضه وترك البعض الآخر. تلك المثلة التي يسمونها [التوايت] فهذه بدعة مستقبحة ومثلة مستبشة ، وهو القزع المكروه . ولكنه عمل الفرنج والمفرنجية ، وكفى بهم قلدوة عندهم عن النبي ﷺ في خلقه وخلقه . إنا لله وإنا إليه راجعون .

٣- في الحديث بيان خلق النبي ﷺ الظاهر من حسن الشعر ورجابة الصدر ، وحسن القامة .

وحسن الخلق عنوان حسن الخلق ، وقد كمله الله تعالى بهما ، ﷺ تسليماً كثيراً .

• • •

الحديث الخامس والتسعون بعد الثمانمائة

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ ، وَنَهَانَا عَنْ مَبْعٍ : ١ - أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، ٢ : — وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ ، ٣ : — وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، ٤ : — وَلِإِبْرَارِ الْقَسَمِ (أَوْ الْمُقْسِمِ) ، ٥ : — وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ . ٦ - — وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، ٧ : — وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ .

وَنَهَانَا ١ - عَنْ خَوَاتِمِ (أَوْ عَنْ التَّخْتَمِ) بِالذَّهَبِ ، ٢ : — وَعَنْ الشُّرْبِ بِالْفِصَّةِ ، ٣ : — وَعَنِ الْمَيْائِرِ ، ٤ : — وَعَنِ

القَسِّيَّ ، ٥ : — وعن بُنْسِ الْحَرِيرِ ، ٦ — وَالْإِسْتَبْرَقِ ،
٧ — وَالذِّيَّاجِ .

الغريب :

تسميت العاطس : بالشين المعجمة . قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» : [الشين والميم والتاء] أصل صحيح ، ويشذ عنه بعض ما فيه إشكال وغموض . فالأصل فرح علو ببلية تصيب من يعاديه .
والذي فيه إشكال وغموض ، تسميتهم تسميت العاطس ، وهو ما يقال عند عطاسه «يرحمك الله» تسميتاً .

قال الخليل : تسميت العاطس ، دعاء له . وكل داعٍ لأجد بخير فهو مشمت له .

هذا أكثر ما بلغنا في هذه الكلمة ، وهو — عندي — من الشيء الذي خفى علمه .

ولعله كان يعلم قديماً ، ثم ذهب بذهاب أهله . اهـ . كلام ابن فارس .
وقال ثعلب : [معناه — بالمعجمة — أبعد الله عنك الشماتة] .
المياثر : بفتح الميم بعدها ياء ، ثم ثاء مثناة ، جمع «ميثرة» بكسر الميم ، مأخوذ من الوثار ، قلبت الواو — لسكونها وانكسار ما قبلها — ياء .
وهي مراكب تتخذ من الحرير والديباج . وسميت «مياثر» لوثارتها ولينها .
القَسِّيَّ : بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة ، ثياب خز ،
تنسب إلى «القس» قرية في مصر .

وبعض المحدثين ، يكسر القاف ، ويخفف السين . قال الخطاطي :
وهو غلط لأنه جمع قوس ، وإنما هي ثياب مضلعة ، يؤتى بها من مصر
والشام .

الإستبرق : بكسر الهمزة : ما غلظ من اللبياج ، كلمة فارسية
نقلت إلى العربية .

المعنى الإجمالى :

بعث النبي ﷺ لينم مكارم الأخلاق ، ولذا فإنه يبحث على كل
خلق وعمل كريمين ، وينهى عن كل قبيح .

ومن ذلك ما فى هذا الحديث من الأشياء التى أمر بها وهى ، عبادة
المريض التى فيها قيام بحق المسلم ، وترويح عنه ، ودعاء له . واتباع
الجنة ، لما فى ذلك من الأجر للتابع والدعاء للمتبوع ، والسلام على
أهل المقابر ، والعظة والاعتبار .

وتشميت العاطس ، إذا حمد الله فيقال له : يرحمك الله .

وإررار قسم المقسم ، إذا دعاك لشيء وليس عليك ضرر ، فببر
قسمه ، لئلا تحوجه إلى التكفير عن يمينه ، ولتجيب دعوته ، وتببر
خاطره ، وتتم دأته عليك .

ونصر المظلوم من ظلاله ، لما فيه من رد الظلم ، ودفع المعتدى ، وكفه
عن الشر ، والنهى عن المنكر .

وإجابة من دعاك لأن فى ذلك تقريباً بين القلوب ، وتصفية النفوس ،
وفى الامتناع ، الوحشة ، والتنافر .

فإن كانت الدعوة لزواج ، فالإجابة واجبة ، وإن كانت لغيره ،
فستحبة .

وإشياء السلام ، وهو إعلانه وإظهاره لكل أحد ، وهو أداء للسنة ،
ودعاء للمسلمين من بعضهم لبعض ، وسبب لجلب المودة .

فقد جاء في الحديث [ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم] .

أما الأشياء التي نهى عنها في هذا الحديث ، فالتختم بخواتم الذهب للرجال ، لما فيه من التأنث والميوعة ، وانتفاء الرجولة التي سيماها الخشونة . وعن الشرب بآنية الفضة ، لما فيه من السرف والبطر ، وإذا منع الشرب مع الحاجة إليه فسائر الاستعمالات أولى بالمنع والتحریم . وعن المياثر ، والقنص ، والحرير ، والديباج ، والإستبرق ، وأنواع الحرير على الرجال .

فإنها تدعو إلى اللين والترف الذين هما سبب العطالة والدعة . والرجل يطلب منه النشاط والصلابة والفتوة ، ليكون دائماً مستعداً للقيام بواجب الدفاع عن دينه وحرمة ووطنه .

ما يستفاد من الحديث

- ١ - استحباب عبادة المريض وتجب إذا كان يجب بره ، كالوالدين ، أو كان يترتب على تركه مفسدة .
- ٢ - استحباب اتباع الجنائز للصلاة عليها ودفنها ، وهو فرض كفاية : يسقط مع قيام من يكفى ، وإلا أثم من علم بحاله وقدر عليه تركه .
- ومن تبعها حتى يصلى عليها فله قيراط من الأجر ، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان .
- ٣ - تسميت العاطس إذا حمد الله بقوله : «رحمك الله» وهو واجب إلى نهاية ثلاث مرات ، ويعدن يدعو له بالشفاء .
- ٤ - إبرار قسم المقسم ، وهو مستحب ، لما فيه من جبر القلب

وإجابة طلبه في غير إثم .

٥ - وفيه وجوب نصر المظلوم بقدر استطاعته ، لأنه من النهي عن المنكر . وفيه رد للشر ، وإعانة للمظلوم ، وكف للظالم .

٦ - إجابة الدعوة . فإن كانت لغرض وجبت الإجابة إن لم يكن ثم منكر لا يقدر على إزالته وإن كانت لغيره من الدعوات المباحة استجبت . وتؤكد بما يترتب عليها من إزالة ضغينة ، أو دفع شر .

٧ - إفشاء السلام بين المسلمين ، لأنه دعاء بالسلامة . وعنوان على المحبة والإخاء .

٨ - النهي عن تحتم الرجال بخواتم الذهب : فهو محرم . وقد ابتلى به كثير من الشباب المائع .

٩ - النهي عن الشرب بآنية الفضة : وأعظم منه الذهب . وألحق به سائر الاستعمالات ، إلا للسلاح .

١٠ - النهي عن لبس القمى والحرير ، والإستبرق ، والديباغ للرجال .

ومثله جلل المياثر للجلوس ، وكذلك جعلها مستوراً للأبواب أو الحيطان ونحو ذلك . فهو محرم . وكذا يحرم ما فيه صور الحيوانات . والصلاة باطلة بلبس الحرير للرجل ويلبس ما فيه صور ، للرجال والنساء .

* * *

الحديث السادس والتسعون بعد الثلاثمائة

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْطَنَعَ خَاتِمًا مِنْ ذَهَبٍ ، فَكَانَ يَحْمِلُ قَصَّهُ فِي

بَاطِنَ كَفِّهِ إِذَا لَبَسَهُ ، فَصَنَعَ النَّاسُ مِثْلَ ذَلِكَ . ثُمَّ لَأَسُهُ
جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَزَعَّهُ فَقَالَ : « إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ
وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ » فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا
أَلْبَسُهُ أَبَدًا » .

فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ (وفي لفظ « جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى ») .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - فيه دليل على استحباب التختم ، وأنه من عمل النبي ﷺ .
- ٢ - أن يجعل فصه من قبل الراحة ليقبض عليه في المحال القدرة ،
إذا كان فيه اسم الله تعالى .
- ٣ - أن التختم بخاتم الذهب كان مباحاً للرجال أولاً ، ثم نسخ .
- ٤ - تحريم التختم بخاتم الذهب للرجال ، ونزع النبي ﷺ الخاتم
الذهبي .
- ٥ - فضل الصحابة ، وسرعة اقتدائهم بالنبي ﷺ ، حيث زعوا
خواتيمهم ساعة نزع خاتمه ﷺ .
- ٦ - أن يكون التختم باليد اليمنى ، لأن اليمنى لكل طيب ، والشمال
معدة لمباشرة الأشياء التي هي غير مستطابة .
- ٧ - في هذا وأمثاله من الأحاديث المتقدمة وغيرها ، الزجر عن
لبس خواتم الذهب ، وبيان أن عمل كثير من الناس اليوم بتختمهم
بالذهب مناف للشرع ، واتباع النبي ﷺ ، امتثال أمره .

• • •

كِتَابُ الْجِهَادِ

الجهاد : بكسر الجيم ، أصله - لغة - المشقة ، يقال : جاهدت جهاداً ، أى بلغت المشقة .

وشرعاً : بذل الجهد في قتال الكفار والبغاة . وقُطِّع الطريق . ومشروعته بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .

وقد تكاثرت النصوص في الأمر به ، والحث عليه ، والترغيب فيه . وسيأتى شيء منها إن شاء الله تعالى .

وهو فرض كفاية ، إذا قام به من يكفى ، سقط عن الباقيين . وإلا أتموا جميعاً مع العلم والقنرة ، إلا في ثلاثة مواضع فيكون فرض عين . الأول : - إذا تقابل الفريقان ، تعين وحرم الانصراف .

الثاني : - إذا نزل العدو البلد وحاصرها ، تعينت مقاومته .

الثالث : - إذا استنفر الإمام الناس استنفاراً عاماً ، أو خصه وحله . لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اذْهَبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ .

ولقوله ﷺ : « وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاذْهَبُوا » .

طبيعة الحرب في الإسلام :

ذهب بعض الغربيين المبشرين : إلى أن الإسلام قام على العنف والعنف ، وانتشر بالسيف وإراقة الدماء ، واعتمد على القسر والإكراه في الدخول فيه .

والجواب : أن نقول : هذا زعم خاطيء ، وهو ناشيء . إما من

جهل في الدين الإسلامي وفتوحاته وغزواته ونصوصه ، وإما ناشئ عن
عصية وعداء لهذا الدين .

فهم يريدون تبشيعه والتفكير منه .

والحق أنه ناشئ من الأمرين جميعاً ، وإلا فالدين الإسلامي قام على
الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، ونادى بالسلام ، ودعا إليه ، فإن
السلام مشتق من الإسلام .

ومن تتبع نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة ، التي منها وصايا النبي
ﷺ لأمرأء جيوشه ، ومنها سيرته ﷺ في الغزوات ، علم أن الإسلام
جاء بالحكمة ، والرحمة ، والسلام ، والوثام ، وأنه جاء بالإصلاح لا
بالإفساد .

اقرأ قوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾
واقرا قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُم جَمِيعًا أَفَأَنْتَ
تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ٩﴾ .

واقرا قوله تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ
وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ﴾ . وقوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا
تَعْتَلُوا﴾ .

والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة .

وأما السنة فكل أعمال النبي ﷺ في الحرب ، ووصاياه لقواده ،
ناطقة بذلك .

قال ﷺ في حديث بريدة الذي في «مسلم» كان إذا أُمِرَ أميراً على
سرية أو جيش ، أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين
خيراً .

ثم قال : «اغزوا باسم الله في سبيل الله ، من كفر بالله ، ولا تغلوا . ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداه .

ونهى ﷺ : «عن قتل النساء والصبيان» متفق عليه .

وقال ﷺ : «اخرجوا بسم الله ، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ، ولا تغدروا ، ولا تغلوا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع» . وقال : «ولا تقتلوا شيخاً فانياً» .

وأوصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان ، حين بعثه أميراً على ربيع من أرباع الشام بقوله :

«إني موصيك بعشر خلال : ١ - لا تقتلوا امرأة . ٢ - ولا صبياً . ٣ - ولا كبيراً هرمأً . ٤ - ولا تقطع شجراً مشرعاً . ٥ - ولا تحرق عامراً . ٦ - ولا تعقرن شاة . ٧ - ولا بعبيراً إلا لما كله . ٨ - ولا تفرق نخل ولا تحرقه . ٩ - ولا تغلل . ١٠ - ولا تجبن» رواه مالك في الموطأ .

وقال ابن الأنباري - عند قوله تعالى - : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ معنى الآية : ليس الدين ما يدين به من الظاهر على جهة الإكراه عليه ، ولم يشهد به القلب ، فتنتوى عليه الضمائر ، إنما الدين هو المعتقد في القلب .

ولشيخ الإسلام «ابن تيمية» [رسالة] في هذا الباب ، حقق فيها أن قتال الكفار ، لأجل مدافعتهم عن المسلمين وصدّهم عن الدعوة إلى الله تعالى ، واستدل على ذلك بأدلة كثيرة ، من الكتاب ، والسنة ، والاعتبار . وكلام العلماء ، وذكر أنه قول جمهور السلف والخلف ، وقال : «ولا يقدر أحد قط أن ينقل أنه ﷺ أكره أحداً على الإسلام ، لا ممتنعاً . ولا مقدوراً عليه ، ولا فائتة في إسلام مثل هذا» .

وقال «ابن القيم» : (وكثير من الجهلة يظن أنه ﷺ كان يمسك

السيف على المنبر ، إشارة إلى أن الدين إنما جاء بالسيف ، وهذا جهل قبيح من وجهين :

أحدهما : أن المحفوظ أنه ﷺ توكأ على العصا وعلى القوس .
ثانيهما : أن الدين إنما قام بالوحي .

وقال «ابن القيم» أيضاً في كتابه (هداية الحيارى) : فلما بعث الله رسوله ﷺ استجاب له ولخلفائه بعده ، أكثر الأديان طوعاً واختياراً ، ولم يكره أحداً قط على الدين .

وإنما كان يقاتل من يحاربه ويقاتله .

وأما من سألته وهادته ، فلم يقاتله ، ولم يكرهه على الدخول في دينه ، امتثالاً لأمر ربه سبحانه حيث يقول ﴿ ٢٥٦ : ٢٥٦ ﴾ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴿٢٥٦﴾ وهذا نفى في معنى النهي ، أى لا تكرهوا أحداً على الدين .

زلت هذه الآية ، في رجال من الصحابة ، كان لهم أولاد قد تهودوا وتَنَصَّرُوا قبل الإسلام .

فلما جاء الإسلام ، أسلم الآباء ، وأرادوا إكراه أولادهم على الدين .
فنهاهم الله سبحانه عن ذلك ، حتى يكونوا هم الذين يختارون الدخول في الإسلام .

والصحيح أن الآية على عمومها في حق كل كافر ، وهذا ظاهر على قول من يجوز أخذ الجزية من جميع الكفار ، فلا يكرهون على الدخول في الدين .

بل إما أن يدخلوا في الدين ، وإما أن يعطوا الجزية ، كما يقوله أهل العراق وأهل المدينة . وإن استثنى هؤلاء بعدُ عبدة الأوثان .

ومن تأمل سيرة النبي ﷺ ، تبين له أنه لم يكره أحداً على دينه قط .
وأنه إنما قاتل من قاتله .

وأما من هادنه فلم يقاتله ما دام مقيماً على هدنته ، لم ينقض عهده .
بل أمره الله تعالى أن يفي لهم بعهدهم ما استقاموا له ، كما قال تعالى : ﴿ ٩ : ٧ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ .

ولما قدم المدينة ، صالح اليهود وأقرهم على دينهم .

فلما حاربوه ، وتقضوا عهده ، فعند ذلك غزاهم في ديارهم ،
وكانوا هم يغزونه قبل ذلك ، كما فصلوه يوم «أحُد» ويوم «الخطنة»
ويوم «بدر» أيضاً هم جاءوا لقتاله ، ولو انصرفوا عنه ، لم يقاتلهم .
والمقصود أنه ﷺ لم يكره أحداً على الدخول في دينه البتة . وإنما
دخل الناس في دينه اختياراً وطوعاً .

فأكثر أهل الأرض دخلوا في دعوته لما تبين لهم الهدى ، وأنه
رسول الله حقاً . ٨١ - منه . وقال ابن كثير عند قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ
فِي الدِّينِ ﴾ أى لا تكرهوا أحداً على الدخول في دين الإسلام ، فإنه يَبَيِّنُ
واضح جليلاً دلائله وبراهينه ، لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه .
بل من هداه الله للإسلام ، وشرح صدره ، ونور بصيرته ، دخل
فيه على بينة .

ومن أعمى الله قلبه ، وختم على سمعه وبصره ، فإنه لا يفيد الدخول
في الدين مكرهاً مقسوراً .

وكلام العلماء المحققين في هذا الباب كثير ، وهو الذى يفهم من
روح الإسلام ومبادئه ومقاصده .

ولكن أعداء الإسلام يأبون إلا أن يصفوه بما يشوهه ويشينه .

للتفليل والتنفير ، ووجدوا مساعداً من بعض أقوال ضعيفة دُست في الإسلام ، إما عن حسن قصد أو غيره ، والإسلام يرى منها ظاهر البراءة .

وغزواته ﷺ ، التي فتحت القلوب والعقول ، وحمل عليها الدفاع عن العقيدة المهددة ، ومعاملاته ، ومعاهداته ، ودعوته بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن ، تلخص تلك المزاعم فإن ربك أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين .

• • •

الحديث السابع والتسعون بعد الثلاثمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ ، انْتَهَزَ حَتَّى إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ » .

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ مُزِيلَ الْكِتَابِ . وَجُفَرِي السَّحَابِ ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ ، إِهْزِمْهُمْ ، وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ » .

المعنى الإجمالى :

ينهى النبي ﷺ أمته عن مَمْنَى لقاء العَلَوِّ ، لما فى ذلك من العجب والغرور واحتقار الأعداء وازدراءهم ، الذى هو انتفاء للحيلة والحزم المطلوبين .

وأمرهم أن يسألوا الله تعالى العافية ، وهى السلامة من مكروهات الدنيا والآخرة ، ومنها لقاء الأعداء .

ثم يبيِّن أسباب النصر- إذا ابتلوا بِعُلُوِّهِمْ - وهى الثبات والصبر وتحرى القتال فى أوقات البرد بعد الزوال ، فإنه وقت هبوب الرياح فى ذلك تنشط الأجسام ويحين وقت النصر ، وأن لا يتكلموا على قُوَّتِهِمْ وعُدَّتِهِمْ ، بل يسألوا الله تعالى العون والنصر وَخَلَّلَ الأعداء .

ثم ذكر دعاء مناسباً لذلك الموطن ، حيث توصل إلى الله تعالى بكونه مُنزِلَ الكتاب الذى سن القتال ، لإظهار شعائره وأحكامه ، وهو توصل بنعم الدين ، وإجرائه السحاب الذى هو نعمة الدنيا فيها شاملاً به لنعم الدنيا والآخرة ، وكما أنعمت بنصرنا وهَزَمَ أعدائنا بين الأحزاب ، فانصرنا ، فنحن نقاتل اليوم على ما نقاتل عليه فى ذلك اليوم ، فاهزمهم وانصرنا عليهم .

فهذه أسباب للنصر- ببيان الوقت المناسب ، والدعاء المناسب ، ودفع الشر ، بتركه والصبر عند حلوله - أرشد إليه القائد الأعظم ﷺ .

ثم يبيِّن فضيلة من فضائل الجهاد ، وهى أنه من أقرب الأسباب للدخول الجنة ، لأنه إرخاص للنفس والنفيس فى سبيل الله تعالى .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحيُّن مناسبة الوقت للقتال .

- والأولى أن يكون في أول النهار، فإن لم يمكن، فبعد الزوال .
- ٢ - كراهة ثَمْنِي القتال ومصادمة الأعداء ، لأن الثَمْنِي ما يلزم ما عاقبة الأمر ، وأيضاً دليل الغرور والعجب ، وهو عنوان الخذلان ، ودليل احتقار العدو وهو عنوان قلة الحزم والاحتياط .
- ٣ - سؤال العافية ، وهي شاملة لعافية الدين والدنيا والأبدان .
- ٤ - الصبر عند لقاء العدو ، لأنه السبب الأكبر في الظفر والانتصار .
- ٥ - فضيلة الجهاد ، وأنه سبب قريب في دخول الجنة .
- وفي قوله : [ظلال السيوف] إشارة إلى الإقدام والدُّنُو من العدو ، حتى تظله سيوفهم ولا يُؤَيَّ عنهم .
- ٦ - الدعاء بهذه الدعوات المناسبات ، عند لقاء الأعداء ، كما كان النبي ﷺ يفعل .

• • •

الحديث الثامن والتسعون بعد الثلاثمائة

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ، وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَنَوَةُ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » .

الغريب :

رباط يوم في سبيل الله : الرِّبَاط : بكسر الراء ، وفتح الباء الموحدة

الضعيفة ، هو : ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار . لحراسة المسلمين منهم .

سَوَّط : بفتح السين وسكون الواو ، أداة ضرب ، فوق التضييب ، ودون العصا .

الرَّوْحَةُ : بفتح الراء ، السير من الزوال إلى الليل . ويراد بها المرة الواحدة .

الغَدْوَةُ : بفتح الغين ، السير في أول النهار إلى الزوال ، ويراد بها المرة الواحدة .

المعنى الإجمالي :

يبين النبي ﷺ فضل المراقبة في سبيل الله ، بأن ثواب مراقبة يوم ، خير من الدنيا وما فيها ، لما في ذلك من حراسة المسلمين والإقامة في وجوه الأعداء ، الذين يترصدون الدوائر والفرص بالمسلمين ، فيهمجمون عليهم ، ولما فيها من المخاطرة بالنفس لحفظ المسلمين وصيانتهم من علوهم .

ثم يبين ﷺ حقارة الدنيا بالنسبة للآخرة ليزهدهم فيها ، رغباً فيما عنده ، فبرخصوا أنفسهم في سبيله وأعزاز دينه .

فوضع السوط فيها ، خير من الدنيا وما فيها ، لأن هذه فانية ، وتلك باقية ، ولأن هذه مُنْفَصَةٌ ، وتلك مُنْعَمَةٌ ، ولأن ما في هذه من المتاع والتعيم ، لا تقارن بنعيم تلك الدار ، التي فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت . ولا خطر على قلب بشر .

وثواب الروحة أو الغدوة في سبيل الله مرة واحدة ، خير من الدنيا وما فيها . لما للمجاهد من عظيم الأجر وجزيل الثواب ، حيث إن

المجاهدين باعوا أنفسهم الغالية على الله تعالى بثواب الجنة ، وأرخصوها في ابتغاء مرضاته ، إعلاءً لكلمته ، وإظهاراً لدينه ، ليغفر لهم ذنوبهم ، ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار ، ومساكن طيبة في جنات عدن ، ذلك القوز العظيم .

ما يستفاد من الحديث :

١ - فضل الرباط في سبيل الله ، لما فيه من المخاطرة بالنفس ، بصيانة الإسلام والمسلمين .

لذا فإن ثواب يوم واحد ، خير من الدنيا وما فيها .

٢ - حقارة الدنيا بالنسبة للآخرة ، حيث إن موضع السوط ، خير من الدنيا وما فيها .

ولو لم يكن بينهما إلا أن هذه فانية ، وتلك باقية ، فإن الرغبة في الباقي ، وإن كان خزفاً ، خير من الفاني ، وإن كان صدفاً .
كيف والفاني هو الخزف ، والباقي هو الصدف .

٣ - فضل الجهاد في سبيل الله ، وعظم ثوابه ، حيث إن ثواب الروح الواحدة أو الغدوة ، خير من الدنيا وما فيها .

٤ - رتب هذا الثواب العظيم على الجهاد لما فيه من المخاطرة بالنفس ، طلباً لرضاء الله تعالى ، ولما يترتب عليه من إعلاء كلمة الله ونصر دينه ، ونشر شريعته ، هداية البشر ، فهو ذِرْوَةُ سنام الإسلام ، كما في حديث «مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ» .

* * *

الحديث التاسع والتسعون بعد الثلاثمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اِتَدَبَ اللَّهُ (ولمسلّم : تَضَمَّنَ اللَّهُ) لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي ، وَلِإِمَانٍ بِي ، وَتَصَدِيقٍ بِرَسُولِي ، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ ، ثَلَاثًا مَا تَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ .

الغريب :

إلا جهاد : مرفوع ، هو وما بعده . وقد جاء منصوباً في «صحيح مسلم» على أنه مفعول لأجله ، أى لا يخرججه الخروج إلا للجهاد .
ضامن : بمعنى مضمون ، نحو عيشة راضية ، أى مرضية ، فهو فاعل بمعنى مفعول .
أو أرجعه : بفتح الهمزة ، وكسر الجيم . ونصب العين . لأن ماضيه ثلاثي ، بدليل [وب أرجعوني] يرصل الهمزة .
وأما كونه منصوباً . فلأنه معطوف على قوله «أن أدخله الجنة» .
من أجر أو غنيمة : (أو) بمعنى (الواو) .
وقد رواها أبو داود (بالواو) وفي بعض طرق «مسلم» أيضاً .
وعليه فيكون الغازي القائم ، يرجع بالأجر أيضاً .

المعنى الإجمالي :

ضمن الله تعالى والتزم -كراً منه وفضلاً- أن من خرج يقاتل

في سبيله مخلصاً نيتَه عن الأغراض الدنيوية ، من غنيمة ، أو عصبية ، أو شجاعة ، أو حُبٍّ للشهرة ، أو الذكر . بل لمجرد الإيمان بالله تعالى الذي وعد المجاهدين بالثوبة ، وتصديقاً برسله الذين بلغوا عنه وعده الكريم ، فالله ضامن له دخول الجنة . إن قتل أو مات في سبيله . أو يرجعه إلى مسكنه وأهله نائلاً الأجر العظيم ، أو حاصلاً له الحسنيان ، الأجر والغنيمة ، والله لا يخلف الميعاد .

ما يستفاد من الحديث :

١ - جود الله تعالى وكرمه ، حيث ألزم نفسه هذا الجزاء الكبير للمجاهدين .

٢ - فضل الجهاد في سبيل الله ، حيث تحقق ربحه العظيم .
فإما الشهادة العظمى التي تنيل صاحبها المقامات العالية مع النبيين والصديقين .

وإما الرجوع إلى مسكنه بمجزيل الحسنات ، وتكفير السيئات .
وإن كان معه غنيمة ، فذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

* * *

الحديث الأربعانة

ول « مسلم »^(١) « مَثَلُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ - كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ . وَتَوَكَّلَ اللَّهُ

(١) قوله : « وللمسلم الخ هذه الزيادة التي عزاهما لمسلم ليست فيه وإنما هي في البخاري بطولها في «باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله» .

لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ - إِنْ تَوَفَّاهُ - أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ
يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ .

المعنى الإجمالي :

يبين عليه السلام فضل الجهاد الخالص لوجه الله تعالى ، بأن من جاهد في
سبيله لقصد الجهاد وإعلاء كلمة الله تعالى - والله مطلع على سرائره
فيعلم المخلص من غيره - فأجره كأجر الذي أحيا ليله بالقيام ، ونهاره
بالصيام ، لأن المجاهد لا يزال في عبادة في قيامه وقعوده ، وسيره وإقامته ،
ويقظته ونومه . فهو في عبادة مستمرة ، لا يتركها إلا الذي شغل وقته كله
بالعبادة ، مع فرق ما بين العبادة القاصرة ، كالصلاة ، والصيام ،
والعبادة المتعدية نفعها ، كالجهاد .

فهذا الذي خرج مجاهداً في سبيل الله بإخلاص ، قد كفل الله له
الجنة ، إن قتل أو مات في سبيله ، أو الرجوع بالأجر والغنيمة .

• • •

الحديث الواحد بعد الأربعمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا
جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمُهُ يَنْمَى ، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ ، وَالرِّيحُ
رِيحُ الْمَسْلُوكِ » .

الغريب :

مَكْلُومٌ : بفتح الميم وسكون الكاف ، اسم مفعول من «كَلَمَ»
و«الكلم» الجرح . فعناه : مجروح .

المعنى الإجمالى :

يُبَيِّنُ النَّبِيُّ ﷺ فضل الجهاد فى سبيل الله تعالى وما ينال صاحبه ،
من حسن الثبوت . بأن الذى يجرى فى سبيل الله فَيَقْتُلُ أو يَبْرَأُ ، يأتى يوم
القيامة على رؤوس الخلائق يَوْمَئِذٍ الجهاد والبلاء فيه ، بحيث يحىء بجرحه
طَرِيقًا . فيه لون الدم . وتتضرع منه رائحة المسك .
فقد أبدله الله تعالى بهَوَانِ أَدَى الأعداء شرف الفخر والعزة على أنظار
الأولين والآخرين ، وباراقة دمه أن أبدله مسكا ، يتأرجح شذاه . وتفوح
ريحه الزكية . والله ذو الفضل العظيم .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - فيه فضل الجهاد . وقد كثرت فضائله ، وتعدد ثوابه . لما فيه
من عز الإسلام .
- ٢ - فضل الشهادة فى سبيل الله ، وكيف يجازى صاحبها . وفيه
فضل الجراحة فى سبيل الله ، فهى أثر من طاعته ومجاهدة أعدائه .
- ٣ - هذا الفضل والفخر ، الذى يتميز به المجروح يوم القيامة .

• • •

الحديث الثاني بعد الأربعمائة

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « غَنَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ يَمَّا طَلَعَتِ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ . »

الحديث الثالث بعد الأربعمائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « غَنَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا . »

المعنى الإجمالي :

تقدم معنى هذين الحديثين اللذين أبانا فضل الجهاد القليل في سبيل الله ، فكيف بالكثير ، ومصايرة الأعداء ؟ !

وينبغي أن يعلم أن طلب العلم الشرعي نوع عظيم من الجهاد في سبيل الله ، وأن الانتصار للحق ، ودحض حجج الزنادقة والملحدين والغريبيين المبشرين الذين يحاربون الإسلام ، ويريدون القضاء عليه . هو أعظم الجهاد في سبيل الله .

فالقصد من الجهاد ، إظهار الإسلام ونصره . فَكَبْتُ هُؤَلاءِ . من

الجهاد الكبير العظيم . اللهم وفق المسلمين لنصر دينهم ، وإعلاء كلمتك .
إنك قريب مجيب .

• • •

الحديث الرابع بعد الأربعمائة

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُنَيْنٍ (وَذَكَرَ قِصَّةَ)
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا - لَهُ
عَلَيْهِ يَبْنَةُ - فَلَهُ سَلْبُهُ » قَالُوا ثَلَاثًا .

• • •

الحديث الخامس بعد الأربعمائة

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - وَهُوَ فِي سَفَرٍ -
فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ ، ثُمَّ انْفَلَّ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَطْلُبُوهُ ، وَاقْتُلُوهُ » فَقَتَلْتُهُ ، فَهَلَلَنِي
سَلْبُهُ .

وفي رواية فَقَالَ : « مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ ؟ » فَقَالُوا : آبَنُ
الْأَكْوَعِ . فَقَالَ : « لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَع » .

الغريب :

سَلَبَهُ : بفتح السين واللام والياء ، وهى ثياب المقتول . وسلاحه .
ودابته التى قاتل عليها .

ما يستفاد من الحديث :

١ - فيه أن من قتل قتيلاً وأقام على قتله إياه يَبِئَتْ ، فله سلبه الذى
تقدم تعريفه .

٢ - أن السلب للمقاتل ، سواء قاله قائد الجيش قبل القتال أو بعده .

٣ - إعطاء القاتل سلب قتيله من باب التشجيع والتحميس على قتال
الأعداء .

٤ - قتل العين الذى يبعثه الأعداء ليخبر المسلمين ، ويعترف على
أحوالهم ، لأن فى تركه ضرراً على المسلمين بالإخبار عن حالهم . ويمكن
الضعف منهم ، والدلالة على ثغراتهم .

بخلاف الرسل ، فإنهم لا يُؤذَنون ، حيث إنهم دعاة سلام وصلة
الثام ، وهذا من محاسن الإسلام .

• • •

الحديث السادس بعد الأربعمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ ، فَخَرَجَتْ فِيهَا :
فَأَصَبْنَا لِرَبْلًا وَغَنَمًا ، فَبَلَغَتْ سُهُمَانُنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا
وَنَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا بَعِيرًا .

الغريب :

سَرِيَّةٌ : بفتح السين المهملة ، وكسر الراء ، وتشديد الباء : هي القطعة من الجيش . قال في «القاموس» من خمسة إلى أربعمئة .
سُهْمَانًا : بضم السين المهملة ، جمع «سهم» وهو النصيب .
نَقَلْنَا : النقل ، بفتح النون والفاء : هو الزيادة يعطاها الغازى ، زيادة عن سهمه .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - بعث السرايا لإضعاف العدو، ومفاجأته إذا رأى الإمام ذلك مصلحة .
 - ٢ - حل الغنيمة للغازين الفاعمين ، وهذا لما خصت به هذه الأمة المحمدية .
 - ٣ - أن السرية إذا كانت مستقلة ، ليست تابعة للجيش ، فغنيمتها لها وحدها .
 - ٤ - جواز تنفيل الفاعمين زيادة على أسهمهم ، إذا رأى الإمام ذلك مصلحة .
- ويكون النفل من الخمس ، وبعضهم يرى أنه من أصل الغنيمة .

• • •

الحديث السابع بعد الأربعمئة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، يُرْفَعُ

لِكُلِّ غَادِرٍ لُؤَاءٌ ، فَيُقَالُ : هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ ،

المعنى الإجمالي :

من ائتمنك على دم ، أو عرض ، أو سر ، أو مال ، فخته فيه ،
فقد غدرته .

وأعظم الغدر أن يقع من قائد الجيش حين يؤمن عدوًّا ، ثم يأخذ
على غِرَّةٍ وغفلة .

ولذا فإن على الغادر الخائن ، الذي أخفى خيانه ، هذا الوعيد
الشديد ، حيث يجاء به يوم القيامة ، وقد رفع له لواء غدرته ، فينادى
عليه : هذه غدره فلان ، فينشر خزيه ، وفضيحته على رموس الخلاق
جزاء ما أخفى من غدر ، ومن خيانة .

ما يستفاد من الحديث :

١ - تحريم الغدر بالمهادن والمعاهد .

وأعظم الغدر أن يقع من قائد الجيش ، لأن غدرته تنسب إلى
الإسلام ، فتشوهه ، وتنتفر عنه . بخلاف غدر الأفراد ، فهي منسوبة
إليهم .

فإن كان بينه وبين الكفار عهد فخاف نكثهم ، أنذرهم بأنه لا عهد
لهم ، كما قال تعالى : ﴿وَأَمَّا خَوَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ .

٢ - ويشمل الغدر المتوعد عليه ، كل من ائتمنك على دم ، أو

عُرْضِي ، أو سِرٌّ ، أو مال فختته ، وأخلفت ظنه في أمانتك .
 ٣- هذا الخزي الشنيع والفضيحة الكبرى للغادر يوم القيامة ،
 حيث أخفى غدرته وخيانته ، فَجُوزِيَ بِقِيْضِ قَصْدِهِ ، وعوقب بتشهيره ،
 وهو أعظم من خيانة من اتّمتك .
 وقد قال النبي ﷺ « لا نَحْنُ مِنْ خَانِكِ » .

* * *

الحديث الثامن بعد الأربعمئة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ
 فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُولَةً ، فَأَتَتْكَرَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- أن الذي عليه القتل والمقاتلة ، هم الرجال المقاتلون من الكفار .
- ٢- أن من لم يقاتل من النساء ، والصبيان ، والشيخوخ الفانين ،
 والرهبان . لا يقتلون ، لأن القتل والقتال لدفع أذى الكفار ووقوفهم في
 وجه الدعوة إلى الإسلام ، ما لم يكن هؤلاء النساء والشيخوخ ، أصحاب
 رأي ومساعدة على قتال المسلمين فيقتلون .
- وما لم يقتضِ الرأي رَمَى الكفار بما يهلكهم عامة . كالدافع ، وفيهم
 نساؤهم وصبيانهم . ولا يمكن تمييزهم عنهم ، فَيَرْمُونَ ولو اقتل منهم
 هؤلاء الضعفاء .
- ٣- يؤخذ من هذا ما تقدم في [مقدمة كتاب الجهاد] أن الكفار

لا يقاتلون لكفرهم ، وإنما لدفع شرهم ، وهو الصحيح الذى تدل عليه
أدلة الكتاب والسنة .

• • •

الحديث التاسع بعد الأربعمائة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ
عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَّيَا الْقَمَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا ، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قَبْضِ الْخُرِيرِ ،
فَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا .

ما يستفاد من الحديث :

١ - يؤخذ من قوله : [فرخص] ما تقدم من تحرير الحرير على
الذكور .

٢ - جواز لبسه للحاجة ، كالتداوى به عن الحكمة أو القمل . وكذلك
للتعاطف على الكفار ، وإظهار الخيلاء ، والعزة والقوة أمامهم ، لما فيه
من مصلحة توهينهم ، فيكون مستثنى مما تقدم من التحريم فى الأحاديث
السابقة .

• • •

الحديث العاشر بعد الأربعمائة

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ أَمْوَالُ

بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ يَحْتَلِي وَلَا رِكَابٍ ، وَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِصًا .

فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزِلُ تَفَقَّةَ أَهْلِهِ سَنَةً ، ثُمَّ يَحْتَلُّ مَا بَقِيَ فِي الْكُرَاعِ^(١) وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

الغريب :

بَنِي النَّضِيرِ : بفتح النون وكسر الراء المعجمة . بعدها مثناة تحتية : إحدى طوائف اليهود الذين سكنوا قرب المدينة ، فوادَعَهُم النَّبِيُّ ﷺ بعد قُدُومِهِ . على أن لا يحاربوه . ولا يعينوا عليه .
فَنَكثُوا الْعَهْدَ كَمَا هِيَ عَادَتُهُمْ . فحاصروهم حتى نزلوا على الجلاء .
على أن لهم ما حملت إبلهم غير السلاح .
مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ : الفىء : الرجوع . سمي به المال الذى أخذ من الكفار بغير قتال . لأنه رُدُّ لمصالح المسلمين .
لَمْ يُوجِفِ : الإيخاف : الإسراع فى السير .
رِكَابٍ : بكسر الراء : هى الإبل .
الْكُرَاعِ : بضم الكاف . وفتح الراء . بعدها ألف . ثم عين : اسم للخيول .

(١) الكُرَاع : اسم لجمع الخيل .

قال ابن فارس : فأما تسميتهم الخيل كُرَاعاً فلأن العرب تعبر عن
الجسم ببعض أعضائه .

المعنى الإجمالى :

لما قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً ، وجد حولها طوائف من اليهود ،
فوادعهم وهادنهم ، على أن يقيمهم على دينهم ، ولا يحاربوه ، ولا
يعينوا عليه عَدُوًّا .

فقتل رجل من الصحابة يقال له «عمرو بن أمية الضمري» وجلين من
بنى عامر ، يظنهما من أعداء المسلمين .

فتحمّل النبي ﷺ دية الرجلين ، وخرج إلى قرية بنى النضير يستعينهم
على اللديتين .

فبينما هو جالس فى أحد أسواقهم ينتظر إعانتهم ، إذ نكثوا العهد .
وأرادوا اهتبال فرصة قتله .

فجاءه الوحى من السماء بغلرهم ، فخرج من قريتهم مُوهِماً لهم
وللحاضرين من أصحابه أنه قام لقضاء حاجته ، وتوجه إلى المدينة .

فلما أبطأ على أصحابه ، خرجوا فى أثره فأخبرهم بغلر اليهود ،
- قَبَّحَهُمُ اللهُ تعالى - وحاصرهم فى قريتهم ستة أيام ، حتى تمَّ الاتفاق على
أن يخرجوا إلى الشام والحيرة وخيبر .

فكانت أموالهم فيئاً بارداً ، حصل بلا مشقة تلحق المسلمين ، حيث
لم يُوجِعُوا عليه بجبل ولا ركاب .

فكانت أموالهم لله ولرسوله ، يَدَّخِرُ منها قوت أهله ستة ، ويصرف
الباقى فى مصالح المسلمين العامة .

وأولاًها في ذلك الوقت عُدَّةُ الجهاد من الخيل والسلاح ، ولكل وقت ما يناسبه من المصارف للمصالح العامة .

ما يستفاد من الحديث :

- ١- أن أموال بني النضير صارت فينا لمصالح المسلمين العامة ، حيث حصلت بلا كلفة ولا مشقة تلحق المسلمين المجاهدين .
- فكل ما كان مثلها مما تركه الكفار فزعا من المسلمين ، أو صولحوا على أنها لنا ، وكالجزية والخراج ، فهو لمصالح المسلمين العامة .
- ٢- يكون للإمام منه ما يكفيه ويكفي من يمون . والله المستعان .
- ٣- وأن يتحرى الإمام في صرف الفىء وبيت المال للمسلمين المصالح النافعة .

- ويبدأ بالأهم فالأهم ، ولكل وقت ما يناسبه .
- ٤- جواز ادّخار القوت ، وأنه لا ينافى التوكل على الله تعالى فإن النبي ﷺ أعلى المتوكلين ، وقد ادّخر قوت أهله .

* * *

الحديث الحادي عشر بعد الأربعمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَجْرَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا ضَمَّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ ، وَأَجْرَى مَا لَمْ يُضَمَّرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ . قَالَ آبِنُ عُمَرَ : وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى .

قَالَ سُفْيَانٌ ^(١) : مِنْ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ ، وَمِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ، مِيلٌ .

الغريب :

ما ضَمُرَ : بضم الضاد وكسر الميم المشددة . مبنى للمجهول .
وهو المضمرة هي التي أعطيت العلف ، حتى سمت وقوت ، ثم قلل
لها تدريجياً ، لتخف وتضمّر ، فتسرّع في العلو ، وتقوى على الحركة .
الخَفِيَاءُ : بفتح الخاء ، وسكون الفاء ، ثم ياء ، فألف مملوذة :
مكان خارج المدينة .

ثنية الوداع : سميت بذلك لأن المسافر من المدينة ، يخرج معه إليها
المودعون والثنية هي : الطريق في الجبل .

زُرَيْقٍ : بضم الزاي المعجمة ، ثم راء مهملة ، فياء ، ثم قاف :
هم بطن من الأنصار .

خمسَةُ أَمْيَالٍ : الميل نحو (كيلو مترين) إلا سلساً ، وتقدم في
مواقيت الإحرام .

المعنى الإجمالي :

كان النبي ﷺ مستعداً للجهاد ، قائماً بأسبابه ، عملاً بقوله تعالى :
﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِيبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ
وَعَدُوَّكُمْ﴾ فكان يضمّر الخيل ويُبْرِن أصحابه على المسابقة عليها ليتعلموا
ركوبها ، والكرّ والفرّ عليها ، ويقدر لهم الغايات التي يبلغها جريها مُضْمَرَةً

(١) قوله : قال سفيان الخ - لم يخرج «مسلم» .

وغير مضمرة ، لتكون مُدرَّبة مُعلَّمة ، وليكون الصحابة على الأُبهة مُدرَّرينَ .

ولذا فإنه أُجرى المضمرة ما يقرب من ستة أميال ، وغير المضمرة .
وهي التي أنقلها السَّمْنُ ميلا .

وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه أحد شباب الصحابة المتعلمين على فنون الحرب .

ما يستفاد من الحديث :

١ - مشروعية الثمرن وتعلُّم الفنون العسكرية ، والعلوم الحربية ، استعداداً لمجابهة العدو .

وهو يختلف باختلاف الأزمنة ، فلكل زمن سلاحه وأدوات قتاله .
وآلاته وتعاليمه .

٢ - يحتمل أن تكون المسابقة بعوضٍ أو بغيره ، وهي جائزة على كلا الأمرين ، وإن كانت مع العوض نوعاً من القمار ، ولكن لما كانت مصلحتها عظيمة أبيحت ، فإن القاعدة الشرعية تقول : إذا ترجحت المصلحة على المفسدة وغمرتها ، اغتضرت المفسدة لذلك .

٣ - لا يتقيد هذا بإجراء الخيل ، فكل ما أعان على قتال الأعداء من الأسلحة والمراكب ، فالغلبة عليه بعوضٍ جائزة ، لحديث (لا سَبَقَ - أخذ عوض - إلا في نصل أو خف أو حافر) وهذا مذهب جمهور العلماء .

وألقى شيخ الإسلام «ابن تيمية» بها مسائل العلم ، فتجوز المراهنة عليها وأخذ العوض ، لأنه من الجهاد ، ولقصة أبي بكر مع المشركين .

٤ - أن مثل هذه المسابقة من الرياضة المحموده التي تنشط الجسم وتُقويه ، وتُعين على الجهاد والقتال ، مشروعة محبوبه ، لأنها نوع عبادة

مع النية الصالحة ، لا ما قُتِنَ به الشباب اليوم من هذه الرياضات العديعة
التنع ، العقيمة الخير من [العاب الكرة] ونحوها ، من التي لا يجني منها
مرونة ولا علم ، مع ما فيها من إضاعة للوقت ، وترك للواجبات ، وأكل
لأموال الناس بالباطل .

٥ - أن يجعل للمسابقة على الخيل والرَّمي بالبنادق وغيرها ، أمداً
مناسباً لهما . ولذا فإن النبي ﷺ جعل للخيل المضمرة الخفيفة القوية ،
نحو ستة أميال ، وللخيل السَّمان الثقال ، ميلاً .

• • •

الحديث الثاني عشر بعد الأربعمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : عُرِضَتْ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ «أَحُدٍ» وَأَنَا
ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي فِي الْمُقَاتِلَةِ ، وَعُرِضَتْ
عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ ، فَأَجَازَنِي .

ما يستفاد من الحديث :

١ - غزوة «أحد» سنة ثلاث من الهجرة ، وغزوة الخندق سنة خمس
فكان ابن عمر في «غزوة أحد» ابن أربع عشرة سنة ، صغيراً لم يبلغ ،
فلم يره يطبق القتال ، وفي الخندق ابن ست عشرة سنة ، فهو كبير مطبق ،
فردّه في الأولى ، وقبله في الثانية .

٢ - أن البلوغ يحصل في تمام الخامسة عشر ، أو بإزال المني ،

أو نبات عانته ، وهو الشعر الخشن حول القبل . هذا للذكور .
 وتزيد الأنثى بالحليض ، فهو علامة البلوغ أيضاً ، عندها .
 ٣- أنه ينبغي للقائد والأمير ، تفقد رجال جيشه وسلاحهم ، لأنه
 أكمل للأهبة والاستعداد ، وهو من الحزم المطلوب في القائد .
 فيرد من لا يصلح من الرجال ، كالضعفاء والمرجفين ، وما لا يصلح
 من أحداث القتال ، كأسلحة فاسدة ، ويقبل الصالح من ذلك ، ويجعل
 استعراضاً لهذا القصد .

• • •

الحديث الثالث عشر بعد الأربعمائة

وَعَنْهُ (يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا .

ما يستفاد من الحديث :

١- النَّفْل : بفتح النون والقاء - يطلق على الغنيمة - كما في قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ والمراد به الغنيمة .
 ويطلق على ما يزيده الإمام بعض الغزاة على سهمانهم . والمراد به ،
 في هذا الحديث ، الغنيمة .

٢- أن يجعل للفارس من الغنيمة ثلاثة أسهم ، سهم له ، وسهمان
 لفرسه . ويجعل سهم واحد لغير الفارس ، وهو الماشي ، أو الراكب على
 غير فرس ، من بعيير ، وبغل وغيرهما .

٣ - هذا التقسيم بعد إخراج ما يلحق الغنيمة من رَضَخٍ لغير ذوى الأسهم ونوائبها ، وبعد إخراج الخمس منها .

* * *

الحديث الرابع عشر بعد الأربعمئة

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُنْقَلُ
بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً ، سِوَى قَسَمِ
عَامَّةِ الْجَيْشِ .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - هذا التفضيل هو غير أسهم المجاهدين ، بل زيادة يعطونه نافلة لهم على أسهمهم ، حسب ما يرى الإمام والقائد من المصلحة .
- ٢ - إعطاء بعض الجيش زيادة على أسهمهم أو تخصيص بعض السرايا بزيادة على غيرهم ، لقصد المصلحة والترغيب والتشجيع .
- ٣ - أن هذا فعل النبي ﷺ . فهو دليل على أنه لا يُحِلُّ في إخلاصهم ، ولا ينقص من أجرهم ، ما دام أن المقصد الأول من الجهاد والمخاطرة ، هو إعلاء كلمة الله تعالى .

* * *

الحديث الخامس عشر بعد الأربعمئة

عَنْ أَبِي مُوسَى (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ) عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا » .

المعنى الإجمالي :

يبين النبي ﷺ أن المؤمنين إخوة يتألم بعضهم لألم البعض الآخر ،
ويفرح لفرحه ، وأن كلمتهم واحدة ، فهم يدُّ على من عاداهم .

فيلزمهم الاجتماع والطاعة لإمامهم ، وإعانتة على من بغى وخرج
عليه ، لأن هذا الخارج شقُّ عصا المسلمين ، وحمل عليهم السلاح ،
وأخافهم .

فيجب قتاله ، حتى يرجع ويفيء لأمر الله تعالى .

لأن الخارج عليهم والباغى عليهم ، ليس في قلبه ، لهم الرحمة
الإنسانية ، ولا المحبة الإسلامية ، فهو خارج عن سبيلهم فليس منهم ،
فيجب قتاله وتأديبه .

ما استفاد من الحديث :

١ - تحريم الخروج على الأئمة ، وهم الحكام ، ولو حصل منهم
بعض المنكر ، ما لم يصل إلى الكفر ، فإن ما يترتب على الخروج عليهم
من إزهاق الأرواح ، وقتل الأبرياء ، وإخافة المسلمين ، وذهاب الأمن ،
واختلال النظام ، أعظم من مفسدة بقائهم .

٢ - إذا كان محرماً في حق من ، حصلت منه بعض المنكرات ،
فكيف بحال المستقيمين العادلين .

٣ - تحريم إخافة المسلمين بالسلاح وغيره ، ولو على وجه المزاح .

الحديث السادس عشر بعد الأربعمئة

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : سُمِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً ، وَيُقَاتِلُ حِمَّةً ، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً : أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةً اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

المعنى الإجمالي :

سأل رجل النبي ﷺ عن الرجل يقاتل أعداء الدين ، ولكن الحامل له على القتال هو إظهار الشجاعة والإقدام أمام الناس .
ويقاتل الآخر حمية لقومه ، أو لوطنه .

ويقاتل الرجل رياء أمام أنظار الناس أنه من المجاهدين في سبيل الله .
المستحقين للثناء والتعظيم .

فأي هؤلاء الذي في سبيل الله قتاله ؟ .

فأجاب ﷺ بأوجز عبارة وأجمع معنى ، وهي : أن من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو الذي في سبيل الله ، وما عدا هذا ، فليس في سبيل الله ، لأنه قاتل لغرض آخر .

والأعمال مرتبة على النيات ، في صلاحها وفسادها . وهذا عام في جميع الأعمال فالأثر فيها للنية ، صلاحاً وفساداً ، وأدلة هذا المعنى كثيرة .

ما يستفاد من الحديث :

١ - أن الأصل في صلاح الأعمال وفسادها ، النية . فهي المدار لذلك .

٢ - لذا فإن من قاتل الكفار لقصد الرياء ، أو الحمية ، أو لإظهار الشجاعة . أو لغير ذلك من مقاصد دنيوية ، فليس في سبيل الله تعالى .

٣ - أن الذى قتاله في سبيل الله . هو من قاتل لإعلاء كلمة الله تعالى .

٤ - إذا انضم إلى قصد إعلاء كلمة الله قصد المغنم ، فهل يكون في سبيل الله ؟

قال الطبرى : لا يضر ، وبذا قال الجمهور ، ما دام أن قصد المغنم جاء ضمناً للنية الصالحة الأولى ، وهذا جار في جميع أعمال القرب والعبادات .

قال تعالى : [لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ] يعنى التجارة في سفر الحج .

والصحابة رضی الله عنهم ، خرجوا يوم « بدر » ورغبهم في غير قريش [وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ] .

٥ - مدافعة الأعداء عن الأوطان والحرمان ، من القتال المقدس . ومن قتل فيه . فهو شهيد . كما قال ﷺ : [من قُتِلَ دون ماله فهو شهيد . . . الخ] .

• • •

كِتَابُ الْعِتْقِ

العتق - لغة - : بكسر العين ، وسكون القاف .

قال الأزهري : هو مشتق من قولهم : عَتَقَ الفرس إذا سبق ونجا .
وعتق الفرخ طار واستقل ، لأن العبد يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء .
وشرعاً : - تحرير الرقبة وتخليصها من الرُّقِّ ، وتثبيت الحرية لها .
والأصل فيه ، الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة .

فأما الكتاب ، فثل قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ .

وأما السنة ، فكثيرة جداً ، ومنها ما في الصحيحين عن أنى هريرة
رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « من أعتق رقبة مسلمة . أعتق الله بكل
عضو منه عُضْوًا من النار ، حتى فرجه بفرجه » وأحاديث الباب الآتية .
وأجمعت الأمة على صحة العتق وحصول القربة به .

وهنا مبحثان أحدهما - في فضله ، والثاني : - في موقف الإسلام
من الرق والعتق .

أما فضله ، فيكفيك فيه هذا الحديث الصحيح ، وما رواه الترمذي
عن أنى أمانة وغيره من الصحابة عن النبي ﷺ قال : « أيما امرئ مسلم
أعتق امرأً مسلماً كان فكاه من النار » .

والأحاديث والآثار الحاثّة على العتق والمُرغبة فيه كثيرة .

وقد جعله الله تعالى أول الكفارات لما فيه من مَحْوِ الذنوب ، وتكفير
الخطايا والآثام ، والأجر العظيم ، بقدر ما يترتب عليه من الإحسان .
وليس إحسان أعظم من فكاه أسير المسلم من غُلِّ الرق ، وقيد الملك

فبعثه تكمل إنسانيته بعد أن كان كالبهيمة في تصريرها وتديرها .
فن أعتق رقبة ، فقد فاز بثواب الله ، والله عنده حسن الثواب .
المبحث الثاني : نعى بعض أعداء الدين الإسلامى إقرار الشريعة
الإسلامية الرق الذى هو- فى نظرهم - من الأعمال الممجية جملة .
لذا نحب أن نُبين حال الرق فى الإسلام وغيره ، ونبين موقف
الإسلام منه بشيء من الاختصار ، حيث إن المقام لم يخصص لهذه
البحوث .

فالإسلام لم يختص بالرق ، بل كان منتشرأ فى جميع أقطار الأرض .
فهو عند الفرس والروم والبابليين واليونان ، وأقره أساطينهم «أفلاطون»
و«أرسطو» .

وللرق -- عندهم -- أسباب متعددة فى الحرب ، والسَّبي ، والخيظ ،
واللصوصية .
بل يبيع أحدهم مَن تحت يده من الأولاد ، وبعضهم يعلون الفلاحين
أرقاء .

وكانوا ينظرون إلى الأرقاء بعين الاحتقار والازدراء ، فكانوا يمتهنونهم
فى الأعمال القذرة ، والأعمال الشاقة .

ف«أرسطو» من الأقدمين ، يرى أنهم غير مخلصين ، لا فى عذاب ،
ولا فى نعيم ، بل هم كالحيوانات .

والفراعة استعبدوا بنى إسرائيل أشنع استعباد ، حتى قتلوا أبناءهم ،
واستحيوا نساءهم .

والأوروبيون - بعد أن اكتشفوا أمريكا - عاملوا الأمريكين أسوأ
معاملة .

هذا هو الرق بأسبابه وآثاره ، وكثرته في غير الإسلام .

ولم تأت إلا على القليل من شأنه عندهم .

فلنتظر الرق في الإسلام .

أولاً : - إن الإسلام ضيقَّ مورد الرِّقِّ ، حيث جعل الناس جميعهم أحراراً لا يطرأ عليهم الرق إلا بسبب واحد : وهو الأسر من الكفار المقاتلين ، مع أن الواجب على القائد أن يختار الأصلح من الرق ، أو الفداء ، أو الإطلاق بلا فداء ، حسب المصلحة العامة .

فهذا هو السبب وحده في الرق ، وهو سبب كما جاء في النقل الصحيح ، فإنه يوافق العقل الصحيح أيضاً .

فإن من وقف في سبيل عقيدتي ودعوتي ، وأراد الحد من حريقي ، وألب على وحاربي ، فجزاؤه أن أمسكه عندي ، لفسح المجال لأمي وأمام دعوتي .

هذا هو سبب الرق في الإسلام ، لا النهب ، والسلب ، وبيع الأحرار واستعبادهم كما هو عند الأمم الأخرى .

ثانياً : أن الإسلام رفع بالرقين ، وعطف عليه ، وتوعد على تكليفه . وإيراقه : فقال ﷺ «اتقوا الله وما ملكت أيمانكم» .

وقال ﷺ أيضاً : «للمملوك طعامه وقوته ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق» رواه مسلم .

بل إن الإسلام رفع من قدر الرقيق حتى جعلهم إخوان أسيادهم .

فقد قال ﷺ : «هم إخوانكم وخولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم» متفق عليه .

ورفع من مقامهم عند مخاطبتهم حتى لا يشعروا بالضعة . ولذا قال ﷺ : « لا يقل أحدكم عيلى وأمي ويُقل فتاى وفتاى » .

كما أن المقياس في الإسلام لكرامة الإنسان في الدنيا والآخرة ، ليست ترجع للنسب والأعراق ، وإنما ترجع إلى الكفاءات والقيم المعنوية ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾ .

وقد بلغ شخصيات من الموالى - لفضل علمهم ، وقدرتهم - ما لم تبلغه ساداتهم ، حيث قادوا الجيوش ، وساسوا الأمم ، وتولوا القضاء والأعمال الجليلة بكفاءتهم التي هي أصل مجدهم .

ومع ما رفعه الشارع من مقام المملوك ، فإن له تشوقاً وتطلّعاً إلى تحرير الرقاب . وفكّ أغلالهم .

فقد حثّ على ذلك ، ووعد عليه النجاة من النار ، والفوز بالجنة ، وقد تقدم بعض من ذلك .

ثم إنه جعل لتحريرهم عدة أسباب . بعضها قهرية وبعضها اختيارية . فن القهرية . أن من جرح مملوكه عتق عليه .

فقد جاء في الحديث : أن رجلاً جدّج أنف غلامه ، فقال ﷺ « اذهب فأنت حر » .

فقال : يا رسول الله فمولى من أنا ؟ قال : « مولى الله ورسوله » .

ومن أعتق نصيبه من مملوك مشترك . عتق نصيب شريكه قهراً ، كما في الحديث [من أعتق شركا له في مملوك ، وجب عليه أن يعتق كله] رواه البخارى على تفصيل فيه يأتي .

ومن ملك ذا رحم محرّم عليه عتق عليه قهراً لحديث [من ملك ذا رحم محرّم فهو حر] رواه أهل السنن .

فهذه أسباب قهرية تُزيل ملك السيد عن رقيقه خاصة في هذا الباب ، لما له من السراية الشرعية ، والتفوذ القوي الذي لم يحفل في عنقه خياراً ولا رجعة .

ثم إن المشرع - مع حثه على الإعتاق - جعله أول الكفارات في التخلص من الآثام ، والتحلل من الأيمان .

فالعتق هو الكفارة الأولى في الوطاء في نهار رمضان ، وفي الظُّهار .
وفي الأيمان ، وفي القتل .
دين العزة والكرامة والمساواة .

فكيف - بعد هذا - يأتي الغربيون والمستغربون ينعون على الإسلام إقراره الرق ، ويتشدقون بالحرية والمناذاة بحقوق الإنسان ، وهم الذين استعبدوا الشعوب ، وأذلوا الأمم ، وأرقوهم في عُقر دارهم . وأكلوا أموالهم ، واستحلوا ديارهم ؟ ! ! .

أفيرفعون رؤوسهم ، وهم الذين يعاملون بعض الطبقات في بلادهم أدنى من معاملة لـسيد ؟ !

فأين مساواة الإسلام ما تفعله أمريكا في الزوج ، الذين لا يباح لهم الدخول في المدارس ، ولا تحل لهم الوظائف ، ويجمعونهم والحيوانات سواسية ؟ !

وأين رفق الإسلام وإحسانه ، مما يفعله الغرب في أسارى الحرب الذين لا يزالون في المجاهل والمثاهات والسجون المظلمة ؟ !

وأين إمبراطورية الإسلام الرحيمة ، التي جعلت الناس - على اختلاف طبقاتهم وأديانهم وأجناسهم - أمة واحدة في ما لها وما عليها .
بما فعلته «فرنساء المجرمة بأحرار الجزائر» في بلادهم وبين ذويهم ؟ !
إنها دعاوى باطلة .

بعد هذا ، ألم يَأْنِ للمصلحين ومُجْبِي السلام أن يبعثوا عن أعينهم
 الغشاوة . فيراجعوا تعاليم الإسلام بتدبر وإنصاف ، ليجدوا ما فيه
 سعادة الإنسانية في حاضرها ومستقبلها ؟ ! !
 اللهم انصر دينك ، ووفق له الدعاة المصلحين .

• • •

الحديث السابع عشر بعد الأربعمائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ -
 فَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ - قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ
 فَأَعْطِي شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ ، وَإِلَّا فَقَدْ
 عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ .

الغريب :

شِرْكَاءَ له : بكسر الشين ، وسكون الراء : أى جزءاً ونصيباً .
 عَدْلٍ : بفتح العين ، وسكون الدال : أى من غير زيادة في قيمته .
 ولا نقصان .

المعنى الإجمالى :

للشارع الحكيم الرحيم تشويقٌ إلى عتق الرقاب من الرّق . فقد حثُّ

عليه ، ورغب فيه ، وجعله أجلاً للكمفارات وأعظم الإحسان ، وجعل له من السَّراية والنَّفوذ ، ما يفوت على مالكِ الرقيق رقه بغير اختياره في بعض الأحوال ، التي منها ما ذكر في هذا الحديث ، أن من كان له شراكة ، ولو قليلة ، في عبد ، أو أمة ، ثم أعتق جزءاً منه ، عتق نصيبه بنفس الإعتاق .

فإن كان المعتق موسراً - بحيث يستطيع دفع قيمة نصيب شريكه - عتق العبد كله ، نصيبه ونصيب شريكه ، وقوم عليه نصيب شريكه بقيمته التي يساويها ، وأعطى شريكه القيمة .
وإن لم يكن موسراً - بحيث لا يملك قيمة نصيب صاحبه - فلا إضرار على صاحبه ، فاعتق نصيبه فقط ، ويبقى نصيب شريكه رفيقاً كما كان .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - جواز الاشتراك في العبد والأمة في الملك .
- ٢ - أن من أعتق نصيبه عتق عليه ، وعتق عليه أيضاً نصيب شريكه إن كان موسراً ، وقومت عليه حصّة شريكه بما يساوى ، ودفع له القيمة .
- ٣ - إن لم يكن الشريك المعتق موسراً ، فلا يعتق نصيب شريكه . وبعضهم يرى أنه يعتق ، ويسعى العبد بالقيمة ، ويأتى الخلاف فيه .
- ٤ - أنه إن ملك بعض قيمة نصيب شريكه ، عتق عليه بقدر ما عنده من القيمة .
- ٥ - تشوُّف الشارع إلى عتق الرقاب ، حيث جعل للعتق هذه السراية والنَّفوذ .

• • •

الحديث الثامن عشر بعد الأربعمائة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ كُلُّهُ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوِّمَ الْمَمْلُوكُ قِيمَةً عَدْلٍ ثُمَّ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ » .

ما يستفاد من الحديث :

- معنى هذا الحديث تقلم في الذي قبله ، إلا أنه زاد تسعية العبد عند إعسار المعتق ، وإجمال معناه ما يأتي :
- ١ - أن من أعتق شركا له في عبد ، وكان له ما يبلغ ثمن العبد عتق عليه كله وقَّوم عليه حصة شريكه بقدر قيمته .
 - ٢ - فإن لم يكن له مال ، عتق العبد أيضاً - وطُلبَ من العبد السَّعيُ ليحصل للذي لم يعتق نصيبه مباشرة ، قيمة حصته ، ولا يشق عليه في التحصيل ، بل يقدر عليه أصحاب الخبرة قدر طاقته .
 - ٣ - ظاهر الحديثين ، هذا والذي قبله ، الاختلاف في عتق العبد كله مع إعسار مباشر العتق واستسعاء العبد .

الجمع بين الحديثين

دل الحديث الأول - في ظاهره - على أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك ، عتق نصيبه .

فإن كان موسراً عتق باقيه ، وغرم لشريكه قيمة نصيبه .
وإن كان معسراً لم يعتق نصيب شريكه ، وصار العبد ، مُبْعُضاً ،
بعضه حر ، وبعضه رقيق .

ودل الحديث الثاني على أن المباشر لعتق نصيبه ، إن كان معسراً عتق
العبد كله أيضاً ، ولكن يستسعى العبد بقدر قيمة نصيب النى لم يعتق
وبعضى له .

ذهب إلى الأخذ بظاهر الحديث الأول ، الأئمة . مالك . والشافعى ،
وأحمد في المشهور من مذهبه ، وأهل الظاهر .

ودليلهم ، ظاهر الحديث ، وجعلوا الزيادة في حديث مدرجة ،
وهى قوله : ﴿فإن لم يكن له مال قُومَ المملوك قيمة عدلٍ ثم استُشْعِيَ
العبد غير مشقوق عليه﴾ .

قال ابن حجر في «بلوغ المرام» : [وقيل : إن السعاية مدرجة] .
قال النسائي : [يلغى أن ههنا رواه ، فجعل هذا الكلام - أُنْعَى
الاستسعاء - من قول قتادة] وكلنا قال الإسماعيلي [إنما هو من قول
قتادة ، مدرج على ما روى همام] .

وجزم ابن المنذر ، والخطائى بأنه من فتيا قتادة .

ولكن قال صاحب شرح البلوغ : [وقد رد جميع ما ذكر من إدراج
السعاية باتفاق الشيخين على رفضه ، فإنهما في أعلى درجات الصحيح] .

ولذا فإنه ذهب إلى الأخذ بهذه الزيادة الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه ، واختارها بعض أصحابه ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية و«ابن القيم» وشيخنا «عبد الرحمن آل سعدى» رحمهم الله تعالى ، وجمع بين الحديثين .

وصفة الجمع ما قاله شارح بلوغ المرام : [أن معنى قوله في الحديث الأول (وإلا فقد عتق منه ما عتق) أى باعتاق مالك الحصة حصته ، وحصة شريكه تعتق بالسعاية ، فيعتق العبد بعد تسليم ما عليه ، ويكون كالمكاتب وهذا هو الذى جزم به البخارى .

ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد لقوله : ﴿غير مشقوق عليه﴾ .

فلو كان ذلك على جهة الإلزام ، بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك ، لحصل له بذلك غاية المشقة ، وهو لا يلزم فى الكتابة . ذلك عند الجمهور ، ولأنها غير واجبة ، فهذا مثلها .

وبلى هذا الجمع ذهب البيهقى ، وقال : لا تبقى معارضة بين الحديثين أصلا .

وهو كما قال ، إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرُّقُّ فى حصة الشريك إذا لم يختَر العبد السعاية [إهـ] .

بَابُ بَيْعِ الْمَدْبُورِ

المدبّر: - اسم مفعول ، وهو الرقيق الذي علّق عتقه بموت مالكه .
سعى بذلك ، لأن عتقه جعل دُبْرَ حياة سيده .

• • •

الحديث التاسع عشر بعد الأربعمئة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَبَّرَ رَجُلٌ
مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ .

وفي لفظ : بَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ
أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ — لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ،
فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ ، ثُمَّ
أَرْسَلَ بِشَمَنِهِ إِلَيْهِ .

الغريب :

دُبْر: بضم الدال المهملة ، وضم الباء الموحدة ، وهو نقيض القبل .
من كل شيء ، والمراد - هنا - بعد موته .

المعنى الإجمالي :

علّق رجل من الأنصار عتق غلامه بموته ، ولم يكن له مال غيره .

فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فَعَدَّ هذا العتق من الضريط ، وتضييع النفس .

فَرَدَّهُ وباع غلامه بشماناة درهم ، أرسل بها إليه ، فإن قيامه بنفسه وأهله أولى له وأفضل من العتق ، ولتلا يكون كلاً وعالةً على الناس .

ما يستفاد من الحديث :

- ١ - فيه دليل على صحة التدبير ، وهو متفق عليه بين العلماء .
- ٢ - أن المدبّر يعتق من ثلث المال ، لا من رأس المال ، لأن حكمه حكم الوصية ، لأن كلا منهما لا ينفذ إلا بعد الموت ، وهذا مذهب جمهور العلماء .

٣ - جواز بيع المدبر مطلقاً للحاجة ، كالدين والتفقة ، بل أجاز الشافعي وأحمد يبيعه مطلقاً للحاجة وغيرها ، استدلالاً بهذا الحديث الذي أثبت بيعه في صورة من جزئيات البيع ، فيكون عاماً في كل الأحوال ، وقياساً على الوصية ، التي يجوز الرجوع فيها .

- ٤ - أن الأولى والأحسن لمن ليس عنده سعة في الرزق أن يجعل ذلك لنفسه ولمن يعول ، فهم أولى من غيرهم ، ولا ينفقه في نوافل هذه العبادات من الصدقة والعتق ونحوها .

أما الذي نَسَحَ اللهُ عليه رزقه ، فليحرص على اغتنام الفرص بالإنفاق في طرق الخير ﴿وَمَا تَفْقَهُوا مِنْ شَيْءٍ يُجْزَوُهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه السابقين إلى الخيرات .

وبعد فقد تم هذا الشرح المبارك - بعون الله تعالى وحمداً لله - في ليلة الجمعة المباركة الموافقة ليلة الثامن من شهر رجب المبارك ، من عام تسع وسبعين وثلاثمائة وألف ، من هجرة سيد المرسلين ، في مكة المكرمة .

وقد شرعت في تصنيفه ، في اليوم الخامس من شهر رمضان المبارك
عام ١٣٧٦ هـ .

ويتخلل على فيه فترات من مشاغل وإجازات أقضيها في عنيزة .
قاله وكتبه «عبد الله بن عبد الرحمن بن الشيخ صالح بن حمد بن محمد
ابن حمد بن إبراهيم بن عبد الله بن الشيخ أحمد آل البسام » وصلى الله
على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .



فهرست

الجزء الثاني من كتاب تيسير العلام شرح عمدة الأحكام

الموضوع	الصفحة
كتاب البيوع	٥
مشروعية خيار المجلس في البيع وبيان معناه ومدته	٧
باب ما نهى الله عنه من البيوع	١٢
النهي عن بيع البعض على بيع الآخر وعن تلقى القادمين لبيع سلعهم وعن التجش	١٤
النهي عن بيع حبل الحبلّة وبيان معناه	٢٣
باب - النهي عن بيع الثمرة قبل بلوغ صلاحها	٢٦
النهي عن بيع المزبنة وبيان اختلاف العلماء في معناه	٢٨
النهي عن بيع الحايرة والمحاقة ، والمزبنة	٣٠
النهي عن بيع الكلب وتحريم ثمنه ، وتحريم البغاء والعرافة ، والتنجيم ، وضرب الحمى ، وتحضير الجن	٣٢
بيان حكم ثمن الكلب ومهر البنت وكسب الحجام	٣٤
باب بيع المرايا وحكمه	٣٦
باب بيع النخل بعد التأخير	٤٠
باب نهى المشتري عن بيع الطعام قبل قبضه	٤٣
باب تحريم بيع الخبائث	٤٨
باب السلم وبيان شروط صحته	٥٥
باب الشروط في البيع	٥٩
بيان حكم اشتراط البائع لنفسه نفعا معلوما في الشيء الذي يبيعه	٦٥
	٤٨٩

٧٠	معنى حديث «لا يحل شرطان في بيع»
٧١	فائدة في بيان أقسام الشروط في البيع
	النهي عن بيع الحاضر لأهل البادية وعن النجش وعن خطبة الرجل على خطبة
٧٢	أخيه وعن سؤال المرأة طلاقاً صرّتها
٧٤	باب الربا والصرف
٧٥	حكم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والذهب بالفضة أو العكس
٨٢	حكم ربا الفضل في الأشياء المتحللة في الجنس
٨٤	حكم بيع العينة
٨٧	حكم بيع الذهب بالفضة مؤجلاً
٨٨	حكم البيع بالتفاضل في الأجناس المختلفة
٩٢	باب الرهن
٩٥	باب الحوالة
٩٦	تحريم المطالبة في قضاء الدين وتحريم مطالبة المسر ومشروعية الحوالة
١٠٠	باب من وجد سلمته عند رجل قد أفلس
١٠٤	باب الشفعة
١٠٧	فائدة - متى تسقط الشفعة ؟
١٠٨	تحريم التحيل على إسقاط الشفعة وبيان الأشياء التي تثبت فيها الشفعة
١١٢	باب أحكام الجوار
١١٧	باب الغصب
١١٩	باب المساقاة والمزارعة
١٢٨	باب في جواز كراه الأرض بالشيء المعلوم والنهي عن الشروط الفاسدة
١٣٢	باب الوقف
١٤٠	باب الهبة
١٤١	حكم العائد في هبه
١٤٣	باب العدل بين الأولاد في العطية
١٤٧	باب هبة الممّرّي

الصفحة	الموضوع
١٥٠	باب القطة
١٥٤	باب الوصايا
١٥٦	بيان المقدار الذى تجوز الوصية به شرعاً
١٦٣	باب القرائض
١٦٤	خلاصة عن الإرث وكيفيته
١٦٥	بيان أسباب الإرث
١٦٦	موانع الإرث
١٧١	حكم بيع بيوت مكة وامتناع التوارث بين المسلم والكافر
١٧٢	النهي عن بيع الولاء وهبته
١٧٣	للأمة الخيار فى البقاء فى عصمة زوجها إذا أعتقت وهى تحت عبد ،
١٧٦	وبيان جواز قبول الهدية لمن لا تحل له الصدقة من الفقير المتصدق عليه
١٧٦	كتاب النكاح
١٧٩	حث الشباب على التزوج وبيان علاج من لا يستطيع الزواج
١٨١	النهي عن ترك ملاذ الحياة زهادة ، وبيان أن هذا خروج عن الشريعة
١٨٦	باب المحرمات فى النكاح
١٨٩	من لا يحل الجمع بينهن من النساء فى الزواج
١٩١	باب الشروط فى النكاح
١٩٢	النهي عن نكاح الشغار وبيان معناه
١٩٤	النهي عن نكاح المتعة
١٩٧	وجوب استئذان البكر والثيب فى تزويجهما
٢٠١	باب لا ينكح مطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره
٢٠٣	حكم إيقاع الطلاق الثلاث دفعة واحدة وبيان مذاهب العلماء
٢٠٨	باب عشرة النساء
٢٠٩	بيان ما يسهن أن يقوله الرجل حين يأبى زوجته
٢١٢	باب النهي عن الخلوة بالأجنبية
٢١٤	باب الصداق
٤٩١	

٢٢٤	كتاب الطلاق
٢٢٥	حكم الطلاق في الحيض
٢٢٨	المطلقة طلاقاً باتاً لا نفقة لها وجواز التريض بخطبة المحتلة بالطلاق البائن
٢٣٤	باب العدة
٢٣٥	بيان عدة المتوفى عنها زوجها ، وبيان مذاهب العلماء في مدتها
٢٣٩	باب تحريم إحصاء المرأة أكثر من ثلاثة أيام إلا على الزوج المتوفى
٢٤١	باب ما تجتنبه الحاذ
٢٤٣	ترخيص الشارع للمتوفى عنها زوجها بالتداوى بما ليس فيه زينة
٢٤٦	كتاب اللعان
٢٥١	إذا تم اللعان بين الزوجين فالولد يكون منسوباً لأمه
٢٥٣	اتخاذ الشارع سياجاً حصيناً للحيلولة دون القذف
٢٥٦	باب لحاق النسب
٢٥٩	المعمل بقول القائف في إلحاق النسب
٢٦١	حكم الغزل عن الزوجة
٢٦٤	نهي الشارع عن الانتساب إلى غير الأب
٢٦٨	كتاب الرضاع
٢٦٩	بيان المهرمات من الرضاع
٢٨٠	وجوب فسخ النكاح إذا ثبت الرضاع بين الزوجين
١٨٣	بيان أحق الناس بالحضانة
٢٨٧	كتاب القصاص
٢٨٨	تحريم الشارع قتل المسلم ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً بغير حق
٢٩١	القسامة وصفتها ومق تكون
	الرجل يقتل بالمرأة ، وبيان أن القصاص من المقتول يكون بمثل ما قتل به
٢٩٦	ولو غير محمّد
٢٩٨	حرمة مكة مؤبدة ولم تحل إلا للنهي ساعة ثم رجع تحريمها إلى الأبد
٣٠١	بيان ذبة الجنين

الموضوع

الصفحة

٣٠٧	بيان حكم من عض أخاه فوقعت أسنانه
٣٠٨	نهى الشارع عن الانتحار
٣١٢	كتاب الحدود
٣١٧	بيان حد الزنا على المحصن وغير المحصن
٣٢٠	بيان حد العبد والأمة إذا زنيا
٣٢٢	الزنا يثبت بالإقرار كما يثبت بالشهادة
٣٢٦	حكم الزنا في الذمي كحكم المسلم الزاني إذا تراضوا إلينا
٣٢٩	من أطلع على بيوت الناس ففقت عنه فلا قصاص عليه
٣٣١	باب حد السرقة
٣٣٢	بيان مقدار المال الذي تقطع يد السارق به
٣٣٨	باب إنكار الشفاعة في الحدود والنهي عنها
٣٤٣	باب حد شارب الخمر
٣٥٠	باب التعزير
٣٥٦	كتاب الأيمان والنذور
٣٥٧	استحباب الحنث في اليمين إذا كان فيه مصلحة وكراهية طلب الإمارة
٣٦٠	النهي عن الحلف بغير الله وأنه من الشرك
٣٦٣	حكم قول الحالف عقب حلفه «إن شاء الله»
٣٦٦	تحريم أخذ أموال الناس بالأيمان الكاذبة
٣٦٨	البينة على المدعي واليمين على من أنكر وبيان معنى يمين القموس وحكمها
٣٧٠	تحريم الحلف بجملة غير الإسلام وبيان حكم الانتحار
٣٧٤	باب النذر
٣٧٦	نهى الشارع عن النذر
٣٧٨	لا يجب الوفاء على من نذر أن يمشي إلى المسجد الحرام
٣٧٩	مشروعية قضاء النذر عن الميت
٣٨٠	نهى الشارع عن التصلق بجمع المال
٣٨٣	كتاب القضاء
٤٩٣	

- ٣٨٤ العمل بخلاف الوارد في الكتاب والسنة مردود وابتداع في الإسلام
- ٣٨٦ جواز أخذ الزوجة من مال الزوج بغير إذنه ما يكفيها ويكفي أولادها
- ٣٨٨ النبي يحكم بالظاهر والله يتولى الدرائر
- ٣٩٠ نهى الشارع عن الحكم حال الغضب
- ٣٩١ ذكر أكبر كبائر الذنوب
- ٣٩٤ لا يجوز الحكم إلا بالقانون الشرعي
- ٣٩٧ كتاب الأطعمة وبيان ما يحل أكله وما يحرم
- ٤١٢ كتاب الصيد وبيان ما يحل أكله بالصيد وما يحرم
- ٤١٩ حكم اقتناء الكلب
- ٤٢٠ بيان ما يجوز الذبح به وما لا يجوز
- ٤٢٤ باب الأصاحي
- ٤٢٨ كتاب الأثرية
- ٤٢٨ قاعدة عامة لبيان ما يحرم شربه
- ٤٣١ تحريم المعاملة بالخمر بيع أو شراء أو عمل أو حمل ونحو ذلك
- ٤٣٣ كتاب اللباس وبيان ما يحل لبسه وما يحرم
- ٤٣٧ بيان أمور أمر بها النبي أصحابه وأمور نهاهم عنها
- ٤٤١ استحباب الختم وكيفية وما يجوز أن يتخذ خاتماً وما لا يجوز
- ٤٤٣ كتاب الجهاد وحكمة مشروعيته والبواعث الدافعة إلى الجهاد في الإسلام
- ٤٤٨ نهى الشارع عن تمقّي لقاء العدو وحكمة ذلك
- ٤٥٠ فضل المراقبة في سبيل الله
- ٤٥٣ بشارة الشارع لمن خرج مجاهداً في سبيل الله وبيان حسن عاقبته
- ٤٥٤ بيان المثل الذي ضربه النبي للمجاهد في سبيل الله
- ٤٥٨ من قتل قتيلاً فله عليه وبيان حكم من يتجسس على المسلمين
- ٤٥٩ بيان مقدار الأسهم التي يعطيا الإمام للمجاهدين
- ٤٦٠ تحريم الغدر بالمهاذنين والمهاذنين
- نهى الشارع عن قتل النساء والصبيان والشيوخ العجّز والمقطعين في الصوامع

الصفحة	الموضوع
٤٦٢	والبيع
٤٦٣	جواز لبس الحرير للتداوى
٤٦٣	حكم الفنائم التي تحصل بدون حرب
	مشروعية التدريبات العسكرية وعناية الشارع بها والحث عليها بدون أن
٤٦٦	يحصره في نوع معين
٤٦٩	تنافس الصغار على التقدم إلى الجهاد
٤٧٠	بيان مقدار أسهم المشاة والفرسان من الفنائم
	نهى الشارع عن الخروج على الأئمة والحكام ، وتحريم إهانة المسلمين
٤٧١	بالسلاح وغيره ولو على وجه المزاح
٤٧٣	من هو المجاهد في سبيل الله ؟
	كتاب الحق ، وبيان أحكام الرقي في الإسلام ، والموازنة بين معاملة الرقيق
٤٧٤	في الإسلام وبين معاملته عند الأمم الأخرى
٤٨٠	حكم العبد المشترك إذا أعتق بعض الشركاء نصيبه
٤٨٥	أب بيع المذنب

تم الكتاب والله الحمد



